جامعة الجزائر

معهد العلوم الاجتماعية - قسم علم الاجتماع

انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة
الانــدمــاج و الاغــتــراب

بحث

مقـــدم لنيـــل درجـــة دكتـــوراه الحلقـــة الثالثـــة

اعداد

الطالب : محمد بومخلوف

اشراف

الدكتور : نور الدين حقيقي

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني : اليد العاملة الريفية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال

الفصـــل الثالـــث : التوطين الصناعي كعملية مؤثرة على حركة اليد العاملـة الريفيـــة

البـــاب الثالـــث

الانـدمـاج والاغتـراب لـدى عينة من عمـال التنظيـم الصناعـي

الفصـــل اول : الاجراءات المنهجيـة للدراسـة الميدانيـة

الفصـــل الثانـي : دراسـة خصوصيـات التنظيـم والعامـــل

الفصل الرابع : التعامل بين الادراك والمشاركة

———— ٥ ————

فهـــرس الجـــــداول

المقدمة

يطرح الموضوع الذي نحن مقبلين على معالجته" انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة : الاندماج والاغتراب" قضية اساسية وجوهرية في عملية التنمية والنهوض بالمجتمع ، من حيث هو نتيجة وعامل تحقيق التنمية ، فهو نتيجة كونه ارتبط في وجوده مع وجود التنمية بوسائلها الاساسية وهي الصناعة وتنظيماتها ، وهو وسيلة كونه لايمكن النهوض بها (الصناعة) الا بقيام تنظيماتها على اسس علمية تراعي كل اسباب نجاحها ، ونشير هنا الى الجانب السوسيولوجي هذا الجانب الذي يركز على البناء الاجتماعي للتنظيم من خلال العنصر الاساسي في هذا البناء وهو الانسان .

وهو موضوع يميل الى التوسع حيث من جهة يشير الى ظاهرة الحراك الجغرافي والمهني ، وهذا النوع من الموضوعات لها جانبها في الدراسات المهتمة بالسكان وتوزيعاتهم ، والقوانين العامة التي تحكم هذا الحراك ، وينطوي على مجالات متعددة ، كما انه من جهة اخرى يشير الى الصناعة التي بدورها لا تقوم في فراغ وانما عبر تنظيمات صناعية التي لها مدارسها في معالجتها سوسيولوجيا واقتصاديا . ونشير هنا الى ان النظرة الى التنظيمات لم تبق اقتصادية فقط بل اخذت طريقها الى الجانب الاجتماعي وهذا بفضل الجهود التي بذلها الرواد في ميدان السوسيولوجيا للتنظيمات الصناعية ، والذى ، كما يرى المهتمون بهذا المجال ، يعد بحق اتجاها جديدا في البحث في هذا الميدان ، ويرجع الفضل في ذلك الى الاعمال المبكرة التي قام بها "التون مايو" واتباعه ، وتطورت عن الاعمال المتكررة في هذا الميدان وجهة نظر جديدة " تختلف عن ذلك الاتجاه الاقتصادى الذي ساد فترة طويلة كان يركز فقط على الوظيفة الانتاجية للتنظيم الصناعي ، بينما حاول الاتجاه الجديد ان يبني نظرة مختلفة للمجتمع الصناعي ، فمعيار الاداء ليس هو الانتاجية وانما الاستقرار ، والمصنع ليس منظمة طوعية ، ولكنه كائن عضوي اجتماعي ، ومهمة المدير هو احداث التماسك ، والاستقرار ، وتنمية المشاعر الجماعية ، واذا كان الالتزام الاساسي عند رجال الاقتصاد هو الادارة الناجحة ، للموارد الانتاجية ، فان التزام علماء الاجتماع يتمثل في الادارة المنسجمة المتناغمة للانساق الاجتماعية ".(1) حيث حاول هذا الاتجاه ان يحول انظار رجال الادارة تجاه المشكلات الاجتماعية

---

(1) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع: دراسة في علم اجتماع التنظيم ، الطبعة الثانية ، (الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975)

والانسانية التي تعد جوهر مشكلات التنظيم تفوق في اهميتها المشكلات الاقتصادية وهذا لما رأوا نقصا في هذا المجال ، حيث يقول " التون مايو" : " ... ان لدينا نقصا ظاهرا في رجال الادارة الذين يدركون ان عليهم ان يواجهوا مشكلة انسانية اجتماعية لامشكلة اقتصادية " (1) .

ولذلك فان الدراسة السوسيولوجية للتنظيمات ترتكز على دراسة انساق التنظيم في ضوء النسق الاجتماعي الاشمل ، باستخدام وسائلها وفنياتها الخاصة لادراك مختلف التفاعلات بين الانساق الفرعية المختلفة .

ومع ميول الموضوع للتوسع ، كما اشرنا الى ذلك ، فاننا بذلنا جهدا من اجل استدراجه وجهة محددة ودقيقة ، وهو دراسة الاندماج والاغتراب داخل التنظيم لليد العاملة التي اصابها الحراك ، بمعنى اننا حاولنا ان نستفيد من التفاعل الحادث بين الحراك واقامة التنظيمات من خلال الالتقاء الحاصل بينهما في نقطة معينة وهو دخول اليد العاملة الريفية التي اصابها الحراك الى التنظيم وبهذا تقوم الدراسة على محورين ، محور الانطلاق ومحور الوصول ، بفحص مختلف الآليات التي تصاحب وتتحكم في كل ذلك .

هذا ماقادتنا اليه الملاحظة والتتبع لحركة التنمية في المجتمع ، اذ ان التصنيع باعتباره اداة اساسية في عملية التنمية في نشاط وفي حركة دائبة ، تتجلى في التوسع الصناعي المستمر ، في الحجم وفي العدد ، في الارياف وفي المراكز الحضرية ، ترتكز اساسا من حيث التشغيل على العمالة الريفية ، عبر ما يصيبها من حراك جغرافي او مهني او معا ، هذا ما تركنا نتساءل عن مستقبل الشغيلة الريفية في الصناعة التي يصيبها هذا النوع من الحراك ؟ فنحاول الوصول الى اقامة فرضيات حول ذلك ، باستشارة التراث ، العلمي والسوسيولوجي خاصة ، المتجمع في هذا المجال واخضاعها الى محك الواقع .

أن طرح المشكلة بهذه الصورة يفرض تعيين المدخل المناسب للمعالجة وهنا نجد انفسنا امام مداخل متعددة مستمدة مما اشرنا اليه سابقا ، من ان الموضوع يميل الى التوسع ، ولذلك فاننا سنحاول تحديد مدخلنا في المعالجة

---

(1) التصنيع والمشاكل الانسانية ، ترجمة : محمد عماد الدين اسماعيل ، احمد بدران ، (القاهرة ، مكتبة مصر ، بدون تاريخ) ص210

بالطريقة التي يكون فيها اكثر كفاءة على سبر الواقع وادراكه موضوعيا خوف الانسياق وراء مدارس ليست لها الكفاءة الكافية لفهم الواقع الاجتماعي لموضوع هذه الدراسة، خاصة اذا أدركنا بان هذه المدارس نمت في مجتمعات تختلف عن مجتمعنا نوعيا ، مما يجعلها تصطبغ بصبغة مجتمعها ، كما يصرح في هذا الشأن " روبرت ميرتون " r.k.MERTON في المؤتمر الدولي العشرين لعلم الاجتماع : " أن مجتمعا يتصف بوجود تقسيمات اجتماعية مثل فرنسا ، يكون اكثر ميلاً للاتجاه الى دراسة علم الاجتماع من بلد آخر مثل انجلترا حيث يتعلق اكثر الناس باهداف نظام للمجتمع اشد ترابطا ، وان الطبقات الاجتماعية الصاعدة تكون اكثر بصرا بالحقائق الاجتماعية من الطبقات الاجتماعية التي ظلت تتمتع بالسلطان فترة طويلة . . . وان مفكري الطبقات العليا يهتمون بالمظاهر الثابتة للمجتمع بينما افراد الطبقات الدنيا يميلون الى المظاهر الدينامية المتغيرة . . . ونتيجة لذلك فان علماء الاجتماع يفكرون ويعملون على مستويين ، بوصفهم افرادا خاضعين لتأثير زمانهم وبلادهم وطبقتهم الاجتماعية ، وبوصفهم خاضعين لبيئتهم الخاصة كعلماء " (1) ويبني " ميرتون " على ذلك استنتاجه التالي ، " هناك عديدا من علوم الاجتماع القومية التي تصطبغ بصحالة كل بلد " (2)، هذا الذي يقودنا الى عرض بعض المداخل في دراسة الاندماج والاغتراب ومناقشتها، وتحديد بعد ذلك وبدقة منظورنا في الدراسة وهو ما سيتصدر الدراسة في بابها الاول .

الا أنه مع ذلك نشير هنا في هذه المقدمة الى أن تناول هذا الموضوع يمكن أن يأخذ مدخلين عامين ، الاول متعلق بالحراك الجغرافي والمهني وما قد يستتبعه من ظواهر اجتماعية ، والثاني متعلق بتكنولوجية التنظيم ، الا ان الدراسة تستفيد من المدخلين في تحديد مدخلها في المعالجة .

فمن حيث الاول ، انه لايمكن دراسة الاندماج والاغتراب داخل التنظيم بعيدا عن الاستفادة مما تجمع من رصيد فكري في ميدان الحراك الجغرافي الذي يشير بصفة عامة الى الانتقال من الريف الى المدينة ، او الحراك المهني الذي يشير بصفة عامة كذلك الى الانتقال من المهن الزراعية الى المهن الصناعية ، هذه الاخيرة التي ما فتئت تطغى يوما بعد يوم على المهن من جراء

---

(1) ، (2) محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الخامسة ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر (القاهرة ،دار المعارف ، 1980) ص 42 — 43

الاتجاه نحو الصناعة التي هي سمة العصر . وفي كلا الحالتين من الانتقال يحدث تغيرا في البيئة الاجتماعية عموما للمنتقل ، وتختلف درجة هذا التغير حسب نوع الحراك ومداه وزمانه بالنسبة للمجتمع الذي هو عضو فيه ، ولذلك فان الدراسة في هذه الحالة تعالج الظاهرة في ضوء البيئتين : بيئة الانطلاق وبيئة الوصول ، وبيئة الوصول هنا تعني ، على الخصوص ، المصنع والى جانب ذلك يتم التركيز على ظروف الانتقال ، خاصة تلك الظروف التي يحط فيها المنتقلون رحالهم ، حيث " أنه من العسير ان نصل الى نتائج مرضية اذا عزلنا العامل عن بيئته الاشمل ، والبيئة هنا تعني التنظيم الصناعي من جهة ، وتشير الى الظروف المعيشية للعمال من جهة اخرى ، والاطار النظامي السياسي ، والاقتصادي ، والقانوني ، وهكذا يمثل العمال موضوعا لسوسيولوجية العمل " (1) .

كما انه من الصعب دراسة اليد العاملة في الصناعة دون الرجوع الى منبعها الاجتماعي الريفي ، بمعنى انه لفهم المشاكل الصناعية من الوجهة السوسيولوجية لابد من الرجوع الى الريف وتفهم مشكلاته الاجتماعية ، على الاقل في المرحلة الحالية المتغيرة ، فهو الوحيد الذي بامكانه اعانتنا على فهم اليد العاملة داخل التنظيم الصناعي ، على اعتبار ان الريف هو مورد المدينة من العمال الذين لاينتقلون باجسادهم وانما بتصوراتهم واعتياداتهم وبمستوى ونوع من التفكير الذي ينعكس في السلوك ، وعلى هذا الاساس فانه " يصعب فهم المدينة دون فهم الريف ، فليس هناك مدينة دون فلاحين " (2) .

أما من حيث الثاني ، أي سوسيولوجية التنظيم ، على اعتبار ان المنتقلين انخرطوا في التنظيم الصناعي ، والدراسات المتعددة والمتكررة في هذا المجال افرزت مداخل متعددة كذلك لدراسة التنظيم ، ولهذا فاننا هنا نكتفي بالاشارة الى بعض منها ، وبالضبط نشير الى ذلك الذي ينطلق في نظرته للانسان باعتباره اجتماعي بطبيعته وأن العمل نشاط اجتماعي وجزء جوهري في حياته وعليه فانه

---

(1) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ... مرجع سابق ، ص 12

(2) دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، ترجمة وتعليق : محمد الجوهري وآخرون ، الطبعة الثالثة ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر (القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، 1979) ص أ (المقدمة)

اذا لم يتحقق الاندماج للعامل داخل التنظيم الذي ينتمي اليه رسميا ، فهذا لايعني لطبيعة فيه بقدر ما يرجع ذلك الى الظروف الاجتماعية والتنظيمية للعمل حيث أن " العمل جزء جوهري في حياة الانسان مادام ذلك المظهر من الحياة الذي يعطيه المكانة ويربطه بالمجتمع ، وعادة ما يحب الرجال والنساء اعمالهم ، وهذا ما حدث دائما في معظم ازمنة التاريخ . وعندما يبغضونه ، فان الخطأ كامن في الظروف النفسية الاجتماعية للعمل اكثر منه في العامل ، زد على ذلك ان العمل نشاط اجتماعي " (1) ، وهذا ما عبر عنه المدخل النفسي الاجتماعي في دراسة التنظيم ، وهو المدخل الذي نراه اكثر كفاءة لفهم ومعالجة الظاهرة موضوع البحث ، كما سنوضح ذلك فيما بعد .

وهناك ، من جهة اخرى من يحكم السياق التاريخي للتطور الثقافي للمجتمع في دراسة التنظيم ، حيث يتم الاستناد في تفسير العلاقات الاجتماعية الى محك ثقافة المجتمع ومرحلة تطورها أي أنه " . . . لن نستطيع فهم اتجاهات كل من الادارة والعمال ، اذا لم ننظر اليهما في سياقهما التاريخي ، واذا لم ندرك ان كثيرا مما نعتبره راجعا الى " الطبيعة الانسانية " انما هو في الحقيقة نتاج خالص لثقافة معينة في مرحلة معينة من تطورها " (2) ، وهذا المنظور في رأينا ما هو الا مكمل للسابق ، حيث يتظافران من اجل فهم علمي صحيح للتنظيم وما يسوده من علاقات .

مما يجدر بنا أن نشير هنا الى ان الدراسات التي حاولت دراسة اليد العاملة داخل التنظيمات الصناعية اتجهت الى دراسة الرضا والارتياح والتكيف والاستقرار وغيرها ، وكل اتجاه بذل محاولات من اجل الوصول الى فهم علمي لمشكلته ، وعلى سبيل المثال يمكن الاشارة الى دراسة " محمد علي محمد " التي عنوانها " مجتمع المصنع: دراسة في علم اجتماع التنظيم " حيث من اجل دراسة الاستقرار والتكامل بالتنظيم استند الى محك فيزيقي ، فقام باجراء مقارنة داخلية بين ظروف كل قسم من اقسام التنظيم وموازناته بظروف القسم الآخر ، وهذه المقارنة بين الوحدات الفرعية للمصنع مكنته من تفسير البيانات التي حصل عليها وادى به

---

(1) أ . براون ، علم النفس الاجتماعي في الصناعة ، ترجمة : السيد محمد خيري ، سمير نعيم الغول ، محمود الزيادي ، الطبعة الثانية ، مجموعة سيكولوجية العلاقات الانسانية ، (القاهرة ، دار المعارف بمصر ، 1968) ص205

(2) نفس المرجع السابق ، ص 305

ذلك الى الوصول الى استنتاج مؤداه ان هناك علاقة بين الظروف الفيزيقية للعمل والاستقرار والتكامل بالتنظيم ، حيث يقول : " هكذا مكنتنا المقارنة الداخلية بين وحدات التنظيم الفرعية من التوصل الى نتيجة مؤداها ان ظروف العمل الخاصة بكل قسم ذات صلة بمدى ارتباط العمال وتكاملهم مع البناء التنظيمي ككل " (1) ، فهو هنا استند الى محك فيزيقي في تفسير الاستقرار والتكامل .

وهكذا نرى ان كل باحث في التنظيم يبذل جهدا من اجل الوصول الى انسب واقدر مدخل يستطيع ان يفسر به مشكلته ، وهذا وفق ثقافة المجتمع ومراحل تطوره وظروف عماله الخارجية والداخلية ، واساليب قيام وسير التنظيمات به ، ومن هنا فاننا سنحاول الوصول الى مدخل مناسب لفهم الظاهرة ومعالجتها ، كما هو آت في الفصل الاول ، والذي يركز بصفة خاصة على الظروف الخارجية والداخلية للعمال حسب المعنى المحدد لها (الظروف الخارجية والداخلية) في هذه الدراسة .

وللظاهرة جانب آخر اساسي ويكمن في الحراك الجغرافي ، الذي يسيطر عليه الاتجاه نحو المدن ، كما اشرنا سابقا ، وهذا ما يوحي لنا بمعالجة الظاهرة في اطار الفروق الريفية الحضرية التي تزخر بكتابات كثيرة ، محاولين وضع محكات اساسية للتمييز بين الريف والحضر ، ومنها ما حاول وضعه " سوروكين وزمرمان " (2) وهو اشهرها ، كما يقر بذلك المهتمين بهذا المجال ، هذا بالاضافة الى ما اسهم به علماء آخرين في هذا التخصص (3) ، وخلاصة هذه الاسهامات تشير الى ان ليس هناك ثنائية ، ريف وحضر ، وانما هناك متصل ريفي حضري ، أي انه " لا ينبغي ان نخلط التمييز النظرى بالواقع الامبريقي " (4) ، حيث انه من اجل التحليل نظريا نفرق ونقول : ريف ، حضر ، بينما الواقع الامبريقي هو متصل ريفي حضرى .

---

(1) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 12

(2) انظر : محمد الجوهرى وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 60

(3) انظر: ص 61 ـ 62 ، من نفس المرجع

(4) نفس المرجع ، ص 67

هذه المحاولات التنظيرية في ميدان العلاقة بين الريف والحضر دعت اليها حركة الانتقال بين هذه المناطق والتأثيرات المتبادلة بينها ، خاصة تلك التي شهدها المجتمع الصناعي عقب الثورة الصناعية ، والتي تشهدها البلدان النامية عند اقبالها على تنمية بلدانها وتصنيعها ، صاحبته (التصنيع) موجة من الهجرة الريفية تجاه المدن والمراكز الحضرية والصناعية ، هذه الهجرة التي يشير مكتب العمل الدولي الى اسبابها فيرى ان العوامل التي تؤدى الى الهجرة من الريف الى المدينة في المجتمعات النامية او الانتقالية تختلف عن تلك القائمة في المجتمعات المتقدمة صناعيا ، وان كان يعتبر الاجر هو السبب المشترك بينهما الا ان من بين الاسباب في الدول النامية هو تركز الاستثمارات في مجال الصناعة بخاصة والتنمية الحضرية بوجه عام (1) ، وهذا هو سبب الحركة الكثيفة التي تشهدها اليد العاملة في هذه البلدان .

مما أدى بالباحثين الى طرح مشكلة التلاؤم ، أي يتساءلون حول المشاكل التي تنتج عن العلاقات الريفية الحضرية ، حيث كتب يقول احد الباحثين وهو " G. Grefer " : " هناك وجه آخر لمشكلة العلاقات الريفية الحضرية في المجتمعات الانتقالية يستحق اهتماما خاصا ، ذلك هو مدى توافق وقبول المهاجرين من الريف مع حياة المدينة ، أو مع الوسط الحضرى . . . أن هؤلاء المهاجرين ربما يعقدون روابط معينة بين المدينة والريف ، وترجع هذه الروابط ، في بعض جوانبها ، الى ان القروى القادم الى المدينة يميل الى العيش في مجتمعات محلية داخل المدينة تضم اشخاصا يشبهونه في ظروفه ، حتى انه قد يهاجر من قريته الى المدينة نتيجة لوجود روابط تربطه باشخاص سبقوه في الهجرة اليها " (2) ، وهنا نلاحظ ان المجتمعات المحلية هذه توفر للمهاجر الجو النفسي والاجتماعي والعاطفي الموجود في الريف ، ولذلك فان اندماجه في الحضر يتم من خلال اندماجه في جماعته التي تعد جماعة اولية ، حيث يحافظ على علاقاته وتفاعلاته مع جماعته مستغنيا بذلك عن المحيط الاشمل الذي هو المحيط الحضرى الذى يقيم فيه ، حيث جماعته الفرعية تشبعه حاجاته النفسية والاجتماعية ، حيث التعاون والتضامن خاصة في المراحل الاولى من الانتقال ، الا ان مع هذا لايمكن ان نقرر انه مندمج في هذا الوسط

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 85

(2) نفس المرجع ، ص 21

الحضري ، ونفس الشيء داخل التنظيم الصناعي ، مهما وجدت هذه الجماعة داخل التنظيم الصناعي ، فاننا لايمكن ان نقرر بانه مندمج داخل التنظيم بل هو مندمج في جماعة مغتربة فهو بذلك مغترب عن التنظيم ، وهذا بفعل شروط موضوعية ، وعلى ذلك فان هذا الحكم يبقى مجرد فرضية تستحق البحث الامبريقي ، وهو ما سنتناوله على مستوى التنظيم ، مع توضيح وتبيان معوقات الاندماج .

وفي نفس هذا الجانب ، الذي هو الحراك الجغرافي ، من الريف الى المدينة ، فالسؤال هنا هو الى أى مدى يمكن اعتباره تحضرا ؟ وهل استوفى شروط التحضر ؟

واذا رجعنا الى نظرية "ابن خلدون" في هذا الشأن فاننا نجده قد عالجها في المجلد الاول الذي هو المقدمة ، ففيما يخص التمييز بين الريف والمدينة فهو يرجعه الى الفروق في مصادر الانتاج والمهنة اساسا (1) حيث يقول : " اعلم ان اختلاف الاجيال في احوالهم انما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فان اجتماعهم انما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي ، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها ، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولابد الى البدو لانه متسع لما لايتسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك" (2) .

ويعتبر ابن خلدون ان اختصاصهم بهذا النمط من المعيشة شيئا ضروريا لهم تمليه طبيعة كسب العيش ، "فكان اختصاص هؤلاء بالبدو امرا ضروريا لهم " (3) ، وهم في هذا يقتصرون على الضروري من اجل حفظ الحياة لعجزهم عن السعي عما وراء ذلك ، واذا حصل لهم اكثر من ذلك ادى بهم

---

(1) نفس المرجع السابق ، ورد في هامش ص 57

(2) عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، (المجلد الاول) ، الطبعة الثالثة (بيروت ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ، 1967) ص 210

(3) نفس المرجع ، ص 210

الامر الى التحضر ، أى ان التحضر الطبيعي مشروط باتساع احوال البدو ، وحصولهم على ما فوق الحاجي ، بتعبير ابن خلدون ، أى ان هناك تلازم بين حصول اليسرة والتحضر ، بينما عند دراسة اسباب الهجرة الى المدن في البلدان الانتقالية ، كما اشرنا سابقا ، هو الاجر ، معنى هذا اكثر الريفيين حرمانا واحتياجا هم المقبلون على الحضر ، طبعا هذا لا يمنع من جهة اخرى ان الريفيين الاكثر يسرا كذلك يقبلون الى الحضر ، وهنا نجد ابن خلدون يرى ان للتحضر شروطا موضوعية فلما تنضج هذه الشروط يحدث التحضر تلقائيا حيث يقول :

" . . . وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكنّ والدفاءة انما هو بالمقدار الذى يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك ، ثم اذا اتسعت احوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه ، دعاهم ذلك الى السكون والدعة ، وتعاونوا في الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الاقوات والملابس ، والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والامصار للتحضر". (1)

تلك هي حال الانتقال الى حياة الحضر ، كما يصورها ابن خلدون بشروطها النابعة من ذات المجتمع وديناميته في التحصيل والانتقال من الضرورى الى الكمالي ، فهو هنا يتكلم بوضوح عن الحراك الاجتماعي ، بالمفهوم الحديث ، وبمعناه الصاعد ، وهو تناول هذا في الباب الثاني من المقدمة الذي عنوانه " في العمران البدوى والامم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من الاحوال وفيه فصول وتمهيدات " وبالضبط في الفصل الاول من هذا الباب الذى عنوانه " في ان اجيال البدو والحضر طبيعية " .

ومع كل ما سبق فان البدوى ، حسب ابن خلدون ، تواق للمدينة ويسعى من اجل الوصول اليها عكس الحضرى الذى تموت لديه الرغبة في العودة الى البدو ، لأن البدو اصل للحضر ومتقدم عليه ، بمعنى ان الانسان تواق دائما الى احسن ، حيث يقول ابن خلدون : " فالبدو اصل للمدن والحضر وسابق عليه . . . ولهذا نجد التمدن غاية للبدوى يجرى اليها . . . والحضرى لا يتشوف

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 211

الى احوال البادية الا لضرورة تدعوه اليها او التقصير عن احوال مدينتـه" [1] ، وبما أن البدو متقدم عن الحضر فان سكان الحضر هم اصلا من البدو مأى ان سكان المدينة هم اصلا من الارياف خاصة في المجتمعات الانتقالية ،كما يسمونها ومعنى هذا فان لدراسة المشكلات الحاصلة في المدن وتنظيماتها ومنها الصناعـة، الناتجة عن العلاقات الريفية الحضرية ، لا يمكن ألا في اطار فهم الريف واحوالـه الاجتماعية ، وهذا مادام الريف هو المغذى الطبيعي للمدينة بالسكان وبالقوى العاملة ، وهو ما اشار اليه ابن خلدون في قولـه: "أنا اذا فتشنا اهل مصر من الامصار وجدنا اولية اكثرهم من اهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه وانهم ايسروا فسكنوا المصر وعدلوا الى الدعة والترف الذى في الحضر . وذلك يدل على ان احوال الحضارة ناشئة عن احوال البداوة وانها اصل لها فتفهمه" [2].

وهذا يفيد في مجتمعنا الحالي الذى هو جديد عن التحضر وفـي تحضر مستمر وسريع عبر الحراك الجغرافي والمهني الذى يصيب القوى العاملـة الريفية،أى انه مجتمع يشهد ديناميكية كبيرة ، والكلمة الاخيرة من النص السابـق تعدا منبها لنا ، بان دراسة ما يعرض من مشكلات في الحضر لايمكن فهمهـا وعالجتهاعلميا الا بردها الى اصلها مادامت احوال الحضارة ناشئة عن احوال البداوة ، وهو ما يجب تفهمه .

كما ان هذا النص يعد دعامة لمنطلقنا في هذه الدراسة ، من حيث نظرتنا لعمال الصناعة بانهم في غالبيتهم ريفيين ، وغير الريفيين القليلين لايمكن عدهم حضريين لانهم في الحقيقة جدد عن الحضـر ، وفـي تشكيلتهـم ، بالنسبة لمجتمع ميدان الدراسة ، يتكونون من النواحي المجاورة للمصنع مـن الارياف ، لكن هذا الجوار يختلف مـن حيث المسافة ، القريب والمتوسـط والبعيد*، والقسط الاكبر منهم من ذوى المسافات القريبة والمتوسطة ، وهـذا لمجموعة عوامل تدخلت في تشكيلها ستفصلها الدراسة ، الا ان ابن خلدون يرى ان تشكيلة البدو الذين قدموا للحضر تتكون ممن ايسروا فسكنوا المصـر

---

(1) نفس المرجع السابـق ، ص 214

(2) نفس المرجع السابـق ، ص 214

(*) تشير المسافة القريبة الى ولاية المهدية وهي الولاية التي يوجد المصنع على ترابها وولاية الجزائر العاصمـة ، والمتوسطة تشير الى ولاية المدية ومن كان على مثل مسافتها ، والبعيدة تشير الى من يأخذ مسافة اكثر من ذلك مثل بجاية .

وعدلوا الى الدعة والترف ، فهل حقيقة هذا هو كذلك بالنسبة لعمال الصناعة ؟ وهذا ما تحاول الدراسة الكشف عنه امبريقيا من بعض الجوانب ، بتحليله (الانتقال) وبحث عوامله وانعكاساته على الفرد وتأثيراته في محيط علاقاته داخل التنظيم .

أما فيما يخص المعالجات الحديثة للظاهرة التي حددناها في الاندماج والاغتراب ، داخل التنظيمات الصناعية التي انتجتها التكنولوجيا والتقدم الصناعي الذى يشهده العصر ، فاننا نلاحظ ان الذين يتناولون سوسيولوجية المصنع ، ينظرون للظاهرة كنتاج مرتبط بالتصنيع والتطور التقني والمشاكل الاجتماعية والانسانية المصاحبة لذلك ، باتجاههم نحو دراسة التطور التقني وعلاقته بالطبيعة الانسانية ، ثم يذهبون الى ابعد من ذلك لدراسة مدى اطمئنان الفرد واحساسه بالامان في اطار المجتمع الصناعي الحديث ، وعندما يميلون لدراسة الاغتراب نجدهم يركزون في دراساتهم النظرية ، على مشاكل الانسان الاوربي في المجتمع الصناعي الحديث ، من حيث ما وصل اليه هذا المجتمع من درجة في البيروقراطية ومدى وطأتها على الفرد ، ومدى سيطرة التكنولوجية المتطورة على الانسان والتحكم فيه ، وبمفهومه (الاغتراب) الفلسفي درس من طرف العديد ، ونظروا اليه من زوايا مختلفة ، اقتصادية ، سياسية ، دينية ، .

أي بصفة عامة يتطرقون الى ذلك من وجهة نظر اغتراب الرجل الاوربي الحديث في مستويات متعددة ، في انتاجه ، واستهلاكه ، وعلاقاته ، وبصفة عامة المشاكل الانسانية التي افرزها العصر الحديث ، وما أنتجه من قوة خارج الانسان تسيطر عليه وتهدده في عمله وفي كيانه ، ويعالجون بذلك الاحوال التي اصبح عليها الرجل الحديث في تفكيره واهتمامه و . . . الخ ، ويستدلون على كل ذلك بامثلة على المنوال التالي ، لما نريد ان نتعرف على انسان فنسأله ، من انت ؟ فيجيب : انا موظف مكتب ، أو انا كاتب على آلة راقنة ، أو أنا أب لطفلين ، ... الخ فهو يتكلم عن قيمة مجردة لها مقابل ، او قيمة استعمالية أى كسلعة .(1)

ومن جهة اخرى يركزون في دراستهم الامبريقية على علاقة الفرد بالآلة

---

(1) من اجل المزيد اكثر في هذا الجانب راجع الكتاب التالي : —

- Erich Fromm, societe alienee et societe saine , du capitalisme au socialisme humaniste , psychanalyse de la societe contemporaine , 2em , edition , traduction de janine claude , titre original : the sane socity . le courrier du livre , paris 1976

وتقسيمات العمل المفرط وانواع المهن ، والتكنولوجيا المستخدمة ، التي تنتج اغتراب الانسان اكثر من غيرها مثل تلك الدراسة التي اجراها " روبرت بلونر " R. Blauner " في سنة 1964 ، والتي انطلق فيها من" أن التكنولوجيا الحديثة تعد السبب الاساسي المحدث للاغتراب " (1) .

ان هذا مما يجعلنا ، ليس من الضروري ، ان نسند معالجتنا للظاهرة الى هذه النظريات في الاغتراب ، وهذا على اعتبار اختلاف المسببات باختلاف المجتمعات التي تفرزها ، فشعور الافراد وطموحاتهم والظواهر الاخرى في المجتمع ، كلها وليدة تاريخ طويل ، فهي تتشكل من عدة عوامل متفاعلة تبرزها على الصورة التي تظهر بها للملاحظ السوسيولوجي ، ولهذا فطرحنا للظاهرة على بساط المناقشة وصياغتها ومعالجتها تتم من خلال هذا السياق ، آخذين في الاعتبار كل هذه العوامل ، ليس فقط في تفسير النتائج بل كذلك في تحديد المشكلة وصياغتها وتحديد ابعادها وجوانبها الاجتماعية والاقتصادية ، هذه الابعاد التي بدورها تساهم في الوصول الى انسب مدخل ومنظور سوسيولوجي له الكفاءة في سبر اغوار الظاهرة وفهمها فهما علميا امبريقيا .

ولهذا فاننا ننحو منحى معينا في هذه المعالجة مستمدة من الاطار الاشمل للمجتمع والواقع الامبريقي للتنظيم الصناعي المدروس، أي اننا نتناولها من جهة أولى في منظورها العام وهي الهجرة الريفية ، ومن حيث اثر التوطين الصناعي على خلق هجرة ريفية من نوع خاص (الهجرة المؤقتة) التي تعبر على ان المركز الحضري الموطن فيه الصناعة يعيش خللا من حيث كفاءته الاقتصادية (توفير فرص الشغل) وكفاءته الاجتماعية (توفير المرافق الاجتماعية منها السكن) ، هذا الذي دلت عليه نتائج البحث الامبريقي ، اذ صرح العمال المهاجرون مؤقتا بانهم مستمرين على هذه الحالة لضرورة ، وهي عدم وجود مسكن محترم يمكن الانتقال اليه عائليا الى قرب العمل . وبهذا فاننا سنحاول دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعامل التي يفرزها هذا النوع من الهجرة وعلاقتها بالاندماج والاغتراب داخل التنظيم .

---

(1) السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، الطبعة الثانية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر القاهرة ، دار المعارف بمصر ، 1977) ص 123

ومن جهة اخرى تعالج الظاهرة في منظورها التنظيمي ، أي علاقة خصائص التنظيم الصناعي بالاندماج والاغتراب ، أى بتساؤلنا عن ما هي الاستراتيجية الموضوعة للتنظيم الصناعي من اجل استيعاب هذا النوع من اليد العاملة الريفية التي تتميز بخصائص معينة ، أى مدى تطابق خصائص التنظيم مع خصائص العمال ؟ ومدى الجهد المبذول من اجل الوصول الى هذا التطابق؟

ولذلك فنحن هنا نولي اهمية خاصة للاتصال ومدى فعاليته وفق خصائص العمال ، الذى دون شك له صلة كبيرة بالاندماج والاغتراب ، كما تؤكده الدراسات الامبريقية في ميدان العلاقات الانسانية ، والترصد لها بعد ذلك بالقياس عبر مؤشرات اساسية مثل الادراك لمدلول المفاهيم والقواعد التنظيمية والمشاركة ، التي هي مستمدة من افتراضنا المتعلق بذلك ، من حيث ان المشاركة مرهونة بالادراك ، كما ان من جهة اخرى ، ان الظروف الاجتماعية الخارجية تتحكم الى حد بعيد في هذه المشاركة ، أى ان افتراضنا يقوم على ان المشاركة تتحكم فيها عوامل داخلية تتمثل في خصائص التنظيم وعوامل خارجية تتمثل في الظروف الاجتماعية للعامل التي هي ظروف الهجرة الفردية .

وفي معالجتنا الميدانية بالاستفادة من الطرق الكيفية والكمية تبينت لنا وجود هذه العلاقة ، كما سيتضح لنا ذلك في اوانه .

هذا الاتجاه في معالجة الظاهرة املى علينا طرقا منهجية واسلوبا معينا في الدراسة من شأنه يساعدنا على اخراج زبدة هذا العمل في قالب فكرى منظم متسلسل في مراحله مترابط في افكاره منتظم في عرض بياناته ونتائجه فجاء مقسما على ثلاثة ابواب ، يتصدى الاول لدراسة البناء النظرى والمنهجي لموضوع البحث ، وفيه اربع فصول يتم في الاول عرض اهمية الدراسة واهدافها . وتحديد مشكلتها وفرضياتها ، وتوضيح ابعادها ومنظورها في المعالجة ومنهجها في العمل واقامة البرهان ، كل ذلك مدعم بمبررات علمية ، لينتهي بتعيين موقع هذه الدراسة من بعض الدراسات السابقة ، للنتقل بعد ذلك للفصل الثاني الذي يتولى معالجة مفاهيم الدراسة نظريا واجرائيا ، وهذا ليس فقط بتحديد معانيها ، بل بتحليلها باعتبارها في مجملها تشكل بناء نظريا متكاملا للموضوع ، ويتناول الثالث نظرية التنظيم بعرض آراء الباحثين والمنظرين

فيما يخص التنظيم ، للانتهاء بمناقشة هذه الآراء في تقييم عام . ويتناول الرابع نظرية الاغتراب بعرضها على المستوى النظري عند مختلف المنظرين وعلى المستوى الامبريقي بالاشارة الى الدراسات التي تمت في هذا الميدان عالميا ومحليا لينتهي بعد ذلك بتقييم ومناقشة شاملة تسفر عن تعريف اجرائي للاغتراب الذي ستأخذ به الدراسة في تحليلاتها ، وكما نرى ان هذه الفصول كلها تبتدئ بتمهيد وتنتهي بتقييم ، وهذا هو اسلوبنا في كل الابواب والفصول .

بينما يتصدى الباب الثاني ، ووفق منظورنا في الدراسة ، الى دراسة اليد العاملة الريفية قبل وبعد الاستقلال ، مادام مدخلنا في الدراسة يعتبر ان للتاريخ اثره في تشكيل الظواهر السلوكية الناتجة عن الرواسب الثقافية في الافكار والاذهان التي تستمر داخل كيان ثقافة الفرد تمارس بعض التوجيهات في السلوك والانفعال، هذا قادنا للمعالجة السوسيولوجية للظروف التي مرت بها اليد العاملة قبل الاستقلال ، والتي افرزتها التنمية بعده .

ووفق هذا ، جاء هذا الباب مقسم الى ثلاثة فصول ، يتناول الاول اليد العاملة الريفية قبل الاستقلال الذي يعطينا صورة على ان المستعمر كان يسير في جميع خطواته وعملياته نحو تحقيق هدف محدد ، حيث كان يخطط بطريقة غير مباشرة لليد العاملة من اجل الوصول الى اقصى استغلال لها في خدمة مصالحه محليا وفي الدولة الام ، ويتفرع هذا الفصل الى ثلاث نقاط ، الاولى تبين لنا العمليات الاولى التي نفذها المستعمر تجاه الريف كمظاهر للتخطيط لقواه الحية ، والثانية تبين لنا كيف قطف المستعمر ثمار هذا التخطيط بالسيطرة المحكمة على هذه القوة وفرض آليات تتحرك ضمنها لخدمة اهدافه ، وينتهي بعد ذلك بالترصد للانعكاسات المترتبة على ذلك من الناحية النفسية والاجتماعية بالخروج ببعض الاستنتاجات .

ويتناول الفصل الثاني اليد العاملة الريفية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال ، حيث نحاول ان نتبين في هذا الفصل الاوضاع الجديدة للشغيلة الريفية ، ونظرا لكون هذه الفترة انطبعت بمرحلتين متميزتين كانت لهما علاقة كبيرة بحركة اليد العاملة الريفية وبطبيعتها ، فاننا نتناوله في نقطتين، تعالج الاولى الاوضاع التي وجدت عليها الجزائر بعد الاستقلال والمحاولات الاولية لانطلاق التنمية ، وتعالج الثانية انطلاق مخططات التنمية بدءا بالمخطط

الرباعي الاول وعلاقة كل ذلك بحركة العمال الجغرافية والمهنية ،وينتهي هذا الفصل بعنصر يحاول أن يعطي نموذجا لاثر منجزات التنمية في ميدان الصناعة على حركة اليد العاملة الريفية ، بأخذه سهل متيجة نموذجا لذلك ،بصفته مجالا جغرافيا واجتماعيا لهذه الدراسة .

ويتناول الفصل الثالث التوطين الصناعي باعتباره عملية لها تأثير كبير على حركة العمالة الريفية ، وهذا بتوضيح في البداية اسس التوطين الصناعي ومايبرره على المستوى النظري ، ثم ننتقل الى المستوى الامبريقي محولا اعطاء ثلاثة نماذج للتوطين الصناعي في الجزائر ، يأخذ النموذج الاول منطقة ريفية في الهضاب العليا الشمالية من البلاد ، ويأخذ الثاني موقعه في منطقة الهضاب العليا الجنوبية، ويأخذ الثالث موقعه في وسط البلاد على الخط الشمالي وبالضبط منطقة متيجة كقطب صناعي وزراعي يجاور اكبر مركز حضري في البلاد ، وبصفته موقعا لميدان الدراسة من جهة اخرى ، وبعد مناقشة هذه النماذج ينتهي باستخلاص حول ذلك .

واخيرا يعالج الباب الثالث الاندماج والاغتراب لدى عينة من عمال التنظيم الصناعي ويتم ذلك من خلال اربعة فصول ، يتناول الاول الاجراءات المنهجية الميدانية للدراسة بعرضه في نقطته الاولى المجال الاجتماعي للدراسة ، وفي نقطته الثانية اساليب التحقيق الميداني بعملياته الاساسية ، تحديد المتغيرات والمؤشرات ه كيفيات استخراج العينة ،تحديد ادوات البحث وتصميمها ، تعيين اساليب التصنيف وطرق التحليل والمعالجة وعرض النتائج ، ثم الاشارة الى الظرف التي جرى فيها البحث الميداني التي من شأنها قد تؤثر في نتائجه، ثم يعرض في نقطته الثالثة الخصائص العامة للعينة .

ويتطرق الفصل الثاني لدراسة خصوصيات التنظيم والعامل من اجل المطابقة بينهما ، ومن اجل هذا سينقسم الى ثلاث نقاط ، تعالج الاولى خصوصيات التنظيم في عدة عناصر مثل الجانب البيروقراطي فيه والحجم والاتصال، ويعالج في الثانية خصوصيات العامل ، سواء تلك المتعلقة بظروف الهجرة الفردية من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، وتقييم المعنيين انفسهم

لوضعيتهم وعلاقتها برضا هم وارتياحهم واستقرارهم ، او تلك المتعلقة بالتعليم والتكوين ، من حيث المستوى التعليمي ونوعه وعلاقة كل ذلك بمستوى الطموح ومتابعة الاتصال وفهمه ، ثم تقييم العمال انفسهم بناء على خصائصهم وخصائص التنظيم ، ونحاول بعد ذلك في النقطة الثالثة المطابقة والاستنتاج التي تتجلى في نقطتين اساسيتين ، موقف العمال من احدى خاصية التنظيم الاساسية وهي الحجم ، والرضى والارتياح .

ويتناول الفصل الثالث علاقة العامل بالتنظيم وبالمنظمات متخذا من اجل العلاقة بالتنظيم عدة ابعاد مثل ، الموقف من الادارة ، الاتصال ، العلاقات غير الرسمية ، محو الامية ، والترقية والتقدم ، والاستقرار ، ومن اجل العلاقة بالمنظمات الجماهيرية يأخذ التنظيم النقابي ، والتسيير الاشتراكي ، لدراسة علاقة العامل بهما وموقفه منهما ، ثم ينتهي هذا الفصل بتقييم عام حول " معوقات الاندماج " ينشد رنجها في عدة عناصر .

ويتناول الفصل الرابع ، العامل بين الادراك لمدلول المفاهيم والمشاركة ويقوم بدراسة ذلك في نقطة اولى ، مدى ادراكه للمنظمات الجماهيرية والمشاركة فيها ، وفي نقطة ثانية مدى ادراكه لمفاهيم التنظيم (مستوياته واقسامه وعلاقاته واهدافه) التي تنعكس بدون شك على مستوى فعاليته داخل التنظيم والتي تقرر بعد ذلك الاندماج والاغتراب ، ثم دراسة في نقطة ثالثة ، مدى مسايرته ومعايشته لاهتمامات التنظيم ومشكلاته باعتبارها تنعكس نتائجها عليه بصفة مباشرة اوغير مباشرة ، ويعرض في نقطة رابعة للمشاركة في الحياة الجماعية العامة للتنظيم ، هذه المشاركة التي تعد في جوانب منها عوامل للاندماج وفي جوانب اخرى نتائج له ، وينتهي بنقطة اخيرة يصل فيها الى استنتاجات متعلقة بمواقف الاندماج .

وفي الاخير تنتهي الدراسة بخاتمة عامة تطرح مجمل النتائج التي تم التوصل اليها ، والاشارة الى الآفاق التي يمكن ان تفتحها هذه الدراسة في مجال سوسيولوجية العمل ، والتي تعد اسئلة مطروحة تنتظر جهودا مكملة في هذا المجال ، ثم تتبع الدراسة بملاحق ضرورية لكمال البحث ، مثل استمارة البحث والجداول .

الجزائر في 28 جانفي 1984م

أهمية البحث واهدافه

قبل مناقشة الاهداف والاهمية لهذه الدراسة ، نريد ان نشير الى احساسنا بالمشكلة ، موضوع هذه الدراسة ، وكيف تم ؟ والذى هو في الحقيقة كان قد تولد لدينا من دراستنا الجامعية الاولى ، الا انه في البداية لم تكن لنا القدرة العلميــــة الكافية لتحديد وضبط المشكلة ، كما انه لم تكن لدي الفرصة كذلك من اجل معالجة المشكلة ، وكانت فرصة تحضير دبلوم الدراسات المعمقة فرصة سانحة لتناول الموضوع وما موضوعها الا دليلا على ذلك : " التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية " ، دراسة نظرية وميدانية .

هذه الدراسة ساهمت بقدر كبير في بلورة الفكرة التي كانت تدور بذهننا وخاصة في المراحل الاخيرة منها ، حيث اتضحت ابعاد المشكلة وتحددت جوانبها المختلفة ، كل ذلك بدقة ، وحتى ان في نهاية هذه الدراسة تم اضافة مبحثـــا تحت عنوان الاغتراب ، الا انه ولكون الوقت كان قد فات ، وان عنوان الرسالة اصـــلا غير مخصص لهذا الغرض ، كما ان رسالة دبلوم الدراسات المعمقة لا تقتضي اكثـــر من ذلك ، فأجل ليكون عنوانا لرسالة قادمة ، وهي التي آن أوانها ، والتي هـــي بين ايدينا .

كما ان عنوان الاغتراب فـي حقيقة الامر كان شبه خاتمة لدراسة التكيــف والظروف الاجتماعية لليد العاملة الريفية خاصة تلك المتعلقة بالذين هم فـــي هجرة مؤقتة ، ذلك انه عند دراسة التكيف استعملت مؤشرات مثل المشاركـــة في النقابة والانشطة الثقافية والاجتماعية العامة الاخرى على مستوى التنظيم ، فوجد ان هذه المشاركة ضعيفة لدى الريفيين (1) ، والسبب كان يعود دائما الـــى الظروف الاجتماعية الخارجية من جهة ، ومن جهة اخرى يعود الى عدم الاستقرار ، والى خصائص اخرى ، أى عدم تطابق خصائص العمال مع خصائص التنظيم الـــذى يعملون به .

وبكلمة اوضح ، فهذا الموضوع يعتبر امتدادا للدراسة الاولى وتنمية لها ، أى انه يجيب عن بعض الآفاق التي فتحتها ، وهو اندماج واغتراب اليد العاملـــة الريفية المنتقلة الى الصناعة ، وما هي الظروف المتحكمة في الظاهرة وما هـــي نتائجها ؟ وبذلك فان الاطراف التي ساهمت في تنمية هذا الاحساس بالمشكلـة

---

(1) محمد بومخلوف ، " التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية " رسالة د . د . م غير منشورة (الجزائر ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاجتماعيـــة بالخروبة ، 1981) ، انظر : الفصلين الاخيريـــن .

هي الملاحظة والمعايشة والاحتكاك الحاصل مع الفئات المختلفة للشغيلة، على مستويات مختلفة ، كطرف أول وكذلك دراستنا الاولى ونتائجها والآفاق التي فتحتها كطرف ثان .

أما عن عوامل اختيار الموضوع واهدافه ، فانه يمكن القول منذ البداية ان اهداف اى موضوع بحث تشكل في مجملها عوامل اختياره ، ومن اجل توضيح ذلك نبدأ بطرح السؤال التالي : لماذا جاء عنوان هذه الدراسة " الاندماج والاغتراب " ؟ ولم يكن "التكيف" ؟ وما هي وجوه التقارب بين هذه المفاهيم الثلاثة ، الاندماج ، الاغتراب ، التكيف ؟ والاجابة هو ، ان الاغتراب يعتبر نقيضا للاندماج ، والاندماج هو نمط من انماط التكيف أو عملية من عملياته حسب بعض التعاريف (1) .

وبذلك فان التكيف لايساوى الاندماج ، كما أن الاغتراب لا يساوى عدم التكيف ، ذلك ان التكيف يتم على المستوى النفسي ، والاجتماعي ، والفيزيقي ، وهو بذلك اشمل ، بينما الاندماج لايمكن ان يكون فنيا ولا فيزيقيا ، وبالمثل الاغتراب لا يمكن ان يكون فيزيقيا ، اذا لم نتكلم عن عالم الاشياء ، ولا نفسيا ، بل هو اجتماعي له انعكاسات نفسية ، كما انه يمكن ان يكون فنيا (تقنيا) .

ثم ما هو الفرق بين الاغتراب والاستلاب ؟ ان الاغتراب يقابله الاندماج متى حدث الاندماج اختفى الاغتراب ، والعكس صحيح ، بينما الاستلاب(*) تقابله الاستقلالية ، فغير المستقل يعتبر مسلوب ، والاستلاب يتخذ عدة مظاهر وعلى عدة مستويات ، على المستوى الفكرى والثقافي كما على المستوى المادى ، وعلى المستوى المادى فلربما ذلك ماكان يقصده "ماركس" من الاغتراب في بعض كتاباته ، حيث كان يعزى الاغتراب الى كون العامل مبعد عن انتاجه وتابع للآلة ، حيث ان انتاجه الشرعي مسلوب منه من طرف مالك ادوات الانتاج . وتجنبا للوقوع في اخطاء من تتبع المعاني اللغوية النهائية لهذه المصطلحات فاننا نكتفي هنا بهذه الاشارة.

---

(1) من اجل تعريف التكيف انظر: أ ــ

Jacque curie , Le devenir des travailleurs d'origine agricole: contribution a l'etude de la transformation des conduites de travail, diffision librairie honor chanpion , paris 1975 , p 98 - 105

ب ــ حسن شحاتة سعفان ، اسس علم الاجتماع ، الطبعة العاشرة (بيروت، دار النهضة العربية ، 1975 ـ 1976) ، ص 250 ــ 259

(*) هذا المصطلح يرد في بعض الكتابات العربية، وهو مترجم عن الكلمة الاجنبية "Alienation" انظر : خير الله عصار، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982) ،
ــ استلاب الشباب ، ص 105 ، ــ استلاب العمال ، ص 117

وان دراسة الاغتراب تقتضي دراسة ميدانية ، واصلح مجال هو اليد العاملة الريفية المنتقلة الى الصناعة ، خاصة في مجتمعنا وفي الوقت الرهن وتكتسي اهمية بالغة الخطورة ، ذلك ان عنصر الصناعة وقواعد تنظيمها تعتبر في مجملها عنصرا حديثا بالنسبة لليد العاملة الريفية ، بل بالنسبة للمجتمع ككل ، حيث تتباعد خصوصيات التنظيم الصناعي عن خصوصيات العامل ، ثم ان هذا الانتقال يتم في ظروف اجتماعية خاصة ، مستمدة من ظروف المجتمع الاكبر ، هذه الظروف التي تقضي على كثير من الشروط التي يجب ان تتوفر لدى العامل في الصناعة ، بمعنى ان العامل عند انتقاله الى الصناعة ينتقل وهو حائز لبعض الصفات التي تجعل منه مغتربا ، فتأتي هذه الظروف فتنميها فيصبح مغتربا بالفعل ، مما يستدعي توفير ظروفا حسنة ، ثم العمل تدريجيا على ازالة استعدادات الاغتراب لدى العامل .

وبهذا المعنى السابق ، فالاغتراب يصبح انسب مفهوم لمجال الجسنية سوسيولوجية الصناعة خاصة في الوقت الراهن ، حيث ان معظم اليد العاملة الصناعية حاليا ريفية انتقلت الى الصناعة ، فهي تعيش المرحلة الانتقالية ، وهذا من اجل معرفة احسن السبل الميسرة للاندماج .

وبهذا الصدد يرى " ميلز Mills " بأن الاغتراب عملية امبريقية ، وانه لايمكننا القول ان العامل في العمل الحديث مغتربا الا عن طريق التجريب [1] ، وهذا يمكن اعتباره كرد عن " ماركس " الذى ينظر الى العمل الحرفي كعمل مثالي [2] ، ثم يقوم "ميلز" باجراء مقارنة فيرى ان الانسان الحديث نشأ في هذا الوسط الاجتماعي ذو العمل الصناعي ، ولا يعرف شيئا عن العمل الحرفي ، فكيف اذا يتسنى له الاحساس به بانه مثالي ، والذى يحس به ، فلربما ، هو ذلك الذى مارسه أي ان الانسان الذى عاش المرحلة الانتقالية [3] .

(1) Joachim israel, l'alienation de marx a la sociologie contempo. raine , Une etude macro-sociologique , Traduit de l'anglais Par: Nello Zagnoli, Editions Anthropos , paris 1972, p 302

(2) ibid , p 301

(3) ibid , p 303

بعد هذا نتساءل ، لماذا دراسة اغتراب اليد العاملة الريفية في الصناعة ؟ والاجابة هو ان الاغتراب مرتبط في بعض جوانبه بالطموحات فاذا ما خفقت هذه الطموحات وتبددت ، وجاءت الحقائق مخالفة لما هو منتظر، هذا يحدث الاغتراب أو يتسبب في حدوثه .

وهذا ما يمكن ملاحظته عند العامل المنتقل الى الصناعة ، فطموحاته هي الترقي الاجتماعي ، حيث كان ينظر الى ان الدخول الى الصناعة في حد ذاته ترق على اعتبار ان هذه المهن حرم منها طوال مدة الاستعمار ، والتي على قلتها ، كانت مقصورة على ابناء المعمرين ، لكن طموح العامل لا يقف عند هذا المستوى بل ، يتعدى الى الطموح في الترقي داخل التنظيم ، وان يكون مندمجا وفعالا في مشاركاته وغير هامشي ، كما يطمح للاستقرار ، ويأمل أن يكون عهد الموسمية والهجرة الفردية والحياة الانفرادية بعيداً عن العائلة ، كل ذلك قد ولى وفي نهاية الامر يجد نفسه في هجرة فردية مستمرة في ظروف حياتية صعبة وغير مستقرة ويضيع منه جزءا كبيرا من اجره من جراء التنقل الاسبوعي او الشهري لمسافات بعيدة للعودة الى اهله ، هذا على المستوى الخارجي ، ضف الى ذلك المستوى الداخلي. وما قد يجده داخل التنظيم من مستويات وقواعد تنظيمية التي تعد جديدة عليه مفروض عليه ادراكها والتفاعل معها ايجابيا ، هذه الظروف الخارجية والداخلية تتظافر لتسلبه فرصة الاندماج .

وبهذا يمكن ان تتضح لنا اهداف هذه الدراسة التي تسعى الى الكشف عن القوانين التي يخضع لها اندماج واغتراب اليد العاملة الريفية عند انتقالها الى الصناعة ، وهذا بصفة عامة ، أي معرفة العوامل التي تتحكم في الاندماج والاغتراب ، بمعرفة ماهي معوقات الاندماج ومشجعات الاغتراب ، ومعرفة كيفيات الانتقال الى الصناعة ، وهل يتم ذلك وفق عملية مخططة تخطيطا محكما ، ام يتم ذلك بطريقة تخضع لعملية السوق ، أي العرض والطلب ، ومعرفة دور التنظيم الصناعي من حيث مراعاته لخصوصيات العمالة الريفية في استيعابها ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى معرفة آثار التصنيع الريفي ومشاكله وآثاره على المجتمع المحلي ، وبكلمة ادق تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن مستقبل اليد العاملة الريفية من ناحية ، ومن ناحية اخرى معرفة مستقبل (وضع) التنظيم الصناعي المرتبطة به ، وبالتالي مستقبل التنمية ، وهذا كله بمعرفة مدى تطابق خصوصيات

العامل وخصوصيات التنظيم ، ومدى توافق طموحات العامل مع الآفاق او الفرص المفتوحة امامه في التنظيم ، وما هي الانعكاسات النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك ، ومعرفة الظروف الاجتماعية للعمال الريفيين وعلاقة ذلك بالاستقرار ، كما تهدف الى الكشف عن الظروف التي انتجت ظاهرة الحراك الجغرافي الفردى (الهجرة المؤقتة) ، في الماضي والحاضر ، اي معرفة العلاقة التاريخية التي تربط بين الظاهرة حاليا وماضيها وما هي اشكالها وعواملها ونتائجها ، على اعتبار ان الحاضر امتداد للماضي وراسم المستقبل ، وهل الظاهرة في طريق الزوال ، والى اى حد يمكن اعتبارها تخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما كانت تخدم الاقتصاد الاستعمارى في عهده .

والتطرق للظاهرة هنا يتم من حيث علاقتها وآثارها على انتاجية التنظيم وآثارها من جهة اخرى على التنشئة الاجتماعية لابناء الذين اصابهم هذا النوع من الحراك ، ومدى اطمئنانهم على تنشئتهم كما يرغبون ، كما تهدف الى الكشف عن خصائص البناء التنظيمي ومقوماته واهدافه ، والمعوقات التي تحول دون انجاز هذه الاهداف ، كل ذلك من خلال العلاقة بين التنظيم كنسق اجتماعي وانساقه الفرعية من ناحية ، والنسق الاجتماعي الاكبر من ناحية اخرى .

ومن كل ماسبق نصل الى تبيان اهمية هذا الموضوع ، على اعتبار ، ان اهمية اي بحث تتحدد في ضوء نوع المشكلة المطروحة للدراسة ومدى صلتها باهتمامات وقضايا المجتمع المعالجة فيه ، اى في مدى اجابتها على الاسئلة المطروحة في ساحة التنمية ، وفي نوع الاهداف التي تسعى الى تحقيقها ، وفي المنهج المتبع في تحقيق هذه الاهداف ، وعلى هذا الاساس فان اهمية هذه الدراسة تكمن في الاهداف التي خطتها لنفسها منذ البداية ، وهي في مجموعها متعلقة بركيزة الصناعة التي تعد الاسلوب المتبني من اجل التنمية ، فهي تتصدى لمعالجة مشكلة متعلقة بمستقبل اليد العاملة الريفية التي هي عماد الصناعة في الوقت الحالي ، وبالتالي فهي تعالج محرك الاقتصاد والمستقبل الاجتماعي لهذا المحرك والظروف الاجتماعية التي تحيط به وتحد من كفاءته الانتاجية .

ومعالجة مستقبل اليد العاملة الريفية تعني معالجة آثار التحولات الطارئة على محيط العمل الاجتماعي ، والطبيعي ، والفني ، فهذه الدراسة اذا تتصدى لدراسة هذا التحول وما ارتبط به من ظواهر اجتماعية مثل الاغتراب

وذلك بأخذ عينة ممن اصابهم هذا التحول والكيفية التي تم بها ، بهدف معرفة اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وتحليل ايجابيات وسلبيات هذا التحول بغرض تحديد عوامل كل ذلك ، اى دراسة هذه العينة دراسة عمقية تسمح الى حد ما تعميمها على الفئات التي تشابهها في اوضاعها .

فهذه الدراسة ، وبناء على اهدافها ، فانها ستساهم الى حد كبير في وضع تصور واضح وعلمي لمستقبل اليد العاملة الريفية ، مما يساعد على التنبؤ ببعض المشكلات في حالة تتبع اسلوب معين من اساليب التنمية ، من حيث التنظيم الصناعي ، وتوطين المصانع ، وهي بهذا تساهم في تقديم خدمة جمة في مجالات التخطيط الاجتماعي والاقتصادى وتنظيم العمل ، وهو اسمى هدف تهدف اليه البحوث والدراسات ذات الطابع السوسيولوجي .

كما ان مما يزيد من اهميتها انها تحاول ان تلقي الضوء على جانب مهم من جوانب سوسيولوجية العمل والعمل الصناعي على الخصوص، طالما انه لم يحظ (الاغتراب) بعناية خاصة من حيث الدراسة ، ولم يتناول في حد ذاته كموضوع مستقل للدراسة ، سواء فيما يخص التنظيم الصناعي ، من جانبه الاجتماعي الثقافي ، او فيما يخص الظروف الاجتماعية للعمال الريفيين ، خاصة منها تلك التي تعيش ظروف الهجرة الفردية ، وعلاقة كل هذه الظروف باشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للعمال .

تحديد المشكلة

تتجلى مشكلة البحث بوضوح عند معرفة ما مقدار الاهمية والاولوية التي يحظى بها التصنيع في سياسة التنمية الجزائرية ، وذلك عن طريق الحصص المالية [1] التي اخذها عبر المخططات الانمائية ، الا ان نجاح التصنيع غير مرهون فقط بالتجهيزات ، اى بالجانب المادى منه فقط ، بل من اسباب نجاحه هو استراتيجية توطين المصانع واسلوب تنظيمها ، ومدى فعالية قواه البشرية ، اى انه مرهون بجانبه الاجتماعي بدرجة قوية ، بل نستطيع القول ، ان لاتنمية بدون فعالية

---

(1) انظر : محمد بومخلوف ، " التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية " مرجع سابق ، ص 102 ـ 103

الانسا ن المعني الملقاة على عاتقه مسؤولية التنمية ، اما من حيث التوطين الصناعي فاننا نتساءل عن مدى ما يتسم به من عدالة في التوزيع بين المناطق حتى يسمح بتكافؤ الفرص امام ابناء المجتمع ، وهذا لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تعتبر اساس النظرية الحديثة في التنمية[1] ، اما من حيث التنظيم الصناعي فاننا نتساءل هل يتم وفقا للتشكيلة الاجتماعية والثقافية لاعضائه، خاصة المنتجين الذين يشكلون الاغلبية فيه ، اما من حيث فعالية قواه البشرية ، فذلك لايتأتى تحقيقه الا من خلال توفير وتهيئة الظروف النفسية والاجتماعية لهم ، ومن خلال ايضا نجاعة تنظيمه وفقا لمستوى تكوينهم ومحاولة رفع هذا المستوى الى ما يتطلبه التنظيم .

ومن هنا فان استراتيجية توطين الصناعة تلعب دورا حاسما من اجل الوصول الى توفير كل الشروط السابقة او بعضها ، وبالتالي ضمان ازدهار الصناعة وزيادة انتاجيتها وكفاية الايدى العاملة بها وفعاليتها ، " فالتوطين الصناعي من اهم العوامل التي تضمن لصناعة ما ان تنمو وتزدهر " [2] .

فحركة التصنيع الواسعة النطاق التي تشهدها الجزائر منذ انطلاق مخططات التنمية بها ادت بالمقابل الى حركة واسعة لليد العاملة الريفية على الخصوص وذلك بمختلف انواعها (الحراك الجغرافي ، الفردى والجماعي ، والمهني) ، وهذا مما يطرح على الصناعة مشكلات متعددة مثل الغياب (لارتباط الريفيين بالريف) ، وعدم الاستقرار في اوساط العمال ، حيث " ان الارتباط بالتنظيم يزداد كلما زادت درجة الحضرية " [3] ، كما ان درجة الارتباط بالتنظيم تابعة للظروف الاجتماعية التي يعيشها أو المحيطة بالعمال الريفيين ، وبالمثل ظاهرة الاغتراب " فالعمال ذوى الاصول الريفية الخالصة ، كانوا يمارسون حرفا يدوية في مجتمعاتهم المحلية ، وذلك بدوره ما يجعلهم اكثر تعرضا للاغتراب عن ظروف العمل الروتينية ، والتكنولوجية الحديثة في المصانع اكثر من العمال ذوى الاصول الحضرية ، ومن ثم لنا ان نتوقع ان تكون درجة توافقهم وتكاملهم مع التنظيم اقل ، اذا ما قورنت بدرجة تكامل قرنائهم من الحضريين " [4] .

---

(1) عارف دليلة، " ازمة التنمية والفكر التنموى الجديد " ، دراسات عربية ، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية ، العدد : 5 ، مارس 1980 ، ص 22

(2) محمد احمد عبد الله ، التخطيط الصناعي (الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973) ص 8

(3) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع: دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 214

(4) نفس المرجع ، ص 215

وهنا تنطرح المشكلة على التنظيم الصناعي بعد تحول اليد العاملة الريفية اليه ، خاصة اذا كنا نعرف بان تشكيلة اليد العاملة اليد العاملة الجزائرية في الوقت الراهن في الحقيقة ريفية ، الذى عليه ان يجابهها من اجل تحقيق الانسجام بين خصائص التنظيم وخصائص اعضائه بهدف انجاز الاهداف المرسومة له .

ذلك ان التوافق بين التنظيم وبين اعضائه هدف يسعى الى تحقيقه كل تنظيم صناعي رشيد ، لان بفضل هذا التوافق يحدث الاندماج وبالتالي الفعالية، فتحقيق اهداف التنظيم التي قام من اجلها ، لكن كثيرا ما لا يكون هذا التوافق كاملا نتيجة لعوائق تحول دون ذلك ، وهنا تبرز المشكلة الى السطح والتي يجب دراستها وتحديد عواملها وابعادها ، ونتائج عدم التوافق تأخذ اشكالا متعددة منها الاغتراب .

فظاهرة الاغتراب حسب مفهومه في هذه الدراسة ، يمكن ارجاعها بالدرجة الاولى الى عدم تطابق خصوصيات التنظيم مع خصوصيات اعضائه ، وعدم التطابق هذا لم يساعد على تحقيق اندماج اليد العاملة الريفية ، وبالدرجة الثانية تعود الى الظروف الاجتماعية لاعضاء التنظيم الريفيين والتي تعمل على تنمية الاغتراب ، أى يعود الى ظروف داخلية تتمثل في الخصائص التنظيمية ، وظروف خارجية تتمثل في الهجرة الفردية وظروفها ، وبما ان الظروف الداخلية متعددة فاننا نركز على بعض الخصوصيات مثل الاتصال والمشاركة وما يرتبط بهما ، وبالمثل الظروف الخارجية ، فاننا نركز على ظرف واحد مرتبط بالهجرة الفردية .

فمن حيث العامل الاول يمكن ان نلاحظ عدم التطابق بوضوح فيما يخص الجانب التعليمي من حيث المستوى ومن حيث النوع ، والذى ترتبط به كثير من القضايا التي تشبع حاجات اعضاء التنظيم من حيث ادراك وفهم موضوعات الاتصال وادراك اهداف التنظيم ومستوياته ومسوؤليات ومهام كل مستوى ، وغيرها من القضايا التي تمس حياة العامل الاجتماعية والاقتصادية داخل التنظيم والادراك الجيد لكل هذه القضايا يوفر لاعضائه الحصول على المكانة الاجتماعية المنتظرة بعد فترة معينة من الخدمة ، فيتم الاندماج وتحدث الفعالية ، حيث انه " يستطيع كل فرد يعمل في المنظمة الصناعية ان يعطي احسن مجهوده ويقدم افضل انتاجه اذا عرف بوضوح من رئيسه المباشر ما مسوؤليات وواجبات

الوظيفة التـي يشغلها ، ما نوع التنظيم المطبق ، ما سلطانه ، كيف يتصـرف اذا تغيب رئيسه ، كيف ومتى ولمن يقدم تقاريره ، فيعتبر احاطة جميع الافراد الذيـن يعملون بالمنظمة كالمديرين والمشرفين ورؤساء العمل وصغار الموظفين والعمـال بهذه المعلومات من الامور الجوهرية بأى تنظيم جيد " (1) .

فالعامل لايمكن ان يكون فعالا في تنظيمه دون ان يعرف بدقة ما هـي الاهداف التي يسعى اليها التنظيم ودون ان يكون ملم ومتفهم لكل كبيرة وصغيـرة من القضايا التي تهم تنظيمه وتجرى داخله ، وهذا لايتم الا عن طريق الاتصـال والتبليغ الجيد باساليب وادوات وعبر قنوات منظمة ومحكمة ، وان أى خلل في هـذه الادوات والاساليب والقنوات يمكن ان يحيد الاتصال عن تحقيق اغراضه ، وكمـا قال " Vid " : " اننا لانرغب فيما لانعرف " On ne désir pas ce que l'on ne connait pas (2) بل اكثر من هذا حيث ان الجهل بالشيء يمكن ان يؤدى الـى سلوك مضاد او يخلق مواقف مضادة ، كما جاء في الحكمة العربية : " الناس اعداء ماجهلو " .

معنى هذا ان الفاعلية لايمكنها الحدوث الا بعد المعرفة ، وعدم حـدوث هذه المعرفة يولد الاغتراب وما تستتبعه من نتائج ، وبعد هذا لنا ان نتساءل عـن مدى تماشي اسلوب الاتصال وادواته مع خصائص اليد العاملة الريفية التي من اهمها الامية ، ولهذا فاسلوب الاتصال عليه ان يراعي هذه الخصائص ، حيث : " ان الادارة في تنظيمات العمل تستعين باساليب للاتصال تتسق مع منطق الكفاية بينما يسعـى العمال الى الاتصال بالادارة من خلال منطق مختلف يستخدم لغة العواطـف والمشاعر الاجتماعية . فاسلوب التفكير الذى اعتاد عليه العامل غير الماهر لايتسـق مع اسلوب تفكير العامل الفني المتخصص او المدير المثقف " (3) ، انه اذا كـان عضو التنظيم لايدرك جيدا التنظيم وعناصره ، فانه لايتفاعل مع شيء يجهله ، وبالتالي

---

(1) عادل حسن ، عاطف محمد ، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج (بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1974) ص 53

(2) Jacque curie , Le devenir des travailleurs d'origine agricole , Op, cit , p 108

(3) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 184 ـ 185

يصبح التنظيم بالنسبة له عبارة عن مورد رزق ، اولا وقبل كل شيء ، قبل ان يكون مركزا اقتصاديا واجتماعيا يتم فيه التفاعل الاجتماعي بين الافراد والتنظيم وبين الافراد انفسهم ، وتبرز المكانات الاجتماعية للافراد داخله ويصبح كل واحد يشعر بمكانته داخل المصنع وتحقيق الذات الانسانية .

فالانسان بطبيعته كائن نشيط يبحث عن تحقيق وجوده وتحسين هذا الوجود ، باساليب مختلفة ، وهذا النشاط يخضع لمتغيرات مستقلة ، بمعنى ان لنوع النشاط وشكله واساليبه تخضع لمتغيرات مستقلة ، وهذه المتغيرات تختلف من محيط اجتماعي وطبيعي الى محيط اجتماعي وطبيعي آخر ، فنشاط الفلاح في المزرعة يختلف عن نشاطه في المصنع ، عند الانتقال ، لان المحيط الاجتماعي والطبيعي تغير ، رغم ان الفاعل لم يتغير ، وهنا يتدخل دور التنظيم لينظم هذا النشاط ويجعل منه نشاطا نفعا لا وايجابيا يشبع حاجات القائم به بتحقيق اهداف التنظيم ، وهذا يقتضي حدوث انسجام تام بين الفاعل والموضوع ومحيطه الاجتماعي ، وهنا يتقن موضوع العمل ، والفاعل تصبح له السيطرة والتحكم فيحقق عن طريقه ذاته .

والتنظيم الصناعي في تنظيمه لنشاط اعضائه ، يحدده " بارسونز " في ثلاثة مستويات بوصفها تمثل اطارا ملائما للدراسة الواقعية للتنظيمات ، وتشمل هذه المستويات كلا من المستوى الفني والاداري والنظامي ، الاول يتعلق بالانشطة والترتيبات المادية التي تسهم في تحقيق الاهداف الرئيسية للتنظيم مباشرة ، وذلك مثل النظام التكنولوجي في المصنع الذى يعمل على انتاج السلع والخدمات ، ويتناول المستوى الثاني ادارة المسائل الداخلية المتعلقة بالتخطيط والتنسيق ، اما المستوى الثالث فيسعى الى تحقيق التكامل والارتباط بين التنظيم والبيئة الخارجية [1] .

الا انه يمكن القول بان اساليب التنظيم ومدى ادراكها من طرف اعضائه ومطابقتها لخصائصهم يعتبر شيئا جوهريا في دراسة التنظيم الصناعي ، خاصة في تنظيماتنا الصناعية في الوقت الراهن ، ويمكن الاهتمام هنا بالخاصية الثقافية لعملية التنظيم ، التي كثيرا ما تجهل وتجهل ابعادها الاجتماعية والاقتصادية عند معالجة التكيف والاندماج لدى العمال في الصناعة ، اى بمعنى ادق ، تلك

---

(1) نفس المرجع " " ، ص 59

الدراسات التي تتم في ميدان سوسيولوجية العمل ، حيث ان المشكلة التي تعاني منها صناعتنا لا تتمثل في قضية تكيف العمال الفني بقدر ما هي مشكلة اجتماعية ثقافية ذات ابعاد اخرى متعلقة بالعامل نفسه وبالتنظيم ، وذلك كما تحددها هذه الدراسة .

واذا كان التنظيم الصناعي حاول ان يقضي على الفوارق الشاسعة بين خصائص التنظيم وما يتطلبه من خصائص في اعضائه ، خاصة مادام اغلب اعضائه شباب ، عن طريق محو الامية ، فلنا ان نعرف مدى مساهمة محو الامية التي اتبعها التنظيم في اشباع حاجات العمال من التعليم والترقية ، على اعتبار ان عملية محو الامية تهدف الى تحقيق اغراض منها هذه .

هذا ، اذا اردنا ، فيما يخص العلاقة بين خصائص التنظيم الصناعي ومدى مطابقتها لخصائص اعضائه ، اما الجانب الثاني فهو العوامل المساعدة على تنمية الاغتراب لدى العمال ، وهي الظروف الاجتماعية للعامل الريفي ، حيث نركز على الظروف الاجتماعية التي تخلقها الهجرة الفردية ، من حيث تعلق العامل باسرته البعيدة وزيارتها من حين لآخر ، والانعكاسات النفسية والاجتماعية لهذا الانفصال ، على العامل وعلى الاسرة خاصة فيما يخص التنشئة الاجتماعية للابناء ، . كما ان الزيارات التي يقوم بها لعائلته تطرح عليه عدة مشكلات تنعكس على ثلاثة مستويات ، من حيث راحته ، والاستفادة من وقت فراغه ، وعلى ميزانيته العائلية .

يعني اذا قلنا بانها عوامل ساعدت على تنمية الاغتراب ، ذلك ان العامل الريفي لما ينتقل الى التنظيم الصناعي فهو في الحقيقة يكون حائزا مسبقا القابلية للاغتراب ، تتمثل في الامية والانتقال الى العمل الروتيني غير المألوف والعمل المضبوط ذو الالتزامات المتسم بالبيروقراطية ، والى محيط اجتماعي آخر ، فهذه كلها صفات تعبر عن قابليته للاغتراب ، لو لم يبادر التنظيم ويحاول التخفيف من حدتها باساليب مختلفة تعبر عن استراتيجية محكمة للتنظيم في سبيل استيعاب اليد العاملة الريفية وذلك بالعمل من اجل الوصول الى التقارب والى اقصى حد ممكن بين خصائصه وخصائص اعضائه ، حيث ان هذه الاستعدادات الموجودة لدى العامل الريفي وجدت في ظروف اين نمت وشكلت ظاهرة ، وان كنا لا نركز على كل الظروف الاجتماعية ، وهي كثيرة ، بل نعتني فقط بتلك المتعلقة بالحراك الجغرافي الفردي الذي احدثه التصنيع نفسه ، والذي يمس شريحة واسعة من عمالة الصناعة ،

حيث ان في الدراسة التي اجريناها سنة 1980 على تنظيم صناعي يتكون عدد عماله المنتجين من 1000 عاملا أخذت عينة عشوائية متكونة من مئة حالة فوجد الثلث بالتقريب (29 ٪) في حالة هجرة مؤقتة [1].

ذلك ان الهجرة المؤقتة تؤثر في اشباع الحاجات النفسية والاجتماعية من حيث كيفية قضاء وقت الفراغ ومن حيث الراحة، ولراحة العامل دور كبير في مستوى انتاجيته، ومن حيث التنشئة الاجتماعية للابناء، ومن حيث الامن والاطمئنان على مستقبله ومستقبل ابنائه، وهذا كله يؤثر في مستوى الرضا عن الوضعية الحياتية، هذا الى جانب ان الظاهرة تعبر بصورة او باخرى عن عدم الاستقرار، واحتمال التغيب، والارتباط وجدانيا بالاسرة البعيدة عنه، وهي كلها عوامل شديدة الارتباط بالاغتراب، وهي الزاوية التي تريد هذه الدراسة أن تعالج من خلالها المشاكل الاجتماعية للصناعة، من حيث ان الاغتراب يقضي على الفعالية التي بدونها لا يمكن ان تحقق الصناعة اهدافها مهما بلغ حجمها وحجم عمالها .

واذا اردنا البحث عن الهجرة الفردية وما تخلقه من ظروف، فاننا نبحث عنها في التصنيع والتغير الاجتماعي المصاحب له وما يخلقه من حركة واسعة في اوساط العمال، كما نبحث عنه في استراتيجية توطين المصانع التي سيطر عليها الاتجاه الاقتصادى الصرف الى حد ما، وهي عملية احادية الجانب، وهو العيب الاساسي في هذا الاتجاه، بينما التوطين السليم هو ذلك الذى يراعي الجوانب الاجتماعية والثقافية بالاضافة الى الجانب الاقتصادى .

واذا اردنا البحث عن المشكلة من زاوية اخرى، فانه يمكن ان نبحث عنها في استراتيجية التنظيم الصناعي الموضوعة من اجل تحقيق اندماج اليد العاملة الريفية والقضاء على قابليتها للاغتراب، حيث ان هناك من يهتم بالتنظيم من جوانبه الفنية والاقتصادية من الناحية المثالية، مهملا لجوانبه الواقعية، مما خلق بذلك تضاربا بين التنظيم واشكاله واساليبه، والواقع الاجتماعي الثقافي للعامل وخصائصه، الذي قضى على الفعالية، وبالتالي لا يمكن تحقيق الجانب الاقتصادي المنشود . وان كل العوامل السابقة متفاعلة مع بعضها لتنتج ظاهرة الاغتراب سواء تلك المتعلقة بتطابق الخصائص او تلك المتعلقة بالظروف الاجتماعية للهجرة الفردية .

---

(1) محمد بومخلوف، "التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية"، مرجع سابق، ص 212

وبعد هذا التحليل لمشكلة البحث لنا ان نتساءل ، انه " اذا كانت سياسة التنمية الاقتصادية تهدف الى رفع الكفاية الانتاجية ومستوى المعيشة لاكبر عدد ممكن من ابناء المجتمع الذي يمارس هذه السياسة ، مع التركيز بصفة خاصة على اولئك الذين يقعون في ادنى درجات السلم الاجتماعي او اكثر الفئات حرمانا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، واذا كانت سياسة التنمية الاجتماعية تستهدف زيادة الاستعداد وزيادة قدرات اكبر عدد من افراد المجتمع على الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة من ثمراتها " (1) ، فهل في ظل هذه الظروف الاجتماعية للعمال يمكن ان تزيد استعداداتهم وقدراتهم وترتفع كفايتهم الانتاجية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقدر المنتظر منهم ؟

كما اننا نتساءل عن مدى نجاح سياسة محو الامية في التنظيم ، مادامت الشروط متوفرة (العمال اغلبهم شباب ، اميون ، مقتضيات التنمية تستدعي ذلك سياسة البلاد تلح على ذلك) وما هي عوائق تحقيق هذه العملية ؟

كما اننا نتساءل عن مدى تطابق خصائص التنظيم الصناعي مع خصائص العمال الريفيين ؟ وما هي استراتيجية التنظيم الصناعي الموضوعة من اجل القضاء على صفات القابلية للاغتراب لدى العمال ؟ وما هي استراتيجية التوطين الصناعي من اجل القضاء على العوامل المنمية للاغتراب (الهجرة الفردية وظروفها) ؟

وبمعنى آخر انه اذا كان "مالك بن نبي "يتساءل عن ما هي الظروف التي تجعل المجتمع يخلق في الفرد القيمة التي تبعث فيه الفعالية (2) ، وهذا على مستوى اوسع واشمل ، فاننا نتساءل عن ما هي الظروف التي تجعل التنظيم يخلق في الفرد (العامل) القيمة التي تبعث فيه الفعالية ؟

---

(1) محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، الطبعة الاولى (دار المعارف ، 1978) ص 149 ـ 150

(2) مالك بن نبي ، حديث في البناء الجديد : مجموعة محاضرات ، جمعها وترجم لمؤلفها : عمر كامل مسقاوي (بيروت : منشورات المكتبة العصرية ، بدون تاريخ) ص 58

فـروض البـحـث

وفقا لطبيعة المشكلة المطروحة والكيفية التي طرحت بها والجوانب التي تركز عليها هذه الدراسة في معالجتها للمشكلة ، وهي المطابقة بين خصائص التنظيم الصناعي وخصائص اعضائه ، والظروف الاجتماعية للعمال المتعلقة بالهجرة الفردية ، وعلاقة كل ذلك باشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للعمال وبالتالي الرضا والارتياح ، وهنا يتحقق الاندماج او العكس أى الاغتراب .

وتبعا لكل ما سبق ، تنطلق الدراسة من الفروض الآتية ، وهي عبارة عن فرضيتين عامتين تتفرع كل منهما الى فروع جزئية ، اما عن طريقة التحقق منهما فتتساند في ذلك طريقتان مكتبية وميدانية تدعم كل منهما الاخرى .

الفرضـيـة العـامـة الأولـى

الاندماج والاغتراب مرتبطان بالظروف الداخلية للتنظيم ، أى بمدى تطابق خصائص التنظيم الصناعي مع خصائص اعضائه (المنتجين) الذى من شأنه يشبع **حاجاتهم** النفسية والاجتماعية تشعرهم بمكانتهم داخل التنظيم وخارجه ، حيث يتولد لديهم الارتياح والرضا في العمل فيحدث الاندماج ، أو العكس ، فيحدث الاغتراب .

الفـروض الـفـرعيـة

1 ـ هناك علاقة موجبة بين التعليم ونوعه ودرجة استيعاب القواعد التنظيمية للتنظيم مثل : الهيكل التنظيمي مستوياته ومصالحه الادارية وما يرتبط بها من مهام .

2 ـ هناك علاقة موجبة بين التعليم ونوعه وادراك علاقات التنظيم وما يرتبط بها من اهداف .

3 ـ هناك علاقة بين التعليم ونوعه ودرجة ادراك المنظمات الداخلية للتنظيم .

4 ـ نجاح او فشل نظام محو الامية بالتنظيم متعلق ومرتبط بمدى اشباعه لحاجات العامل المعني من الترقية .

الفرضيـة العامـة الثانيـة

الاندماج مرتبط بالظروف الخارجية للعمال المتعلقة بالهجرة الفرديـة وظروفها ، والتي لها جانب تاريخي ، وجانب تنموى مرتبط بتوطين المصانع ، هـذه الظروف تقضي على كثير من الفرص المساعدة على الاندماج ، منها ماهي خارجيـة (الحياة الفردية) ، ومنها ما هي داخلية (الترقية والتقدم) ، وبالتالي تقلـل من فاعلية الفرد داخل التنظيم .

الفـروض الفرعيـة

1 ـ هناك علاقة سلبية بين الهجرة الفردية والاطمئنان للوضعيـة الحياتية بصفة عامة ، والارتياح لكيفية قضاء وقت الفراغ .

2 ـ تؤثر الهجرة الفردية سلبا على اطمئنان المهاجر على تنشئـة ابنائه تنشئة اجتماعية مرغوبة .

3 ـ تؤدى الهجرة الفردية الى ارتفاع حجم التغيب بفعل الزيارات الاسبوعية او الشهرية اوغيرها التي يؤديها العمال عائشو هذه الوضعية الـى اسرهم ، وتتجلى بوضوح في بدايـة اسبوع العمل .

4 ـ تؤثر الهجرة الفردية سلبا على اهتمامات المهاجر بقضايا التنظيم عمومـا .

5 ـ استمرار الهجرة الفردية مرتبط بمدى توفر فرص العمل في المنطقة المهاجر منها ، وبذلك فهي تعكس ، باى صورة من الصور ، عدم الاستقرار .

6 ـ هناك علاقة تاريخية ، بين الهجرة الفردية للآباء والابناء ، من حيث المكان المهاجر اليه مع الاختلاف في نوع العمل .

7 ـ هناك ميل للتصاحب بين اعضاء التنظيم وفقا لمدى تجانسهم من حيـث المنطقة الجغرافية الاصلية ، فيوفر لهم ذلك الشعور بالانتماء الى هذه الجماعات التي تعكس تضامنهم .

تساؤلات البحث

تعكس التساؤلات التي تنطلق منها الدراسة محورها ودليلها في البحث كما تعتبر الموجه لمجالاتها هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تعتبر الاجابة على هذه الاسئلة القاء للضوء على بعض الجوانب لسوسيولوجية العمل الصناعي ، وتفتح آفاقا جديدة لدراسات اخرى ومن زوايا جديدة تتسق والبيئة الاجتماعية الثقافية للتنظيمات الصناعية ، والتساؤلات التي تنطلق منها هذه الدراسة هي : ـ

1 ـ يعتبر " محك الوصول الى اقصى طاقة انتاجية ممكنة بالنسبة للشخص كهدف اساسي لبرامج التنمية الاقتصادية " [1] ، فهل في ظل الظروف الاجتماعية للعمال المتعلقة بالهجرة المؤقتة وبحركة التنقل على مسافات بعيدة عن مكان العمل يوميا ، يمكن ان يصل العامل الى اقصى طاقته الانتاجية ؟

2 ـ لقد اشار " لازاسفيلد p.Lazarsfeld " ومنزل menzel " الى ان " هناك علاقة متبادلة بين الخصائص العامة للتنظيم وبين الخصائص التحليلية للجماعات والسمات الفردية " [2] ، فلنا ان نتساءل على ضوء هذا عن مدى تطابق خصائص التنظيم مع خصائص اعضائه ؟ وما هي نتائج عدم التطابق ؟ وهل هناك استراتيجية للتنظيم الصناعي تسعى الى تحقيق الوصول الى هذا التطابق ؟

3 ـ تشكل اليد العاملة الريفية في بلادنا الاغلبية ، وعليه فلنا ان نتساءل عن ما هي السياسة المتبعة من اجل استيعابها في الصناعة بالاساليب التي تتفق وخصائصها وظروفها ؟

4 ـ تعتبر عملية توطين المصانع عملية بالغة الخطورة نظرا للنتائج الاجتماعية التي تترتب عن عملية التصنيع ، فهل تأخذ في الاعتبار الجانب البشرى الذى سيتولى تشغيل المصانع ، من حيث الكم والكيف طبقا لعدد ونوع المناصب التي سيوفرها المصنع من اجل تحقيق الهدف النهائي للمشروع ؟ وكذلك من حيث الموقع والموضع من اجل تحقيق اهداف الصناعة الريفية ؟

---

(1) دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضرى ، ترجمة وتعليق : محمد الجوهرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص 98

(2) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 35

5 ـ طبقا لسياسة التنمية المتبنية التصنيع كأسلوب يحظى بالاولوية، واعتبارا للنسبة التي تشكلها اليد العاملة الريفية في قواه العاملة ، فهل يهدف التصنيع بصفة عامة والريفي بصفة خاصة ، الى القضاء على البطالة ؟ ام الى تحقيق الفعالية الانتاجية ؟ ام الاثنين معا ؟ ومدى تحقيق هذه الاهداف في ضوء المعطيات الحالية ؟

6 ـ من الاساليب السائدة في مجال تنمية الثروة البشرية وفي كل الانظمة مهما اختلفت ايديولوجيتها ، هو التعليم والتكوين ومحو الامية الهجائية والمهنية ، ولذلك فيمكن ان نتساءل عن ما هي السياسة التي اتخذها التنظيم بالنسبة لعماله في هذا الجانب ؟ وما مدى فعاليتها ؟ وما هي العوامل المعرقلة ؟

7 ـ الهجرة المؤقتة كظاهرة اجتماعية تاريخية كانت ورقة رابحة في عهد الاستعمار ، فهل لازالت كذلك ؟ وهل هي في طريق الزوال باعتبارها علامة من علامات التخلف ؟

8 ـ ان نجاح اي تنظيم صناعي مرهون بدرجة كبيرة بمدى اندماج قواه العاملة في نظامه وتوحدهم والتفاعل معه اخذا وعطاءا وعليه فاننا نتساءل عن مدى تحقيق التنظيم الصناعي هذا الهدف في ضوء المعطيات الحالية ؟

تحليل الانعكاسات النفسية والاجتماعية للهجرة المؤقتة

على اعتبار ان الهجرة المؤقتة تشكل شقا اساسيا في هذه الدراسة، كونها تعتبر من العوامل المنمية للاغتراب لدى اليد العاملة الريفية التي تعيش هذا النمط من الحياة ، والمقصود من الانعكاسات النفسية والاجتماعية هو الآثار التي يتركها هذا النوع من الحراك على العامل كفرد وكعضو في المجتمع له مسؤوليات محددة منها تلك التي تربطه باسرته .

فبالنسبة للعامل فان الانفصال يحدث له تغيرات عديدة فيما اعتاد عليه من حياة في الوسط الاسري ، وهذا ما يقلل من اشباع حاجاته النفسية والاجتماعية المألوفة ، والتي توفرها الاسرة بعلاقاتها المختلفة والمتنوعة ضمن الحياة الريفية العامة ، هذا مالا يمكن تعويضه في حالة الهجرة الفردية مما يتركه (هذا الوضع) في حنين دائم للجو العائلي الذى نشأ في احضانه ، هذا الى جانب ما تطرحه

عليه هذه الوضعية من مشاكل ، حيث تضاف الى ادواره ادوارا اخرى لم يألفها ، بل كانت الاسرة هي التي توفرها له [1] ، وهذه الظروف كلها تتفاعل لتولد له ضعفا في الشعور بالتقدير الاجتماعي ، وهذا وحده كاف كدافع للانعزال . هذا مما شجع الاتجاه نحو البحث عن الاستقرار ، وهو الاتجاه السائد حاليا لدى العمال ، وهذا اما باتخاذ الهجرة الجماعية (بالعائلة) كحل لذلك ، او بالاستقرار في الموطن الاصلي ، بكل ذلك باية طريقة كانت .

وهذا مما يزيد من حدة هذا الشعور بالنسبة للذين لم يجدوا حلا لهذه الوضعية ، ضف الى ذلك انشغالاته بمستقبل ابنائه ، والاطمئنان على تنشئتهم تنشئة اجتماعية مرغوبة .

اما بالنسبة للاسرة فان الانفصال يحدث لها كذلك ، بعض المشكلات خاصة منها ما يتعلق بالادوار التي كانت من اختصاص رب الاسرة ، فتنتقل الى الام التي كثيرا ما لا تستطيع ان تقوم بكل ادواره ، مما يؤدي هذا الامر الى البحث عن وصي للاسرة ، وهذا النوع من المشكلات ينطرح بصفة خاصة على الاسر الضيقة وتختفي لدى الاسر الممتدة ، وهذا ما اكده البحث الامبريقي .

بالاضافة الى ما ينطرح على تنشئة الاطفال الاجتماعية غير المتوازنة ، حيث ينقصها طرف اساسي في التنشئة من حيث الحماية والتوجيه وتكوين شخصية متزنة ، والدراسة لاتفصل في هذا ، لانه موضوع يحتاج الى دراسة خاصة ، تعد من الآفاق التي تفتحها هذه الدراسة ، اذ يمكن القول بصفة عامة ان هذه الظروف نادرا ما تنتج شخصية سليمة ، وهذا يبقى كمجرد فرض خاضع للاختبار .

وخلاصة فان مجمل ما تنطرح من مشكلات على الاسرة وعلى التنشئة الاجتماعية للابناء ، تشكل الظروف الاجتماعية للعامل المهاجر فرديا وتؤثر سلبا على نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية وتخمد فيه روح الفعالية ، وتنمي فيه القابلية للاغتراب خاصة لما لايتم له التوافق مع خصوصيات التنظيم .

---

(1) محمد علي قطان ، دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر ، الطبعة الاولى ؛ مصر ، دار الجبل للطباعة ، 1979) ص 502

الابعاد الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة

بديهي ان درجة الفعالية مرتبطة بدرجة الاغتراب والاندماج ، فالغالب ان موقف الفرد المغترب تتسم بالسلبية ، وعلى ضوء هذا تتحدد ابعاد المشكلة الاجتماعية والاقتصادية ، حيث تكمن في هذا الجانب لكون التنظيم الصناعي يتسم بعدم تطابق خصوصياته مع خصوصيات اعضائه ، اضافة الى الظروف الاجتماعية المحيطة بهم والتي تدفع بشريحة واسعة من اعضاء التنظيم لتعيش على الهامش وهذا مالا يتناسب والادوار المسندة للعامل في النظام الاشتراكي ، لان المطلوب من العامل ليس فقط الانتاج ، بل المشاركة في عدة مجالات اخرى نظامية ، تتمثل في المنظمات الموجودة على مستوى التنظيم ، وفي هذه الحالة تصبح ، هذه المنظمات خالية من محتواها ، مادام العامل المنتظر منه هذه الادوار مغترب .

اذا كان الهدف من هذه المنظمات والطرق في التسيير هو تطوير التنظيمات اجتماعيا واقتصاديا ، فانه لابد اولا من البحث في المنشط لها وهو الانسان باصلاح حاله والعمل على التوفيق بين خصوصيات التنظيم والعضو فيه ، وأول شيء يجب البدء فيه هو تمليكه اداة النشاط المتمثلة في التعليم والتكوين تتفق والادوات التي تتطلبها هذه المنظمات ، حيث ان العامل الذى لايعرف ما هي رتبته المهنية في التنظيم وكم من مرة اصابته الترقية منذ وجوده فيه وعلى أى اساس ، ولا يدرك مستويات التنظيم ومسؤولياتها واهداف كل منها ، لايمكن ان ننتظر منه الفعالية في التنظيم بصفة عامة .

وهذه العوامل كلها لها انعكاسات مباشرة على مستوى انتاجية التنظيم ، حيث ان مستقبل التنظيم غير مرتبط فقط بالموارد المادية والتجهيزات وانما كذلك ، ولربما هو الأهم ، بالجانب الاجتماعي والانساني .

ضف الى كل ماسبق ، النتائج الاقتصادية للحراك الجغرافي الفردى التي تنعكس على مستويين ، المستوى الاول متعلق بالفرد من حيث نفقاته المزدوجة على نفسه في مكان اقامته وعلى اسرته ونفقات الذهاب والاياب التي تعد عبئا اقتصاديا ثقيلا على العامل له آثاره الاجتماعية السلبية ، والمستوى الثاني متعلق بالتنظيم ، حيث ان الارهاق الذى يصيب عماله من جراء الحركة ذات المسافات البعيدة والمستمرة تنعكس بصفة مباشرة على مستوى انتاجيته بالاضافة الى احتمالات التغيب التي تنتج عن التحرك بعيدا .

العمــق النظري للبحــث

القصد بالعمق النظري للدراسة ، هي مجموعة المفاهيم التي بمساعدتهـا نحلل مشكلة بحثنا ، أو هي ذلك الاطار من المفاهيم التي تعالج في اطارهـــا حقائق الظاهرة ، حتى تكتسي هذه الحقائق طابعا علميا ، مادامت النظرية توفـر التفسيرات المنطقية للحقائق (1) ، اوكما يرى المنظر " جانتان ترنر Turner " ان من مهام النظرية : " تنظيم احداث الظاهرة الاجتماعية من اجل تكوين رؤى لدراستها " (2) ، يعني تلك الخلفية النظرية التي يستمد منها البحث تفسيراتـه لما يعالج وتوجهه عبر مراحل البـحث ، وهذا يقتضي سلامة التصور النظرى عنـد معالجة اى مشكلة ، وهنا يدخل عنصر آخر و الذى أشار اليه " رايت ميلز mills " وهو الخيال السوسيولوجي الذى يلعب دورا كبيرا في تنظيم البحــث والخيال السوسيولوجي كما يقصد به " ميلز " يعني : " قدرة الباحث الفكرية علـى فهم الصورة التاريخية العامة والكلية للانسان والمجتمع ، في ضوء ما تنطوى عليـه من دلالة داخلية بالنسبة للافراد ، فضلا عن الظروف الخارجية والبيئة المؤثرة في سلوكهم ، والمحددة للعلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعي " (3) .

والتأكيد على ضرورة سلامة التصور النظرى يأتي نظرا لكون بعض الباحثين ينطلقون في معالجة قضايا هذه المجتمعات من نظريات غربية أو من تصورات نظرية غربية دون اخضاعها للنقد من اساسها خاصة في مدى توافقها مع المجتمع الـذى تجرى فيه الدراسة ، ويحاولون تفسير النتائج التي يتوصلون اليها في اطار هذه النظريات ، وهو شيء ناقص ، لا يمكن ان يؤدى الى الاغراض المرجوة من البحــث السوسيولوجي في هذه البلدان .

اما عن اهمية النظرية بالنسبة للبحث الاجتماعي ، فان الدراسات المعاصرة في منهج علم الاجتماع تؤكد بأن النظرية والرؤية الفكرية هي التي تلون البحــث وتصبغ النتائج بصبغتها ، وهنا كان التأكيد على ضرورة سلامة الاطار النظرى الذى

---

(1) معن خليل عمر ، " ازمة النظرية المعاصرة في علم الاجتماع " ، دراسات عربية ، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية تصدر شهريا عن دار الطليعة ، بيروت ، عدد : 4 ، فبراير 1981 ، ص 78

وللمزيد انظر : خير الله عصار ، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 96 ـ 103 .

(2) معن خليل عمر ، المرجع السابق ، ص 78

(3) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، مرجع سابق ، ص 49

ينطلق منه لدراسة ثقافة البلاد النامية[1] ، كما ان احدث المناقشات في حقل علم الاجتماع المعاصر قد اثبتت "ان دارس المجتمع لا يستطيع اليوم ان يتصدى لمعالجة اى جانب من جوانب الحياة في مجتمعه دون ان يتسلح بموقف نظري واضح يهديه ويرشده ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف او التضليل الذى يمكن ان توقعه فيه نظريات او مواقف سابقة في دراسة المجتمع" [2] .

وهنا تظهر الخطورة التي تكتسيها نتائج هذه البحوث التي تساهم بقدر كبير في توجيه السياسات الاجتماعية ، خاصة في البلدان النامية ، التي لها طابع ثقافي واجتماعي خاص ، ولتجنب الوقوع في مثل ذلك يمكن للباحث ان يعتمد اكثر من نظرية في بحثه ، بمعنى يمكن ان يتخذ نظرية او نظريات ملازمة لبحثه باستعمال مفاهيمها والاستفادة منها في التحليل والاستنتاج ، اما التفسير فيمكن ان يتم في اطار السياق الثقافي والاجتماعي لمجتمع الدراسة ، وبهذا يحدث الاكتمال ، خاصة اذا كانت النظرية بنيت في اطار ثقافي آخر ، وان هذا التعدد لا يعتبر عيبا ، بل ان المناقشات الحديثة تبين بان من ازمة النظرية الاجتماعية المعاصرة ميل بعض المنظرين في علم الاجتماع الى تفسير الظواهر الاجتماعية بنظرية واحدة ، يعني ان الأزمة خلقها المنظرون انفسهم لتحيزهم الى نظرياتهم واعتبارها هي الشرعية والوحيدة القادرة على التفسير[3] ، وبعد هذا يمكن تحديد العمق النظرى لهذه الدراسة في ثلاثة مستويات : ـ

اذا اعتبرنا النظرية كمنبع فلسفي واطار مرجعي ، واخذنا نحلل المشكلة من عمقها ، نجد انه لابد وان تعالج في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي بصفتها وليدة التاريخ وغير منفصلة عن باقي الظواهر الاخرى ، الثقافية والاجتماعية ، وتعالج ضمن التشكيلة الاجتماعية والثقافية للمجتمع ، فان في هذه الحالة لا يمكن فصل هذه الدراسة عن المنظور الحضارى مثلها مثل باقي المشكلات ذات البعد الحضارى ، حيث ان التصنيع ليس معناه التغيير الجذرى لثقافة الآخذين به ، بقدر ما يعتبر وسيلة لبعث الحضارة ، ضمن هذه الثقافة ، فالصناعة لا تتعارض مع

---

(1) محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص 97

(2) نفس المرجع ، ص 209

(3) معن خليل عمر ، " ازمة النظرية المعاصرة في علم الاجتماع " ، مرجع سابق ، ص 83

الثقافة ، وان الفكر الرائج في ميدان التنمية في المجتمعات النامية يسلم ، خطأ ، بفكرة ان نجاح التصنيع في هذه البلدان مرهون بتغيير الثقافات ، واخذت البحوث تكرس لهذا الغرض بقيادة بحاث غرباء عن ثقافة المجتمع ، وهو سر تأخر التنمية في كثير من البلدان ، بل اكثر من ذلك ، ادت الى بروز ظواهر لم تكن من قبل ، من شأنها تعرقل جهود التنمية .

اما اذا اعتبرناها اطارا شاملا يوجه البحث وفق مسيرة المجتمع واهدافه والظروف المحيطة به ، اى ضمن اهتماماته ، فاننا لانجد شيئا يشغله (المجتمع) اكثر من تحقيق التنمية ، ولذلك فالظاهرة تعالج من منظور تنموى باعتبارها وليدة التغيرات التي حدثت للمجتمع مصاحبة لقيامه بهذه العملية الصعبة ، على اعتبار اننا ندرس احدى الظواهر المصاحبة للتنمية .

والمستوى الثالث هو انه اذا اعتبرنا الخلفية النظرية للبحث الاجتماعي مجموعة مفاهيم (1) ، كأدوات للتحليل ، فان البحث يعتمد مفاهيم النظرية النفسية الاجتماعية في الصناعة .

ومعنى هذا كله ان العمق النظري للدراسة لايغفل في كل تحليلاته وتفسيراته البيئة الثقافية والاجتماعية ، والظروف التاريخية للمجتمع الذى تتشكل فيه الظاهرة كمنظور عام واطار مرجعي وفلسفي للبحث ، وهذا في سياق سوسيولوجية التنمية ، كون الظاهرة تعتبر من العوائق الكبرى للتنمية ، ومظهر من مظاهر عدم تطابق اساليب التنمية مع التشكيلة الاجتماعية الثقافية ، والمتجلية خاصة في التنظيم الصناعي ، وهنا تنفرد النظرية النفسية الاجتماعية لدراسة انعكاسات عدم التطابق هذه ، والتي نراها اكثر كفاءة في هذا الموضوع من النظريات الاخرى في دراسة التنظيم .

وانطلاقنا هذا في هذه الدراسة يهدف الى الكشف عن الاسباب الحقيقية والعميقة التي تقف حاجزا امام الاندماج التام لليد العاملة الريفية ، وبالتالي فقدانها الفعالية ، والتي يتم البحث عنها في اشكال التنظيم الصناعي ومدى تطابقه والخصائص الاجتماعية والثقافية لاعضائه .

---

(1) خير الله عصار ، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 97

لكن لماذا النظرية النفسيية الاجتماعية ؟ في الحقيقة ان الباحث سواء عين ام لم يعين النظرية التي ينتمي اليها بحثه فانه في الواقع يعالج بحثه بمفاهيم نظرية ، او نظريات ، معينة [1] ، معنى هذا ان ليس للباحث الحرية الكاملة في هذا التعيين ، بل هي تفرض نفسها ، وتبقى له الحرية فقط في النقد والتحليل والتفسير والانتباه الى المخاطر والانزلاقات التي تكمن في كيفية التفسير وعلى اى ضوء من الثقافات ، الثقافة التي انتجت النظرية ام الثقافة التي توجد فيها الظاهرة موضوع البحث .

والبحث الذى نحن بصدده ، فان موضوعه (الاغتراب) يصنف ضمن تخصصات النظرية النفسية الاجتماعية [2] ، ثم انه مادامت هذه الدراسة تبحث عن شروط فعالية الافراد في التنظيم والقضاء على الاغتراب فان هذه الشروط لاتعدو ان تكون شروطا نفسية اجتماعية ، وهي لاتختلف في ذلك على مستوى التنظيم عنها على مستوى المجتمع الاكبر ، وفي هذا يرى " مالك بن نبي " ان شروط الفعالية لهي الشروط النفسية والاجتماعية التي تحرك المجتمعات [3] ، واذا كان " ابن نبي " يتناول ذلك على مستوى المجتمع فاننا نتناوله على مستوى التنظيم الذى يمثل خلية من خلايا المجتمع ، او هو صورة مصغرة للمجتمع الاكبر .

ذلك ان العامل ذو الخصائص الاجتماعية والثقافية المعينة انتقل الى تنظيم صناعي ذو خصائص تكاد تكون في معظم اجزائها وعناصرها لاتتطابق مع خصائصه ، الى جانب الظروف الاجتماعية التي انتقل في ظلها والمفروضة عليه ، ونتيجة لهذا فان وجوده داخل التنظيم لايشبع الكثير من حاجاته النفسية والاجتماعية المنتظرة (الا الضروري منها وهو الاجر) ومع هذا يستمر في البقاء داخل التنظيم الى ان تحين فرصة اخرى للانتقال تكون اكثر اشباعا ، وهو بهذا في حالة عدم استقرار الى ان يحس بانه يحقق اكبر قدر من الاشباع ، وهذا لايتم الا في ظل التطابق بين الخصائص السالفة الذكر ، وتوفير الظروف الاجتماعية المناسبة .

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 96

(2) معن خليل عمر ، مرجع سابق ، ص 85

(3) مالك بن نبي ، حديث في البناء الجديد : مجموعة محاضرات ، مرجع سابق ، ص 61

اما فيما يخص موقع منظور الدراسة العام من تصنيف النظريات المعاصرة في علم الاجتماع [1] ، فانه يمكن القول انها [illegible] الى النظريات ذات المدى القريب المسماة بالاستقرائية ، حيث تشاركها في اهتماماتها واهدافها ، اما فيما [illegible] من نظرية " ماركس" في الاغتراب فتختلف عنها ، كون نظرية " ماركس" تنطوي تحت النظريات ذات المدى البعيد المسماة بالاستدلالية ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تختلف عنها في عدة جوانب ، اهمها المفهوم ، كما سنبين ذلك في الفصل اللاحق .

والسؤال الاخير هو ، لماذا معالجة المشاكل الاجتماعية للصناعة المرتبطة باليد العاملة الريفية من زاوية الاندماج والاغتراب ، أي بمعنى ادق ، لماذا معالجة الاغتراب ؟ ان الدافع الاول هو من اجل دراسة عمقية في ميدان سوسيولوجية العمل الصناعي بهدف دراسة الاسباب البعيدة للظاهرة وتحليلها وتفسيرها ، تجنبا الوقوع فيما يسميه " مالك بن نبي " " التكديس" ، اي الخوف من البقاء على السطح في دراسة المشكلات الاجتماعية والسبح في النتائج دون الوصول الى الاسباب .

ولهذا فان دراسة الاغتراب يعني دراسة الاسباب الحقيقية للمشاكل الاجتماعية والانسانية للصناعة ، التي بدون معالجتها (المشكلات الاجتماعية) من هذه الزاوية (الاندماج والاغتراب) ، لا يمكن الوصول الى فهم علمي صحيح لواقع تنظيماتنا الصناعية ، وهذا حتى لا تقع نظرتنا للبحوث السوسيولوجية في خطأ

---

(1) انظر : معن خليل عمر ، مرجع سابق ، ص 77 – 78
حيث تجد تصنيف النظريات المعاصرة في علم الاجتماع ، وهي كما نلخصها فيما يلي : –

تصنف النظريات المعاصرة في علم الاجتماع الى صنفين رئيسيين (استنادا الى سعة نطاق نظرتها للمجتمع) نظريات ذات مدى بعيد وتعني بالدراسة الشاملة والواسعة النطاق للمجتمع الانساني ، ووحدات دراستها كبيرة الحجم ، وتركز على الجانب الاجتماعي والحضاري اكثر من النفسي في دراسة المجتمع ، وهذا النوع ما يطلق عليه بالنظريات الاستدلالية لانها تدرس عموم الظاهرة لكي تصل الى اجزائها ومن انصارها ماركس ، بارسونز ، مرتن ، سوركن وغيرهم . اما النوع الثاني فتسمى ذات المدى القريب وتعتني بجزئيات المجتمع على اساس وحدات اجتماعية صغيرة الحجم كالفرد والتفاعل ، وتهتم بالجوانب النفسية كاهتمامها بالجوانب الاجتماعية ، وبالسلوك الانساني ، وهي نظرية استقرائية ، لانها تدرس جزئيات الظاهرة لمعرفة كلياتها ، ومن انصارها جورج هومنز ، بيتربلاو ، ولازارسفيلد وغيرهم .

كما يرى " مالك بن نبي " ، ان نظرتنا للمجتمع وقعت في خطأ ترتب عنها تخلفنا عن الركب الحضاري ، خلافا للذين كانت نظرتهم للمجتمع سليمة ، قال هذا بصدد حديثه عن التفكير في المجتمع وبنائه (1) .

المنهج والأداة المنهجية

فالباحث لا يملك كل الحرية في تحديد نوع البحث ، بل حريته تقف عند حدود اختيار الموضوع ، وانما ذلك يخضع لطبيعة الموضوع والاهداف المرسومة له ومستوى المعلومات المتوفرة حول الموضوع ، وحسب طبيعة البحث الذى نحن بصدده ، والاهداف التي يسعى الى تحقيقها ، فانه يدخل ضمن البحوث الاستكشافية والوصفية مع اختبار بعض الفرضيات التي ينطلق منها للكشف عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات التي تشكل في مجموعها الظاهرة موضوع البحث .

فهذه الدراسة تحاول تحليل العلاقة القائمة بين خصائص التنظيم وخصائص اعضائه في ضوء التركيب الاجتماعي للتنظيم بهدف ، الكشف عن العوامل الاساسية للظاهرة والعوامل المساعدة ، وكذلك من اجل وصف وتشخيص وتحليل الظروف الاجتماعية لليد العاملة الريفية وآثارها النفسية والاجتماعية وعلاقة ذلك بفعالية الفرد في التنظيم ، اذن فهي تحلل وتفسر الظاهرة وابعادها في ضوء مسبباتها ، وهي بذلك تساهم بقسط كبير في فتح مجالات دراسية اكثر عمقا ، وهذا طبقا لأهم التصنيفات لمناهج البحث التي تعتمد على الهدف الذى تجرى

---

(1) مالك بن نبي ، مرجع سابق ، ص 83 ـ 96
حيث يقول :
" المجتمع بنيان تجمع بين افراده فكرة مقدسة ، وليس تكديسا وتجميع للافراد . . . وهذا يقتضينا ان نفكر في المجتمع تفكير بناء وليس تفكير تكديس ، لان التكديس في المجتمع ظاهرة مضرة ، وهي تظهر حتى في الافكار . . . فقد قرأت كتابا تحت عنوان مشكلاتنا الاجتماعية ، وتحت هذا العنوان رأيت فصولا اربعة او خمسة تعالج موضوعات الفقر والجهل والمرض ، فتحت عنوان الفقر نرى كل ما يتعلق بالحياة الاقتصادية ، من الحديث عن البنوك والبضاعة والاسواق ، اي بكل ما يتصل بكلمة فقر وما يقابلها من غنى وثروة ، ذلك لان كلمة فقر توحي بهذه المعاني جميعا .
فهذا ضرب من تداعي المعاني والافكار ، اذ اضع كلمة وآت تحتها بكل الافكار التي تدخل تحتها ، ومن الطبيعي ان هذا ليس ببناء ، ولكن تكديس وجمع للمفردات لا يؤدى الى حل المشكلات ولا ياتي بنتيجة ، اذ القارئ لا يشعر بانها قدمت له حقيقة ، ثم نراه بعد ذلك ياتي الى فصل الجهل فيتحدث عن المدارس وما يتعلق بها ويأتي بالاحصائيات في هذا المضمار . . . فهذا النوع من الدراسات اسمه دراسات تكديس او دراسات جزئية لا تاتينا بالحلول للقضايا ، وانما فقط تعطينا تلميحات لقضايا جزئية معينة ، وهذا ليس بالحل الصحيح الجذرى الذى يقتلع المرض من جذوره " .

لكن لماذا النظرية النفسيية الاجتماعية ؟ في الحقيقة ان الباحث سواء عين ام لم يعين النظرية التي ينتمي اليها بحثه فانه في الواقع يعالج بحثه بمفاهيم نظرية ، او نظريات ، معينة [1] بمعنى هذا ان ليس للباحث الحرية الكاملة في هذا التعيين ، بل هي تفرض نفسها ، وتبقى له الحرية فقط في النقد والتحليل والتفسير والانتباه الى المخاطر والانزلاقات التي تكمن في كيفية التفسير وعلى اى ضوء مـــن الثقافات ، الثقافة التي انتجت النظرية ام الثقافة التي توجد فيها الظاهرة موضـوع البحث .

والبحث الذى نحن بصدده ، فان موضوعه (الاغتراب) يصنف ضمن تخصصات النظرية النفسية الاجتماعية [2] ، ثم انه مادامت هذه الدراسة تبحث عن شـــروط فعالية الافراد في التنظيم والقضاء على الاغتراب فان هذه الشروط لاتعدو ان تكون شروطا نفسية اجتماعية ، وهي لاتختلف في ذلك على مستوى التنظيم عنها علـى مستوى المجتمع الاكبر ، وفي هذا يرى " مالك بن نبي" ان شروط الفعالية لهـــي الشروط النفسية والاجتماعية التي تحرك المجتمعات [3] ، واذا كان "ابن نبـــي" يتناول ذلك على مستوى المجتمع فاننا نتناوله على مستوى التنظيم الذى يمثـــل خلية من خلايا المجتمع ، او هو صورة مصغرة للمجتمع الاكبر .

ذلك ان العامل ذو الخصائص الاجتماعية والثقافية المعينة انتقل الـــى تنظيم صناعي ذو خصائص تكاد تكون في معظم اجزائها وعناصرها لاتتطابق مـــع خصائصه ، الى جانب الظروف الاجتماعية التي انتقل في ظلها والمفروضة عليه ، ونتيجة لهذا فان وجوده داخل التنظيم لايشبع الكثير من حاجاته النفسيـــــة والاجتماعية المنتظرة (الا الضروري منها وهو الاجر) ومع هذا يستمر في البقـــاء داخل التنظيم الى ان تحين فرصة اخرى للانتقال تكون اكثر اشباعا ، وهو بهــــذا في حالة عدم استقرار الى ان يحس بانه يحقق اكبر قدر من الاشباع ، وهذا لايتـم الا في ظل التطابق بين الخصائص السالفة الذكر ، وتوفير الظروف الاجتماعيـــــة المناسبـة .

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 96

(2) معن خليل عمر ، مرجع سابق ، ص 85

(3) مالك بن نبي ، حديث في البناء الجديد : مجموعة محاضرات ، مرجع سابق ، ص 61

الدراسة من اجله ، حيث تصنفها الى دراسات استكشافية تستطلع جوانب مشكلة معينة للتوصل الى استبصارات جديدة تمهد الطريق لبحوث اخرى اكثر عمقا ، ودراسات اخرى وصفية تشخيصية تسعى الى تحديد نطاق الظاهرة وتصوير ابعادها وكشف الارتباطات بين هذه الابعاد ، ثم دراسات تستهدف اختبار الفروض السببية فتحصل على بيانات يمكن الاحتكام اليها في قبول هذه الفروض او تعديلها او رفضها [1] .

فهذه الدراسة ، ووفقا لما سبق ، تجمع بين الاستكشافية والوصفية فالاستكشافية من حيث استطلاع واقع التنظيمات الصناعية باخذ نموذج منها يمكن ان يعطينا صورة عن هذه التنظيمات باعتبارها تمثل احد اساليب التنمية التي تحظى بالاولوية ، ووصفية من اجل تشخيص الظروف الاجتماعية للعمال الريفيين وخصائصهم ومطابقتها بخصائص التنظيم ، من اجل استنتاج عوامل الاغتراب ، اى من اجل تشخيص ابعاد الظاهرة وانعكاساتها ، وهذا باجراء بعض الارتباطات بين بعض متغيرات الظاهرة التي تركز عليها هذه الدراسة ، وقياس الاندماج والاغتراب عن طريق بعض المؤشرات التي تحددها الدراسة وتراها تؤدى الدور المنوط بها .

اذن فانه يمكننا القول بان هذه الدراسة لاتأخذ بمنهج بذاته ولا بادوات لذاتها ، بل ستتم في اطار تركيبة منهجية ، وفي اطار تركيبة اخرى من الادوات التي تناسبها ، والتي تمليها طبيعة الموضوع ونظريته ، حيث تستفيد من المنهج التاريخي ، للكشف عن الظروف التاريخية التي مرت بها اليد العاملة الريفية والتي شكلت سلوكها ، حيث ان الاوضاع الجغرافية والظروف التاريخية تغباهم في افرازقيم تكشف عنها نماذج السلوك والاتجاهات والمشاعر [2] ، ذلك ان هذه الظروف التاريخية ساهمت بقدر كبير في تشكيل خصائص اليد العاملة الريفية الجزائرية ، كما اكسبتها تقاليد معينة ، ونحن ندرس كل هذا من اجل الوقوف على موقعها داخل التنظيم الصناعي ثم تفسير هذا الموقع .

---

(1) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 48

(2) كمال المنوفي ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظرى ودراسة ميدانية في قرية مصرية ، الطبعة الاولى (بيروت ، دار ابن خلدون ، 1980) ص 16

كما نعتمد المنهج الوصفي لتشخيص الظروف الاجتماعية للعمال وتحليل وضعيتهم داخل التنظيم ، من اجل الوصول الى بعض الاستنتاجات تفيد في تحديد عوامل الظاهرة وابعادها ، كما نعتمد كذلك المنهج المقارن ، وذلك باجراء مقارنات بين جماعات البحث التي تحددها الدراسة ، وهو ما يعطي قيمة كبرى لنتائج البحث وذلك للأهمية التي يكتسبها هذا المنهج حيث ان " المنهج المقارن ، بالمعنى العام للمصطلح ، يكاد يكمن خلف كل الصياغات النظرية التي عرفها علم الاجتماع ، ذلك اذا كنا نعني بالنظرية مجموعة تعميمات تفسر الاحداث والمواقف في ضوء الظروف التي ادت اليها ، فان كل نظرية لابد ان تستند الى مقارنات بين حالات مختلفة ، ومع ذلك فان مصطلح المنهج المقارن عادة مايستخدم بمعنى اضيق من ذلك فهو عند "سبنسر spencer يعني جمع اوصاف لنظام معين في مجتمعات مختلفة من اجل اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي على حين يقصد به "دوركايم Durkheim طريقة التلازم في التغير او الارتباط بين ظاهرتين اجتماعيتين" [1] ، كما انه (دوركايم) يصف المنهج المقارن بانه التجريب غير المباشر [2] ، ويرى بان علم الاجتماع المقارن ليس فرعا خاصا من فروع علم الاجتماع ، بل هو علم الاجتماع بالذات [3] ، وهذه الدراسة تستفيد من هذا المنهج في اجراء المقارنات الاحصائية بين جماعات البحث.

واخيرا تستفيد من المنهج الاحصائي ، حيث يحتل في هذه الدراسة مكانة متميزة خاصة في جانبها التطبيقي ، من خلال ماتقوم به من مقارنات احصائية عددية وايجاد العلاقة بين بعض المتغيرات احصائيا وتحديد درجة ترابطها ، أي بالاستفادة من ادواته القياسية .

وبهذا ، كما راينا ، فان الدراسة تجمع بين مجموعة مناهج متكاملة تحقق اهداف الدراسة المكتبية والدراسة الحقلية ، هذه الاخيرة التي اكتفينا فيها بدراسة حالة تنظيم حالة تنظيم واحد بعمق يكفي عن تعدد دراسة مجموعة من التنظيمات خاصة

---

(1) محمد علي محمد ، مرجع سابق ، ص 32

(2) اميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمه وقدم له: محمود قاسم وراجعه : السيد محمد بدوي (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1974) ص 249

(3) نفس المرجع ، ص 272

وللمزيد فيما يخص المنهج المقارن انظر: محمد طلعت عيسى ، البحث الاجتماعي : مبادئه ومناهجه ، الطبعة الثالثة (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1963) ، ص 261 ـ 265

ان البحث يهدف الى دراسة حالة افراد الهجرة المؤقتة الذين لا يختلفون في اوضاعهم العامة من تنظيم لآخر.

اما عن الادوات ، فهي بدورها لا تخرج عن نطاق المناهج المعتمدة في التحليل ، حيث ان الدراسة اعتمدت على المصادر الوثائقية والتي تتطابق من جهة ، مع المنهج التاريخي الذى عملت به الدراسة ، وذلك بالاستفادة من المصادر المكتبية التي توصلنا اليها ، ومن جهة اخرى الاستفادة من تحليل بعض الوثائق والسجلات الموجودة في ادارة التنظيم الضرورية لدراسة بعض جوانب الظاهرة التي لا يمكن تحقيقها عن طريق الادوات الاخرى مثل الملاحظة واستمارة البحث .

و من اجل الحصول على بيانات كمية التي تتفق مع المنهج الاحصائي استخدمت استمارة البحث ، تم تطبيقها على عينة من افراد التنظيم العاملين في الانتاج قوامها 139 حالة ، ومن اجل تدعيم البيانات الكمية ومراقبتها حاولنا الحصول على بيانات وشواهد كيفية تم جمعها عن طريق الملاحظة المباشرة والمقابلات الحرة ، وتم لنا ذلك اثناء قيامنا بالبحث الحقلي ، اى اننا في بحثنا هذا اعتمدنا على مصدرين ، مصادر مكتبية نظرية عامة وخاصة ومصادر ميدانية .

اما عن ادوات التحليل ، فان الدراسة اعتمدت بالدرجة الاولى على الادوات الاحصائية وهذا عند قيامنا بالمقارنات بين الفئات المختلفة من اجل ايجاد علاقة الترابط (التوافق والاقتران) بين بعض المتغيرات .

موقع البحث من البحوث السابقة(*)

اذا كانت البحوث السابقة حول هذه المواضيع جعلت اهتماماتها تنصب حول مدى تأقلم او تكيف اليد العاملة الريفية المتحولة الى المراكز الحضرية والعمل بالصناعة[1] ، فان هذه الدراسة تتناول الموضوع من جانب آخر بتساؤلها عن ماهي الاستراتيجية الموضوعة للتنظيم الصناعي من اجل استيعاب اليد العاملة الريفية وتحقيق اندماجها ، ثم ماهي استراتيجية توطين الصناعة من اجل تحقيق نفس الهدف ؟

(*) المقصود البحوث التي تم الاطلاع عليها .

(1) محمد علي قطان ، دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر مرجع سابق ، ص 504

ولذلك فالدراسة تبحث عن الطرق والكيفيات التي يتم بها تنظيم الصناعة وتوطينها الكفيلة بتحقيق الاندماج للعمال ، الذي بدونه لا يمكن ان تتم التنمية ، فالمشاكل التي تعاني منها الصناعة والتنمية بصفة عامة هي مشاكل اجتماعية وثقافية متعلقة في بعض جوانبها بالاغتراب ، وهذا ما حددناه جيدا عند معالجتنا للعمق النظري للدراسة وهو ما يحدد موقعها اكثر من الدراسات الاخرى والتي نعرض لها بايجاز في السطور التالية .

ان الاغتراب حظي بكتابات واسعة على المستويين ، الامبريقي والنظري الفلسفي ويطغى عليها الطابع الاخير ، واغلبها ، ان لم نقل كلها ، تمت في المجتمع الاوربي او من طرف باحثين اوربيين قاموا بها في مجتمعات اخرى ، مثل كوريا وكوبا ، ذات الاتجاه الاشتراكي بغرض المقارنة ، مع مجتمعاتهم الاوربية المنطلقين منها والتي تصبغ فكرهم واتجاهاتهم ، ولذلك نجد ان اغلبها (هذه الدراسات) يعتبر امتدادا للمفاهيم الماركسية حول الاغتراب ، فالبحوث الامبريقية في هذا الموضوع قليلة والموجود منها تم (كما اشرنا) في مجتمعات تختلف عن مجتمعنا في جوانبه الجوهرية .

ولذلك فان دراستنا تختلف عن هذه الدراسات في جانب اساسي وهو المفهوم ، حيث اننا لم نأخذ بالمفهوم الماركسي للاغتراب ولا بالمفهوم الفلسفي له ، بل ننطلق من مفهوم آخر للاغتراب [1] وفقا لخصوصيات المجتمع وظروفه التاريخية ونظامه الاقتصادي وطموحاته في التنمية ، وموقعه الحضاري ، والعمليات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها والاهداف التي يريد تحقيقها .

كما ان مسألة الهجرة الفردية (دون مصاحبة الاسرة) والجانب الثقافي للعامل المهاجر ومدى توافقه مع الخصوصيات الثقافية للتنظيم ، قد حظيت كذلك بدراسات واسعة خاصة في "فرنسا" بصفته البلد الاوربي الذي يستقبل بكثرة اليد العاملة الاجنبية ، ومن ميزات هذه الدراسات انها تناولت المشكلة من زاوية التكيف بصفتهم عمال اجانب يشتغلون بصفة خاصة في قطاع البناء ، ومن النتائج التي توصلت اليها هو ، ان لعائلة العامل المهاجر دورا كبيرا في تكيفه مع المحيط

---

(1) انظر : الفصل الثاني والرابع من هذا الباب .

الاجتماعي للعمل[1] فكان للعامل اللغوى دوركبير في حصول التكيف[2] ، وهذا مما شجع الدروس الليلية" Cours de Soir الموجهة خصوصا للمهاجرين .

الا ان الوضع بالنسبة لهذه الدراسة يختلف من حيث انها تتعرض من جهة ، لدراسة الهجرة الفردية داخل حدود الوطن وان طبيعة الانعكاسات النفسية والاجتماعية تختلف اختلافا كبيرا من الاولى الى الثانية، ومن جهة اخرى تتعرض لدراسة مدى تطابق خصوصيات التنظيم مع خصوصيات اعضائه من اجل تحقيق التوافق والوئام والهدف النهائي هو من اجل سعادة المجتمع بسعادة الفرد ، أي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، اما على مستوى الوطن العربي لم تخصص للموضوع دراسات منفردة، او بالاحرى لم نقف على ذلك ، بل جاء الحديث عنه (الاغتراب) في سياق البحوث السوسيولوجية التي تجرى في ميدان التنظيمات الصناعية ومن زوايا اخرى غير الزاوية التي تعالج بها الموضوع هذه الدراسة .[3]

هذا باختصار اذا نظرنا لموقع الدراسة على مستوى واسع ، اما اذا نظرنا اليها على المستوى المحلي ، فان مجمل الدراسات التي تصدت لمعالجة المشاكل الاجتماعية للصناعة ومشاكل تحول اليد العاملة الريفية الى العمل الصناعي ، كانت في معظمها رسائل جامعية وتدور حول مواضيع مثل التغيب وحوادث العمل ، أو بالاحرى لم نقف على بحث تناول الموضوع بنفس المنظار ، مع ملاحظة ان معظم الرسائل الجامعية تناقش في جامعات خارج الوطن مما يزيد في صعوبة وصولها الى الطالب المقبل على البحث وربما الشيء الكثير الذى يعرفه عنها انه يسمع بها .

هذا مما يسمح لنا القول بان معالجة انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة من هذه الزاوية ، الاندماج والاغتراب ، تعد خطوة لفهم الواقع الاجتماعي لتنظيماتنا الصناعية خاصة بسعيها نحو دراسة الخصائص التي تعد صفات مؤهلة للاغتراب في التقائها بخصائص التنظيم الصناعي الذى يحدث هذا الاغتراب ثم الظروف الاجتماعية التي ساعدت على تنميته ، وهي بهذه الصفة ستفتح آفاقا جديدة للبحث في ميدان سوسيولوجية الصناعة والعمل الصناعي .

---

(1) R. Descloitres,le travailleur etranger: son adaptation au travail industriel et a la vie urbaine ., Paris , 1967 , p 145 .

(2) انظر : نفس المرجع حيث تجد ذلك في صفحات مختلفة

(3) انظر مثلا : أ- دراسة محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، مرجع سابق
ب - السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق

وهذا مايحدد موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة والتي ،كما رايناه تلتقي معها في الحقل (سوسيولوجية العمل) والموضوع (اليد العاملة داخل التنظيم) وتختلف معها في الزاوية (الاندماج والاغتراب) والعمق النظري والمفهومي .

صعوبات البحث

لم يخرج هذا العمل الى الوجود الا بعد تغلبه على صعوبات جمة، ولذلك فان هذه الدراسة تعد بمثابة خبرة وحقائق موضوعة في يد اولئك المقبلين على البحث العلمي في علم الاجتماع في الجزائر ، وذلك على مختلف المستويات في منهجها وادواتها وصعوباتها ونتائجها ، التي كلها تفيد الباحث في ضرورة تسلحه بادوات معينة ومناهج مناسبة تمكنه من الغور في اعماق الظواهر وايجاد تفسيرات علمية لها .

ونشير هنا الى صعوبات البحث ، ايمانا منا بانها تعد نبراسا منهجيا تنير الطريق للباحث الذى يتوق الى البحث الامبريقي للكشف عن الواقع الاجتماعي في مجالات محددة ، هذا ويمكن حصر الصعوبات التي واجهت البحث في مستويين ، النظرى والامبريقي ، تمثلت صعوبات المستوى النظرى في صعوبة تحديد الموضوع الذى ،كما اشرنا في المقدمة ، يميل الى التوسع مما جعلنا نبذل جهدا من اجل الوصول الى حصره في مجالات محددة وضبط تفرعاته بهدف التحكم في متغيراته ، والشيء الذى زاد من هذه الصعوبة هو قلة الدراسات المحلية في هذا المجال ، وحتى تلك الرسائل الجامعية التي يمكن ان تكون قد تناولته ولو بطريقة غير مباشرة فاننا لم نتمكن من الوصول اليها ، فاغلبها نوقش في جامعات خارج الوطن التي توفد اليها البعثات الطلابية ، وهنا يمكن ان نبدى ملاحظة وهي ان هذه الرسائل لاتساهم في توفير الخبرات للطالب المقبل على البحث وبالتالي فمساهمتها في تقدم البحث العلمي في جامعتنا تبقى محدودة .

وهذا مما جعلنا نعتمد بصفة تكاد تكون كلية على تلك الدراسات الاجنبية من اجل الوصول الى تحديد الموضوع وتحديد مفاهيمه ، ولايخلو هذا الاتجاه من مخاطر على توجيه البحث من خلال مايتركه من بصمات على المفاهيم ، مما جعلنا نجتهد للوصول الى تحديد مفاهيم اجرائية تساعدنا على الوصول الى...

جزئيات الظاهرة، وهي بحق صعوبات كثيرة خاصة تلك المتعلقة بمفاهيم الاندماج والاغتراب التي تتعدد استعمالاتها على المستوى الفلسفي والامبيريقي وتتداخل مع مفاهيم اخرى مثل : التكيف، التكامل ، الاستلاب ، حيث اننا لم نصل الى تحديد هذه المفاهيم الا بعد جهد مضن ، ذلك كون الوصول الى مؤشرات القياس امبريقيا مرتبط بهذا التحديد ، حيث ان العمل النظرى هو الذى يرسم معالم المنحنى الامبريقي ويقرر نجاحه او فشله الى حد بعيد .

اما على المستوى الامبريقي فقد واجهتنا بالمثل مشكلات كثيرة ، وهنا يمكن الاشارة الى ان اتصال الباحث السوسيولوجي بالميدان تواجهه مشكلات من طبيعة خاصة لاتواجه زميله الباحث في مجالات اخرى ، خاصة في مجتمعنا الذى لازال لم يأخذ فيه علم الاجتماع مكانته المستحقة، هذا انعكس على الباحث نفسه عند اتصاله بالميدان حيث لايجد الاستجابة المطلوبة ، وهذا زاده صعوبة على الصعوبة التي هي طبيعة فيه وتميزه كونه يتعامل مع الانسان محاولا سبر اغواره ، والصعوبة التي واجهتنا هنا هو عدم تعود المجتمع على مثل هذه البحوث مما جعل الناس يصفون مثل هذه الاعمال حينا بالجاسوسية (لهم او عليهم) وحينا آخر بالعبث حيث تمر باسماعنا عند اتصالنا بالميدان عبارات على هذا المنوال : " مر الكثير مثل هذا والاحوال باقية على حالها " وهي كلها تشير الى صعوبات لها خطورتها الحقيقية على نجاح البحث اذا لم يتسلح الباحث بمجموعة من الفنيات تمكنه من اقتحام الميدان مثل الخفة وسرعة الادراك حتى يقضي على كل صعوبة من هذا النوع في مهدها .

والى جانب هذا هناك صعوبات من نوع آخر وهي انه عند اتصالنا بالميدان لم نجد احصائيات دقيقة منظمة حول واقع العمال داخل التنظيم ، حيث يحتوى على عدد كبير من العمال المقيمين فرادى (هجرة فردية) وادارة التنظيم تعرف ذلك نظريا لكنها لاتعرف العدد بالضبط ، وهذا لأن ادارة التنظيم تشترط عند التوظيف الاقامة المحلية ، مما ادى بطالبي التوظيف الاحتيال للحصول على شهادة اقامة محلية ، وهي احدى الصعوبات التي لاتساعد على الوصول الى معرفة العدد الحقيقي لهؤلاء العمال .

كما ان الادارة ليس لها بالمثل عددا حقيقيا عن عدد الاميين والمتعلمين ولغة تعليمهم ومستوياتهم ، اذ صرح احد مسؤولي الادارة بان المتعلمين

بالعربية عند التوظيف يتم تسجيلهم ضمن الاميين ، كما صرح آخر ، ان من اسباب فشل محو الامية هو ان هناك من هو متعلم لكنه يذهب ليحضر من اجل الراحة . ، ومهما يكن فان هذا التصريح يدل بان ليس للادارة معرفة دقيقة بمن هو متعلم ومن هو امي ، وهاتين الصعوبتين تنعكس خطورتهما على مستويين ، الاول هو ان الذين توظفوا بالطريقة السالفة الذكر ينعكس ذلك على سلوكهم وردود افعالهم عند طرح اسئلة متعلقة بالاقامة الفردية يمكن ان تؤثر على البحث ، والثاني انها تقف عائقا امام الباحث من اجل استخراج العينة بالطريقة التي يقتضيها البحث حيث تملي عليه شروطها .

والصعوبة الاخرى تتمثل في جمع البيانات عن طريق استمارة البحث والتي تكفل بها الباحث شخصيا حرصا على دقة البيانات والتي شملت 139 حالة ، وهي مقابلات معمقة كانت مدتها تطول بهدف الشرح والتبسيط والاجابة على بعض الاسئلة التي يطرحها المبحوث ، حيث ، الى جانب ملأ الاستمارة ، كانت المقابلات المعمقة تهدف كذلك الى ترك المجال للمبحوث للحوار كلما اقتضت الضرورة بهدف الوصول الى بعض الاستبصارات وهذا ساعد على تمديد فترة المعايشة للعمال داخل التنظيم رغم مشقتها .

حدود البحث

رغم ايماننا بان هناك قدرا من التشابه بين تنظيماتنا الصناعية وذلك بصفتها انساق اجتماعية فرعية من نسق اجتماعي واحد اكبر واشمل ، وبصفتها تعمل في ظل نظام اقتصادى واحد ، الى غير ذلك من الاوضاع التي تحتم هذا التشابه ، الا انه مع ذلك ليس في وسعنا القول بتعميم نتائج هذه الدراسة على كل التنظيمات الصناعية للخصوصيات التي ينفرد بها تنظيم صناعي دون آخر ، تتمثل في الحجم والبيئة الاجتماعية الخارجية للتنظيم الصناعي وخصائص عماله والظروف المحيطة بهم الى غير ذلك من الخصوصيات .

كما ان هذا التحفظ في التعميم يعود لكون ان هناك فرقا بين العامل الذى يصيبه حراك مهني فقط والعامل الذى يصيبه حراك جغرافي ومهني معا ، حيث ان الاول يستمر في بيئته الاصلية التي توفر له الجو النفسي والاجتماعي المعتاد والتحول الحادث هو فقط في المهنة والوسط الاجتماعي لها ، بينما الثاني يحدث له الانفصال على المستويين الاول والثاني ، كما ان هناك فرق بين المنتقل عائليا

والمنتقل فرديا ، والمنتقل الى تنظيم كبير الحجم والمنتقل الى آخر صغير الحجم والمنتقل الى تنظيم في منطقة حضرية او متاخم لها والنتقل الى آخر في منطقة ريفية ، وهذا لان الاندماج والاغتراب يخضع لمجموعة عوامل متفاعلة ومتداخلة .

وتحسبا لكل هذه الاعتبارات ، المذكورة وغير المذكورة ، فانه يمكن القول ان نتائج هذه الدراسة تنسحب على التنظيم الذى جرت فيه والتنظيمات المماثلة له في الخصائص والظروف .

o

تمهيـــــد :

اصبح من البديهي انه لايمكن لأى باحث ان ينطلق في بحثه من فـــراغ مهما كان موضوعه ومهما كان المجتمع الذى يجرى فيه البحث ، فالتراث العلمي لـــم يترك مجالا الاوتطرق له بمحاولات تختلف درجة مستواها من موضوع لآخر ، ولهــذا فانه لايمكنه ان يخوض مباشرة في بحثه دون الاشارة الى ما كتب من قبله ، وسواء فــي ذلك سار على نفس المنهج ام خالف ذلك مع تبيان الاسس الجديدة التي يتبعهـا وهدفها ومدى جدواها والفوائد التي يمكن ان تقدمها ، اى ان يصحب محاولاته تبريـر وتحليل علميين .

والدراسة التي بين ايدينا غير شاذة عن هذه القاعدة ، فهي تحـــاول ان تعرض للتراث السوسيولوجي المتعلق بموضوع البحث مع الاخذ منه موقفا علميـا يوضح المنهج الذى سيتبع في معالجة الظاهرة وفق الخصوصيات الاجتماعيـــة والثقافية لمجتمع البحث ، من اجل تفسير علمي للنتائج التي سيظهرها البحث .

وسنتناول التراث السوسيولوجي المتعلق بالظاهرة في ثلاث نقاط اساسيـة الاولى متعلقة بالمفاهيم من اجل تحديدها تسهيلا للتحليل والدقة في المعالجة وذلك باعتبارها تشكل في مجملها الاطار النظرى للدراسة والبناء الفكرى لهـــا ، وهذا يسهل بعد ذلك الغوص في التحليل والبحث دون ما اى خوف من تشابك او اختلاط المعاني ، وحتى يقف القارئ عن المعنى الدقيق لكل مصطلح مستعمـــل ، والثانية متعلقة بنظرية التنظيم ، والرجوع الى التراث المكتوب في هذا الجانـــب يفرضه الموضوع ، حيث تتناول الدراسة اليد العاملة وهي داخل التنظيـــم الصناعي بدراسة اندماجها واغترابها ، وكل ذلك عن طريق عرض مبسط لأهـــم النظريات التي تناولت التنظيم من الكلاسيكية الى الحديثة ، مع الاشارة الى اهم عناصر التنظيم الاساسية التي لها علاقة بالاندماج والاغتراب مثل ، الاتصال ، انواع الجماعات في التنظيم ، وهذا من اجل فهم وتفسير النتائج التي يظهرها الميــدان ، والثالثة هي نظرية الاغتراب ، من اجل تحديد مفهوم الاغتراب منذ ظهوره وكيـــف تطور الى العصر الراهن ، وتبيان ما اذا كان الاغتراب يختلف مفهومه من مجتمــع الى آخر ومن ثقافة الى اخرى ، ام هو نفسه في كل المجتمعات والثقافات ، عند توفر نفس الظروف ، مع العرض المبسط لاهم المنظرين له من جهة ، ومن جهة اخـــرى لاهم الدراسات الامبريقية ، للخروج بمفهوم تتبناه هذه الدراسة وفق المرحلـــة الاجتماعية والاقتصادية والظروف التاريخية لعمال الصناعة في مجتمعنا .

ففيما يخص المفاهيم ، التي هي موضوع هذا الفصل ، فان موضوع الدراسة يثير عدة مفاهيم ، اذ لا يقتصر على المفاهيم البارزة في عنوانه ، وهذه المفاهيم التي يثيرها البحث تشكل في مجملها وعبر ترابطاتها البناء النظرى للبحث الذى نعالج في اطاره الدراسة ، وبذلك فمشكلة البحث تطرح نوعين من المفاهيم ، الاولى مفاهيم رئيسية وهي مثل ، مفهوم الانتقال (الحراك) ، ومفهوم اليد العاملة الريفية ، والاندماج والاغتراب ، الا ان هذا الاخير (الاغتراب) ينطوى على نظرية بكاملها ، ولها علاقة قوية بالتنظيم الصناعي وبالحياة الاجتماعية في المجتمع الحديث ، ولذلك سنخصص له فصلا خاصا تحت عنوان نظرية الاغتراب ، ونظرا للعلاقة التي تربط بين الاغتراب والتنظيم فاننا سنخصص كذلك فصلا خاصا لنظرية التنظيم ، خاصة وان هذه الدراسة تتناول دخول يد عاملة ذات خصائص معينة الى تنظيم صناعي ذو خصائص معينة اخرى .

والثانية هي مفاهيم ثانوية مرتبطة بتحليل الظاهرة ، وتفسر النتائج في ضوئها وذلك لعلاقتها المتينة بالظاهرة ، وهي مثل مفهوم المكانة الاجتماعية والروح المعنوية ، ومفهوم الدافع واشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية ، وذلك باعتبارها تتأثر بالظروف الداخلية والخارجية للتنظيم ، واخيرا مفهوم التنشئة الاجتماعية الواردة في الدراسة ، باعتبارها تشكل ظرفا خارجيا يؤثر على العامل ، والمقصود بالتنشئة الاجتماعية هنا ليس هي في حد ذاتها ، وانما مدى اطمئنان العامل على تنشئة ابنائه تنشئة اجتماعية تضمن مستقبلهم كما يتمناه .

مفهوم الانتقال (الحراك)

المقصود بالانتقال كما هو وارد في عنوان البحث هو (الحراك) وهو في هذه الدراسة نوعان ، حراك مهني محلي ، وحراك مهني جغرافي ، وحالة اخرى يمكن اعتبارها كنوع ثالث ، وهو دخول اليد العاملة ذات الاصل الريفي (الذى سيحدد فيما بعد) الى الصناعة مباشرة دون ممارسة مهن غير صناعية سابقة والحراك المهني الجغرافي يتم على شكلين ، حراك مهني جغرافي كلي (بالعائلة) وحراك مهني جغرافي جزئي (بدون عائلة) ، وهذا الاخير يمثل شقا مهما في هذه الدراسة ، وهو مرتبط بالتوطين الصناعي والهجرة الريفية ، وفي كل الحالات المذكورة للحراك فان العامل انتقل من وسط الى وسط آخر يختلف عنه في كثير من الجوانب التي تمس العمل وتنظيمه وقيمه ، وهذا الاختلاف بين الوسطين

الاجتماعيين ، المنتقل منه والمنتقل اليه ، اضافة الى الظروف الاجتماعية التي يتم فيها هذا الانتقال (ظروف الهجرة المغربية) ،وكذلك نظرا للخصوصيات التي يتميز بها العمال المنتقلون ، والتي تختلف عن الخصوصيات التي يقتضيها التنظيم في كثير من الجوانب ، من اجل تحقيق فعاليته وتحقيق اهدافه ، وهذا ما يستدعي طرح تساؤل : الاندماج والاغتراب .

وبصفة اوسع فان مفهوم التنقل المهني او تنقل العمل يشير الى حركة العمال ، وتتخذ هذه الحركة اشكالا ستة : 1ـ الحركة داخل القوى العاملة أو خارجها . 2ـ التغيير في مضمون العمل ، 3ـ تغيير صاحب العمل . 4ـ تغيير المهنة أو المهارات المستخدمة . 5ـ التغيرات التي تحدث في الصناعة أو الاهداف التي توجه نحوها المهارة ، 6 ـ تغيير الموقع الجغرافي للعمل . وغالبا ما ينطوي الشكل الواحد من اشكال التغير على الاشكال الاخرى ، كذلك قد يستخدم لفظ التنقل المهني احيانا لوصف المقارنة بين مهنة الابناء والآباء ، وهي بهذا المعنى تكون عاملا هاما في التنقل الاجتماعي [1] ، وهذا المفهوم للتنقل واسع جدا وشامل لكل انواع الحراك ، كما " يقصد بالحراك الجغرافي انتقال الناس في المكان على شكل هجرات دائمة او موءقتة او موسمية فردية او جماعية ، من مجتمع لآخر ، ويقصد بالحراك المهني تغيير الناس لاعمالهم من العمل الزراعي الى العمل الصناعي او الى العمل في مجال الخدمات او العكس" [2].

وفي الحقيقة ان انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة يصاحبه حراك اجتماعي حقيقي ، والذي يعني " انتقال فرد او جماعة من مستوى اجتماعي اقتصادي معين الى مستوى آخر" [3] ، " وقد كشفت بعض الدراسات ان هذه الانواع من الحراك تزيد بمعدلات سريعة مع تزايد معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع " [4] ، وهو يشتمل على الحراك الاجتماعي بين الاجيال

---

(1) باركر ، وآخرون علم الاجتماع الصناعي ، ترجمة : محمد علي محمد ، السيد عبد العاطي السيد ، سامية محمد جابر (الاسكندرية منشأة المعارف ، 1972) ص 210

(2) نبيل السمالوطي علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث (الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978) ص 344

(3) باركر ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 108

(4) نبيل السمالوطي ، مرجع سابق ، ص 344

ومن اجل المزيد فيما يخص الحراك الاجتماعي انظر: حسن شحاتة سعفان ، اسس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 326 ــ 328

وداخل الجيل الواحد ، الا انه نظرا لكون هذه الانواع من الحراك لاتدخل ضمن اهتمامات الدراسة الاساسية ، فاننا لانتناولها بالتفصيل ذلك ان الانتقال بهذا المعنى واسع جدا ، والمقصود به في هذه الدراسة هو دخول اليد العاملة الريفية الى العمل الصناعي الذى ينتشر ، غالبا ، في المراكز الحضرية وضواحيها ، هذا الدخول الذى يصاحبه عادة حراك جغرافي ومهني أو مهني فقط ، والدراسة تركز بشكل خاص على الانتقال الذى يصاحبه حراك جغرافي فردي .

وبصفة ادق فان المقصود بالانتقال هو انتقال كما أشرنا سابقا ، يد عاملة ذات صفات وخصائص معينة الى تنظيم صناعي له صفات وخصائص معينة مخالفة في كثير من جوانبها لخصائص العمال المنتقلين اليه ، هذه الخصائص تستند من ان التنشئة الاجتماعية الاولى لهم تتميز بقلة التعليم والتكوين ، قلة الالفة الصناعية لديهم ، ومن جهة اخرى ان التنظيم الصناعي اولا وقبل كل شيء تنظيم بيروقراطي ، يقتضي انضباط وانتظام ، ويحتوى على منظمات داخلية عمالية ، وهذا كله مالم يألفه العامل المنتقل الى التنظيم ، ضف الى ذلك الظروف الخارجية التي ينتقل فيها العامل والمتعلقة بالهجرة الفردية ، وعلى هذا الاساس فانه لايمكن فهم الاندماج والاغتراب الا في ضوء كل هذه الآليات .

كما انه من جهة اخرى يمكن النظر الى الانتقال من زاوية الهجرة الريفية والهجرة الزراعية ، حيث ان الهجرة الزراعية تعني " انتقال العمال وعائلاتهم من النشاطات الزراعية الى النشاطات غير الزراعية في منطقة ريفية ، وتكون الهجرة الزراعية جزئية عندما يستمر العمال في العمل داخل الوحدات الانتاجية الزراعية في نفس الوقت الذى يمارسون فيه نشاطا مأجورا آخرا مباشرة او بواسطة احد افراد العائلة المقيمين معهم . . . وتصبح الهجرة الزراعية تامة حينما يترك العمال نهائيا العمل في الارض مع بقائهم في الريف " (1) ، والهجرة الريفية تعني " التخلي التام عن كل نشاط زراعي فضلا عن قيام العمال بالتالي بتغيير المحيط "(2) .

وعلى هذا الاساس فان الهجرة الريفية التي يصحبها تغيير المحيط ، فان هذا التغيير نفسه قد يكون كليا وقد يكون جزئيا ، اى يغير العامل المحيط بمفرده

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، مترجم الى العربية (الجزائر ، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية ، بدون تاريخ) ، ص 3

(2) نفس المرجع ، ص 4

مع بقاء العائلة في نفس المحيط السابق ، مع احتمال ممارسة انشطة زراعية بطريقة غير مباشرة ، وفي هذه الحالة يكون اكثر ارتباطا بالريف ، وهذا هو المقصود بالهجرة الفردية .

والحراك (الانتقال) قد ينطوى على كل انواع الهجرة ، هذا مما يجعلنا نعرض للفروق الريفية الحضرية ، اذ ان انتقال العامل الريفي الى العمل الصناعي معناه الانتقال من الريف الى الحضر (في غالب الاحيان) ، وهذا خاصة اذا كان المصنع المنتقل اليه يوجد في منطقة حضرية ، وهنا تختلف كثير من القيم ، منها تلك المرتبطة بالمكانة الاجتماعية ، حيث المكانة في الريف تكتسب من العائلة والانتساب بينما في المدينة تكتسب بنوع العمل والمستوى التعليمي وغير ذلك ، هذا الذي في الغالب يفتقده الريفي ، وبذلك فهو يفقد المكانة التي كان يتمتع بها في الريف (مهما كان نوعها) ويصعب عليه تعويضها في المدينة ، وان كان في الوقت الحاضر الاتجاه يسير نحو المكانة المكتسبة من المهنة سواء في الريف ام في المدينة بفعل التأثيرات المتبادلة بينهما اذ لم يبق هناك الريف المعزول تمام العزلة .

ومهما يكن فان الانتقال من الريف الى الحضر معناه الانتقال من نمط من الحياة الى نمط آخر ، يعتبر النمط الاول زراعي والثاني صناعي (بالمعنى العام للصناعة) ، وينظر بعض الباحثين الى الزراعة في البلدان النامية بانها لازالت تعتبر كنمط للحياة[1] ، وبالمثل فان " ردفيلد " يعطي بعض الخصائص للمجتمع الشعبي والذى كان له دور كبير في تطور دراسة الفروق الريفية الحضرية ، والمجتمع الشعبي عنده " صغير منعزل ، امي ، متجانس ، يربط بين اعضائه احساس قوى بالتضامن . . . والسلوك فيه تقليدى وتلقائي وشخصي ، وفي هذا المجتمع يطغى كل ما هو مقدس على كل ما هو علماني ، كما ان الاقتصاد يعتمد على المكانة اكثر من اعتماده على السوق "[2] الا ان هذا النوع من المجتمعات وطبقا للنظرتين السابقتين ، فانه يمكن القول انه بدأ في الاختفاء ونادرا ما نجد مجتمعا شعبيا بناء خاصة على مستوى مجتمعنا ، يخضع لكل هذه المواصفات ، وفي المقابل لخصائص المجتمع الشعبي عند " ردفيلد " هناك خصائص اخرى للمجتمع الحضرى يحددها

---

(1) انظر : J.M.Albirtini, les mécanismes du sous -developpement, editions economi .e et humanisme, les editions ouvrier, Paris 1980, P 51.

(2) دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضرى ، ترجمة وتعليق : محمد الجوهرى وآخرون ، مرجع سابق ص 222

" لويس ويرث" وهي ، " فكلما زاد عدد السكان ، وارتفعت معدلات كثافتهم ، وعظم تباينهم ، عبر ذلك عن الخصائص المرتبطة بالحضرية ، تلك التي تتمثل في ضعف روابط القرابة والجيرة وتضاؤلها ، وكنتيجة لذلك تظهر المنافسة وميكانزمات الضبط الرسمي لتحل محل التضامن . والعلاقات السائدة في المدينة تتميز بانها ثانوية اكثر منها اولية ، بالاضافة الى انها سطحية، وانتقالية ، وانقسامية ".(1)

وكما اشرنا سابقا ، فان الانتقال من الريف الى المدينة هو انتقال من وسط الى وسط ، وكما يسمي ذلك " جورج فريدمان Freidman . G " هو انتقال من وسط طبيعي الى وسط تقني ، وهناك اختلافات كبيرة بين الوسطين، حيث يختلف تقدير الزمن باختلاف الوسط ، كما تختلف المتاعب باختلافه ، ففي الوسط الطبيعي المتاعب عضلية ، تسترجع بسهولة ، بينما في الوسط التقني المتاعب هي متاعب عصبية يصعب استرجاعها(2) ، الا انه لا يمكن ان نعمم بان الانتقال من الريف الى المدينة هو انتقال من وسط طبيعي الى وسط تقني على كل البلدان ، خاصة النامية منها ، فلربما هذا يصدق على البلدان الاوربية المتقدمة صناعيا ، حيث المنتقل الى المدينة فعلا انتقل الى وسط تقني ، حيث تسيطر التقنيات في سائر مجالات الحياة ، وهذا مالم يحدث بعد في مدن البلدان النامية ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان الانتقال الى المدن في غالب الاحيان يتم بصفة تدريجية ، وعبر مراحل وبطرق مختلفة ومتنوعة ، وهذا ما اشار اليه " سوروكين Sorokin " و " زيمرمان Zimmerman " " التحول من المجتمع المحلي الريفي الخالص الى مجتمع حضري لا يتم فجأة، ولكنه يحدث بشكل تدريجي ، فليس ثمة خط أو حد مطلق يستطيع ان يكشف لنا عن وجود فارق حاد بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ".(3) ويعينان مجموعة من الفروق وهي " الفروق البيئية ، حجم المجتمع ، كثافة السكان ، وتجانسهم ، وتباينهم والفروق في شدة الحراك الاجتماعي ، والفروق في اتجاه الهجرة ، وشكل التباين الاجتماعي وانساق التفاعل ".(4)

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 222

(2) انظر : Villes et campagnes, civilisation urbaine et civilisation rurale en France, centre d'etudes sociologiques, seconde édition librairie Arnaud colin , (sans date) , P 4 F 418 ..

(3) دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، مرجع سابق ، ص 223

(4) نفس المرجع ، ص 224

وان الباحثين لما يلجأون الى هذه التفرقة بين الريف والحضر ، فانهم يبحثون عن المشكلات التي يمكن ان تنجم عن الانتقال من الحياة الريفية الى الحياة الحضرية ، حيث يرون ان هذا الانتقال يحدث مشكلات اجتماعية واقتصادية حادة ، وذلك يعود لعنصر اساسي يتمثل في افتقار المنتقلين للمهارات اللازمة للعمل الصناعي ، وارتفاع نسبة الامية بينهم ، فضلا عن عدم اعدادهم لمواجهة الحياة في المدينة بطريقة ناجحة ، ويرون بان كل الدول النامية تواجه ضرورة رفع مستوى تعليم المهاجرين الى المدن ، وتزويدهم بالحد الادنى من التدريس المهني الذى يضمن لهم فرص العمل في المهن الحضرية[1] ، وهذا من اجل الوصول الى التطابق بين خصائص العمال المنتقلين الى الصناعة وخصائص التنظيم الصناعي المنتقلين اليه ، الا ان البلدان حديثة الاستقلال والتي لازالت متأثرة بالطرق الموروثة عن الاستعمار في تنظيم العمل الصناعي ، تنطرح عليها مشكلة اساسية ، وهي المطابقة بين لغة العمل والتنظيم والتسيير ، ولغة العاملين ، والريفيين منهم خاصة ، الذين بقوا بعيدين في الغالب عن تعلم هذه اللغة .

حيث ان الدراسات تشير الى ان اغلب اليد العاملة ذات الاصل الريفي تتركز في الاعمال اليدوية وتلقى صعوبة في الاندماج ، وغير مستقرة مهنيا اكثر من ذات الاصل الحضري . حيث ان معدل تغيير المهنة عند ابناء الريفيين حوالي اكثر بمرتين او اكثر منها عند الابناء الذين ولدوا بالمدينة[2] . واذا كان هذا هو حال الانتقال من الريف الى المدينة بصفة عامة ، فكيف يكون الحال في البلدان التي تأثرت بعمق من الاستعمار في هذا المجال ، ثم كيف الحال بالنسبة للانتقال الذى يتم فرديا اى الهجرة الفردية (المؤقتة) ، وعلاقة ذلك بالاشباعات النفسية والاجتماعية للمنتقل ، وعلاقة كل ذلك بالاستقرار والاندماج .

---

(1) نفس المرجع ، ص 109

(2) Villes et campagnes , OP. cit ; P 163

تعريف الهجرة المؤقتة

عند حديثنا عن انواع الانتقال (الحراك) ، اشرنا الى انه قد يكون الانتقال الجغرافي كليا (بالعائلة) كما قد يكون جزئيا (بدون عائلة) اى فرديا ، والنوع الاخير هو ما نقصده في هذه الدراسة فاى يقصد بالهجرة المؤقتة " اولئك الذين يشهدون حركة جغرافية طلبا للعمل بعيدين عن اسرهم بمسافات بعيدة لاتمكنهم من العودة اليها يوميا ، ويعودون اليها اسبوعيا او شهريا او اكثر من ذلك "

والملاحظ ان التعريف لم يشر الى الفترة الزمنية التي يقضيها المهاجر في هذه الوضعية ، الا ان البحث الامبريقي اظهر بانها تطول حيث تمتد الى اكثر من (10) سنوات[1] ، اما عن انتهائها بالنسبة للفرد ، فهي بالنسبة لكبار السن فكثير منهم يربطون ذلك بالتقاعد بينما الشباب يربطون ذلك بمدى توفر الشغل في المناطق الاصلية لهم ، كما سنرى تحليل هذا في البحث الامبريقي .

ومن هنا نرى ان الهجرة المؤقتة تختلف عن الهجرة الموسمية ، فهذه الاخيرة مرتبطة خاصة بالعمل في الزراعة ، بينما الهجرة المؤقتة مرتبطة باعمال غير زراعية وتختلف درجة تركزها من قطاع الى آخر حسب طبيعة العمل التي تميز كل واحد عن الآخر ، والمتوقع ان تكون اكثر انتشارا في قطاع البناء الذى تتوافق معه اكثر تبعا لظروفها .

وبهذا المفهوم فقد اثارت الهجرة المؤقتة الافريقية اهتمام الكثيرين من بحاث الغرب ، وقد حاول بعضهم تفسير تلك الظاهرة ، ومن اهم هؤلاء " شابور " الذى يرى ان العوامل الاقتصادية هي اهم الاسباب الدافعة للهجرة المؤقتة الافريقية ، وقد فسر " ميتشل Mitchell " ظاهرة الهجرة المؤقتة الافريقية بانها حل وسط للمؤثرات التي يخضع لها العامل الافريقي ، وهذه المؤثرات هي حاجاته الاقتصادية التي تدفعه للبحث عن الرزق بعيدا ، وحاجاته النفسية والاجتماعية التي تربطه بقبيلته او مجتمعه الاصلي الذى يجد فيه اشباعا لحاجاته النفسية والاجتماعية وشعوره بالانتماء الى وحدة اجتماعية متماسكة الاطراف ومتعاونة

---

(1) انظر: الباب الثالث الفصل الثاني .

الاعضاء ، ويسمي " ميتشل " الحاجات الاقتصادية بالعوامل الدافعة ، ويطلق على الحاجات الاجتماعية والنفسية اصطلاح العوامل الجاذبة ، وتختلف نتيجة الصراع باختلاف قوة كل فئة من العوامل (1) .

الا ان العوامل الجاذبة هذه لا تصدق على كل المجتمعات وعلى جميع مراحل تطورها ، فالدراسة المشار اليها درست الهجرة المؤقتة في المجتمعات الافريقية المستعمرة التي كانت فيها الهجرة تتم الى المدن اين يقيم المعمرون فيشتغلون عندهم بصفتهم مستعمرين يخضعون للتمييز على جميع الاصعدة ، وبالتالي فانهم من الطبيعي يبقون مشدودين لقراهم التي لم يغادروها الا لضرورة اقتصادية ملحة .

ولذلك فالعوامل الدافعة التي اشار اليها " ميتشل " قد تصدق الى حد بعيد عن الهجرة المؤقتة في هذه الدراسة ، بينما العوامل الجاذبة المشار اليها ، ليست لها الكفاءة الكافية في تفسير الهجرة المؤقتة ، حيث ان من بين النتائج التي اظهرها البحث الميداني ، ان العامل يستمر في هذه الوضعية تحت تأثيرين ، عدم توفر الشغل في المنطقة الاصلية ، وعدم توفر المسكن من اجل الاقامة العائلية في منطقة العمل ، وهذا ما عبر عنه كثير من المبحوثين (2) .

وبالصورة السابقة فان الهجرة المؤقتة تعبر باى صورة من الصور على انها تفوق في حجمها حجم الاستقبال من حيث الاسكان ، وهذا ما يدعونا للاعتراف بانها علامة من علامات التخلف وعامل من عوامله ، وهذا ما يشير اليه " ميشيل تودارو " من زاوية اخرى في دراسته للهجرة الريفية في البلدان النامية ، حيث يقول : " يجب ان نعترف من البداية ان الهجرة التي يفوق حجمها حجم فرص العمل المتوفرة هي عارض من اعراض تخلف التنمية في العالم الثالث وعامل يساهم في هذا التخلف (3) .

---

(1) عاطف وصفي ، عبد الهادى الجوهرى ، دراسات في علم الاجتماع الحضرى المجموعة الافريقية ، الكتاب الاول في التحضر والهجرة ، الطبعة الاولى ، 1965 ، ص 60 ـ 61

ومن اجل المزيد فيما يخص دوافع الهجرة الريفية انظر: نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، حيث تجد عرضا لدراسة " بالاندير G.Balandier عن " برازافيل " ص 345

(2) انظر : الباب الثالث الفصل الثاني ، بعد الاستقرار

(3) ميشيل تودارو ، " الهجرة الريفية الى المدينة ، النظرية والسياسة " : الهجرة في البلدان النامية بعض الحقائق العامة ، ترجمة : ماجد النجار ، مجلة النفط والتنمية ، السنة الرابعة ، العدد التاسع ، 1979 ، ص 163

تعريف اليد العاملة الريفية

في الحقيقة انه بمجرد النطق بكلمة" اليد العاملة الريفية" يتبادر الى الذهن بانها تشير الى تلك القوى العاملة الخارجة من الريف ، والتي تقابلها اليد العاملة الحضرية ، لكن اليد العاملة الريفية " كاصطلاح " يلاقي صعوبة كبيرة في التفرقة بينها وبين اليد العاملة غير الريفية ، وهذه الصعوبة مستمدة من صعوبة وضع حدود فاصلة بين الريف والحضر، حيث تختلف الآراء والمقاييس في هذا الجانب ، وذلك حسب مداخيل متعددة ، فهناك المدخل الايكولوجي لدراسة المدينة الذى يرى بان وصف الفرد بالحضرية او القروية يتوقف اساسا على عدد سكان المنطقة التي يعيش فيها ، وهناك الاتجاه التنظيمي في دراسة المدينة الذى يرى بان وصف الفرد بالحضرية او القروية يتوقف على طبيعة السلوك الصادر عنه[1]. لكن كذلك ، فان عملية تقييم السلوك هذا شيء نسبي ، كما ان هناك من يميز بين الريف والحضر على اساس نوع النشاط الاقتصادى السائد[2] ، اما الجزائر فتأخذ في احصائياتها بالمقياسين ، حجم السكان ونوع النشاط الاقتصادى السائد ، حيث يعتبر المركز السكني حضرا اذا توفر فيه الشرطين التاليين :

1 ـ ان يكون الحد الادنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي 5000 نسمة .
2 ـ ان يزيد عدد العمال القادرين على العمل غير الزراعي وفي مختلف النشاطات عن 1000 عاملا[3].

هذا من حيث الفصل بين الريفي والحضرى ، ومن جهة اخرى الفصل بين الريفي والزراعي ، هل يعتبر كل ريفي زراعي وكل زراعي ريفي ، خاصة في الوقت الذى اصبح فيه الفلاح القديم الذى كانت الزراعة تمثل بالنسبة له دولة ونوعا من الحياة وليست حرفة او مهنة ، هذا النمط من الفلاحين في طريق الاختفاء[4]، وهذا

---

(1) انظر : دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضرى ، ترجمة وتعليق : محمد الجوهرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص(و ،ز) المقدمة

وللمزيد انظر كذلك: حسن بهلول ، القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر: تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية (الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1976) ص 95

(2) انظر: محمد عبد المنعم نور ، الحضارة والتحضر: دراسة اساسية لعلم الاجتماع الحضرى ، الطبعة الاولى (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ،1970) ص67ـ70

(3) عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 152

(4) دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضرى ، المرجع السابق، ص 182

ما هو ملحوظ في مجتمعنا خاصة في الجهة الشمالية منه ، حيث اصبحت الفلاحة تعامل كمهنة وتقارن دائما بمدخولها النقدي ومعادلته بالمداخيل الاخرى غير الزراعية ، والفلاح لايقصد به فقط العمل في الارض ، بل كذلك ممارسة المهن الاخرى المرتبطة بها مثل تربية المواشي ، حيث هي كلها اعمال متكاملة من اجل تحقيق الاستهلاك والتبادل في السوق وهذا ما تشير اليه التعاريف العديدة في هذا المضمار (1).

وبعد هذا العرض السريع لمجمل المشاكل التي تعترض التفرقة بين الريفي والحضري ، فاننا نحدد المقصود باليد العاملة الريفية في هذه الدراسة ، وما هي المقاييس التي تأخذ بها الدراسة ، الا انه قبل ذلك نريد طرح سؤال حول تشكيلة القوى العاملة الصناعية الجزائرية من حيث الريفيين والحضريين ، ومن هي الفئة الغالبة ، والتي تغذيها باستمرار في الوقت الحالي ؟

في الواقع ان اليد العاملة التي تغذي الصناعة في الوقت الراهن معظمها ريفية ، وسواء اكان ذلك فيما يخص المصانع الموطنة في المناطق الريفية او تلك الموطنة في المراكز الحضرية وضواحيها ، والاختلاف يكون في الدرجة فقط ، هذا اضافة الى ان حتى تلك التي تعتبر حضرية ، في الحقيقة لازالت متأثرة بالرواسب الريفية ، نظرا لكون عصر التحضر بالنسبة لها والمجتمع عامة قصير جدا ، حيث اغلبهم منحدرين من الريف ، وهي في هذا غير شاذة عن المجتمعات المتخلفة من حيث الاصل الاجتماعي لعمال الصناعة في هذه البلدان ، حيث "تكشف العديد من المسوح والدراسات الميدانية ان اغلب عمال الصناعة في المجتمعات المتخلفة ، سواء في مجال العمالة غير الماهرة او نصف الماهرة او الماهرة ... هم اصلا من المهاجرين من الارياف الذين كانوا يعملون بالزراعة والحرف اليدوية" (2).

- (1) انظر : أ – نفس المرجع السابق ، ص 319 – 321
  - ب – كمال المنوفي ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية ، مرجع سابق ، حيث تجد في هامش صفحة 230 تعريف العامل الزراعي
- (2) نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية : دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص 346

وعلى هذا الاساس فانه في الواقع لما نستعمل مصطلح اليد العاملة الريفية فاننا نعني ، بالتقريب ، كل اليد العاملة التي هي في الصناعة بصفة عامة ، وهذا على ضوء ما سبقت الاشارة اليه ، حيث ان في مجتمعنا فان العمال متساوون تقريبا من حيث الخبرة الصناعية والحياة الاجتماعية الصناعية ، وهذا يفرضه (كما اشرنا سابقا) عمر المجتمع الحضرى ، كما انهم متجانسون تقريبا من حيث الظروف والاوضاع والخبرة ، وان عنصر الصناعة يعتبر جديدا بالنسبة للاغلبية منهم ، ولذلك فاننا في هذه الدراسة فسوف لانركز كثيرا على التقسيم الريفي الحضرى ، بل فسنعتمد على آليات اخرى تم ذكرها عند طرح المشكلة ، والتي لها علاقة فعلية بالاندماج والاغتراب ، أى على ضوء استراتيجية توطين المصانع وما ادت اليه من هجرة ذات طابع خاص ، وعلى ضوء استراتيجية التنظيم الصناعي هذا من جهة ، ومن جهة اخرى كذلك فاننا لانستعمل ريفي وحضرى ، بل ريفي وغير ريفي ، وهذا ليس بغرض المقارنة بينهما ، بل فقط من اجل عزل احتمال تدخل عنصر الحضرية عند ايجاد علاقات الارتباط واجراء المقارنات بين فئات الدراسة وفق متغيراتها الاساسية كما هو مبين في فرضيات البحث وما تم اختباره ميدانيا حسب ما هو واضح في الباب الثالث .

ومن اجل الدقة في التصنيف والفرز فاننا نحدد مقاييس للفصل بين الريفيين وغير الريفيين ، حيث اننا نستعمل معيارين اساسيين ، كل من تحقق فيه أى منهما اعتبر عاملا ريفيا :

1 ـ معيار السكن : فكل من ولد بالريف وقضى ما يزيد عن ستة عشر سنة من حياته الاولى في الريف ، سواء مارس العمل في الزراعة ام لم يمارس ، على اعتبار ان هذه الفترة تعد مرحلة اساسية في التنشئة الاجتماعية للفرد ، هذا واننا لم نحاول ان نفرق بين الريفي الذى مارس الزراعة والذى لم يمارس ، على اعتبار انه ليس العمل الزراعي هو وحده الذى يكسب الفرد صفة الريفية ، بل الحياة الاجتماعية الريفية في عمومها هي المسؤولة عن ذلك .

2 ـ معيار المهنة (*) : كل من مارس مهنة الزراعة مدة ثلاث سنوات فما فوق كمهنة من اجل الكسب ، وسواء في ملكه الخاص ، او في مزرعة للتسيير الذاتي او الثورة الزراعية او لدى الخواص .

(*) هذا المعيار الذى يقوم على اساس المهنة استخدمه " Jaoque ourie " في دراسته : Le devenir de s travailleurs d'origine agricole OP . cit

تعـــريف الاندمـــاج

في معالجتنا للاندماج ننطلق من مفهومه النظري للوصول به الى مؤشـرات محددة ، بحثا عن العوامل المساعدة على الاندماج على مستوى التصور ، ثم اسنادها الى محك الواقع الامبريقي للاختبار .

وحسب مفترضات الدراسة فان استفادة اليد العاملة الريفية من عوامـــل الاندماج تبقى محدودة لسببين رئيسيين : الهجرة المؤقتة التي من سماتها عـــدم الاستقرار ، وعدم تطابق خصائصهم مع خصائص التنظيم ، من الجانب التعليمي خاصة ، مما لم يشجع الاقبال على عملية محو الامية باعتبارها لا تشبع حاجاتهم من الترقـــي داخل التنظيم ، وهذا ما وصل اليه العامل باجراء تحليل بسيط مفاده ، ان عمليـة محو الامية تتم بالعربية وان المتعلمين بالعربية ولهم مستويات في مستوى العمـــل الصناعي يعدون في نظر الادارة من ضمن الاميين ، ولهذا فان حتى الذين يتابعون محو الامية داخل التنظيم ويتحصلون على مستويات تكون مؤهلة للترقي ، فانهـــم في نظر الادارة لم يخرجو من صف الاميين . ونحن نشير الى هذا هنا على اعتبار انه ليس هناك اى خلاف في ان التعليم والتكوين والترقية في النهاية تعتبر كلهـا من العوامل الاساسية المساعدة على الاندماج ، وبعد هذا التقديم البسيـــط للمشاكل التي يمكن ان تكون كعوائق اساسية امام الاندماج فاننا نحاول اعطـــاء تعريف للاندماج .

فكلمة الاندماج في معناها العام تعني التكامل والتوحد ، وهناك مـــن الباحثين من يستعمل كلمة التكامل "Integration" لتؤدى معنى الاندماج فـــي معناه العام ، وهنا نجد " محمد علي محمد " عالم اجتماع مصرى ، في دراستـــه " مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم " ، يعرض لقضية التكامـــل والاستقرار في العمل ، في احد اجزاء بحثه ، وتحت عنوان ، التنظيم الاجتماعـــي غير الرسمي يعرف التكامل بصفته يمثل احد ابعاد المكانة غير الرسمية فيقـــول : " يحدث التكامل بواسطة القبول الاجتماعي في الجماعة ويتمثل في درجة تفاعـــل الفرد مع زملائه "[1]، وهذا الاستعمال التكامل خاص بالعلاقات غير الرسمية ، وهـــو

---

(1) مرجع سابق ، ص 256

يختلف عن المعنى الذى يأخذه الاندماج في دراستنا .وقد جاء تعريف التكامل الاجتماعي Integration sociale في معجم العلوم الاجتماعية بانه " تكيف الجماعات والافراد بطريقة تؤدى الى تكوين مجتمع منظم ، بحيث تؤدى هذه الجماعات او هؤلاء الافراد أوجه النشاط الذى ينصرفون اليه باقل قدر من التوتر والنزاع ويكون الفرد متكيفا مع مجتمعه عندما يشترك اشتراكا ايجابيا في وجود نشاط هذا المجتمع ، ويتبنى المثل العليا الجماعية ، ويكون التكامل عادة كليا في الجماعات الصغيرة "[1]، وحسب هذا التعريف للتكامل فانه يؤدى نفس المعنى الذى يؤديه الاندماج في هذه الدراسة .

كما جاء تعريف الاندماج في كتاب " علم الاجتماع الصناعي " ل " باركر وآخرون" كما يلي : "اننا نتكلم عن احد الاشخاص باعتباره " مندمجا " في عمله اذا كان يجعل من العمل غلافا انفعاليا ، له اهميته ، واذا كان العمل يعني الشيء الكثير بالنسبه له ، الا ان الاندماج بهذا المعنى يعتبر كميا فقط ولا يصف شيئا متعلقا بالنماذج الممكنة والمختلفة . ويمكن النظر الى "الاندماج باعتباره يتمثل في ثلاث مظاهر : المعنى الذي يرتبط بالعمل ، والشعور بالتوحد مع العمل او بالاغتراب عن العمل ومتضمناته والدرجة التي يعتبر عندها بمثابة الاهتمام الاساسي في الحياة"[2]، وحسب هذا التعريف فان الاندماج يقابله الاغتراب كما ان الاغتراب لا يكون عن العمل فقط بل عن متضمناته ، وهذا هو الاستعمال المقصود في هذه الدراسة ، حيث ان هذه الدراسة تنظر الى الاندماج ليس في العمل فقط ، بل في التنظيم الصناعي الذى هو ينتمي اليه ، اى متضمنات العمل من نشاطات اخرى ، وان عدم الاندماج هو بالضبط الاغتراب .

وبعد هذه التعريفات النظرية يمكن ان نعطي التعريف الاجرائي لهذه الدراسة والذى هو كما يلي : " تعكس درجة الاندماج درجة المشاركة في مختلف الانشطة الاجتماعية والثقافية للتنظيم ، والادراك لمختلف مفاهيمه الاساسية التي يعمل بها والاسس التنظيمية الاخرى ، وعلى ضوء هذا الادراك ودرجته تتحدد درجة المشاركة" .

---

(1) معجم العلوم الاجتماعية ، تصدير ومراجعة : ابراهيم بيومي مدكور اعداد نخبة من الاساتذة ،(القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975) ص 174

(2) نفس المرجع ، ص 229

ونحن نطرح تساؤل الاندماج لازالة الغموض بين الوجود الجسماني للعمال في التنظيمات واندماجهم فيها ، وهنا نقف على قضية اساسية وهي الفعالية أى فعالية الفرد داخل التنظيم ، فالوجود الجسماني للعامل داخل التنظيم لايعني اندماجه فيه ومثله في ذلك ، ربما ، مثل الانتقال من الحياة الريفية الى الحياة الحضرية لدى الفرد ، ذلك ان" مجرد الوجود الجسماني الوجود الجسماني في المدينة لايعني بالضرورة مشاركة الفرد في الحياة الحضرية ، فالمهاجر قد يعيش في المدينة ، ولكنه لاينتمي الى تلك المدينة ، اى لايندمج فيها اجتماعيا فعلا . وقد تكون علاقات المهاجر محدودة الى ابعد حد ، وخاصة في المراحل الاولى من اقامته في المدينة ، ويرجع هذا في جانب منه الى عدم الفته باسلوب الحياة الحضرية ، وهذا فضلا عن ان خبرته ، او نقص هذه الخبرة ، وزيه ولغته وعاداته ، يمكن ان تعزله بشدة عن معظم جوانب المجتمع الحضرى الذى يعيش فيه"[1] واذا كان بامكاننا ان نشبه التنظيم بالمدينة ، فان النص السابق ينطبق في كثير من جوانبه على المنتقل الى التنظيم من العمال الريفيين .

اما عن الكيفية التي يتم بها دراسة الاندماج وفق التعريف الاجرائي السابق ، فاننا نستند الى اطارين اساسيين تبعا لمنطلقات الدراسة ، يكمن الاول في المطابقة بين خصوصيات العمال الريفيين وخصوصيات التنظيم المنتمين اليه ، معرفة انه لما يحدث التكامل والتوحد ينتج عنه الارتياح في العمل والرضا عن الموقع في التنظيم ، وهذا مما يشبع الحاجات الاجتماعية والنفسية لهم وبالتالي الفعالية .

وبالاضافة الى شرط التطابق في الخصائص ، فان كبر حجم التنظيم يعد من بين عوامل الاغتراب[2] ، حيث ان كبر الحجم يؤدى من جهة الى تعقده ، ومن جهة اخرى الى التقليل من احتمال التجانس بين الاعضاء مما يجعل سلوكهم يسوده الحذر والتحفظ ، والعكس انه كلما صغر الحجم كلما سهل السبيل امام العامل للاندماج .

---

(1) دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضرى ، ترجمة وتعليق: محمد الجوهرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص 71

(2) انظر : محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 210

وهو في هذا شبيه بالمقارنة التي تجرى بين الريف والمدينة على اذا شبهنا الريف بالتنظيم الصغير الحجم والمدينة بالتنظيم الكبير الحجم، حيث تشير الدراسات في هذا الشأن، ان من الامور التي تقيد حركة الريفي عند هجرته الى المدينة، خاصة في المراحل الاولى ، هو ميله الى البحث عن "نظائره" في المدينة هذا الذى من شأنه ان يؤدى به الى نوع من العزلة الذى يفرضه على نفسه بنفسه، ويرجع ذلك الى ان كثيرين ممن حوله قد جاءوا من قبائل مختلفة ، او من مناطق جغرافية مغايرة ، او ينتمون الى ثقافات يتخذ هو منها حذرا بطبيعته"[1]، وهذا هو نفسه ما يحدث في مجتمع المصنع ذو الحجم الكبير ، مما قد يؤدى الى خلق جماعات غير رسمية ذات طابع جهوى او مهني، او اى شيء من هذا القبيل ، تعبر عن التجانس بين اعضائها .

الا ان الفرق بين الاندماج في المدينة وفي المصنع يبقى من جانب آخر، وهو ان الريفي في المدينة، ربما ، يرفض تبني بعض المثل لمجتمع المدينة، بينما في المصنع لا يستطيع تبني القواعد التنظيمية لانه لا يدرك مدلولها بصفة جيدة ، ولا يفهمها ، وهذه تعتبر من العوائق الاساسية التي تحول دونه وتحقيق الاندماج .

ويكمن الاطار الثاني في الهجرة الفردية والظروف الاجتماعية المحيطة بالعامل الذى هو في هذه الوضعية ، اذ ان هذه الوضعية في حد ذاتها تمثل عدم الاستقرار ، ضف الى ذلك المشاكل الاجتماعية المرتبطة بها ، تلك المتعلقة به نفسه وتلك المتعلقة باسرته البعيدة عنه ، والتي تعتبر كذلك من مشاكله الخاصة، والتي في مجملها تعد من عوائق المشاركة ، ذلك ان الاقامة بالعائلة لها اثر كبير على اندماج العامل في مؤسسة عمله ، وتعتبر من العوامل الاساسية المساعدة على تحقيق ذلك، لان عن طريق العائلة يرتبط العامل بعدة روابط اخرى اجتماعية مثل المدرسة ، الحي السكني . . . الخ ، فتجعله بذلك عضوا كاملا في المجتمع ، بينما اذا كان بمفرده ، يعتبر عضوا ناقصا في مجتمع اقامته .

ولهذه الوضعية انعكاسات نفسية واجتماعية تضر بالشخص ومكانته الاجتماعية، هذا كما تبينه لنا الدراسة الامبريقية[2] ، ذلك ان الكلمة الشائعة " زوفرى " التي تطلق على المقيمين فرادى تعد كمستبقة اجتماعية خطيرة على الاندماج داخل

---

(1) دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضرى ، مرجع سابق ، ص 72

(2) انظر : الباب الثالث من هذه الدراسة ، الفصل الثاني ، تقييم العامل لوضعيته

التنظيم ، ولذلك فانه يمكن القول ، اذا كان التكوين والترقية تعد من العوامل الداخلية الاساسية في حدوث الاندماج ، فان الاقامة العائلية كذلك تعد عاملا خارجيا اساسيا في حدوثه .

تعريف المكانة الاجتماعية

تعد المكانة الاجتماعية مسعى كل انسان ، ويبذلون الجهود من اجل الحصول عليها[1] ، وهي في اعم معانيها مجمل تفاعل التقديرات التي يحظى بها الفرد من طرف جماعته المنتمي اليها ، أي هي التقدير الاجتماعي ، وهي نسبية تختلف باختلاف الافراد والاوساط (المتعلمة ، الامية ، الريفية ، الحضرية ، المهنية) ومرتبطة بمستوى الطموح لدى الفرد وعدة عوامل اخرى ، كما ان المكانة تكتسب بوسائل مختلفة تبعا لظروف المجتمع ومدى حضارته وثقافته ، فترجع في الجماعات الاولى الى الشجاعة والقوى او السحر والشعوذة ، وقد تكتسب عن طريق الاسرة والنسب او المال والجاه ، وفي المجتمعات المتحضرة ترجع غالبا ، الى مستوى ثقافي خاص ، أو مسلك مختارة او قيادة في قول او عمل "[2].

والحاجة الى التقدير الاجتماعي تعتبر في نظر علماء النفس الاجتماعيين ، اكثر سمات الفرد اهمية اذ يرون ان " حاجة الفرد للمكانة والوظيفة اكثر سماته اهمية ، واذا ما بقيت هذه الحاجة دون اشباع فليس هناك شيء آخر يستطيع تعويض نقصها ، ويؤدي ضياع المكانة الى العزلة الاجتماعية ، وهي من أكثر اسباب المصاب انتشارا "[3] ، ففي عصرنا الحالي فان المكانة لايمكن اكتسابها الا عن طريق العمل ، للاغلبية الساحقة من البشر ، حيث الوظيفة في التنظيم لم تبق كمورد للرزق فقط ، بل اصبح التنظيم مركزا اجتماعيا يعوض فيه الافراد ما قد ضيعوه من جماعاتهم الاولية ، التي كانت في الريف ، ففيه يتم التعبير والمشاركة ، خاصة وان العامل يقضي اكثر اوقاته داخل التنظيم (أي المكان الذى يقضي فيه العامل اكبر كمية من وقته) بعيدا عن الاسرة وعن الجماعات الاخرى ، فاصبح التنظيم

---

(1) كيث ديفيز ، السلوك الانساني في العمل : دراسة العلاقات الانسانية والسلوك التنظيمي ، ترجمة: سيد عبد الحميد مرسي ، ومحمد اسماعيل يوسف (القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، 1974) ص 41

(2) معجم العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص 560.

(3) أ . براون ، علم النفس الاجتماعي في الصناعة ، مرجع سابق ، ص 311

مجتمعا حقيقيا ، تبرز فيه المكانات وتشبع فيه الحاجات للاعضاء فيه، واذا كان التنظيم صغيرا ومنظما تنظيما يراعى فيه حاجات الافراد النفسية والاجتماعية فانه يمكن ان يصبح عبارة عن عائلة يجد فيها الفرد الحنان والامان . وفي هذا يقول " برلنجهام Burlinghame الى : " العمل هو مصدر معظم اوجه الاشباع الاساسية للانسان، انه معينه الاجتماعي ـ المورد الاكبر لمكانته وسمعته بين زملائه "[1] أي ان المكانة في العصر الحديث تبنى على العمل ، وهو على خلاف ما كان سائدا في العصور الوسطى ، ان المكانة الرسمية تبنى على ارستقراطية المولد[2] .

ولذلك ، فان حصول العمال المنتقلين الى الصناعة على التقدير الاجتماعي المطلوب من العمل ، يبقى موضع تساؤل في ضوء خصوصياتهم وخصوصيات التنظيم وفي ظل الظروف الاجتماعية التي يتم انتقالهم فيها المتعلقة بالهجرة الفردية، واستنادا الى تحليل كل من هذه الخصائص والظروف ، فانه يمكن تقدير الى اى حد يمكن ان يتحقق لهم الشعور بالتقدير الاجتماعي ، خاصة اذا كنا نعرف بان هذا الشعور مرتبط بالروح المعنوية للافراد التي بدورها ترتبط باشباع احتياجات الفرد[3] ، ولهذا فان دراسة الروح المعنوية في التنظيمات الصناعية تكتسي اهمية بالغة ، فهي تعد " المعبر الشامل عن النظرية الحديثة للعمل والتنظيم "[4]، حيث تعتبر من المجالات الاساسية التي تحظى باهتمام واسع من طرف المنظمين والباحثين في العصر الحديث من اجل الوصول الى اكبر قدر ممكن من رفع معنويات المستخدمين حيث يقول " روثلسبرجر" عن اهميتها : " بمثل ما للصحة البدنية من اهمية للكائن الحي ، فان للروح المعنوية قيمتها في النسق التعاوني "[5]، الا انه رغم هذا الاهتمام بالعملية، فان المختصين لم يعطولها تعريفا دقيقا ، حيث يجدون صعوبة كبيرة في ذلك[6]، ويستدلون عليها فقط بالرضا ، وهذه الصعوبة

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 312

(2) نفس المرجع ، ص 312

(3) منصور فهمي ، ادارة القوى البشرية في الصناعة ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1978) ص 332

(4) نفس المرجع ، ص 329

(5) كيث ديفيز ، السلوك الانساني في العمل : دراسة العلاقات الانسانية والسلوك التنظيمي ، مرجع سابق ، ص 87

(6) انظر : أ ـ منصور فهمي ، مرجع سابق ، ص 331
ب ـ محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 222

مرد ها كون الروح المعنوية مرتبطة بالاحساس وبالشعور الباطني للفرد ، وعموما فان فكرة الروح المعنوية في المواقف الصناعية " تختص بمشاعر العامل نحو العمل الذى يقوم به ، ونحو زملائه في العمل وكرامته ومذلته وسمعته ووضعه ونحو مستخدمه . . فالروح المعنوية هي مزيج او محصلة لهذه المشاعر مختلطة بساعات العمل التي يقوم بها والاجر الذى يحصل عليه والاشراف الذى يخضع له وسياسات الافراد المتبعة وظروف العمل الاخرى" .[1] كما يعرفها كل من " كان Kahn " و " مورس Morse " بانها ، " محصلة مشاعر الرضا التي يحوزها العامل نتيجة لاشتراكه في الجماعة" [2] . وما دامت الروح المعنوية مرتبطة بمجمل مشاعر الرضا التي يحس بها الفرد في محيط عمله ، فاننا نجد هذه المشاعر اشد ارتباطا باشباعاته الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية ، وهي كلها مترابطة ومتفاعلة تتحكم الى حد بعيد في الاندماج ، حيث ان اشباع الحاجات الاجتماعية لدى العامل يؤدى الى " الارتفاع بمعنوياته الى الحد الذى يمكنه من تحقيق سعادته وحسن توافقه للمجتمع الذى يعمل فيه" .[3]

واذا كانت الحاجة الى الامن عند عمال الصناعة تكتسي طابعا اولويا [4] ، فهل يمكن في ظل الظروف التي يعمل فيها العامل المهاجر فرديا ان يحس بالامن خاصة تلك المتعلقة بمستقبله ومستقبل اسرته وابنائه ، وذلك فيما يخص تنشئتهم

---

(1) منصور فهمي ، ادارة القوى البشرية في الصناعة ، مرجع سابق ، ص 332

(2) نفس المرجع ، ص 333 ، ومن اجل تعريف الروح المعنوية انظر كذلك :
أ ــ محمد الجوهرى وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، مرجع سابق ص 222
ب ــ كيث ديفيز ، السلوك الانساني في العمل : دراسة العلاقات الانسانية والسلوك التنظيمي ، مرجع سابق ، ص 88

(3) جبارة عطية جبارة محمد ، " الروح المعنوية في المجتمع الصناعي " الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الاعلام والثقافة بالجزائر ، السنة التاسعة ، العدد 49 فبراير 1979 ، ص 132

(4) انظر : نفس المرجع ، ص 132 حيث تجد النص التالي :

" تشبع الحاجة الى الامن حينما يكون العامل مطمئنا على صحته وعلى عمله وعلى مستقبله وعلى اولاده واسرته وحينما يعرف ان حقوقه مكفولة ومركزه الاجتماعي مضمون الارتفاع به وبطموحه الى الحد الذى يريده ويعمل من اجله . . ويعتبر اشباع الحاجة الى الامن من اهم العوامل المؤدية الى الرضاء المهني الذى يعتبر غاية الاهتمام بالعلاقات الانسانية في الصناعة . وينتج هذا الاشباع من احساس العامل بقيمته بين رؤسائه وزملائه وبأن لديه من القدرات وامامه من الفرص ما يتيح له النجاح في عمله . كل ذلك يزيد من الاتجاهات الايجابية بين العمال ، فترتفع الروح المعنوية ويسود المجتمع الصناعي جو من الوئام يصل بالصناعة الى جل اهدافها وغاية مراميها "

تنشئة اجتماعية كما يرغبها هو ، وكذلك فيما يخص تعليمهم ، ثم اذا كان التقدير الاجتماعي يعتبر في المرتبة الثانية، فانه كذلك يلعب دورا اساسيا في اشباع الحاجات الاجتماعية ، وأى تقدير يمكن ان يحس به العامل دون تعليم وتكوين اللذين يعدان عماد الترقية من جهة، ودون ادراك تام لكل ما يجرى بالتنظيم من علاقات واهداف واهتمامات وغيرها الذى يعد الباعث الرئيسي على المشاركة الفعالة في مختلف انشطته من جهة اخرى ، وعلى هذا الاساس فما هو مقدار التقدير الذى يمكن ان يشعر به الامي ، ومن هو في وضعه ، داخل التنظيم .

وخلاصة التحليل هو بناء معادلة تبين مقدار ترابط وتفاعل كل هذه الامور بعضها ببعض ، وهو ان اشباع الحاجات الاجتماعية يؤدى الى رفع الروح المعنوية التي تؤدى الى الاحساس بالتقدير الاجتماعي الذي له علاقة وطيدة بدرجة الاندماج داخل التنظيم .

الدافع ومفهوم اشباع الحاجة

واضح انه لايمكن تفسير اشباع الحاجات (*) من العمل الا في اطار الدوافع اليه، حيث ان هناك صلة وثيقة بين الدافع الى العمل واشباع الحاجات منه ، اذ يمكن النظر الى الدوافع الى العمل باعتبارها مصادر اشباع متوقعة[1] ، أى اذا كان الدافع الى العمل في الاساس هو من اجل الحصول على النقود فانه بمجرد الحصول عليها يشبع العامل حاجاته ، واذا كان الدافع هو البحث عن مركز اجتماعي يحقق فيه ذاته فان الاشباع مرتبط بتحقيق هذا المركز ، مع مراعاة انه في الغالب قد يكون الدافع الاول ماديا ، ولكن ما يلبث ان يشبع هذا الجانب الا ان يتطور الى البحث عن الاشباع من النوع الآخر ، وهو المتعلق بالمركز الاجتماعي من حيث الجوانب النفسية والاجتماعية .

(*) لقد وضع "مازلو" خمسة مستويات تشرح اسبقية الحاجات وهذه الحاجات حسب اسبقيتها هي : 1 ــ الحاجات الفسيولوجية الاساسية . 2 ــ الامن والسلامة . 3 ــ الانتماء والنشاط الاجتماعي . 4 ــ الاحترام والتقدير والمكانة . 5 ــ تحقيق الذات " . انظر: كيث ديفيز، السلوك الانساني في العمل: دراسة العلاقات الانسانية والسلوك التنظيمي ، مرجع سابق ، ص 63

وانظر كذلك : حمدى فؤاد علي ، التنظيم والادارة الحديثة: الاصول العلمية والعملية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1981 ، ص 193 ــ 201

(1) باركر ، وآخرون ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص 235

ويلخص ج .أ. براون A.C.Brawn نتائج الدراسات التي قام بها علماء النفس الصناعي على الدوافع والحوافز كما يلي : ـ

1 ـ ليس هناك حافز نموذجي واحد ، فالحوافز تختلف من ثقافة الى اخرى ومن شركة الى اخرى ومن فرد الى آخر .

2 ـ ان قانون تناقص الغلة ينطبق على جميع الحوافز المادية .

3 ـ تعتبر النقود احدى الحوافز الاقل فاعلية ، ذلك باستثناء الظروف التي تكون فيها الاجور منخفضة جدا ، او تكون الاسعار مرتفعة جدا .

4 ـ تميل الدوافع الى ان تصبح مرتبطة بالنقود لان الناس تعلموا ان النقود هي مفتاح الطريق الى الاشباع[1] ، ويعتمدون في قياس الاشباع على مقاييس مثل مدى تأكيد العمال على الاداء ، والاعتراف بخدمات الشركة والعمل ذات .... والمسؤولية ، والتقدم ، فالعمال الذين يدلون بمثل هذه التصريحات يعتبرون مشبعين، اما العمال غير المشبعين يبدون تذمرهم من كل من : سياسة الشركة، وادارتها ، والاشراف ، والاجر ، والعلاقات بين الاشخاص ثم من ظروف العمل[2]، والاستناد الى هذه المقاييس في قياس الاشباع مرده كون الاشباع شيء باطني وفردي ، لا يمكن قياسه بمقاييس اخرى ملموسة .

ومصادر الاشباع هذه متنوعة ومتعددة لكن تختلف ، كما اشرنا سابقا ، باختلاف الافراد والحالات، ويعتبر التنوع في الاعمال مصدرا للاشباع[3]، على اساس انه يترك العمل دائما متجددا خاليا من الرتابة ، كما ان العامل نفسه يشعر بالارتياح خاصة اذا كان هذا التنوع مرتبط بالتحسينات التي تجرى في المصنع وبالترقيات ، ذلك ان العمال " الذين يتمتعون بقدر اكبر من الاشباع هم الذين يحتلون اعلى مستويات المهارة . . . والعمال نصف المهرة وغير المهرة اقل احساسا بالاشباع"[4].

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 235

(2) نفس المرجع ، ص 236

(3) نفس المرجع ، ص 237

(4) نفس المرجع ، ص 238

وعلى ضوء هذا فما هو مقدار احساس العمال الريفيين المنتقلين الى التنظيم بالاشباع باعتبارهم يحتلون ادنى المراتب المهنية في التنظيم كما تبينه مختلف الدراسات ، وان ترقيتهم محدودة والتي تفرضها خصوصياتهم والمتعلقة خاصة بمستوى التعليم لديهم وظروفهم المتعلقة بالهجرة الفردية التي تحرمهم من الاستقرار الذى يعد اساس الترقية الداخلية في التنظيمات الصناعية .

وبعد هذا فانه يمكن ان نفرق بين الدافع الذى هو" عامل داخلي في الانسان يوجهه الى تصرف معين ، والاستمرار في هذا العمل مدة تقصر او تطول حتى يشبع هذا الدافع"(1) وبين الحافز الذى هو " المثير الخارجي الذى يوقظ في انفسنا دوافع نائمة يحاول ان يخاطبها ، والصلة بين الدافع والحافز صلة وثيقة كالتي تربط بين المثير والاستجابة له"(2) وكما تكلمنا سابقا بان الفرد في حاجة الى مجموعتين متكاملتين من الحاجات ، حاجات مادية وهي اللازمة للاشباع البيولوجي مثل السكن والنوم والغذاء ، وحاجات معنوية وهي اللازمة للاشباع النفسي والاجتماعي مثل ، الامن والاستقرار والسعادة وتقدير الغير ، وترى هذه النظرية في الحاجات ان انتاجية الفرد تتحدد في ضوء مدى اشباعه للحاجات المعنوية ، كما ان نوعية ومقدار الحاجات المادية تتحدد على ضوء الاشباع المعنوى لدى الفرد وتنتهي في تحليلها الى استنتاج مؤداه ان نجاح الاشباع المعنوى يؤدى الى تحقيق الدافع لدى الافراد وبالتالي حفزهم على العمل(3).

كما انه اذا كانت هناك حاجات غير مشبعة فانها تحدث انعكاسات على حياة الفرد ، وهذه الانعكاسات تكون طبقا لطبيعة الحاجات ، لانها تتغير بتغيرها اذ ان الحاجات ليس لها نفس الاهمية حيث هناك تدرج في الحاجات من الضرورى الى الكمالي ، كما ان اشباع حاجات معينة يتسبب في ظهور حاجات اخرى(4) واشباع الحاجات غير مقيد فقط بالقدرة الشرائية وانما كذلك بالتغير الاجتماعي ، ونظرا لكون الحاجات تختلف حسب الافراد وحسب المستوى التعليمي والمهني وغيره ، فان من واجب من هم على رأس التنظيم ان يعرفو وبدقة احتياجات عماله وان يحددو

---

(1) منصور فهمي : ادارة القوى البشرية في الصناعة ، مرجع سابق ، ص 229

(2) نفس المرجع ، ص 230

(3) انظـر : نفس المرجع ، ص 220 – 221

(4) Jean Daniel maurino, Besoins et aliénation, cahier du centre d'etudes et de recherches marxistes ,n° 101 , Paris 1972 , P 17.

بدقة كل فئة ونوع احتياجاتها ويتصرفون معها على هذه الاسس فمثلا ، ان يعرفوا ما هي الحاجات الاساسية للمهاجرين فرادى ، والحاجات الاساسية للأميين ، وكذلك لابد من معرفة مدى تطابق خصوصيات العمال مع خصوصيات التنظيم للعمل قدر الامكان على تطابقها من اجل اشباع حاجاتهم .

وعلى ضوء ماسبق فانه لايمكن تفسير استمرار الهجرة الفردية الا في اطار الدافع اليها ، ثم في اطار طبيعة المنطقة المهاجر منها من حيث نشاطها الاقتصادى ومستوى سكانها المعيشي ، ومستوى ما حققته التنمية بها .

وخلاصة القول ، ان اشباع الحاجات النفسية والاجتماعية ليست مرتبطة بعامل واحد فقط ، بل بعدة عوامل ، ومن بين هذه العوامل يمكن ادراج وقت الفراغ وكيفية قضائه ، وبما ان الهجرة الفردية تمثل جانبا مهما في هذه الدراسة فانه من المفيد معرفة كيفية قضاء وقت الفراغ بالنسبة للمهاجرين فرادى ، وهل في ذلك اشباع لحاجاتهم النفسية والاجتماعية ، ومدى احساسهم بان هذه الكيفية مرضية وتشبع الرغبات ، وهل يرون بانها هي نفسها الكيفية التي يقضونه بها لوكانوا مقيمين مع اسرهم .

تعريف التنشئة الاجتماعية

ورد مصطلح " التنشئة الاجتماعية " عند طرحنا لمشكلة البحث وخاصة الفرضيات ، واعتبرنا ان الهجرة الفردية تؤثر على نوعية التنشئة الاجتماعية لابناء المهاجرين ، كما ان هذا التأثير واحساس الآباء به يعتبر من بين الظروف الخارجية التي تؤثر على مدى اندماج العامل المهاجر فرديا في التنظيم الصناعي الذى ينتمي اليه ، ولذلك فاننا نريد ان نوضح ما هو المقصود بالضبط من استعمالنا لهذا المصطلح في هذا البحث وما هي الزاويةالتي نحلله من خلالها ، ذلك اننا لانريد سرد التعاريف الواردة في هذا الموضوع بقدر ما نريد استدراج القارئ للشيء الذى نقصده من استعماله ، ويعرف ما هي الطريقة التي سنحلل ونعلل بها البيانات الميدانية في هذا الشأن . ولكن مع ذلك فانه لامانع من محاولة ادراج تعريف او تعريفين للمفهوم من اجل استخراج الاركان الاساسية في التنشئة الاجتماعية حتى يمكن ان نعرف ماذا يحدث عند غياب احد هذه الاركان حيث " ان للوسط الاجتماعي الذى يتحرك فيه الطفل اثره البالغ

في تكوين شخصية الكائن البشرى: من البيت الى الاقارب الى القرية او الحي الى مجالات المسؤولية التي يمارسها ، الى الصورة التي ترتسم في ذهن الوالدين عن مستقبله ، الى الطبقة التي ينتمي اليها ، ثم المجتمع الكبير الذى يحوى كل ذلك. فلكل هذه آثارها وتفاعلاتها في نمو الاطفال وتنشئتهم ، وتعلمهم ما يتعلمون. سواء ذهبوا الى المدرسة ام لم يذهبوا ، وتلتحم كل هذه المؤثرات التحاما مع مؤثرات المدرسة او غيرها ، من اجهزة التعليم المنظمة ، ليستوى من كل هذا عمليات البناء في شخصية الكائن البشرى"(1).

الا انه رغم كل هذه الاوساط والعمليات التي تتحكم في تنشئة الطفل وبناء شخصيته فانه تبقى الاسرة الاساس في كل ذلك ، وعلى رأسها الاب — في مجتمعنا — لان الاب وكيفية محاولته بناء شخصية ابنه هي التي تتحكم في كيفية تلقي الطفل للتنشئة من الاوساط الاخرى (الاقارب ، الشارع ، المدرسة) ، اي هو الذى يحاول ان يخلق له شخصية متوازنة تستجيب لكل الاطراف المشاركة في العملية بطريق مباشر او غير مباشر ، كما انه يساهم وبقدر كبير في تحديد الاطار الاجتماعي الذى يتفاعل فيه الطفل ، وهذا الاطار يخضع لاختياره الشخصي (من حيث الاتساع والنوع) وطبقا لتصوره لمستقبل ابنه "حيث ان الاسرة كوحدة تعتبر اول مؤسسات التنشئة الاجتماعية واهمها ... ولاينتهي دور الاسرة عند تلبية احتياجات الطفل الجسمانية والغذائية فقط ، بل يمتد الى مسؤولية تعليمه السلوك الاخلاقي وتدريبه على المهارات المختلفة ، كما تقوم بضبط سلوك الصغير ليصبح ممتثلا لسلطة المجتمع"(2)، واذا كانت الاسرة لها هذا الدور في التنشئة الاجتماعية، فلنا ان نتصور النتائج عند غياب احد اركانها الاساسية وهو الاب ، وهي حالات متعددة مثل الايتام او في حالة الطلاق (تفكك الاسرة) ، وهذه تعتبر من الظروف المؤثرة في شخصية الاطفال ، لكن القصد هنا هو حالة اخرى وهي الهجرة بعيدا عن الاسرة من اجل العمل لمدة تطول وتقصر حسب الظروف واثر هذا الغياب على الاسرة بصفة عامة ، والمشاكل التي يمكن ان تنجم عنه يمكن ان تتسبب حتى في

---

(1) لويس كامل مليكة (محرر) ، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية ، الطبعة الاولى ، (القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965) ، ص 121

(2) سناء الخولي ، مدخل الى علم الاجتماع ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1978) ص 134

تهديم كيان الاسرة ، وتنعكس بصفة خاصة على تنشئة الابناء تنشئة اجتماعية موضوعيــة ذلك ان " الوحدة الاسرية تلعب دورا بارزا في نمو الذات وتحافظ على قوتها ".(1) وان " تفكك وحدة الاسرة لاي سبب من الاسباب ، يؤدي في بعض المواقف الـــى شقاء اكيد للذات ".(2) والهجرة الفردية ما هي الا شكلا من اشكال هذا التفكك .

ونحن لما نتكلم هنا عن هذا الاثر على مستقبل الابناء فاننا لانقصد بذلــك شيئا آخر غير مدى اطمئنان الاب المهاجر عن مستقبل ابنائه ، وهذا ما ينعكــس على روحه المعنوية ويعد من بين الظروف الخارجية المعيقة للاندماج ، حيــث ان الاب في مجتمعنا واع من خلال ثقافته بانه يشكل الركن الاساسي في الاســرة وهو قائدها ، ولذلك فان اى فشل او انحراف لدى ابنائه او اسرته ينسبه الـــى غيابه ويلوم نفسه والزمان الذى دفع به الى هذا النوع من الحياة ، وهذه هـــي الزاوية التي نعالج من خلالها الموضوع ، وسندرسه من خلال البيانات الميدانيــة ونرى ما هو موقفهم من المشكلة وكيف يحسون بها ويدركونها .

وخلاصة الكل للتحاليل السابقة للمفاهيم ، ندرك مدى ترابطها وتفاعلهــا مع بعضها البعض ، وكيف انها تشكل البناء النظرى للدراسة كما انها ذات صلــة وثيقة بالاندماج والاغتراب ، فكلها تسهم بدرجة او باخرى في الظاهرة ، وهنـــا يتبين لنا بوضوح لماذا اتبعنا هذه الطريقة في التحليل ، وهو توضيح مدى علاقــة هذه المتغيرات ببناء نظري واضح للمشكلة .

---

(1) محمـــود حســـن ، الاســرة ومشكلاتهـــا ، (بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1981) ، ص 23

(2) نفس المرجـــع ، ص 24

تمهيد :

يجيب الباحثون المهتمون بالتنظيمات على السؤال : لماذا للتنظيمات اهمية ؟ بأن ذلك يرجع الى كون الناس يقضون جزءا كبيرا من وقتهم فيها ، العمال ، أي الاغلبية من السكان الراشدين ، يقضون اكثر من ثلث ساعاتهم اليقضة داخل المنظمات حيث يشتغلون (1).

ومع هذا فانه يجدر بنا ان ننبه منذ البداية الى ان تناولنا لنظرية التنظيم ليس معناه الخوض في كل ما كتب في هذه النظرية ، لان المجال غير متسع كما ان الدراسة غير مخصصة اصلا الى هذا النوع من التحليل ، بل الغرض هو كون الدراسة تتناول اليد العاملة الريفية المنتقلة الى الصناعة ، والمصنع في حد ذاته ما هو الا شكلا من اشكال التنظيم هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان اندماج واغتراب اليد العاملة الريفية لايمكن دراسته وتفسيره الا من خلال دراسة التنظيم المنتمية اليه ، اضافة الى كون بعض المفكرين يرون ان الاغتراب ما هو الا وليد للمجتمع الصناعي سواء في شكله الواسع (المجتمع الاكبر) او الضيق (مجتمع المصنع)، مع ان الدراسة لها تصور واضح عن الاندماج والاغتراب ، فانها تريد التطرق لاهم الكتابات في هذا الموضوع والكيفية التي نظر بها للاندماج والاغتراب في التنظيمات الصناعية ، على اعتبار ان الذين كتبوا حول التنظيمات اشاروا بطريقة او باخرى للاغتراب وعلاقته بالتنظيم ، منطلقين من تصورات فكرية مختلفة امثال ، " ماركس"، و" فيبر" و" بارسونز" ، كما ان الرجوع الى هذه الدراسات يساعد على تحديد موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة واتجاهاتها المختلفة في فهم وتفسير الاغتراب ، وكل هذا سيتيح لنا بعد ذلك ان نحلل الاغتراب ضمن المنظور الذى اخذت به الدراسة منذ البداية وهو ، تحليل الاندماج والاغتراب في ضوء المطابقة بين خصائص العمال وخصائص التنظيم المنتمون اليه، وتفسير النتائج في ظل الجوانب الثقافية والاجتماعية والتاريخية للعمال وللعمل في الجزائر ، اذ ليس من المنطق اغفال " الظروف التاريخية والثقافية التي يمارس التنظيم وظائفه في ظلها " (2). ولا يمكن ان يأتي تفسير النتائج تفسيرا علميا دون الاخذ بعين الاعتبار

(1) J.G.March et H.A. Simon, les organisations , traduit par:J.C Rouchez et G. Prunier , deuxieme edition , Bordas, Paris 1979 P 2 .

(2) السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق ، ص م (المقدمة)

هذه الظروف ، ننتلك فانه من المعتقد ان هناك علاقة كبيرة بين التنظيم الجيد والاغتراب والكفاية الانتاجية ، رغم ما يوجه الى هذه النظرة من انتقادات بانها يعوزها التحقيق الامبريقي[1]، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فاننا نعتقد بأن ما تعانيه صناعتنا من مشكلات هي بالدرجة الاولى مشكلات اجتماعية وانسانية تتمثل في بعض جوانبها في الاغتراب الذى لايمكن تفسيره ، بالاضافة الى ما سبق ، الا ضمن الاطار التاريخي والثقافي للمجتمع .

وهذا على اعتبار ان التنظيم دائما يقام بطريقة مقصودة لكي يحقق اهدافا محددة ، ولذلك فانه لايمكن دراسة مدى تحقيق هذه الاهداف الا في ضوء معوقاتها الذى يعتبر الاغتراب من اهمها ، ويرى السيد محمد الحسيني بأنه : " لانستطيع تصور دراسة الابعاد البنائية والمتغيرات الاجتماعية في التنظيم دون دراسة المعوقات التي تحول دون تحقيق الاهداف التنظيمية ، ذلك لان هذه المعوقات صادرة في المحل الاول عن عدم الاتساق الذى قد ينشأ بين الابعاد البنائية والمتغيرات الاجتماعية ، كما انها تعود بنفس الدرجة الى عدم ملاءمة الظروف البنائية لاهداف الجماعات ومصالحها . ولعل ذلك كله يفرض على دراسة التنظيمات ضرورة فهم ما يجري في التنظيم في ضوء القيم التي يؤمن بها اعضاؤه والتوقعات التي يحملونها ازائه ، والمطامع التي يتطلعون الى تحقيقها فيه".[2] وكل تفسير للاغتراب خارج هذه الاطر في مجتمعنا اليوم لايمكن اعتباره علميا ، وذلك حسب المعطيات الحالية للتنظيمات الصناعية وكذلك لنوع العمال الذين ينفذونها ، أى الجوانب الاجتماعية والثقافية للتنظيم .

والاهتمام بهذه الجوانب ، كما يرى الباحثون ، يعتبر آخر صيحة في حقل البحث الاجتماعي ، الذى هو انعكاس لبعض الضرورات البنائية والاجتماعية والاقتصادية والتغيرات الثقافية والاعتبارات الايدولوجية التي فرضت هذا الموضوع فرضا ، اذ دراسة التنظيمات الصناعية لاتختص بعالم الاجتماع فقط بل تهتم

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 8 (من الهامش)

(2) نفس المرجع ، ص 29

العلوم الادارية بجوانبه الداخلية والقواعد التي تحكمه ، ويهتم القانون بالوضع القانوني للمؤسسة الصناعية وللعاملين في هذه المؤسسة ، كما يهتم علم الاقتصاد بالعلاقات المتداخلة التي تربط المؤسسة الصناعية بالاطار الاقتصادي العام ، وكذلك يدرس علم الاجتماع الابنية الاجتماعية للمصنع نفسه وعلاقاته بالبيئة الاجتماعية المحيطة به ، أي ان موضوعه في دراسة التنظيم الصناعي هو القوانين التي تحكم الفعل الاجتماعي داخل المصنع ، واداء عمليات الاتصال داخله ، وتكوين الجماعات وعلاقة العاملين بالعمل وبالمؤسسة وغير ذلك[1] ، وهي الجوانب التي ستركز على بعضها هذه الدراسة في دراسة التنظيم ، أي الاتصال ومدى فعاليته وما هي المعوقات التي تحول دونه والفعالية المطلوبة ، والجماعات غير الرسمية وأشكالها ، بالاضافة إلى المتغيرات الاخرى التي تساعد في تفسير الاغتراب .

هذا وما دمنا بصدد الحديث عن التنظيم فانه لا بأس ان نورد تعريفا له ، فهو عند الدارسين وبمعناه العام " وحدة اجتماعية او جماعة يرتبط اعضاؤها فيما بينهم من خلال شبكة علاقات تنظمها مجموعة محددة من القيم الاجتماعية والمعايير "[2] وهو بهذا المعنى واسع جدا ، فهو أي جماعة تربط بينها قيم معينة ، الا ان " السيد محمد الحسيني " يعرفه بانه وحدة اجتماعية تقام بطريقة مقصودة لتحقيق اهداف محددة ، وتتخذ طابعا بنائيا يلائم تحقيق هذه الاهداف وبذلك تعتبر الاهداف المحددة والنشأة المعتمدة من اهم خصائص أي تنظيم[3] ، وهو تعريف لا يختلف عن التعريف السابق الا في درجة التحديد ، بمعنى ان التنظيمات هي " وحدات اجتماعية تقام بطريقة مقصودة او معتمدة لتحقيق مجموعة اهداف ، ينطبق ذلك على المصانع والوحدات الحكومية والهيئات الادارية ، وكافة اشكال التنظيم التي تؤسس اهدافها ومعاييرها بصورة رسمية "[4] وهو

---

(1) انظر : المرجع السابق ، ص ك ـ ل (المقدمة)

(2) نفس المرجع ، ص 9

(3) نفس المرجع ، ص 11

(4) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 28

تقريبا نفس التعريف الذى يعطيه " بارسونز" للتنظيم الذى يمثل عنده " نسق اجتماعي منظم انشيء من اجل تحقيق اهداف محددة"[1] ، ويشير مصطلح " النسق" الى " الوحدة الشاملة التي تتألف من عدد كبير من العناصر والمكونات المتفاعلة برغم كثرتها وتناقضها في بعض الاحيان ، معنى ذلك ان كل جزء او عنصر من العناصر المكونة لذلك " الكل " يؤدى وظيفة من شأنها الاسهام في تماسكه"[2]. ومن خلال التعاريف السابقة فاننا نلاحظ انها كلها تتفق على ان التنظيم هو وحدة اجتماعية ذات اهداف محددة ، وبعد هذا فانه يمكن ان نحدد القصد من استعمالنا لمصطلح التنظيم طول هذه الدراسة وهو ، نفس التعريف السابق مع التخصيص أى " الصناعي " على اعتبار ان هذه الدراسة تجرى في تنظيم صناعي وليس في تنظيمات اخرى غير صناعية ، ولذلك فان كلمة التنظيم المستعملة في هذه الدراسة دائما يقصد بها المصنع ميدان الدراسة .

وبعد هذا فانه يمكن الاشارة الى العلماء والباحثين الذين نظروا للتنظيم ، ونظرا لكون المكان لا يتسع لتناول كل النظريات على تعددها ، فاننا نقتصر على تلك التي لها علاقة مباشرة بالاغتراب ، والتي انبثقت عنها اتجاهات في دراسة التنظيم ، مع الاشارة الى ان نظرة العلماء للنمو التنظيمي الذى شهدته المجتمعات الحديثة مختلفة فمنها ، من ترى بان هذه التنظيمات سيطرت على الفرد سيطرة كاملة فافقدته حريته وسلبته القدرة على المبادأة ، فاصبح يحس بانه وحيدا غريبا لا يعدو ان يكون ترسا في آلة وهي نظرة متشائمة ، ومنها من ترى بان هذا التطور شيء حتمي ونمو ضرورى لا يخلو من نفقات يتعين على الانسان دفعها وهي نظرة معتدلة ، ومنها من ترى ان التنظيمات الحديثة بوصفها ادوات او وسائل تضمن تحقيق الاهداف ، وانها الشكل التنظيمي القادر على الوفاء بما تتطلبه المجتمعات الحديثة وهي نظرة متفائلة[3] ، يعني ان نمو هذه التنظيمات اضر بالانسان من حيث افقاده الحرية والمبادأة التي تعتبر اهم ميزاته كانسان ، الا انها شيء لا بد منه ، ومن اهم هذه النظريات: ـ

---

(1) السيد محمد الحسيني ، مرجع سابق ، ص 76 ، ويمكنك الرجوع الى : كيث ديفيز ، السلوك الانساني في العمل : دراسة العلاقات الانسانية والسلوك التنظيمي ، مرجع سابق ، ص 14 ، حيث تجد تعريف التنظيم في مجال العلاقات الانسانية وهو ذلك الذى خرج به " التون مايو" وزملاؤه من اعمالهم

(2) محمد علي قطان ، دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر ، مرجع سابق ص 61

(3) انظر: السيد محمد الحسيني ، مرجع سابق ، ص 7 ـ 8

1 ـ النظرية الماركسية

اذا اردنا تحليل النظرية الماركسية في التنظيمات فانه لايمكن فهمها واستيعابها الا في اطار نظريته(ماركس) في الصراع الطبقي وازمة الرأسمالية وحتمية المجتمع الشيوعي ، ودراسته للاغتراب نابعة من هذا التصور ، حيث لايمكن القضاء على الاغتراب الا بتحقيق المجتمع الشيوعي ، اذ ينظر بذلك الى هذه التنظيمات كصورة من صور الاغتراب ، وقد حدثت تطورات بعده تمثلت على وجه الخصوص في المحاولات التي قام بها "لينين" من اجل تعديل ومواءمة وجهة النظر الماركسية في التنظيم البيروقراطي لكي تتلاءم مع الواقع التنظيمي[1] ، ولذلك فموقفها من التنظيم واغتراب الانسان واضح ، وهو يعطي الحلول الجذرية بقلب النظام ، والنظام البديل هو المجتمع الشيوعي الذي يحقق للانسان ذاته ويحفظ له انسانيته .

2 ـ النظرية الفيبرية

يعتبر "ماكس فيبر" ، وهذا في رأي جل العلماء ، اول من حاول تقديم نظرية منظمة شاملة في التنظيمات البيروقراطية ، ولازال الباحثون الى يومنا هذا يستشفون في دراساتهم للتنظيمات مما كتبه فيبر الذي " تستند نظريته " استنادا اساسيا الى مفهوم السلطة ، اذ يرى بان السلطة تتميز بان صاحبها لديه الحق في ممارستها ، وان من يخضع له يرى ان من واجبه طاعتها "[2] ، وفي هذه الحالة فان الامتثال يكون طوعيا وهو نتيجة الاقتناع بشرعية السلطة ، ويحدد ثلاثة انواع من السلطة ، السلطة الروحية المستندة الى الالهام ، والسلطة التقليدية ، والسلطة القانونية[3] ، وهذه الاخيرة هي الشائعة في التنظيمات الحديثة ، ويقول " فيبر" ان :

---

(1) انظـر : نفس المرجع ص 37 ـ 41

(2) نفس المرجع ، ص 45

(3) نفس المرجع ، ص 46

ومن اجل المزيد فيما يخص نظرية " فيبر" في التنظيم والانجاهات الاخرى انظر:
محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق
ص 14 ـ 18

" الكفاية الناجمة عن النمو التنظيمي في العالم الحديث تشكل اعظم تهديد لحرية الفرد والمنظمات الديمقراطية في المجتمعات الغربية بصفة عامة"[1] وحسب كل ما سبق فانه يمكن القول بان التنظيمات تعد بشكل او بآخر المصدر الاساسي للاغتراب . وتدخل كل من النظرية الماركسية والنظرية الفيبرية ضمن النظريات الكلاسيكية[2] وفي المقابل هناك الاتجاهات النظرية الحديثة لدراسة التنظيم مثل الاتجاه البنائي الوظيفي ، واتجاه النسق الاجتماعي الفني ، والاتجاه النفسي الاجتماعي .

3 ـ الاتجاه البنائي الوظيفي

وله عدة فروع اهمها النسق الاجتماعي " لبارسونز" ، حيث ينطلق في تصوره للتنظيم باعتباره نسقا اجتماعيا يتألف من انساق فرعية مختلفة كالجماعات والاقسام والادوات . . . وان التنظيم نفسه يعتبر نسقا فرعيا بالنسبة للمجتمع الاكبر ، وقد اعطى اهمية كبرى للقيم السائدة في التنظيم ، حيث يرى بانها هي التي تمنح الطابع الشرعي لاهدافه (التنظيم) ، ذلك انها تؤكد اسهام النسق التنظيمي في تحقيق المتطلبات الوظيفية التي يسعى النسق الاكبر لتحقيقها ، وهذا يفرض توافر قدر من الانسجام بين قيم التنظيم وقيم المجتمع الذى يوجد فيه[3] وهذا يعني بصفة اخرى حرصه على ان يعمل التنظيم ضمن الخصوصيات الثقافية للمجتمع ، وبصفة ادق اعضاء التنظيم وهم العمال ، حتى يتم هذا التناسق والتناغم بين خصوصيات التنظيم وخصوصيات العمال ويحقق بذلك الاهداف التي قام من اجلها وبالتالي يحقق المجتمع اهدافه وهي التنمية ، وهذا يعتبر جانبا هاما من جوانب

---

(1) السيد محمد الحسيني ، مرجع سابق ، ص 51 ، ويعلق السيد محمد الحسيني على بيروقراطية فيبر بقوله:

" ان النموذج المثالي الذى وضعه " ماكس فيبر" للبيروقراطية ، من حيث انه ينطوى على تقسيم محدد للنشاطات المتكاملة ، ونسق الضوابط والجزاءات ، واعتماد ملحوظ على المؤهلات الفنية التي تتأكد من خلال الاجراءات الرسمية الموضوعية ، وانتظام السلطة في شكل بناء هرمي ، اما النتائج المترتبة على الميل نحو البيروقراطية فتتخذ عموما قطبين: الاول موجب يؤكد الكفاءة والانجاز والانتظام ، والثاني سالب يؤكد الضغوط التي يمارسها التنظيم البيروقراطي على الفرد ". انظر: محمد الجوهرى وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 114 (من الهامش)

(2) انظر: كيث ديفيز ، السلوك الانساني في العمل ، مرجع سابق ، ص 268ـ338 حيث تجد النظرية الكلاسيكية والحديثة في التنظيم

(3) انظر: السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق ، ص 75

تفكير " بارسونز " حيث " يقدم تفسيرا لتكامل الافراد والجماعات في التنظيم ذاهبا الى ان هذا التكامل يتحقق من خلال النسق القيمي السائد في المجتمع ومن خلال اهداف التنظيم ذاتها ، وبتحقيق هذا التكامل تتحدد الادوار التنظيمية لتصبح ملائمة لتوقعات اعضاء التنظيم ، تلك التوقعات التي يكتسبها الافراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، ويتدعم هذا التكامل بوجود انماط معيارية معينة محددة تنظم العمليات المختلفة التي من خلالها يتم مواجهة المتطلبات الوظيفية التي يفرضها النسق "(1) ، وهنا نجد بارسونز يولي اهمية كبيرة لتكامل الافراد مع التنظيم ، وبالمثل يعطي اهمية كبرى لتكامل التنظيم في حد ذاته مع الوحدات الاخرى ومع المجتمع ، وهذا يفرضه عليه تصوره الفكري ونظريته في النسق الاجتماعي التي تقضي بالتوازن الدائم للمجتمع ، اى ان المجتمع يحفظ توازنه بنفسه بفعل الميكانيزمات التي يحتويها اى الانساق الفرعية المختلفة .

ومن اجل الدراسات الواقعية للتنظيمات فان " بارسونز " يحدد ثلاثة مستويات للتنظيم : " المستوى الفني ، والاداري ، والنظامي ، الاول يتعلق بالانشطة والترتيبات المادية التي تسهم في تحقيق الاهداف الرئيسية للتنظيم مباشرة ، وذلك مثل النظام التكنولوجي في المصنع الذى يعمل على انتاج السلع والخدمات ، ويتناول المستوى الثاني ادارة المسائل الداخلية المتعلقة بالتخطيط والتنسيق والمراقبة والاتصال وتوفير الموارد والتسويق وغير ذلك ، اما المستوى الثالث فيسعى الى تحقيق التكامل والارتباط بين التنظيم والبيئة الخارجية "(2) ، الا انه يمكن اضافة الى كل ذلك وظيفة اخرى (اكثر وضوحا وتحديدا والتي يمكن ان تدخل ضمن المستوى الاداري) يجب ان يقوم بها ، خاصة على مستوى التنظيمات الصناعية في مجتمعنا ، وهذه الوظيفة تتمثل في العمل على ايجاد ظروف اجتماعية للعمال مواتية لممارسة العمل الصناعي وذلك على جميع الاصعدة كالاعداد والتكوين والتوجيه وتبسيط مستلزمات العمل الصناعي خاصة في جانبه الاداري ، وذلك باعتبارهم في مرحلة انتقالية من العمل الزراعي الى العمل الصناعي ، زد على ذلك ان الصناعة في حد ذاتها تعتبر عنصرا جديدا على المجتمع باكمله .

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 77

(2) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 59

4 ــ اتجاه النسق الاجتماعي الفني

واشهر دراسة تمت في اطار هذا الاتجاه هي دراسة " بلونر R.Blauner عام 1964 حول الاغتراب ، هذا الاتجاه الذى ينظر الى التنظيم بوصفه نسقا تسود فيه علاقات متبادلة بين التكنولوجية والبيئة وعواطف الاعضاء والشكل التنظيمي ، وقد قدم بلونر بحثا شاملا في هذا الاطار للاغتراب الناشيء عن انماط التكنولوجية المختلفة ، وقد انطلق من قضية اساسية هي ان التكنولوجية الحديثة تعد السبب الاساسي المحدث للاغتراب[1] ، ويمكن ان يعتبر هذا البحث نقدا مباشرا لنظرية ماركس في الاغتراب التي ترجعه اساسا لانفصال الناس عن انتاجهم وبالتالي عن ذواتهم باعتبار الانتاج يعبر عن ذوات المنتجين .

5 ــ الاتجاه النفسي الاجتماعي في دراسة التنظيم

واشهر من يمثل هذا الاتجاه هي الدراسة النفسية الاجتماعية للعلاقات الانسانية التي اتت كرد فعل لظهور اتجاه الادارة العلمية التي تؤكد الجانب الترشيدى في التنظيم من خلال عناصر ثلاثة ، الاختيار العلمي للعمل ، تأكيد الحوافز المادية ، دراسة الزمن والحركة ، وكانت البداية الحقيقية لهذا الاتجاه هو دراسات " هاوثورن Hawthorne " للعلاقات الانسانية ، وقد انتهت هذه الدراسات الى ضرورة البحث الدائم عن تفسير اتجاهات العمال وسلوكهم في ضوء طبيعة التنظيم الاجتماعي للمصنع وليس في ضوء سمات الشخصية[2] . وانطلاقا من تصورها للتنظيم واعضائه ، فانها اهتمت بدراسة الروح المعنوية للعمال واثرها على الانتاجية ، ودراسة الجماعات الطوعية وخلصت فيما يخص الجماعات غير الرسمية الى ان " تجاهل الادارة للتنظيمات غير الرسمية وما يسودها من قيم ومعايير قد يؤدى الى انهيار الاتصال بين قمة التنظيم وقاعدته ، كما ان على الادارة ان تحقق اتساقا وانسجاما بين الاهداف الخاصة لهذه التنظيمات غير الرسمية مع الاهداف العامة للتنظيم ككل ، وبذلك تصبح التنظيمات غير الرسمية بمثابة قوة دافعة تسهم في تحقيق اهداف التنظيم بطريقة فعالة نشطة "[3] .

---

(1) انظر: السيد محمد الحسيني ، مرجع سابق ص 119 ــ 123

(2) انظر : نفس المرجع ، ص 135 ــ 136

(3) نفس المرجع ، ص 138

هذه النتائج التي ساعدت التون مايو Mayo" على فهم وتفسير مشكـــلات الحضارة الصناعية الحديثة فحاول على ضوء هذا ان يصوغ فلسفة عامة يحلـــل من خلالها هذه المشكلات ، والتي يرى بانها ناشئة عن التفكك الاجتماعي الــذى افرزه التصنيع ، هذا التفكك الذى تجسد في انهيار الروابط الاسرية وضعـــف الجماعات الاولية الاخرى وسيطرة القلق على الافراد ، والحل في نظره هو" ظهور مجتمع جديد ، مجتمع يستطيع المصنع فيه ان يكون محور حياة الفرد ، ومصــدرا لاستشعاره الامان الانفعالي والاشباع الاجتماعي الذى لم يعد يحصل عليهمـــا من جماعاته الاولية المنهارة ، ولكي يتمكن المصنع من تحقيق ذلك يتعين عليـــه ان يكون بمثابة وحدة متجانسة تعبر عن افضل تكامل ممكن بين التنظيم الرسمـــي والتنظيم غير الرسمي ".(1)

ومن هنا نلاحـظ بان هذا الاتجاه يسعى من اجل القضاء على الاغتـراب ، وهو بذلك يعطي اوصافا معينة على التنظيم ان يتبعها في ادارة مختلف شؤونــه ، يعني انه اذا كان التنظيم هو المولد الاول للاغتراب ، فانه يمكن محاربته (الاغتراب) عن طريق التنظيم نفسه باشعار العامل فيه بالامان والاطمئنان ، واشباعه لحاجاتــه النفسية والاجتماعية التي بدأ يفقدها على مستوى المجتمع الاكبر من جراء التطـور المذهل للتكنولوجيا والتصنيع الذى تسبب في فقدان الانسان الحديث لذاتـــه ، يعني بعد ماكان التنظيم هو السبب الاول في الاغتراب بالنسبة للانسان الحديـث فانه يمكن ان يكون حسب " مايو" كذلك هو السباق في معالجة هذا الاغتراب عـن طريق تجانسه ، ويكون هو محور حياة الفرد مثلما كانت العائلة او الاسرة في المجتمع السابق عن هذه الثورة في التنظيمات .

---

(1) نفس المرجع ، ص 138

ويمكنك الرجوع فيما يخص النظريات والاتجاهات المختلفة في دراسة التنظيم الى المرجع السابق ، حيث تجد عرضا مفصلا لكـــل النظريات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة ، مصحوبا بالتحليـل والنقد .

العناصر البنائية للتنظيم

بعد التحليل الموجز لنظرية التنظيم ، فانه يمكن الانتقال لاهم العناصر البنائية في اى تنظيم ، ونركز على العناصر التي ترى هذه الدراسة بان لها علاقة بالظاهرة ، من جهة، ومن جهة اخرى تيما للعناصر التنظيمية التي يقوم عليها التنظيم في مجتمعنا والمتمثلة خاصة في المنظمات الجماهيرية مثل ، نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، هذا النظام الذى يهدف اساسا الى اشراك العامل في تسيير التنظيم عن طريق ممثليه تحقيقا لمبدأ " العامل ، المنتج والمسير " ، وذلك من اجل معرفة مدى تحقيق هذا الاسلوب لاهدافه والبحث عن العوائق التي تحول دون ذلك . وطبقا لموضوع هذه الدراسة وفرضياتها فاننا نتناول العناصر البنائية التنظيمية التالية ، الاتصال ، الجماعات غير الرسمية ، المنظمات الجماهيرية .

أولا ـ الاتصال

يهدف تركيزنا على عنصر الاتصال في التنظيم لمعرفة اساليبه وقنواته التي يتم عن طريقها ومدى فعاليتها ، في ضوء خصائص العمال الريفيين ، وعلاقة ذلك باشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية من حيث اطلاعهم على كل ما يتعلق بتنظيمهم وهذا من شأنه يخلق فيهم روح المشاركة المبنية على المعرفة الحقة لكل ما يحيط بهم ، على اعتبار ان مفهوم الاتصال يشير الى " درجة معينة من التفاعل الاجتماعي بين الافراد والجماعات ، يستهدف تحديد مجرى السلوك او الفعل ، والفعل هنا هو استجابة قد تتخذ صورة الاتجاه او قبول فكرة او الاحجام عن القيام بسلوك معين بالذات "[1] ، فعلى ضوء الاتصال وكيفياته تتحدد المواقف والاتجاهات داخل التنظيم ، وذلك طبقا للمستويات المختلفة لاعضاء التنظيم ، والتنظيم الناجح في تنظيم اتصاله هو الذى يأخذ بعين الاعتبار هذه الفوارق بين اعضاء التنظيم ، حيث ان الباحثين في التنظيمات الصناعية يؤكدون هذه الحقيقة ، وهي ان اسلوب التفكير الذى اعتاد عليه العامل اليدوى لا يتسق مع اسلوب تفكير العامل الفني او من هو اعلى منه ثقافة ومهارة ، وهذا ما ذهب اليه " روثلسبرجر " بقوله :

" الادارة في تنظيمات العمل تستعين باساليب للاتصال تتسق مع منطق الكفاية

---

(1) محمد علي محمد ، مرجع سابق ، ص 184

بينما يسعى العمال الى الاتصال بالادارة من خلال منطق مختلف يستخدم لغة العواطف والمشاعر الاجتماعية وهذا بدوره ما يجعل التفاهم عسيرا بين الجانبين".[1] ذلك ان الاتصال يتم في ثلاثة اتجاهات اساسية ، رأسي من الادارة الى العمال وهو يلعب دورا اساسيا في تبليغ العمال بما يهم التنظيم ، وهو مهم جدا لان عنه تتولد الفعالية والمشاركة ، لما يكون العامل على اطلاع بكل ما يتعلق بمصنعه الضار والنافع ، واهدافه وعلاقاته بالتنظيمات الاخرى اوعلاقاته باهداف المجتمع ، فهذا كاف لان يجعله عضوا يحس بكيانه داخل التنظيم ، ويرفع من معنوياته حتى خارجه ، وهذا بدون شك يجعله اكثر مشاركة وفعالية ، والنوع الثانى وهو الصاعد ، وبالمثل فانه لايقل اهمية عن الاول وهو الصادر من العمال الى الادارة ، وتكمن اهمية هذا في معرفة الادارة لمطالب العمال وبالتالي تبني سياستها طبقا لهذه المعطيات من جهة ، ومن جهة اخرى اذا اخذت الادارة بهذه المطالب وناقشتها فانه لدليل على اهتمام الادارة بالعمال ، ولهذا اثر معنوى كبير جدا ، والنوع الثالث وهو الافقي والذى يتم بين مستويات متساوية .

ومن خلال الحقيقة السابقة وطبقا لخصائص العمال الريفيين الذين يشكلون الاغلبية في التنظيم ، فان الادارة لو لم تأخذ هذه الفوارق وهذه الاهمية التي يكتسيها الاتصال في الاعتبار ، فانه ليس هناك اى شيء يمنعنا من القول بان ذلك يعد من بين مسببات الاغتراب ، حيث ان العمال اولا ، تنتشر بينهم الامية الابجدية والامية المهنية (لغة التنظيم) اى لغة العمل والاتصال المكتوب الذى من شأنه ان يحول دون تحقيق اهم شيء في العملية وهو الفهم ، ذلك ان الاتصال الناجح هو الذى " يشمل على السواء كلا من المعلومات المراد ايصالها للغير وفهم الغير لهذه المعلومات".[2] وثانيا ريفيين لم يألفوا بعد الحياة الصناعية واستلزاماتها خاصة

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 184

(2) احمد الشنتناوى ،القيادة الادارية الحديثة، الطبعة الاولى (القاهرة، دار المعرفة ، 1967) ص 186 . ويمكنك الرجوع الى :
كيث ديفيز ،السلوك الانساني في العمل ،مرجع سابق ، حيث يقول : " والخطوة الثانية " الفهم " ضرورية للاتصال الفعال على الاقل . . .فالقائم بالاتصال قد يجعل الآخرين يستمعون ولكنه لايستطيع ان يجعلهم يفهمونه، ويتجاهل كثير من المديرين هذه الحقيقة عندما يصدرون تعليماتهم واوامرهم، فهم يظنون ان =

الجانب البيروقراطي ، فالعامل حسب هذه المعطيات يحس وكأنه غريبا خاصة لما يجد نفسه عاجزا عن ادراك محتوى الاتصال المكتوب الذى هو الشائع في التنظيم ، خاصة ذلك الذى هو مكتوب بلغة يجهلها تماما (الفرنسية) ، وعلى الخصوص لما يذهب الى الادارة ويجرى الكلام امامه بلغة لايفقهها ، سواء موجه له او لغيره ، او اثناء الاجتماعات العامة التي تعقد للعمال ، حيث يجد نفسه عاجزا عن ادراك كثير من الامور التي تهمه وهذا من شأنه يترك اثرا كبيرا على نفسيته ومعنوياته تشعره في نهاية الامر باللاانتماء ، وهي امور كلها تناقض اغراض الاتصال الاساسية التي تسعى الى " تزويد العاملين بالاتجاهات الضرورية الباعثة على الاقبال على العمل والتعاون والرضا عن المهنة "(1) هذا الذى يجب على ادارة التنظيم تفهمه والحذر من الوقوع فيه .

صحيح ان اساليب الاتصال متعددة ، واكثرها شيوعا هو الحديث والكتابة وان الاتصال الشفهي ، حسب ما يرى الباحثون ، انه اكثر فعالية مادام يتم من خلال المواجهة ويعتبرونه من اسس العلاقات الانسانية (2) الا ان هذا الاسلوب في التنظيمات الكبيرة قليل الانتشار ، وان كان هذا يعتبر من عيوبها الاساسية ، حيث ان صغر حجم المصنع يساعد على التفاعل اكثر بين العمال والمستويات الاشرافية الذى يسهل امامهم السبيل لادراك مهام هذه المستويات وكثير من الامور التنظيمية الاخرى ، وهي النتيجة التي وصل اليها " محمد علي محمد " في دراسته "لمجتمع المصنع" (3).

= مجرد اخطار الشخص يكفي ، ولكن الاتصال لايتم على الوجه الاكمل حتى يتم فهم ما استقبله الشخص وهذا ما هو معروف " بالاندماج " بالنسبة للشخص " . ص 513

كما يضيف قائلا : " ويتصل الناس باستخدام رموز اللغة ، والصور والفعل ، ويحصل المستقبل على المعنى من الرموز على اساس خبراته واتجاهاته . فاذا كان الشخص لايعرف اللغة العربية ، فان رموز اللغة العربية لاتعني شيئا بالنسبة اليه ، من حيث القراءة او الانصات " . ص 535

(1) احمد الشنتناوى ، مرجع سابق ، ص 188

(2) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، مرجع سابق ، ص 185

(3) نفس المرجع ، ص 165

كما ان الاتصال الذى يتم من خلال المواجهة فانه يمكن ان يتم في البعض من القضايا ويستحيل في بعضها ، معنى ذلك فان الكتابة تبقى دائما صاحبة القسط الاكبر في عملية الاتصال ، وبذلك تعتبر احسن اسلوب في الاتصال لو ان كل العمال يجيدون القراءة وهنا ينطرح المشكل خاصة بالنسبة للاميين ونفس الشيء بالنسبة للمتعلمين بالعربية ، اذا كانت المعلقات تتم بالفرنسية ، والمشكلة هنا تنطرح على مستويين المستوى الاول ، هو ان هناك احتمال كبير ان لا تصل العامل المعلومات بدقة وفي وقتها المناسب ، وعلى المستوى الثاني تشكل له متاعب للسعي في الاستفسار والتوسل للغير من اجل فهم فحوى الاعلان او اخباره به او تفسيره ، وهذا كله له انعكاسات على معنوياته مما يجعله في بعض الاحيان لا يستفسر ، مما قد تفوته كثير من الامور ويصبح لا يجارى الاحداث فيتخلف عن الركب ولهذا علاقة كبيرة بالمشاركة في مختلف الانشطة ، لان في الحقيقة لما نطرح السؤال : من يشارك ؟ فالاجابة هو ، من يعرف ومطلع على كل شيء ومساير للاحداث مما يجعل مشاركته تتم على اسس متينة ، وذلك مادام " التفاعل في التنظيم يعتمد على الاتصال طالما انه اداة نقل المعلومات ، والوقائع ، والافكار ، والمشاعر ، من شخص الى آخر ، ومن مستوى معين الى مستوى آخر ، داخل كل التنظيمات ".[1]

كما ان الاتصال شديد الارتباط بالضبط ، فهما عمليتان اجتماعيتان وبعدين تنظيمين متكاملين ، حيث ان الضبط يشير الى تلك الميكانزمات والاساليب التي من خلالها يحقق التنظيم ما يتطلبه من نظام وانتظام وانضباط لكي يؤدى وظائفه ونشاطاته ، وهذا لا يتم الا باتخاذ اساليب للاتصال تضمن كل ذلك[2] ، فكيف يتسنى الانضباط لاى من الناس مادام لا يعرف ما هو المطلوب منه ؟ ومتى ؟ واين ؟ ذلك ان التنظيم لما يستعين " بميكانزمات الضبط وقنوات الاتصال لتحقيق مهامه ووظائفه ، فانه يسعى الى تدعيم توازنه وتحقيق تكامله ".[3] فللاتصال علاقة كبيرة بالقواعد البيروقراطية ، وان صح التعبير ، فهو روح التنظيم البيروقراطي ، وهذا

---

(1) نفس المرجع ، ص 186

(2) انظر : السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق ، ص 285 — 286

(3) نفس المرجع ، ص 335

كله يعني ان الاتصال له اثر كبير على الاندماج ، ونجاحه مرتبط بنجاح الادارة في كسب ثقة العمال حيث انه قد " لا تصدق الاتصالات عند ما تكون الروح المعنوية منخفضة والادارة غير موثوق بها "(1) ، ومن هنا نرى مدى ترابط العناصر البنائية للتنظيم ، وان اى خلل في احداها يؤثر تأثيرا كبيرا على الباقي ، وهذه هي صفة التنظيمات البيروقراطية وهي توجد وباهمية مختلفة في كل وسط صناعي ، حديث في الشرق او في الغرب ، حيث ان البيروقراطية هي نفسها نظام للاتصال ويتمثل في ثلاث خصائص ، انه موضوعي ، عقلاني ، لا شخصي ، وانه مختص ويهدف الى فعالية عمليات محددة باهداف واضحة ، ويحلل " فرانسوا بيرو F. Perroux " البيروقراطية فيرى بانها ماهي الا فرصة للاغتراب عن طريق ما تفرضه على الشخص من القيود والالتزامات(2) ، وهذا يعني ان الاغتراب هو وليد الوسط الصناعي ، وهذا صحيح ، الا انه ليس ارتباطا شرطيا بينهما ، اينما كان التنظيم الصناعي كان هناك الاغتراب بل فرصة للاغتراب ، ولذلك فانه يمكن القضاء على هذه الفرصة ، او اقل شيء التخفيف من درجة وجودها ، وذلك بالعمل قدر الامكان على ايجاد اتصال دقيق متسق مع خصوصيات اعضاء التنظيم لتحقيق المشاركة الفعالة للعمال وبالتالي تحقيق الاندماج الذى بدونه لا يمكن للتنظيم ان يحقق اهدافه وبالتالي اهداف النسق الاجتماعي الاكبر.

اما عن كيفية دراسة هذا العنصر البنائي للتنظيم ، فان هذه الدراسة في دراستها للاتصال لا يهمها الا ما يمكن دراسته على مستوى العمال عن طريق بعض المقاييس التي تركز اساسا على مدى فهم العمال وادراكهم لمختلف القضايا والامور المتعلقة بالتنظيم ، ومدى ادراكهم لمدلولات ومعاني الادوات التنظيمية التي يستعين بها التنظيم في العمل والتفاهم والتفاعل ، هذا الادراك الذى من المتوقع ان يتجسد في الرضا والارتياح وبالتالي ينعكس على درجة المشاركة واخيرا يعبر عن الاندماج ، وتتم دراسة هذا من خلال الكشف عن موقف العمال

---

(1) أ . براون ، علم النفس الاجتماعي في الصناعة ، مرجع سابق ، ص 230

(2) انظر: François Perroux, Alienation et societe industerielle , collection idées, Editions gallimard , France ,1970 ,P 93- 94

ويمكنك الرجوع الى : أ . براون ، مرجع سابق ، ص 125

من الاساليب والقنوات المعتمدة في الاتصال ومدى احساسهم بانهم مشبعين منه ، ثم يتم تفسير كل هذا في ضوء المعطيات الكيفية التي تحصل عليها الدراسة والمتمثلة في المعطيات الخاصة باساليب الاتصال وقنواته وادواته الاساسية من خلال ما تم جمعه عن طريق الملاحظة والمقابلات التي تم عقدها على عدة مستويات مستوى العمال ومستوى الاشراف هذا من جهة ، ومن جهة اخرى في ضوء خصائص العمال التعليمية التي تنبئنا بمدى استطاعتهم الوصول الى الفهم الجيد لمحتوى الاتصال المكتوب ، ولمختلف ادوات التفاعل داخل التنظيم .

ثانيا ـ الجماعات غير الرسمية

اذا كانت دراسة الاتصال تهدف اساسا لدراسة المتغير الرئيسي في الدراسة وهو المطابقة بين خصوصيات العمال وخصائص التنظيم من اجل الوصول الى تفسير علمي للظاهرة ، فان دراسة الجماعات غير الرسمية يتم اساسا في ضوء البناء الاجتماعي والجغرافي للعمال ، وهذا يمكن تحقيقه عن طريق الاستعانة بالشواهد الكيفية اكثر من الاستعانة بالشواهد الكمية .

وسيتم تناول الجماعات غير الرسمية من حيث انها ما هي الا شكلا من اشكال الاحساس بالانتماء بالنسبة لاعضائها ، والذى يعوض النقص في الاحساس بالانتماء الى التنظيم ، هذه الجماعات التي يكثر عددها في التنظيمات الكبيرة حيث ترتفع درجة الاغتراب ويقل عددها في التنظيمات الصغيرة ، وهذا للدور المهم الذى تلعبه من حيث اشباع الحاجات النفسية والاجتماعية لاعضائها ، وهذا ما يؤكده "الارد Alard " اذ يقول : انه ممكن ان يكون الشخص مغتربا في علاقاته مع الآخرين ، يعني يحس بنوع من الاغتراب الفردى ، لكن في وسط مجتمع الناس ينتمون الى جماعات او الى ثقافات فرعية وفيها يكونون او ممكن ان يكونوا مندمجين حتى ولو هذه الجماعات او الثقافات الفرعية هي نفسها مغتربة بالنسبة لباقي المجتمع (1)،
لكن هل يمكن القول ان الجماعات غير الرسمية تقضي على الاغتراب في التنظيم ؟
في الحقيقة ان الجماعات غير الرسمية تلعب دورا حاسما في التخفيف من درجته

---

(1) Joachim Israel , L'alienation de marx à la sociologie contemporaine , OP.CIT , P 363

ووطأته لدى الاعضاء الذين نقول عنهم انهم مغتربين الا انها لاتقضي عليه، حيث يبقى الفرد بالنسبة لتنظيمه الكلي مغتربا لان تعامله داخل التنظيم لايقتصر على جماعته غير الرسمية بل يتعدى ذلك الى المصالح الرسمية والبيروقراطية في المؤسسة ، كما ان الاغتراب حسب هذه الدراسة ليس ناشئا عن ظروف العمل الاجتماعية والبنائية الداخلية فقط ، بل حتى عن الظروف الخارجية ، وعلى هذا الاساس فان الجماعات غير الرسمية يمكن ان تخفف منه لكن لاتقضي عليه كما اشرنا .

وهذا الكلام مبني على الفكرة التي مفادها ان: " الانسان كائن اجتماعي يعتبر انتماؤه الى جماعة مشبعا عنده الشعور بالتقدير والامن والقبول الاجتماعي "[1]، ولذلك فانه في التنظيمات الكبيرة الحجم من غير الممكن ان يتقابل العامل مع المدير او رئيس القسم ويطرح له بعض القضايا ، هذه المقابلة التي من شأنها تجعله يشبع شعوره بالتقدير ، ولهذا فان من اجل الحصول على هذا الشعور فهو ينظم الى جماعة غير رسمية التي يعتبر الاتصال من اهم وظائفها " باعتباره من اهم العوامل لاشباع حاجات اعضائها من جهة ، ولكي يعلمون ما يجري من امور قد تؤثر على اشباع هذه الحاجات من جهة اخرى "[2] يعني ان هذه الجماعة تمارس التعويضات ، اي تعويض جوانب النقص في التنظيم ، وبناء على هذا فان اي نقص في الاتصال الجيد يضر باهداف التنظيم عن طريق هذه الجماعات[3] ، ذلك ان العمال يميلون" عادة الى تكوين جماعات فرعية داخل مقر العمل لمقاومة التجديدات بسبب انهم لايفهمون مغزى التغييرات المستمرة في احوال العمل ومراميها الحقيقية، ولذا فقد تذهب بهم الظنون الى تفسيرها تفسيرا مخالفا لاغراض الادارة الحقيقية، وفي اغلب الاحوال يفشل نظام الاتصال القائم بين الادارة والعاملين في تبليغ هذه الجماعات حقيقة اهداف الادارة من وراء هذه التغييرات "[4] ، وهذا يكثر

---

(1) جبارة عطية جبارة محمد ، " الجماعات العمالية في مجتمع المصنع" مجلة الثقافة ، مرجع سابق ، عدد 57، مايو 1980، ص 38

وانظر كذلك: احمد الشنتناوي ، القيادة الادارية الحديثة، مرجع سابق ، حيث تجد دور الجماعة غير الرسمية في الاشباع النفسي والاجتماعي بالنسبة للفرد في المنشأة ، ص 258

(2) جبارة عطية جبارة محمد ، مرجع سابق ، ص 39

(3) انظر: كيت ديفيز، السلوك الانساني في العمل، مرجع سابق ، حيث تجد دور الجماعة غير الرسمية بالنسبة للفرد ومشكلاتها ومنافعها بالنسبة للتنظيم ص 344 ــ 349

(4) جبارة عطية جبارة محمد ، مرجع سابق ، ص 39

احتمال حدوثه في حالة التذمر العمالي ، وخاصة عند العمال قليلي الخبرة في العمل الصناعي وفي التنظيمات ، وعلى الاخص العمال الريفيين بناء على خصائصهم والمشاكل التي تواجههم في التنظيم لعدم ادراكهم لكثير مما يجرى فيه ، ومما لاشك فيه فان العمال المهاجرين فرادى الذين يعيشون هذه الوضعية توجد فيما بينهم جماعات غير رسمية ، ونحن نعرف ما هو دور وفعالية هذه الجماعات في التنظيمات الصناعية ، ونظرا للاوضاع الاجتماعية التي تعيشها هذه اليد العاملة ، فانه لايستبعد ان تشعر بنوع من الظلم الاجتماعي ، ومهما كان مصدر هذا الظلم ، فانه بمجرد هذا الشعور فانها ستؤثر تأثيرا سلبيا على المصنع مادامت تحس بان الاهتمام بها وبمشاكلها منعدم .

واذا كان لابد من تعريف الجماعة غير الرسمية مادام لايخلو اى تنظيم منها ، فاننا نشير الى ما اشار اليه " شارلزكولي Charles cooley " الى انها " تلك الجماعة التي تتسم بالاتصال الوثيق المباشر او المواجهة الوثيقة في ترابطها او تعاونها "(1) ، " وتمثل جماعة العمل غير الرسمية اكبر قوة مؤثرة على العمل في مقر عمله من حيث انتاجه واهدافه واتجاهاته وذلك لانها تعتبر جماعة اولية " (2) ، وبذلك " فهي التي يمكن للفرد فيها ان يعبر عن ارتباطه وثقافته من خلال انتمائه لتلك الجماعة الاولية "(3) ، وعلى هذا الاساس فانها مادامت تأخذ الطابع الاولي ، فلنا ان نتصور قوتها وتأثيرها ، وكما هو معروف ان التنظيمات الاجتماعية التي لها الطابع الاولي عديدة ومنها الاسرة ، والكل يعرف مدى اخلاص الفرد لاسرته وتكاتفه مع اعضائها ، فاذا اخذت الجماعة غير الرسمية هذا الشبه ، فان ما على التنظيم الصناعي الا ان يبذل قصارى جهده بان يجعل اهداف هذه الجماعات تصب في اهدافه ، وبذلك يضمن تحقيق اهدافه بتحقيق اهداف هذه الجماعات ، يعني على التنظيم ان يكشف عن هذه الجماعات ويكشف اهدافها ليتسنى له التعامل معها على هذا الاساس ، وان الشيء الذى يترك هذه الجماعات تأخذ هذا الطابع كونها تتميز بانها تلقائية وتشبع " الحاجات والرغبات التي لايستطيع التنظيم البيروقراطي

---

(1) جبارة عطية جبارة محمد ، الجماعات العمالية في مجتمع المصنع ، مجلة الثقافة ، مرجع سابق ، ص 34

(2) نفس المرجع ، ص 34

(3) نفس المرجع ، ص 35

اشباعها ، كما تؤدى وظائف محددة وهي فوق ذلك كله تعبر عن علاقة معينة يطورها الاعضاء بالتنظيم ، نتيجة لبعض الظروف الداخلية والخارجية التي تدعم تطويرها.(1)
فالظروف التي تدفع الى تكوين هذه الجماعات قد تكون داخلية مثل التشابه في المهنة والزمالة في القسم ، وقد تكون خارجية مثل التقارب في الاقامة او الموطن الاصلي ، وكذلك من العوامل في تكوين هذه الجماعات هو التجانس في الصفات والخصائص(2) .

وبعد هذا كله يمكننا تصور اشكال الجماعات غير الرسمية في التنظيمات الصناعية الكبيرة الواقعة في المراكز الحضرية والتي تستقبل اعدادا متزايدة من المهاجرين من الارياف ، سواء بصفة دائمة او موقتة ، ولذلك فالغالب في هذه الجماعات انها تميل الى التشكل وفق عاملين ، عامل التجانس في المنطقة الاصلية او الجهة ، وعامل التجانس في الظروف الخارجية خاصة تلك المتعلقة بالهجرة الفردية .

ثالثا : المنظمات الجماهيرية

فالمنظمات الجماهيرية المقصودة والتي تحتوى عليها اغلب التنظيمات الصناعية الجزائرية هي ، نظام التسيير الاشتراكي للموسسات ، والتنظيم النقابي ، والتنظيم السياسي ، وهي كلها منظمات يستطيع العامل ان يشارك من خلال اللجان التي تتكون منها ، في كثير من قضايا التنظيم ، هذه المشاركة التي تأخذ صورا متعددة مثل ، الانخراط ، والترشيح للقيادة ، وانتخاب هذه القيادة ، والاهتمام

---

(1) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، مرجع سابق ، ص 250

(2) انظر: نفس المرجع ، ص 254 حيث يقول :
" فمن الملاحظ اولا ان الدخول في علاقات اجتماعية تلقائية بين العمال ظاهرة عامة تفرضها ظروف العمل في التنظيمات الكبرى ، تلك الظروف التي تقتضي التعاون والاشتراك مع الآخرين من اجل انتاج السلع والخدمات ، ومن اجل تحقيق مصالح مشتركة ، والملاحظ ثانيا ان مقومات تكوين علاقات الصداقة تشتمل على عوامل داخلية واخرى خارجية ، فمن بين العوامل الداخلية التماثل في المهنة ، والزمالة في القسم ، والمصالح المشتركة في العمل ، وهي عوامل تشير كلها الى اهمية الجماعات المهنية في التنظيمات الصناعية الكبرى ، اما العوامل الخارجية فتشمل التقارب في الاقامة ، والاشتراك في الموطن الاصلي ، والقرابة ، والملاحظ ثالثا ان اساس تكوين العلاقات الاجتماعية التلقائية هو التجانس بين الاعضاء في الصفات والخصائص الاجتماعية والمهنية ، والتماثل في المصالح والاهداف الخاصة " .

والمتابعة لنشاطها ، هذا كله من شأنه يجعل العامل يحس بان له دور في التنظيم ككائن انساني وليس كمجرد آلة منتجة .

وهذا المنهج في تسيير التنظيمات هو الذى اخذت به الجزائر كاسلوب لتحقيق عدة اهداف تعبر عن طموحات العمال ، اى اشراك العامل في تنظيم العمل ، وهي بذلك تساهم بقدر كبير في اشباع حاجات العامل النفسية والاجتماعية من حيث الاطمئنان اليها (المنظمات) ويلجأ اليها في كثير من الاحيان للاستفادة في كثير من الاستعلامات ، وبذلك فهي تشبع حاجاته حتى من الاتصال الذى يكون ناقصا عن طريق قنواته الاخرى ، اما فيما يخص المشاركة في الرأى عن طريق هذه المنظمات فله عدة انعكاسات على التنظيم وعلى العامل وهي كلها مترابطة :

ـ حيث التنظيم يمكن ان يستفيد من مختلف القدرات والخبرات البشرية التي يحتويها التنظيم للمساهمة في التسيير من اجل الوصول الى تنظيم رشيد يقوم على آرائهم وافكارهم واقتراحاتهم ما داموا هم اكثر الناس ارتباطا وقربا من الواقع .

ـ وهذا يشعر العامل بوجوده في التنظيم ، وان له كلمة ورأيا يدلي به ، وتأخذ الادارة به بعد مناقشته والاقتناع به ، وهذا في حد ذاته يرفع من معنويات العامل وعندئذ يتحقق الشعور بالتقدير الاجتماعي الذى يسعى كل تنظيم رشيد الوصول اليه .

ـ كذلك القضاء على الصراع بين العمال والادارة ، حيث بعد ان كان الصراع معلنا بينهما ، فانه عن طريق هذا الاسلوب في التسيير يتم اللقاء بينهما على طاولة واحدة ، ويطرحون المشاكل ويقترحون الحلول ويناقشونها على بساط الاقناع والاقتناع .

ـ وهذا كله يضمن تحقيق الهدف النهائي للتنظيم ، وهو الرفع من الانتاجية ، حيث ان كل العوامل السابقة من ، الاستفادة من الخبرات ، ورفع الروح المعنوية والتقليل من الصراع ، هذه كلها عوامل اساسية من شأنها ان ترفع من انتاجية التنظيم .

<u>التسيير الاشتراكي للمؤسسات</u>

فكرة التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذى نواته مجلس العمال ، تقوم في الاساس الاول على اشراك الطاقات الحية من الجماهير في التسيير [1] ، وهو في حقيقة الامر امتداد للسياسة العامة المنتهجة لبناء المجتمع ، وهو اسلوب متبع على عدة مستويات مثل ، المجالس البلدية والمجالس الولائية والمجلس الشعبي

---

(1) انظر: التسيير الاشتراكي للمؤسسات: الميثاق والنصوص التطبيقية (الجزائر: جبهة التحرير الوطني ، 1975) ص 8

الوطني ، والتي كلها تغذيها الجماهير بطاقاتها الخلاقة وفن طرق منظمة والهدف من كل هذا هو ترقية العمال في جميع الميادين حتى يمكن لهم ان يتصرفوا دائما بمسؤولية وبكيفية اكثر في مصيرهم [1]، وهو هدف سام ويكمن سموه في انعكاسات هذه السياسة على الروح المعنوية للعمال ، خاصة لما توفر الارضية المناسبة لتطبيق مثل هذه الاساليب ، لان عدم توفيرها يؤدى بهذه الاساليب الى ان تتلقى صعوبات كبيرة عند التطبيق .

فالتسيير الاشتراكي للمؤسسات لما نبحث عن اهدافه فاننا نجده «كفكرة» جاء ليقضي على الاغتراب وهذا تؤكده نصوصه الاساسية حيث جاء في ميثاقه: "ان العمل لم يعد اليوم مجرد بضاعة . . . كما ان انتاج العامل لم يعد اليوم موضوعا للاستغلال " [2]، كما ان هذه النصوص تعمل على حماية مصالح العمال وتدافع عنها عن طريق هذا الاسلوب في التسيير وذلك بدمجها النقابة في مجلس العمال حيث ان " مجلس العمال يعد بالوقت نفسه مجلسا نقابيا على مستوى الوحدة" [3]، الا ان المشاركة الفعالة عن طريق هذا الاسلوب تقتضي الفهم الجيد لكل قوانينه ونصوصه واهدافه ، واذا كان العمال قليلي التكوين يعجزون عن فهمه جيدا ، فما بالك بالاميين وقليلي الخبرة ، وهذه كلها تعتبر من المشاكل التي تواجه هذا الاسلوب في التنظيم ، ومن اجل ضمان نجاحه لابد من جعل العمال يتوفرون على خصائص تسمح لهم بذلك ، اى بالانتاج والتسيير ، وبمعنى ادق ، تحقيق الفكرة التي يقوم عليها التسيير الاشتراكي للمؤسسات وهي الوصول الى " العامل المنتج والمسير " [4].

كما ان فكرة التسيير الاشتراكي للمؤسسات تذهب بعيدا بالعامل وبالدور الذى يجب ان يلعبه في تنظيمه ، حيث خولت لمجلس العمال القيام حتى بفحص الحسابات التقديرية وميزانية المؤسسة وباعطاء رأيه فيهما [5]، يعني يصبح التنظيم

---

(1) انظر : نفس المرجع السابق ، ص 10

(2) نفس المرجع ، ص 10

(3) نفس المرجع ، ص 12

(4) نفس المرجع ، ص 12

(5) نفس المرجع ، ص 12

يسير وفقا لمبدأ الشورى ، وهذا الاسلوب في التسيير راق جدا وتحقيقه يتطلب مستوى معينا من التكوين والخبرة والمستوى التعليمي ، وعلى هذا فاننا نجد العمال لم يستطيعوا استيعابه كما ينبغي ، فهم لازالوا لم يخرجوا بعد من اطار مشاكلهم الضيقة المتصلة بحياتهم الاجتماعية اليومية ، اضافة الى انتشار الامية في اوساطهم ، زيادة على ماقد يصاحب تطبيقه من سلبيات ذات طابع ذاتي ، هذه عوامل كلها تعرقل وصول العمال الى مستوى طموح هذا النظام في التسيير.

وان التسيير الاشتراكي للمؤسسات طبقا للمبادئ التي يقوم عليها وهي ثلاثة ، اللامركزية ، والديمقراطية ، وتوزيع المسؤولية [1] ، يهدف الى خلق ظروف الفعالية في الوسط العمالي داخل التنظيمات وهذا ماتم التعبير عنه في النص التالي ، " ... خلق ظروف الفعالية في نشاط القطاع العام في اطار تسيير يسمح لمجموع العمال باخذ زمام الامور في مؤسستهم بطريقة تتجاوز خطر ازدواجية المسؤولية بين العمال والاطارات" [2] ، يعني ان هذا النظام كان واعيا منذ البداية بخطورة الازدواجية في المسؤولية بين العمال ورجال ادارة التنظيم ولذلك وضعها في الحسبان وحدد صلاحيات مجلس العمال ومجالات تدخله بدقة ، خوفا من الاضرار التي قد تنجم عن هذه الازدواجية والتي تضر باهداف التنظيم واهداف المجتمع.

كما ان التسيير الاشتراكي للمؤسسات يدخل في اطار فلسفة التغيير الجذري للعلاقات الاجتماعية في عملية الانتاج ، اي يحاول " ... احداث تحولات عميقة في العلاقات الاجتماعية للانتاج " [3] ، حيث يشارك العامل في التسيير عن طريق لجان يتراوح عددها بين 1 و 5 ، حسب اهمية واحتياجات المؤسسة او الوحدة ، تتكلف بالشؤون الاقتصادية والمالية ، والشؤون الاجتماعية والثقافية ، والمستخدمين والتكوين ، والتأديب ، وحفظ الصحة والامن [4] ، وبذلك فان المنظمات

---

(1) جهود السنوات العشر (الجزائر ، الطباعة الشعبية للجيش ، بدون تاريخ) ص 225 (يقصد بالسنوات العشر الفترة الممتدة بين 1965 ـ 75

(2) نفس المرجع ، ص 223

(3) نفس المرجع ، ص 223

(4) التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، مرجع سابق ، ص 14

الجماهيرية لها دور اساسي في اشباع حاجات العامل الاجتماعية والنفسية ، وذلك عن طريق اشراكه في الرأى والتسيير ، وهذا هو الاساس الذى قامت عليه فكرة هذه المنظمات ، لكن السؤال : هل حققت ذلك ؟ وما هي العوائق ؟
وهذا ما يمكن البحث فيه في الميدان باتخاذ بعض المؤشرات التي يمكن ان تعطي لنا صورة معينة عن ذلك قدر الامكان .

وخلاصة القول فان التعريف بهذه المنظمات والاسس التي تقوم عليها ومدى مساهمتها في ترقية العامل والجعل منه فعالا اكثر ، ضرورة يفرضها الموضوع وطبيعته ، الا ان هذه الدراسة لاتهتم كثيرا بالدور الذى لعبته هذه المنظمات من حيث الايجابيات والسلبيات ، بل يمكن استعمالها كمؤشرات لقياس مدى ادراك العامل لمدلول هذه الاساليب في التنظيم ولمهامها وادوارها واختصاصاتها ، وبصفة عامة مدى تفاعله معها ، الذى يفيدنا في قياس الاندماج والاغتراب ، وعند التفسير فاننا ، طبعا ، نشير الى ما هي العوائق في كل ذلك ، وهذا حتى لاتحيد الدراسة عن اطارها الذى حددته لها فرضياتها في هذا الشأن .

استخلاص

ان اهم مايمكن استخلاصه من هذا العرض لنظرية التنظيم هو ان الاندماج مرهون بمدى كفاءة التنظيم والتي تتجلى ، الى جانب الكشف عن الجماعات غير الرسمية واقامة اتصال دقيق ، في الكشف عن احتياجات عماله وطموحاتهم ومشاكلهم ، داخل التنظيم وخارجه ، هذه المعرفة التي تيسر له السبيل لان يكون في مستوى هذه الاحتياجات والطموحات على اعتبار ان من اهم " المظاهر التي يتوقف عليها نجاح العمل في ميدان العلاقات الانسانية هي معرفة الرئيس وادراكه لحاجات الناس الاساسية والعمل بكل ما في وسعه على تهيئة جو العمل الذى يتيح الفرصة للمروءسين لان يشبعوا حاجاتهم الفسيولوجية والاجتماعية والنفسية "(1) ، ولا اجد احتياجا اكثر من ذلك المتمثل في المعرفة (الادراك) والاستقرار والاطمئنان ، فالمعرفة تتمثل في امكانية ادراك وهضم مدلولات كل المفاهيم المتصلة بالتسيير والمتصلة بالعمل وادواته والمتصلة كذلك بالقواعد البيروقراطية ، وهذا لا يتم

---

(1) احمد الشنتناوى ، القيادة الادارية الحديثة ، مرجع سابق ، ص 264

الا اذا توافقت خصائص التنظيم ، في هذا الجانب ، مع خصائص العمال التعليمية ، اما فيما يخص الاستقرار فيتمثل في تلك الفئة من العمال المهاجرة فرديا بعيدا عن اسرها ، هذه الوضعية التي تتركهم في تفكير مستمر في الانتقال الى مكان آخر انسب واقرب من السكن العائلي ، اما فيما يخص الاطمئنان فهو مرتبط ، بالمثل ، بظروف الهجرة الفردية ، حيث ان العامل في حاجة كبيرة لان يكون مطمئنا على اسرته وابنائه ومستقبلهم ، بمثل ما هو في حاجة الى الاطمئنان على نفسه وعلى مستقبله ، وهذا لا يتسنى له الا بالاستقرار الى جانب اسرته ، اذن فان كفاءة التنظيم في هذا الجانب تتمثل في معرفة كل هذه الاحتياجات والعمل على تلبيتها .

تمهيـــد

طالما ان الاغتراب يشكل محور الدراسة ، فانه لابد من اعطاء نظرة واضحة عن مفهومه من حيث معانيه واستعمالاته من طرف الباحثين ، والتي هي مختلفة باختلاف اتجاهاتهم وباختلاف المجتمعات التي درس فيها وحسب مراحل تطور هذه المجتمعات نفسها ، كما انه يجب ان نعرف الى أي من موضوعات العلوم ينتمي ، اى هل يعتبر من موضوعات علم النفس ام من موضوعات علم الاجتماع ام من موضوعات الفلسفة ، وذلك لان الاغتراب حظي بهذه المعالجات كلها ، حيث هناك من عالجه من الوجهة الفلسفية وهناك من عالجه نفسيا وهناك من عالجه سوسيولوجيا ، وهذه المعرفة كلها حول هذا المفهوم تتيح لنا ان نتخذ موقفا واضحا منه من حيث المعنى ومن حيث نوع التحليل ، على اعتبار ان مفهوم الاغتراب يختلف من مجتمع لآخر وحتى في نفس المجتمع كما اشرنا ، يختلف من مرحلة الى اخرى من مراحل تطوره ، فهو مثلا عند " هربرت ماركيوز H. Marcus " يختلف عنه عند " ماركس Marx " رغم ان المجتمع الذى عولج فيه هو واحد ، وهو المجتمع الاوربي ، فما بالك باختلاف المجتمعات .

وهذا لان عوامل الاغتراب عديدة وليست واحدة في كل المجتمعات ، بل تختلف من ثقافة الى اخرى ومن مرحلة الى اخرى من مراحل نمو المجتمعات وتطورها ، وهذا طبعا يؤدى بدوره الى الاختلاف في المفهوم ، حيث ان الاغتراب مرتبط باشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية وبالامن والاطمئنان وبالطموح والتوقعات ، وبالمكانة الاجتماعية ، واذا كانت كل هذه المفاهيم تختلف حسب الجنس وحسب المستوى الثقافي وحسب السن الى غير ذلك من الخصائص والصفات الفردية ، فما بالك من مجتمع الى آخر ، حيث كل مجتمع يتمتع بخصائص ثقافية معينة تميز افرادها ، وتضرب جذورها في اعماق التاريخ .

مفهـوم الاغتـراب

اود اولا ان اشير الى ان الاغتراب في بعض الكتابات يشير الى معنى الاستلاب او هو نفسه اذ ان الكلمتين تعادل الكلمة الاجنبية " Alienation " ، فهناك من يستعمل في كتاباته كلمة الاستلاب ويشير بها لكل ما يشير اليه باحث آخر يستعمل في كتاباته كلمة الاغتراب ، كما اني اشير الى انه اذا كانت هذه

الدراسة تقابل بين الاغتراب والاندماج ، فان هناك من الباحثين من يجعلون الكلمة المقابلة للاغتراب هي الانتماء وذلك كما يوضحه النص التالي " والاغتراب باعتباره المقابل السلبي للانتماء مدخل يقوم على الادعاء بان الشعور بالانتماء الذي يؤدي الى بحث الرضا الذاتي الذي يعتبر امرا ضروريا للمجود الانساني "[1] وهذا يعني ان الانتماء او الشعور به يؤدي الى الرضا والارتياح وهو شكل من اشكال اشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية ، وهذا بدوره يؤدي الى التفاعل الاجتماعي المنتظر حدوثه داخل التنظيم الناجح ، وهو بهذا المعنى هو نفسه الاندماج الذي يعتبر المقابل الايجابي للاغتراب المستعمل في هذه الدراسة ، حيث ان المقصود بالاندماج حسب هذه الدراسة هو التفاعل مع التنظيم أي مع مفاهيمه وقيمه وفي مختلف اوجه انشطته الا انه يبقى الفرق ، فلربما ، فقط في الترتيب من حيث الحدوث ، اذ الانتماء يعتبر سابق في الحدوث عن الاندماج وهو المؤدي اليه ، يعني بعد الشعور بالانتماء يتم الاندماج وبالتالي التفاعل ، ولحدوث ذلك هناك شروط لابد من توفرها حسب هذه الدراسة .هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان الاندماج لايعني التكيف[2]، حيث ان التكيف الاجتماعي يعني " تعديل السلوك وفقا لشروط التنظيم الاجتماعي وتقاليد الجماعة والثقافة "[3]، بينما الاندماج لايعني هذا ، فان لم يحدث الاندماج ليس معناه ان الفرد ليس بقادر على ان يعدل من سلوكه وفق ما يتطلبه التنظيم ، وانما لم يحدث لشروط موضوعية داخلية وخارجية عرضناها في الفصول السابقة ، فان زالت هذه الشروط فان الفرد يستطيع ان يتكيف مع شروط التنظيم بعد فترة زمنية تطول وتقصر حسب الاوضاع .

وبعد هذا التوضيح المبسط للفرق والتشابه بين كل المصطلحات التي تقترب من مصطلحات هذه الدراسة مثل الاغتراب ، الاستلاب ، الاندماج ، التكيف ، الانتماء ، فانه يمكن ان نبين لماذا هذه الدراسة تأخذ بالاغتراب وبالمقابل الايجابي له الاندماج ولم تأخذ بالمفاهيم الاخرى مثل ، الاستلاب والتكيف ، والسبب هو ان الباحث يعتقد انه بناء على نوعية الظاهرة المدروسة ونوع التنظيم

---

(1) سناء الخولي ، مدخل الى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 149

(2) انظر : معالجة هذا في فصل تحليل المفاهيم

(3) معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة ، ابراهيم مدكور ، اعداد : نخبة من الاساتذة ، مرجع سابق ، ص 177

الذى ستجرى فيه الدراسة ونوع اليد العاملة المعنية بالدراسة ، والمرحلة الزمنية والتنموية التي يمر بها المجتمع ، فان الاغتراب يؤدى معنى ادق من الاستلاب (حتى وان كان بعض الباحثين لا يفرقون بينهما) ، حيث ان الاستلاب المقصود به الحرمان بمختلف انواعه المادى والفكرى والروحي ، وهذه الانواع هي ما كان يقصدها ماركس عند معالجته للاغتراب ، وهو نفسه المقصود عند الذين استعملوه من بعده ، بينما هذا لا يصدق عن مجتمعنا والتنظيمات الصناعية القائمة على التسيير الاشتراكي للمؤسسات ولا على المجتمع باكمله حيث لازال يتمتع بالتماسك التام، وان الفرد فيه لازال يحس بالانتماء الى جماعات اولية (وهي كثيرة) يشبع فيها رغباته وتضمن له عدة جوانب من حياته مما تجعله يحس بالامن والاطمئنان، على عكس الانسان الاوربي الذى وصل به الامر الى اليأس في بعض الحالات لفقدانه هذه المؤسسات هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان هذه الدراسة تهدف اولا وقبل كل شيء الى دراسة الفعالية في التنظيم بهدف تحقيق اهدافه ، على عكس بعض الدراسات الاوربية التي تدرس الاغتراب بهدف الدفاع عن الانسان كانسان ، ومن اجل تغيير او تثبيت النظام الاقتصادى او لاغراض اخرى ، وهذه الدراسة ترى ان الفعالية لا يمكن تحقيقها الا بتحقيق الاندماج والذى لا يتحقق بدوره الا بالقضاء على الاغتراب ، وبمعنى ادق القضاء على عوامل الاغتراب .

بينما الاغتراب معناه ، وجود الفرد في وسط اجتماعي يشعر فيه بعدم الانتماء واذا حاول تجاوز ذلك قد تعيقه عدة عوائق تجعل منه دائما غريبا ، وهذا ما ينطبق على اليد العاملة الريفية في التنظيم الصناعي ، فبفعل خصائص التنظيم وخصائص اعضائه المتباينة في كثير من الجوانب تجعل كلا منهما غريبا عن الآخر، وهذا يعتبر خلل في التنظيم يعبر عن مرحلة من مراحل التطور ، وبذلك فيمكن اعتبار ذلك ظاهرة مرضية تؤثر سلبا على كثير من الظواهر المرتبطة بها ، وهذا هو المعنى العام للاغتراب ، بينما نجد ماركس قد "استعمله لدلالة خاصة وتتلخص في ان المرء يمر احيانا باوضاع يفقد فيها نفسه ويصبح غريبا امام نشاطه واعماله ويكاد يفقد انسانيته كلها ".(1)

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 50

هذا ويمكن اعطاء بعض التعريفات للاغتراب كما هو مستخدم في بعض الكتابات ، وهي عديدة فمثلا عند ماركس ، كما راينا ، "يقصد به ان المرء يمر احيانا باوضاع يفقد فيها نفسه ويصبح غريبا امام نشاطه واعماله ويكاد يفقد انسانيته كلها . . . وللاغتراب في رأيه صور شتى ، منها الاغتراب السياسي ، وفيه يصبح الفرد تحت تأثير السلطة الطاغية مجرد وسيلة ولعبة لقوة خارجة عنه ، والاغتراب الاجتماعي وفيه ينقسم المجتمع الى طوائف وطبقات ، وتخضع الاغلبية للاقلية ولا سبيل للتخلص من ذلك الا بالثورة ، واخيرا الاغتراب الاقتصادي وهو عند ماركس الاغتراب الاساسي وفيه تسود الرأسمالية وتستولي طبقة خاصة على وسائل الانتاج جميعها ، ولاعلاج له الا بتملك الدولة لهذه الوسائل"[1] ، يعني ان الاغتراب مرتبط بالنظام الرأسمالي وللقضاء على الاغتراب يجب القضاء اولا على هذا النظام وبناء الاشتراكية التي تملك فيها الدولة وسائل الانتاج ، وهذه النظرة منطبقة ومتماشية مع فلسفة ماركس في التطور التاريخي للمجتمعات ، كما ان استعماله للاغتراب جاء كتمهيد من اجل اعلان بعد ذلك المجتمع الاشتراكي الشيوعي كبديل عن المجتمع الرأسمالي ، وتحليله ذاك مستمد من واقع الشغيلة والظروف القاسية التي كانت تمر بها في معامل اصحاب الاعمال ومعاملاتهم القاسية لهم بهدف الربح ، وهو تحليل للاغتراب كان متماشيا مع المرحلة الزمنية والتطور الاقتصادي للمجتمع الاوربي آنذاك ، ومع التطور الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع تطور نوع التحليل للاغتراب ، وهو ما نجده عند المعالجين المحدثين له .

وهناك من يعرف العمل المغترب بانه " . . . كل عمل سيء الاختيار ، وغير متكيف مع الفرد يحدث بالنسبة له نتائج ضارة ، وكل عمل يشعر به كشيء اجنبي بالنسبة للقائم به ، يعتبر عمل مغترب"[2] ، فالعمل المغترب مرتبط بالتطور التقني

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 50

(2) George friedmane et Pierre naville, traite de sociologie du travail, librairie Arnaud colin , Paris 1961 , P 15 .

"... Tout travail mal choisi , inadapté à l'individu , entraine pour celui-ci des effets nasifs, tout travail ressenté comme quelque chose d'etranger par celui qui l'accomplit est,au sens propre du terme, un travail " Aliéné " .

الحديث واسس التشغيل ، حيث ان من اهم هذه الاسس هو التوجيه باختيار المهن المناسبة للقائمين بها ، وهو توجيه نفسي واجتماعي وتقني وبيولوجي .

واذا كان ماركس يعزي الاغتراب للنظام الرأسمالي ، فان بعض الباحثين المحدثين يرون ان الاغتراب موجود في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، وهذا طبعا مستمد من الكيفية التي يعالج بها هذا المفهوم ، حيث يذهبون الى ان الخبرة الحديثة للمجتمعات المنتمية الى النظام الرأسمالي او تلك المنتمية الى اشتراكية الدولة والاقتصاد الموجه ، تبين بانهم عرفوا ولازالوا يعرفون اشكالا للعمل المغترب والشعور بالاستغلال ، هذا ومهما كانت بنية المجتمع الكلية ، تحدث لدى العمال حالات اللاارتياح او اللااشباع ، تشاهد توترات تذهب الى حد التمرد العياني ، وتحت كل اشكاله ، وان العمل المغترب يمكن ان يحدث احباطا للشخصية[1] ، وهم في هذا ينطلقون في تحليل الاغتراب من منطلق العمل ، ظروفه وعلاقاته بالاشباع . وهذا النوع من التحليل يعتبر كذلك مسايرا لعصره ، حيث تطورت المدارس والاتجاهات وتعددت ، التي تدرس العمال في ميدان العمل ، وقامت في كل ذلك نظريات مثل ، نظرية التنظيم العلمي للعمل ، ونظرية العلاقات الانسانية ، وغيرها .

وهناك من يعرفه على ضوء وضع الفرد في المجتمع الحديث ، من حيث ان الفرد المغترب هو الذى يشعر بالضعف والعجز ازاء المواقف المصيرية في حياته ، والذى يشعر بان القيم السائدة غير ذات معنى بالنسبة له ، او هو الغريب عن جماعته الاجتماعية وتنظيمات الحياة الاجتماعية[2] ، اى شعور الانسان بالضعف واللاقوة في مجتمع اصبحت تسيره التقنية والطرق التنظيمية العقلانية ، فاصبح عاجزا عن ان يفعل شيئا امام التطور التكنولوجي ، حيث ان امور المجتمع جميعها تسير بآلية بارعة ، فاصبح يشعر بالعجز والضعف في هذا المجتمع وهو ما ينطبق على المجتمعات الاوربية التي وصلت الى هذه الدرجة من التنظيم ، وهو موجه لها اصلا ، وهذا هو المفهوم الذى يحلل به " ماركيوز Marcus " الاغتراب وهو يعتبر احد

(1) Ibid , P 16 .

(2) سناء الخولي ، مدخل الى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 149

المشاهير في معالجة الاغتراب في المجتمع الحديث ، كما ان هذا المعنى هو الذى لدى "سيمان"[1] ، هذه هي ، كما راينا ، ثلاثة انواع من التعاريف المعطاة لمفهوم الاغتراب ، والتي اكتفينا بها هنا وهي متماشية مع التطور الاجتماعي والاقتصادى للمجتمع الاوربي .

وقد اهتمت البحوث السوسيولوجية الحديثة بدراسة الاغتراب امبريقيا على عمال التنظيمات الصناعية ، كما اهتمت كذلك بدراسة الاغتراب لدى الشباب[2] ولدى الاقليات ولدى المهاجرين بين الاقطار ، وفيما يخص هذه الاخيرة ركزوا على د ور العائلة واللغة في التكيف ، ونظرا لتنوع هذه الموضوعات فانه يمكن ان نجد هناك اختلافا في استعمال مفهوم الاغتراب وعوامله فمثلا ، بالنسبة للشباب يرون ان من بين اسباب الاغتراب لديهم انتقالهم من جماعات اولية متماسكة الى اخرى كبيرة مختلفة في البنية والتجانس وقواعد السلوك مثل الانتقال من محيط الوالدين الى محيط الجامعة ، وبالنسبة للعمال الانتقال من الحرفة الى المركب الصناعي[3] ، الا انه يمكن القول بان هذا الانتقال في غالب الاحيان لايتم فجأة وفي نفس الوقت يتم في وسط جماعات مثل جماعة الرفاق ، وبذلك فهي لاتعتبر كعوامل اساسية ، وبالمثل انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة (خاصة التنظيمات الكبيرة) فان حدوث الاغتراب بالنسبة لهم ليس سببه الانتقال من وسط الى آخر ، وانما السبب الاساسي هو كونهم يحملون صفات قابلة لان تجعل منهم مغتربين ، زائد الخصائص التي تميز التنظيم والتي لاتتطابق مع خصائصهم وبالتالي لايستطيعون ان يكونو فعالين ، لانهم اصلا يفقدون ادوات الفعل ، زائد الظروف الاجتماعية التي يتم فيها هذا الانتقال .

وخلاصة القول ان النظريات الحديثة قد انصب اهتمامها على دراسة السلوك الاجتماعي واتجاهاته ضمن التركيب الاجتماعي ، فبالنسبة لـ " ماركس " فان الاغتراب سببه الظروف الاجتماعية المتولدة عن انظمة وعمليات الانتاج الصناعي ، بينما هناك آخرين ينسبون الاغتراب الى تضخم المجتمعات وسيطرة العلاقات

---

(1) Joachim israel , L'alienation de marx a la sociologie contemporaine., OP.cit ,P 18 .

(2) انظر: سناء الخولي ، مرجع سابق ، ص 149

(3) انظر: خير الله عصار ، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 106

الرسمية والبيروقراطية ويختفي خارجها[1]، وهذه الآراء كما نلاحظ مرتبطة بالانواع الثلاثة لتحديد مفهوم الاغتراب السالفة الذكر .

وبعد هذا التحليل المبسط لمفهوم الاغتراب فانه يبقى لنا ان نعرف استعمالاته المختلفة[2]، وعما اذا كان يعتبر من موضوعات علم الاجتماع ام علم النفس ام الفلسفة ام السياسة ام غيرها ، حيث يصعب الفصل في هذا الامر كما يشير الى ذلك النص التالي " ان صعوبة وضع تحليل شامل وعام لهذا الاصطلاح يتفق مع الحاجة النظرية لوضع اسس فكرية للبحث الاجتماعي تنعكس في حقيقة استعمال هذا الاصطلاح من قبل عدة مواضيع انسانية كعلم الاجتماع ، الفلسفة السياسية والاجتماعية ، والتحليل النفسي ، والفلسفة الوجودية ، وهناك صعوبة اخرى متعلقة باستعمال هذا الاصطلاح ، وهي ان موضوع الاغتراب متصل بعلم الاجتماع لعلاقته بتفسير انواع السلوك الاجتماعي ، لكن هذا التفسير يتسم باللاموضوعية وبالعجز في توضيح القيمة العلمية لدراسات السلوك الاجتماعي ، كما يستعمل هذا الاصطلاح في شرح ظواهر التعصب العنصري ، المرض العقلي ، الوعي الطبقي ، الصراع الصناعي والصراع السياسي . الا انه في الآونة الاخيرة بذلت عدة محاولات جدية استهدفت اعطاء هذا الاصطلاح مفهوما يتغلب عليه الطابع العلمي ".(3)

هذا التداخل لمختلف فروع العلوم الانسانية في تناول هذا الاصطلاح يعتبر من بين الاسباب التى ادت الى تعدد مفاهيمه ومعانيه ويبقى اصطلاحا غير دقيق ، وللتخلص من الغموض والارتباك الذى احاط بموضوع الاغتراب

---

(1) معجم علم الاجتماع ، حرره د ينكن ميتشل ، ترجمة ومراجعة : احسان محمد الحسن ، الطبعة الاولى (بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1981) ص 20

(2) انظر : Erich Fromm , societe alienée et societe s a i n e مرجع سابق ، ص 123 — 151 ، حيث تجد تحليلا مفصلا فيما يخص تطور استعمالات كلمة "الاغتراب Alienation" قديما وحديثا ، ومظاهره في المجتمع الحديث .

(3) د ينكن ميتشيل ، مرجع سابق ، ص 18

حاول " سيمان " ان يفصل بين الاستعمالات المتعددة لهذا الاصطلاح التي يجب ان تكون مستقلة الواحدة عن الاخرى (1) ، وان موضوع الاغتراب له طابع فلسفي اكثر منه امبريقي ، حيث ان معظم الكتابات في هذا الموضوع تنطلق من مفهوم الطبيعة الانسانية وفي هذا كتب " Israel " يقول : كل نظرية للاغتراب مرتبطة بنظرية او بتصور للانسان والطبيعة الانسانية (2) ، وعلى هذا الاساس تنحوا اغلب الكتابات حول هذا الموضوع منحى فلسفيا ، وفي هذا يقول كذلك " فرانسوا بيرو F.Perroux " : مفهوم الاغتراب ، اللااغتراب ، انسنة Humanisation ترجع في نهاية المطاف الى العلاقة بين الذات والموضوع ، وهو خاص بالفلسفة في كل الازمنة (3) ، الا ان هذا لايعني انه لايمكن معالجة الموضوع امبريقيا ، بل على العكس من ذلك خاصة اذا حاولنا قياسه بموءشرات مستمدة من الواقع ، فانه يمكن دراسته أمبريقيا بالاستعانة بالتحليلات الفلسفية وبالادوات القياسية الدقيقة ، ودليل هذا ما تم من دراسات امبريقية حول هذا الموضوع باستعمال طرق للقياس تساعد على التحقق من الافتراضات المنطلق منها .

والتحليلات الفلسفية هذه تربط بين الابداع (الخلق) " Creation " والاغتراب ويرون ان الابداع يعتبر قمة اللااغتراب حيث كتب " روجي غارودى R.Garoudy " يقول : الابداع هو عكس الاغتراب (4) ، وهم يحللون من هذا المنطلق لانهم يعتبرون الاغتراب هو وليد المجتمع الصناعي الذى تموت فيه المهارات اليدوية ، ويصبح فيه الانتاج لايعكس شخصية المنتج ، بعكس ما كان عليه في السابق (الحرفيون) حيث اصبحت العمليات الانتاجية تخضع الى تقسيم دقيق مما يجعل الفرد لايعرف قيمة ما يوءديه في العملية الانتاجية .

---

(1) انظر: نفس المرجع ، ص 19 . حيث تجد النص التالي :
" فاول استعمال للاصطلاح عزله " سيمان " عن الاستعمالات والمعاني الاخرى هو عدم وجود القوة عند الفرد المغترب ، اى ان الاغتراب هو شعور ينتاب الفرد فيجعله غير قادر على تغيير الوضع الاجتماعي الذى يتفاعل معه ، والاستعمال الثاني للاغتراب هو عدم وجود الهدف عند الشخص المغترب اى انه لايستطيع توجيه سلوكه ومعتقداته واهدافه ، والمعنى الثالث للاغتراب هو عدم وجود المقاييس ، اى ان الفرد المغترب غالبا مايشعر بانه لو اراد تحقيق اهدافه فانه يجب عليه عدم التصرف بموجب المقاييس المتعارف عليها اجتماعيا واخلاقيا ، والمعنى الاخير للاغتراب هو العزل ، اى شعور الفرد المغترب بانه غريب عن الاهداف الحضارية لمجتمعه " .

(2) Joachim Israel, l'alienation de marx, OP.cit , P 104 .

(3) François Perroux , Alienation et societe industrielle,OP.cit,P 39

(4) Ibid , P 121.

واخيرا فان الاغتراب يخضع لمعالجات فلسفية واجتماعية ، كما يخضع لمعالجات نفسية علاجية ، وسياسية ، تبعا لزاوية التحليل والغرض من البحث ، واذا كانت تسيطر عليه بعض الجوانب النفسية فانه كذلك يخضع للمعالجة السوسيولوجية ، حيث ان هذه **الحالات** السيكولوجية للاغتراب ما هي الا انعكاس للظروف الاجتماعية ، يعني دراسة الاغتراب بصفته وليدا للظروف الاجتماعية وليس كحالات وامراض نفسية محضة ، وان التعدد النفسي الاجتماعي للموضوع هو ما يجعل احسن نظرية او ما يبرر النظرية النفسية الاجتماعية كأحسن منظور لدراسة الظاهرة ، وذلك وفق التعريف التالي للاغتراب ، بانه " الحالة السيكوجتماعية التي تسيطر على الفرد سيطرة تامة تجعله غريبا وبعيدا عن نواحي واقعه الاجتماعي "(1) ، يعني ان الاغتراب له جوانب نفسية وجوانب اجتماعية (2) .

وبالمعنى السوسيولوجي للاغتراب فان هناك من المفكرين من يرون بان ماركس هو الذى يعتبر اول من ادخله في النظرية السوسيولوجية (3) ، حيث نظر اليه كنتيجة للعلاقات الاجتماعية الصناعية ، اى كنتيجة للعلاقات الاجتماعية التي تفرضها علاقات الانتاج والتي يفرضها العمل الصناعي ، كما ان الكتابات الحديثة عن الاغتراب ما هي في الواقع الا معالجات لمقولات ماركس في الاغتراب ، وذلك سواء بتطويرها او اخذ بعض الجوانب منها ونقد الجوانب الاخرى ، بمعنى انه لا تخلوا اى كتابات حديثة في الموضوع الا وتستشهد بمقولات ماركس ، وفي هذا يقول " جان دانيال " Jean Daniel : ان النقاش الذى نمى حول مفهوم الاغتراب دار اساسا حول التفسير المعطى لتطور تفكير ماركس بين كتاباته الفلسفية المتمثلة اساسا في مخطوطات 1844 وتحاليله الاقتصادية لاسلوب الانتاج الرأسمالي في كتاب رأس المال (4).

لكن هذا لا يعني ان الاغتراب لم يطرق من قبل علماء العصور السابقة عن ماركس والمعاصرين له ، بل ان الاغتراب عولج من طرف العلماء الآخرين ومن

---

(1) معجم علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 18

(2) Joachim Israel , L'alienation de marx a la sociologie contemporaine , OP.cit , P 18-19 .

(3) Ibid , P 17 .

(4) Jean Daniel Maurino , Besoin et alienation , OP.cit ,P 18 .

ومن منظورات مختلفة ، وكذلك حتى من طرف علماء العصور السابقة عن ماركس اذ : "يمثل الاغتراب منظور تاريخي ، ينظر من خلاله للانسان على انه غريب بلا معيار بلا ارض يقف عليها او لا جذور له ، وذلك عندما تقطع الصلات التي تربطه بالمجتمع المحلي او بالغاية الاخلاقية"(1) ، والغاية هذه التي تربط الانسان بالمجتمع المحلي هي مجمل الروابط الاولية التي تعبر عن طبيعة العلاقات في مثل هذه المجتمعات المحلية ، وهي الروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (من دين وعادات وتقاليد وروابط دموية واقتصادية) ، يعني ان اصطلاح الاغتراب له ماض طويل في ميدان تاريخ الافكار(2).

وبذلك فان فكرة الاغتراب هذه ليست وليدة القرن التاسع عشر بل انها "قديمة بصورة او باخرى ، ذلك اننا اذا تتبعنا تطور الفكر الانساني عبر القرون فاننا نجد ان الاثينيين من خلال افلاطون ، اولئك الذين حطمتهم ويلات الحرب والثورات ، انشغلوا بافكار تتعلق بالمجتمع المحلي ، والاغتراب ، والتدرج ، والمقدسات الى جانب الاهتمام بالنمو الاجتماعي ، والتدهور الذى كان يصيب النظام"(3) ، كما ظهرت عند فلاسفة الرومان والمسيحية كغيرها من الافكار الكبرى التي تمس الانسان ، مصيره ومآله(4) وتختلف طرق التناول من عصر لآخر ، هذا اضافة الى ان ماركس نفسه قد اخذ الفكرة عن هيجل وقلبها كغيرها من الافكار التي اخذها عن استاذه هذا ، هذا ويمكن ان نعرض لعالمين من علماء الاجتماع الاوائل الذين نلمس في دراساتهم اشارات للاغتراب ، وهما " دوركايم " و " ماكس فيبر " .

<u>دوركايم والاغتراب</u>

حتى لو كان دوركايم لم يخصص لظاهرة الاغتراب بحثا خاصا او مستقلا فاننا عند فحص دراساته نجد انه يتطرق للاغتراب بطريقة غير مباشرة ، وما دراسته للانتحار الا دراسة للاغتراب في اعلى اشكاله ، ما دامت الظاهرة مصاحبة للتغيرات الاجتماعية التي يمر بها المجتمع وما يحدث فيه من تفكك وانهيار في العلاقات التي

---

(1) محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى في علم الاجتماع المعاصر (الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، 1972) ص 69

(2) انظر : Joachim Israel , L'alienation de marx a la sociologie contemporaine , OP.cit , P 33

(3) محمد عاطف غيث ، مرجع سابق ، ص 70

(4) نفس المرجع ، ص 70

تربط الفرد بمختلف انظمة المجتمع ذات الطابع الاولي ، ولذلك يمكن اعتبار دراسة دوركايم للانتحار كشكل من اشكال دراسة الاغتراب على اعتبار ان الانتحار يمثل اعلى درجات الاحساس بالفردية وهو الحل النهائي للمغترب واكبر معبر عنه ، هذا اذا كان الاغتراب معناه فقدان الفرد لذاته وسط المجتمع المتغير حيث يفسر دوركايم الانتحار بانه" يقع حيثما تشجع الظروف على العزلة الاجتماعية ، وحينما يفتقر الناس الى الاحساس بالتضامن الاجتماعي الذى تخلقه المسؤوليات الاجتماعية "[1] ، ولما نتساءل في اى نوع من المجتمعات يحس الانسان بقلة التضامن، فالجواب ان ذلك يحدث في المجتمعات المصنعة والمتقدمة على الخصوص، وبصفة عامة في المراكز الحضرية الكبرى ، وهي التي يوجد بها الاغتراب بالمعنى الذى عالجوه بها الفلاسفة والمفكرين المحدثين ، وبالاضافة الى التفسير الاول المعطى للانتحار فانه كذلك يفسره بقلة الاندماج[2] ، وهذا مما يبين بان دراسة دوركايم للانتحار هي دراسة بطريقة اخرى للاغتراب ، كما انه يمكن ان نستشف من دراسته لتقسيم العمل نوعا من المعالجة السوسيولوجية للاغتراب[3] ، حيث يرى بان العمل الصناعي يتسم بالتضامن العضوى ، ويتكيف العامل مع هذا النمط من العمل تدريجيا ويصبح التضامن العضوى هو السائد كبديل عن التضامن الآلي الذى يسود في المجتمع الريفي .

وحسب دوركايم فان لتقسيم العمل وجهان من جهة ، انه يعد مصدر الحضارة اى ان الحضارة هي ثمرة لتقسيم العمل[4] ، ومن جهة اخرى ان تقسيم العمل يؤدى الى عزلة العامل في مهمته الضيقة وتؤدى به الى الروتين والرتابة المملة عبر حركات متكررة عبر الايام والشهور[5] ، وبذلك فان تقسيم العمل كظاهرة اجتماعية له جانبان ، جانب ايجابي وجانب سلبي ، وان وجهه السلبي يعد كشكل

---

(1) محمد عارف ، المنهج في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي ، الطبعة الثانية (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، 1975) ص 158

(2) Joachim israel , L'alienation de marx a la sociologie contemporaine , OP.cit , P 225 .

(3) Ibid , P 217 - 240 .

(4) Emile Durkhein , De la division du travail social , Huitième edition , Presse universetaires de France , Paris 1967, P 12 .

(5) Ibid , P 348 et 363 .

من اشكاله غير الطبيعية" Anormale" ، ولما يصل تقسيم العمل الى درجة معينة من التطور يؤثر على الفرد من حيث انحنائه حول مهمته وانعزاله في نشاطه المخصص، ويصبح لا يحس بالمعاونين حوله من اجل نفس العمل الذى هو منهمك فيه ، ويفقد كذلك كل فكرة حول هذا العمل المشترك ، وبهذا فان تقسيم العمل لا يذهب بعيدا دون ان يصبح مصدرا لعدم الاندماج (لـ اللااندماج)[1].

ويؤدى بالعامل الى ان يعيد كل يوم نفس الحركات وبنظام رتيب دون ان يفهمها [2] ويعطي دوركايم ثلاث حالات غير عادية بالنسبة لتقسيم العمل ومنها ما تترك على العامل آثارا تتعلق بالروتين والعزلة والرتابة ، وبهذا فان دراسة دوركايم لتقسيم العمل واشارته للاندماج وعدمه ، والعزلة ، وفقدان المعنى من العمل لدى العامل ، وهي كلها تعتبر العناصر الاساسية في دراسة الاغتراب حسب الدراسات الحديثة .

ماكس فيبر

كما اننا عندما ندرس نظرية فيبر في التنظيمات البيروقراطية ، وهي اشهر نظرية بالنسبة له واكبر عمل علمي انجزه ، فاننا نجده يتعرض لظاهرة الاغتراب من خلال هذه المعالجة حيث يرى بان الظروف التنظيمية قد انعكست على الفرد ففرضت" قيودا حادة على حريته الشخصية ، وتلقائيته ، وما يرتبط بذلك من ضيق افقه ، وعدم قدرته على فهم الادوار التي يقوم بها في علاقاتها بالتنظيم ككل"[3].

وهذه النظرة للتنظيم وللسيطرة التي يفرضها على حرية الافراد ما هي الا صورة من صور النظرة الى الاغتراب ، كما انه يؤكد في موضع آخر " ان الكفاية

---

(1) Ibid , P 348 . ، حيث تجد النص التالي :
" La division du travail ne saurait donc etre poussée trop loin sans devenir une source de desintegratioon "

(2) Ibid , P 363 .

(3) السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق ، ص 50

الناجمة عن النمو التنظيمي في العالم الحديث تشكل اعظم تهديد لحرية الفـرد والمنظمات الديمقراطية في المجتمعات الغربية بصفة عامة"[1]، ففيبر كان متشائمـا من النتائج البعيدة المدى للنمو التنظيمي وما قد يؤدى اليه من انهيار للحريـة الفردية[2]، ولذلك فانه يمكن القول بان هذه التشاؤمات صادقة الى حد ما ، وذلك على ضوء تحليلات "ماركيوز" للاغتراب في المجتمع الغربي الحديث وامريكا ، حيـث ان تحليله يعتبر تحليل للنتائج التي كان يتشاءم منها "فيبر" لنمو التنظيمات فـي المجتمعات الحديثة .

الاغتـراب عنـد ماركس

كما اشرنا سابقا بان هناك من المفكرين من يعتبرون ماركس هو اول مـن ادخل فكرة الاغتراب في النظرية السوسيولوجية ، حيث هو الذى عالج موضوع الاغتراب معالجة وافية في اطار نظريته عن المجتمع والانسان ، وان موضوع الاغتراب يمثل متميزا يميز فكر ماركس عن فكر غيره ممن عاصروه ، وفي هذه الدراسة يمكن ان نتناوله من زاويتين اساسيتين ، الاولى وهو الاطار النظرى والفكرى الذى طرحت فيـه فكرة الاغتراب عند ماركس ، والثانية هو الهدف الذى كان يهدف اليه من خـلال معالجته المستفيضة لموضوع الاغتراب .

ففيما يخص الاطار الفكرى لطرح موضوع الاغتراب بالنسبة لـ "ماركس" ، فيمثل نسقا فكريا متكاملا يميز فكره عن غيره وهذا النسق يتمثل في فلسفته وتفسيره لسيـر المجتمعات ، وفلسفته في الطبيعة الانسانية ، كما انها طرحت في اطار نظريتـه في الصراع الطبقي والاستغلال الرأسمالي هذا مما ادى به الى نقد النظـام الاقتصادى للمجتمع البورجوازى ، وهناك ترابط قوى بين مقولاته في الاغتراب وبيـن مميزات فكره .

وقد انطلق في فلسفته من مبدئين اساسيين[3]، الاول هو الجدلية والتـي تتلخص في ان كل شيء في حالة تغير وحركة على خلاف النظرة السكونية للاشيـاء

---

(1) نفس المرجع ، ص 51

(2) نفس المرجع ص 54

(3) عبد الرحيم بوارقجي ، التنمية الاقتصادية (دمشق ، المطبعة الجديدة ، 1976 - 77) ص 186

والثاني هو التفسير المادي للتاريخ ، حيث يرفض التفسيرات الميتافيزيائية والقوانين النفسية ، وهذا نفسه ينطبق على تفسيره للاغتراب ، فلاغتراب بالنسبة له هو اقتصادي مادي وهو الاساس بالنسبة له ، بالاضافة الى الانواع الاخرى مثل ، السياسي . وهو بهذا يسير في اطار مذهبه المادي الذي يميز فكره ، وذلك على عكس " هيجل " رغم انه هو صاحب الفكرة ، الذي يفهم الاغتراب عنده على المستوى الديني والسياسي ، وماركس اخذ عنه الفكرة وصاغها صياغة جديدة ، ذلك ان الاغتراب عند هيجل يعتبر " حالة او ظاهرة من ظواهر العقل ، ظلت تحمل الطابع الفلسفي عند الهيجليين اليساريين باعتبارها حالة او ظرفا تظهر من خلال قوى الانسان الخاصة كعوامل مستقلة او وحدات تقوم بضبط افعاله " (1) بينما ماركس كانت نظرته للاغتراب منطلقها فكرته عن الطبيعة الانسانية من اجل العمل حسب احتياجاتها الاساسية وامكانياتها ، والطبيعة الانسانية عنده تتمثل في : الكائن الاجتماعي ، الكائن الكل ، الكائن الخلاق او المبدع (2) وان الاغتراب يعتبر كعائق اساسي للابداع والمبادرة الخلاقة ، وبذلك فان " فكرة " اكتمالية " الانسان ، هي من الافكار المبدئية التي بنى عليها ماركس تحليله ونقده للنظام الرأسمالي ، وتصوره لامكان قيام مجتمع " انساني حقيقي " فالانسان من حيث حاجاته واستعداداته الكامنة للنمو " كائن طبيعي " وماركس في هذا الصدد لا يختلف عن " روسو " واغلب مفكري عصر التنوير ، ومعنى هذا ان الانسان لديه القدرة على الوصول الى الاكتمال بصورة لا حدود لها ، لان قواه الاساسية (الكامنة والخفية) تستطيع ان تنمو نموا لامتناهيا ، واذا كان الانسان في هذا الوقت ليس اكثر من " دابة عاملة " فهو ليس مضطرا لان يظل على هذه الحال ، لانه يستطيع ان يتوصل الى اعلى مراتب الخلق والابتكار فكرا وعملا " (3) .

الا ان في نظر ماركس ، في ظل نمط الانتاج الرأسمالي وعلاقاته الانتاجية لا يمكن الوصول بالانسان الى هذه الاكتمالية ، وبذلك فيصبح الحل الذي لا مناص منه حسب هذا المنطلق هو تغيير النظام الاقتصادي ، وهذا هو الهدف المبدئي

---

(1) محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ، ص 232

وانظر كذلك : أ - Joachim Israel, L'alienation de marx, OP. cit; P56-57

ب - François Perroux, Alienation et societe industrielle OP. cit , P 7 .

(2) انظر: Joachim Israel , OP.cit , P 93

(3) محمد عاطف غيث الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر مرجع سابق ص 231

يهدف اليه ماركس من وراء كل تحليلاته هذه التي استهدفت الانساق الاجتماعية والاقتصادية بشكل اساسي التي عايشها ، ويقول " J.Israel " : بان ماركس بنى نظريته في الاغتراب على المفهوم الانثروبولوجي الفلسفي للطبيعة الانسانية ، بينما التطورات التالية لنظرية الاغتراب اعتمدت اكثر على المفهوم السوسيولوجي للطبيعة الانسانية ، ويستشهد بنص يرى بانه يحمل كل معاني الاغتراب عند ماركس (1) ونلاحظ في هذا النص المستشهد به مجموعة الافكار الرئيسية التي تكون نظرية الاغتراب عنده وهو يتفق مع " فروم E.Fromm " الذى يرى بان اغتراب الانسان بالنسبة لـ ماركس يعني افعاله الخالصة تعود عليه كسلطة اجنبية ، موضوعة فوقه [redacted] بدل ان تكون مراقبة من طرفه (2).

واذا كان هناك تعدد في معاني الاغتراب لدى ماركس، فذلك لانه يرجع من الناحية التحليلية الى عملية معقدة وذات جوانب مختلفة ، وهذه العملية في جوهرها هي انفصال الناس عن وسائل الانتاج وعن جوهرهم حيث " يفقد العامل القدرة على ضبط عملية الانتاج او توجيه نتائجها ، ويتحول عمله الى نشاط اغترابي ، يفقد معه محصلة هذا العمل ، وتصبح العملية الانتاجية برمتها خارجة عنه وعن حاجاته الانسانية ، ويترتب على ذلك ان عمل الفرد ليس اختياريا ، بل هو عمل مفروض، وليس اشباعا لحاجاته ، وانما وسيلة لاشباع الحاجات الخارجة عنه ،

---

(1) انظر: L'alienation de marx à la sociologie contemporaine, OP.cit, P 15. "La puissance sociale,c'est-à-dire la force prodictive décuplée, qui nait de la cooperation des divers individus conditionnée par la division du travail , n'apparait pas à ces individus comme leur propre puissance conjuguée, parce que cette cooperation elle meme n'est pas volontaire mais naturelle , elle leur apparait au contraire comme une puissance etrangere ,située en dehors d'eux, dont ils ne savent ni d'où elle vient ni où elle va "

(2) انظر: Société aliénée et société saine, OP. cit , P 124 . "Pour marx l'alienation d'un homme fait que , ses propres actes deviennent pour lui un pouvoir etrangere, placée au-dessus de lui et tourné contre lui, au lieu d'être controlé par lui "

واذن فالانسان كعامل ما صبح اقل من الانسان طالما انفصل عن خصائصه الانسانية الكامنة "(1)، وذلك على اساس ان العامل يضفي شخصيته على انتاجه ، وما دام انتاجه انفصل عنه وذهب الى مالك وسائل الانتاج ، فان العامل بهذا انفصل عن جوهره وهو انتاجه ، ضف الى ذلك انه لايملك حرية التصرف في الانتاج وفي كيفية ادارته وتدبيره ، بل الاوامر تأتي من صاحب العمل التي تسير وفق قانون السوق .

كما ان ماركس انطلق من نظريته في الصراع الطبقي خاصة لما طبق هذه النظرية على التنظيمات البيروقراطية التي تعتبر صورة من صور الاغتراب ، حيث " ما ان تحقق هذه التنظيمات استقلالها وقوتها حتى يشعر الناس بقوتها السحرية التي تتمتع بها ، وانها رغم ما تؤديه من تنظيم في الحياة الاجتماعية الا انها ما تلبث ان تصبح خارجة عن نطاق سيطرتهم وفهمهم ، لانها تتخذ شكلا من اشكال التقديس يقابل ما يستشعره الناس من ضعف ، وهذا ما يبدو واضحا فيما يخلقه العاملون في التنظيمات من اساطير خاصة ورموز تسم اوضاعهم الاجتماعية بطابع اسطوري "(2) ، الذى يساهم فيه كل من الصراع الطبقي (المالك والاجير) والتنظيم البيروقراطي ، هذا الاخير الذى يميز التنظيمات الحديثة (الصناعية والادارية) والتي يقف الانسان امامها موقف الضعف لانه يشعر بقدرتها وتحكمها في كل شيء وهذا هو ما يتناوله " هربرت ماركيوز" من حيث الاغتراب الناشيء عن التطور التكنولوجي الهائل الذى عرفته المجتمعات الغربية .

والقول بان منطلق ماركس هو نظريته في الصراع الطبقي ذلك انه من خلال دراساته ، وجد ان الملكية الخاصة هي منبع كل الشر ، فاتجه نحو الاقتصاد السياسي ليضع يده على جذر تمزق الانسان ، حيث يرى ان الاقتصاد السياسي البورجوازي ينظر الى العمل في ذاته كوحدة مستقلة عن الانسان ، اى انه لايرى دور الانسان في العمل ، وينطلق من الملكية الخاصة ويبقى في اطارها دون ان يشير الى مصدرها ومعناها وآلياتها الاجتماعية ، وهنا يرفع ماركس صوته ضد انقسام الانسان ، فالانسان هو نتاجه وكلاهما وحدة لاتقبل التقسيم ، وفي ظل هذا النوع من الاقتصاد

---

(1) محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى في علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ، ص 233

(2) السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق ، ص 41

حدث الفراق بين الانسان وجوهره ، ويميز ماركس بين ثلاث مواطن اساسية في اغتراب العمل :

1 ـ الاغتراب في نتاج العمل ، حيث في ظل الملكية الخاصة ينفصل الانسان عن انتاجه ، فهناك شرخ بين العامل وانتاجه ، وابداعه الذى يتموضع بعيدا ، فانفصال ما في الانسان ينسلخ عنه ليقف بعيدا كجسم غريب وقوة قاهرة ، اى ان حياته التي وضعها في الموضوع تجابهه عدائية وغريبة ، كما ان العمل يصبح سلعة ايضا تخضع لقوانين لاشخصية بل لقوانين السوق ، وبذلك يستحيل العامل من ذات الى موضوع اى الى سلعة .

2 ـ الاغتراب في فعل العمل ، اذ في ظل هذا النظام يفقد الانسان شخصيته ويستحيل الى قوة عمل خاضعة لمعايير السوق ، بالاضافة الى ان رب العمل هو الذى يحدد ايضا وسائل وطرق العمل .

3 ـ اغتراب الحياة النوعية ، فالكائن في ذاته كائن سام ، لكن وضعه التاريخي في النظام الرأسمالي يسلبه علويته وسموه ، فيصبح اداة لاكثر ، وفي عمله في ظل هذا النظام يزداد فقرا ، بينما يزداد غيره غنى (1).

اما بالنسبة للاغتراب داخل التنظيمات البيروقراطية ، فان غالبا مالا يشعر العاملون في هذه التنظيمات بالطبيعة الطفيلية التي تميز الاوضاع الاجتماعية التي يشغلونها ، ذاهبين الى انها اوضاع ضرورية لاداء المصلحة العامة ، ويتدعم هذا الوهم الذاتي في التنظيمات من خلال ما يفرض فيها من تسلسل رئاسي محدد واتباع دقيق للنظام (2) ، وهو ما يسميه ماركس بالوعي الزائف ، اى ان العامل يشعر بانه واع بوضعه ومصلحته لكن في الحقيقة بالنظر الى الاطار الكلي للمجتمع نجد وعيه هذا زائفا ، حسب ماركس ، ولا يمت بصلة الى الحقيقة ويرى بان العاملين في هذه التنظيمات يفتقدون القدرة على المبادأة والتخيل الخلاق ، حيث يصيبهم الخوف من تحمل المسؤولية ، ويسعون من اجل تدعيم اوضاعهم في التنظيم فضلا عما يحدث بينهم من صراعات من اجل الترقية والتقدم (3) ، وهو شيء طبيعي ، مادام يشعرون بان

---

(1) انظر : فيصل دراج : " مقولة الاغتراب في مخطوطات 1844 " المعرفة ، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، سوريا عدد : 189 ، نوفمبر 1977 ص 21 ـ 24 . حيث تجد تفاصيل هذه الانواع الثلاثة من الاغتراب في العمل لدى ماركس .

(2) السيد محمد الحسيني ، مرجع سابق ، ص 40

(3) انظر : نفس المرجع ، ص 40

كل الامور طبيعية ولذلك فهم يعملون من اجل تحقيق المزيد من التقدم في اطار النظام نفسه ، بينما لوكان الشعور بالعكس، اى بان هناك استغلال فيتغير نوع السعي تبعا لذلك ، اى يغيرون اتجاه سعيهم نحو العمل على قلب النظام وتغييره، وهذا هو الوعي السليم الذى يريده ماركس للعمال ، وهذا الهدف هو الذى يكمن من وراء منطلقاته الفكرية في التحليل .

. اما فيما يخص الهدف فكما اشرنا ، الذى كان يكمن من وراء تحاليله العميقة والمبنية على شواهد تبين بان المشاكل الانسانية سببها النظام المبني على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فانه يمكن اعتبار كل ذلك كتمهيد من أجل تقبل النظام البديل الذى يقضي على هذه المشاكل الانسانية ، الا انه وحسب ما يرى الباحثون ان " الاشتراكية والشيوعية لم يكونا عند ماركس هدفين في ذاتهما ، لان القضاء على الملكية الخاصة والوصول الى أشتراكية وسائل الانتاج هما في واقع الامر خطوة أولى من اجل القضاء على العمل الاغترابي ، تؤدى الى قيام " منظمة " يصبح النمو الحر للفرد فيها شرطا للنمو الحر للمجموع "،(1) والقضاء على الاغتراب يفهم في اطار تصوره للمجتمع الشيوعي ذلك المجتمع الذى لا يقوم على تقسيم العمل والذى " يكون كل انسان فيه حرا في ان يصنع شيئا واحدا فقط كل يوم وشيئا آخر غدا ، اى ان يقتنص الحيوانات في الصباح ، ويصطاد السمك بعد الظهر، ويرعى الماشية في المساء ، دون ان يكون قناصا او صيادا للسمك او راعيا للماشية ".(2)

الا ان هناك من يرى بان ماركس يفرق بين قوة العمل وعلاقات العمل، ويعزى الاغتراب الى علاقات العمل وليس الى تطور قوة العمل المتمثلة في التكنيك، ولما يتكلم عن تقسيم العمل فانه يعني التقسيم بين العمل اليدوى والفكرى.(3) الا انه

---

(1) محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق ، ص 235

(2) السيد محمد الحسيني ، مرجع سابق ، ص 41

(3) انظر : Joacim Israel, L'aliénation de marx , à la sociologie contemporaine , OP.cit , P 17 .

حسب النص السابق والنص الوارد في كتاب رأس المال، كما هو مبين في الهامش(1)، فان ماركس يعتبر تقسيم العمل سببا من اسباب الاغتراب، وذلك كما يرى جل الباحثين بان هناك عدة انواع من الاغتراب لدى ماركس خاصة تلك المتولدة عن علاقات العمل في التنظيم(2)، الا ان الاغتراب الاساسي هو الاغتراب الاقتصادي الذي سببه الملكية الخاصة، وهي النتيجة التي يريد الوصول اليها في نهاية المطاف ليعلن ضرورة تغيير النظام لتحقيق سعادة الانسان في ظل النظام الجديد .

ويمكن القول كاستنتاج عام هو ان دراسات ماركس في الاغتراب تعتبر كرد فعل لواقع الشغيلة الذي يعبر عن فترة انتقال المجتمع الاوربي من عالم حرفي الى عالم صناعي، وما صاحب هذه المرحلة الانتقالية من مشاكل اجتماعية، والتي جعلته ومن عاصروه يتصورون مستقبل الانسان في ابشع صورة في هذا العالم الجديد، وهذا يستشف من خلال قراءة كتاب رأس المال لـ"ماركس"، الذي يصور فيه الحالة التي عاشتها الطبقة العاملة في بداية الثورة الصناعية، وينطلق في تحليله من واقع هذه الطبقة من حيث اشتغال الاطفال والنساء في ظروف سيئة ليهاجم من خلالها اصحاب الاعمال البورجوازيين ووصفهم بانهم لاانسانيين، ويصور الظروف المصاحبة للمرحلة الانتقالية هذه من حيث النزوح الريفي الكثيف، واكتظاظ المدن باليد العاملة، وارتفاع ايجار المساكن، وارتفاع اسعار الارض وانتشار المضاربات في شراء وبيع الارض ارتباطا بنشوء المشاريع الكبرى .

كما انه في كتابه "رأس المال" يحلل سر ظهور البروليتاريا، حيث يرى ان هذا الظهور كان سببه نزع ملكيات الريفيين الذين تم انخراطهم بعد ذلك في المصانع التي جاءت مع الثورة الصناعية، واصبحوا بعاة لقوة عملهم فانفصلوا عن انتاجهم .

---

(1) انظر: كارل ماركس، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد عيتاني، الجزء الثاني، القسم الاول (بيروت، مكتبة المعارف، بدون تاريخ) ص 509
حيث تجد النص التالي :-
"ان المانيفاكتورة بالمعنى الدقيق للكلمة لا تخضع فقط العامل لاوامر رأس المال ونظامه الصارم، وانما تنشيء ايضا درجات متراتبة بين العمال انفسهم، فاذا كان التعاون البسيط لا يمس، بصورة عامة، باسلوب العمل الفردي، فان المانيفاكتورة تقلبه رأسا على عقب وتهاجم قوة العمل من جذورها، انها تشل العامل وتجعل منه شيئا مسيخا باذكاء النمو الاصطناعي لبراعته التفصيلية، وتضحية عالم كامل من الكفاءات والغرائز المنتجة... وليس العمل وحده هو المقسم والمجزأ او الموزع على افراد مختلفين، بل الفرد نفسه يجزأ او يحول الى لولب لعملية واحدة لا يعدوها" .

(2) محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق، ص 255
حيث يقول: "الاغتراب عند ماركس هو اغتراب المرء عن نتاج عمله، وعن عملية العمل ذاتها، وعن طبيعته ككامل، وكذلك اغترابه عن الاخرين" .

وهذا هو مصدر الهام ماركس من حيث واقع الشغيلة والظروف الاجتماعية التي كانت تحيط بها (اطفال ،نساء ،اوقات عمل لامحدودة في الليل ، في النهار)، وكان يعتمد في ذلك على تقارير اللجان التي كانت تقوم من حين لآخر بتحقيقات حول اوضاع العمال ، كما كان يعتمد على تقارير الاطباء التي كانوا يصدرونها حول مدى صحية معاملهم ومساكنهم ، وهذا ما تؤكده الرسالة التي بعثها ماركس لـ "انجلز" في 22 حزيران ـ جوان 1867 ،[1] ومن خلال العبارات التي يستعملها في مراسلاته معه ، انه كان غاضبا وثائرا وله حساسية كبيرة تجاه البورجوازيين، وهذا ما جعله يبذل ما في وسعه ليبرهن على كل اطروحاته برهنة علمية ، هذا الحماس كله ولد لديه بصيرة نافذة .

الاغتراب في الكتابات الحديثة

يعتبر موضوع الاغتراب من بين المواضيع التي لقيت اهتماما خاصا من طرف الدارسين وذلك على المستوى النظرى الفلسفي ، والامبريقي وجلها تم في مجتمعات تختلف عن مجتمعنا في كثير من الجوانب والظروف ، ويمكن ان نتناول هنا بعض الدراسات النظرية والامبريقية عالميا ومحليا .

أولا : الدراسات الاجنبية

كما اشرنا ان اغلب الدراسات التي تمت في هذا الموضوع تمت في بلدان اجنبية وذلك سواء في مستواها النظرى الفلسفي ام الامبريقي ، ويمكن ان نشير فيما يخص الدراسات النظرية الى "ر.ميلز Mills" و "سيمن Seman" و "أدم شاف Adam Schaff" "هربرت ماركيوز Marcus"

1 ـ ر.ميلز : ويرى بان الاغتراب عملية امبريقية وانه لايمكن القول ان العامل في العمل الحديث مغترب الا عن طريق التجريب ، وبذلك فهو يعتبر من انصار الاتجاه الامبريقي ، عكس الذين يرون بان الاغتراب له طابع فلسفي اكثر منه امبريقي كما انه يجرى مقارنة بين الانسان الحديث والانسان الذى عاش المرحلة الانتقالية فيرى ان الانسان الحديث الذى نشأ في هذا الوسط الاجتماعي ذو العمل الصناعي ولا يعرف شيئا عن العمل الحرفي ولم يمارسه فكيف اذن يحس به بانه مثالي ، والذى

---

(1) كارل ماركس ، رأس المال : نقد الاقتصاد السياسي ، ترجمة : محمد عيتاني ، الجزء الثالث ، القسم الاول (بيروت ، مكتبة المعارف ، بدون تاريخ) ص 1169

يحس به ربما ، هو ذلك الذى مارسه ، اى ان الانسان الذى عاش المرحلة الانتقالية ، وهذا يعتبر كنقد لـ " ماركس" الذى اغفل قضية التطبيع الاجتماعي او التنشئــة الاجتماعية والذى يعتبر العمل الحرفي بانه عمل مثالي وتتمثل مثالية العمـــل الحرفي الصغير لديه في :

1 ـ ان العمل لا يخضع لأى سبب غير صنع الانتاج وعملية الابداع .
2 ـ تفاصيل العمل اليومي تأخذ كل معانيها بالنسبة للعامل .
3 ـ العامل حرفي تنظيم عمله .
4 ـ كما ان الحرفي يمكن ، وهو يعمل ، ان ينمي قدراته ومواهبه .
5 ـ ليست هناك قطيعة بين العمل والتسلية وكذلك بين العمل والثقافة .
6 ـ نمط الحياة المهنية للحرفي تتحدد وتستلهم من نمط حياته (1) .

واذا كان الاغتراب في مفهوم ماركس متعلق بعلاقة الفرد مع عمله ومع انتـــاج عمله وان الافراد يشعرون بالاغتراب حتى ولو يتمتعون بمستوى معيشي عال وليـــس لهم اى حاجة فيزيائية غير ملباة ، فان الاغتراب بالنسبة لـ " ميلز" هو غياب الاشباع في العمـل (2) .

2 ـ سيمان : وبالاضافة الى ميلز هناك سيمان الذى تعتبر نظريته في الاغتـــراب نابعة من علم النفس الاجتماعي وليس من علم الاجتماع ، وتعالج الخبرات الفرديـــة وليس العمليات الاجتماعية ، ويعطي خمسة ابعاد نفسية للاغتراب وهي ، الشعـــور باللاقوة ، الشعور باللامعنى ، الانعزال ، اغتراب الذات (3) . وتعتبـــر مختلف المعالجات السوسيولوجية للاغتراب ، مستمدة من هذه المعاني التي حددهـــا سيمان للاغتراب .

3 ـ أدم شاف : وهو من بولونيا وقد حاول دراسة الاغتراب في البلدان الاشتراكية ويرى بان القضاء على الملكية الخاصة لم يقض على الاغتراب ، وهو عكس ما كان يتصـــوره ماركس ، حيث نشر في سنة 1965 كتابا عنوانه " الماركسية والفرد الانساني" ، وهـــو في ذلك الوقت عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البولوني ، ويعطي " شــاف"

---

(1) Joachim , Israel , L'alienation de marx , OP . cit , P 301 – 302 .
(2) Ibid , P 301 .
(3) Ibid , P 333 – 341 .

وانظر كذلك : Alain Touraine , La conscience ouvrièr , Editions du seuil , Paris 1965 , P 21 .

عدة اشكال للاغتراب او شروط تساعد على ظهور(Naissance) الاغتراب وهي :
1 ـ الدولة وسلطتها عن طريق المراقبة المنظمة بشكل بيروقراطـــي .
2 ـ الاغتراب في العمل ، ما دام يحتفظ بطابعه البضاعي .
3 ـ تقسيم العمل يؤدى الى احداث الاغتراب .
4 ـ المؤسسة العائلية كعامل في الاغتراب . وبالنسبة له فان الاغتراب الاقتصادى هو الذى يشكل المشكلة الرئيسية ، والعائلة ما هي الا مثال اضافي فقط وذلك مـــن حيث ان الوظائف الاساسية للاسرة التي كانت تؤديها قديما ، اصبحت من اختصا ص مؤسسات اجتماعية اخرى مثل ، المدرسة ، روضة الاطفال ، ثم يتطرق بعد ذلـــك لاغتراب العمل وتقسيم العمل في المجتمع الاشتراكي (1) .

4 ـ <u>هربرت ماركيوز</u>: وهو يعتبر من الذين طوروا الفكر الماركسي فيما يخص الاغتراب في المجتمع الحديث ، حيث عالج الموضوع معالجة فلسفية وكانت انطلاقته ترتكـــز اساسا على ان المجتمع المعاصر يتمتع بطاقة هائلة وهي التكنولوجية والصناعـــة المتقدمة وما تحققه له من هيمنة على الفرد تتجاوز كل اشكال السيطرة التي مارسهـا المجتمع في الماضي على افراده ، فيرى ان مختلف اشكال السيطرة التي عرفتهــــا المجتمعات السالفة كانت تكتسي طابعا لاعقلانيا ، مما جعل احتمال ان يثور عليهـا الانسان بعد ما يعقلها ويفضحها ، بينما في عصر التقدم السيطرة تتم بشكـــل عقلاني يقضي سلفا على احتمال اي نهوض عليها (2) ، ويكمن الاغتراب عند "ماركيوز" فـي ان العالم المتقدم له القدرة الكافية على السيطرة على حرية الافراد ، وان" عالــم الحضارة الصناعية المتقدمة هو عالم كلي استبدادى يملك القدرة لاعلى وأد اى محاولة لمعارضته ونفيه فحسب ، ولا على تمييع وتذويب ودمج القوى الاجتماعية التي يمكـــن ان تعارضه فحسب ، بل على استنفار وتعبئة جميع طاقات الانسان الجسدية والروحية وجميع القوى الاجتماعية للذود عنه وحمايته ، وهنا بالتحديد يكمن دور السياسة" (3) يعني ليس السيطرة فقط بل نظرا لدرجة التحكم التقني يمكن حتى تسخير الانســـان نفسه للدفاع عن النظام ولربما حتى ضد مصلحته ، وممكن ان يحدث هذا دون الشعور .

---

(1) Joachim Israel , L'alienation de marx , OP . cit , P 380 .

(2) هربرت ماركوز ، الانسان ذو البعد الواحد ، ترجمة: جورج طرابيشي ، الطبعة الثالثة (بيروت ، منشورات دار الادب ، 1973) ص 11 (من المقدمة التي كتبها المترجم)

(3) نفس المرجع ، ص 14 (المقدمة)

كما يرى ان الحرية في هذا المجتمع تفقد في اطار ديمقراطي حيث يقول : "الرفاه ، الفعالية ، افتقاد الحرية في اطار ديمقراطي ، ذلكم هو ما يميز الحضارة الصناعية المتقدمة ، ويشهد على التقدم التقني ، وعل ثمة ما هو اكثر عقلانية من الغاء الفردية عن طريق مكننة الاعمال الضرورية اجتماعيا" (1).

وعلى هذا الاساس فانه يفرق بين الاغتراب مثل ما هو عند ماركس والاغتراب في الحضارة الصناعية الحديثة اي في المجتمع المتقدم تكنولوجيا فيقول : " فالبروليتاري في نظر ماركس هو قبل كل شيء شغيل يدوي ينفق ويستهلك قوته الفيزيائية اثناء العمل حتى ولو كان يعمل على آلات ، وكان الرأسماليون الطامعون في امتلاك فضل القيمة يشترون ويستخدمون القوة الانسانية في شروط تحت انسانية ... ولقد فضح ماركس التعب الجسدي ... ذاك هو العنصر المادي الملموس في عبودية الاجراء واستلابهم" (2) على عكس ما هو في المجتمع التكنولوجي الحديث الذي لم يعد فيه الاغتراب بهذا الشكل اللاعقلاني ، ففي الوقت الراهن وبعد التأليل ، وكما يرى " تشارلز وولكر " في كتابه " نمو المصنع الآلي " الصادر 1958 ، بانه اصبح " رأس ذكي خير من يد ماهرة ، وصاحب المنطق خير من عامل محترف ، والعصب خير من العضلة والسائس الميكانيكي خير من الشغيل اليدوي ، والمراقب خير من الصانع" (3) وعليه يرى ماركوزان الروتين في الاعمال المكتبية (مثل المذيع ، والكاتبة) تلغي الفرق بين الاعمال المنتجة وغير المنتجة ، وهذا هو شكل الاستعباد المتقن (4).

وهو يقصد في تناوله للاغتراب في المجتمع التكنولوجي ، الولايات المتحدة واوربا الغربية ، وانطلق في تحليله من النظرية النقدية الكبرى ، او النظرية الماركسية الثورية ويرى " ان المجتمع الصناعي المتقدم لم يزيف حاجات الانسان المادية فحسب بل زيف ايضا حاجاته الفكرية ، فكره بالذات" (5) حيث ينطلق من سؤال اساسي هو ، لماذا باتت الثورة مستحيلة في عالم يخشى ان يفقد مع الثورة

---

(1) نفس المرجع ، ص 37

(2) نفس المرجع ، ص 60

(3) نفس المرجع ، ص 61

(4) انظر : نفس المرجع ، ص 61

(5) نفس المرجع ، ص 13 (من المقدمة التي كتبها المترجم)

امتيازاته ؟ حيث بعد ماكان الفرد تابعا في شكل عبد او قن ، او تابع لمالك ، فانه اصبح الآن تابعا لاشياء موضوعية مثل ، القوانين الاقتصادية وقوانين السوق ، استبدل حريته بحرية وهمية ، اى نظرا للعقلانية الفائقة في التنظيم — والتي هي في الواقع لاعقلانية — فانها حددت من حريات الافراد وهم يشعرون بانهم احرارا وهما .

وكتابه "الانسان ذو البعد الواحد" في مجمله تحليل فلسفي للمجتمع الغربي في ضوء التطور التكنولوجي المذهل وما قد ينجرعنها لما تستخدم في الحروب التي تهدد البشرية جمعاء ، كما يتناول الاضطهاد في اعم معانيه واشملها ويختم باقتراح مفاده ضرورة استخدام التكنولوجية في صيانة حريات الناس ، وهو ما يسميه بتهدئة الوجود .

ومن خلال العرض السابق فانه يمكن القول ان اهتمام هؤلاء الدارسين انصب حول الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد في هذه المجتمعات ومدى شعوره بالانتماء او الاغتراب ، اى انهم يدرسون الاغتراب في ضوء التطورات الحادثة في هذه المجتمعات ، ويركزون خاصة على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تفرز علاقات تحد من حرية الفرد او تمارس عليه الاغتراب .

اما فيما يخص الدراسات الامبريقية التي تمت حول الاغتراب فانه يمكن الاشارة الى دراسة "موريس زيتلان Maurice Zeitlin" ودراسة "روبرت بلونر R.Blaumer" ودراسة اخرى مقارنة بين العمال الامريكيين والعمال الكوريين ، ثم دراسة "جاك كيري Jacque curie" حول مستقبل اليد العاملة ذات الاصل الزراعي .

1 — دراسة موريس زيتلان: وهو عالم اجتماع امريكي ، اجرى دراسته هذه سنة 1962 على مجتمع اشتراكي وهو المجتمع "الكوبي" ، وحاول ان يتبع فيها المنهج الامبريقي ، حيث قام بتحقيق حول موقف العمال تجاه الثورة الكوبية ، وكان مرخص له من وزير الصناعة في ذلك الوقت "شي غيفارا" "Che Guevara" ، وتم ذلك عن طريق تحليل مقابلات جرت مع عينة ممثلة للعمال الكوبيين ، وهو مؤهل لهذه الدراسة حيث عايش الثورة الكوبية ، وكان قد نشر كتابا حول تنمية "كوبا" بعد 1959 ، كما انه يحسن اللغة الاسبنيولية ومعروف من طرف السلطات الكوبية ، والنتيجة النهائية لتفسير موقف العمال من الثورة الكوبية فسرت في اطار مقولة ماركس ، بان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هي التي تؤدى للاغتراب ، حيث درس العمال الذين

كان موقفهم من العمل سلبيا قبل الثورة واصبح ايجابيا بعدها ، وطلب منهم تحديد ما هي اسباب هذا التغيير وقسمهم الى قسمين ،اولئك الذين يعزون هذا التغيير الى ما كان من اغتراب في البنية Structur الاجتماعية واولئك الذين يعزونه الى ما ادخل من تحسينات على ظروف العمل ، بالنسبة للمجموعة الاولى كانت اجاباتها كالتالي :

ـ في السابق كنا نعمل لصاحب العمل والآن نعمل لانفسنا .

ـ الفرق هو التالي ، في السابق كنت اعمل لفرد آخر او لشركة ، والآن اعمل للشعب هذا الذى يعني بالنسبة لبناء المستشفى ، السكن ، وكل ما هو في حاجة اليه البلاد اكثر .

اما المجموعة الثانية فكانت اجاباتها كالتالي :

ـ الآن عندى وظيفة مستقرة ، وليس لي خوفا من الطرد .

ـ الآن اذا اردت ان اتكلم مع صديق فانه لا يلزم ان انظر من تحت كتفي (1).

وفسر كل هذا ، كما أشرنا ، في اطار مقولة ماركس ، بان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج اهي سبب الاغتراب ، وواضح ان "زيتلان" لم يكن كغيره من الامريكان في معالجة الاغتراب كظاهرة صناعية تكنولوجية ولقدية لمقولات ماركس ، أو تطوير لها ، وهذا شيء طبيعي لانه يعالج الظاهرة كمحاولة للتأكد من مقولة ماركس في مجتمع شهد القضاء على الملكية الخاصة ، وبايماز من منظرى الثورة ، وبذلك فهو يحاول ان ينطلق مباشرة في بحثه من مقولة الملكية الخاصة ، وذلك ما يرغبه ويريده منظروا الثورة الكوبية من اجل تدعيم الثورة .

<u>2 ـ دراسة روبرت بلونر</u> : وهي تلك التي اجراها حول الاغتراب عام 1964 ، في عدة صناعات تختلف في درجة تقسيم العمل وتجزئته للكشف عن مدى الاشباع الذى يحققه العمال في عملهم ، وقد انطلق " من قضية اساسية هي ان التكنولوجية الحديثة تعد السبب الاساسي المحدث للاغتراب " (2) ، فهو يقول : بان في الوقت الحاضر اغلبية علماء الاجتماع يرون بان الاغتراب ليس نتيجة للرأسمالية في حد ذاتها

---

(1) انظر: Joachim Israel , L'alienation de marx , OP.cit , P 395- 404

(2) السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق ص 123

فاصحاب نظرية الآثار المتشابهة يرون ان المجتمعات المختلفة اصلا اذ تبنت انواعا متقدمة من التكنولوجيا تصبح اكثر تماثلا في بنياتها وعلاقاتها الاجتماعيـــة ومن الفرضيات التي تنطلق منها هذه النظرية انه: "يعاني العمال في المصانـــع ذات انظمة الانتاج الميكانيكية من الاستلاب وعدم الرضا اكثر من العاملين في المصانع ذات انظمة الانتاج الحرفي (اليدوي) من جهة ، واكثر من العمال ذات انظمة الانتاج الآلي المتقدمة جدا من جهة اخرى ، وهذا يحدث مهما كانت درجة التصنيع في المجتمع اي سواء كان مصنعا جدا (امريكا) او شبه مصنع (كوريا) .

ومن جهة اخرى هناك من يرى بان خصائص القوى العاملة والظروف الاجتماعية ـ الثقافية تعدل من الآثار التي تتركها التكنولوجيا على الانظمة الاجتماعية ، حيث يقول احد نقاد النظرية: " تشير الدلائل الى ان التكنولوجيا لا يمكن ان تكون السبب الوحيد للاستلاب او للانحراف .

والى جانب هذه النظرية هناك نظرية اخرى تسمى نظرية التطور والتـــي يرى اصحابها (بنظرتهم الشاملة) انه لا بد من الاخذ بعين الاعتبار خصائص مرحلـــة التطور التي يكون فيها المجتمع وبذلك فالنظريتان في اعتقادنا ، متكاملتـــان وغير متناقضتين ، وعلى غرار ما سبق يصوغون الفرض التالـــي :
"ان العمال في المجتمعات شبه المصنعة (كوريا مثلا) هم اكثر استلابا وتذمـــرا في عملهم من العمال في مجتمع مصنع (الولايات المتحدة) اذا كانوا يعملون فـــي نظام انتاجي متماثل في درجة تطوره التكنولوجي"

وان هذه الدراسة اعتمدت في التحقق من فرضياتها ومنطلقاتها علـــى قياس السمات الاساسية للاغتراب التي حددها "سيمن" وهي (اللاقوة ـ اللامعنـــى ـ اللامعيار ـ التوجيه الاداتي للعمل ـ الارتباط التقييمي للذات ـ الرضا في العمـل ـ الابتعاد عن اهداف المؤسسة) وذلك عن طريق مجموعة من الاسئلة طرحت علـــى المبحوثين .

وكانت النتائج متفقة مع منطلقات الدراسة والتي جرت على عينات من مجتمعين احدهما مصنع والآخر في طريق التصنيع ، حيث ان عمال خط التجميع كانوا اكثـــر استلابا واقل رضا في عملهم من الآخرين في نظام الانتاج الحرفي او الآلي ، كمـــا انه من نتائج الدراسة ان استجابات العمال تتأثر بمحيطهم الثقافي والاجتماعـــي

وخصائصه ، حيث ان العمال الكوريين اكثر استلابا واقل رضا من الامريكيين مهما كان نوع النظام الانتاجي الذى يعملون فيه ، وهذا يعني ان هناك تظافر بين النظريتين في فهم استجابات العمال ومدى رضاهم وتذمرهم في التنظيمات الصناعية سواء في المجتمعات المصنعة او شبه المصنعة .

وتختم هذه الدراسة بان هناك الكثير من الدراسات تبين بان التغيرات الاجتماعية المرافقة للمراحل الاولى من التصنيع في الغالب تؤدى الى التذمر وتستمر مشاعر التذمر هذه حتى يتم تطوير آليات جديدة للتوافق، ثم تطرح عدة تساؤلات حول هذه الآليات ، فهل تتألف هذه الآليات من التحسين الموضوعي لظروف العمل والظروف الاقتصادية ؟ او هل تشمل على مجرد اساليب اكثر تعقيدا في سبيل تحسين وعي مزيف عند العمال ؟ (1)

ان التساؤل حول الآلية الاولى هو الذى ستبحث فيه دراستنا هذه ولو جزئيا في اطار الجوانب الثقافية والاجتماعية المحيطة بالعمال من جهة ، ومن جهة اخرى في اطار الجوانب التاريخية والتغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع وما تفرزه من ظروف تؤثر على العمال من حيث اشباع الحاجات النفسية والاجتماعية من العمل .

4 ـ <u>دراسة جاك كيرى</u> : وهي دراسة نفسية اجتماعية جرت في فرنسا عام 1974 ، ومن منطلقاتها ان تكيف اليد العاملة ذات الاصل الزراعي في الصناعة يتخذ عدة انماط تبعا لظروف الانطلاق والوصول ، ففيما يخص ظروف الانطلاق يفرق بين العمال الخارجين من الوسط الريفي وهم ميسورى الحال اى انهم مدمجين في وسطهم الريفي ، وهذا النوع يبحث عند الانتقال على الترقية وبذلك فنمط تكيفهم يختلف عن نمط تكيف اولئك العمال الخارجين من الوسط الريفي وهم غير مدمجين فيه بل هامشيين أي انهم اكثر حرمانا وهم يعتبرون فارين من هذا الوضع ، وعند انتقالهم فانهم يبحثون عن ان يكونوا مقبولين في الوضع الجديد ، وهذا هو الذى يطبع تكيفهم ، حيث ان نمط تكيف الذى يبحث عن الترقي يختلف عن نمط تكيف الذى يبحث عن القبول الاجتماعي ، هذا وان كان الدافع الى الانتقال هو واحد بالنسبة للفئتين وهو الدافع الاقتصادى

---

(1) من اجل الاطلاع على تفاصيل الدراسة انظر: خير الله عصار ، مرجع سابق ، ص 41 ـ 64

ولذلك فان ليس هناك تكيف واحد وانما هناك انماط للتكيف (اندماج ، انعزال ، صراع ، . .) وعلى ضوء ماسبق حاول ان يجري مقارنة بين مجموعتين من اصل زراعي الاولى ، اكثر اندماجا في الوسط الريفي الخارجة منه وتتمتع بوضعية اجتماعية جيدة واستقلالية مهنية اكثر من الثانية ، ولذلك فان المجموعة الاولى من اجل الانتقال تحتاج اكثر من الثانية الى ازاحة عقبات معتبرة امامها ، ويتساءل الباحث عما اذا كان في الامكان ان يجد داخل هذه العناصر تفسيرا لنمط التكيف الاولي لهؤلاء الريفيين ؟

كما يرى من جهة اخرى ان العامل الذى هو من المدينة لايملك الثقافة الخصوصية للتنظيم الذى يدخل اليه والقدرات الخاصة التي يفرضها وهو نفسه يجب علي ان يتكيف ، ولذلك فهو يرى ان الاقدمية لها الدور الاساسي في التكيف وفي ضوء هذا قام باجراء مقارنة وتبين له من خلالها انه لما مضى ما يقرب من عشر سنوات اقدمية على العمال ذوى الاصل الزراعي ابدوا اتجاها اكثر قوة من غير الريفيين فيما يخص الاندماج .

وينتهي في الخاتمة الى انه من الخاطئ ان نتكلم عن اليد العاملة ذات الاصل الزراعي بصفة عامة مهملين الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية الموجودة في الوسط الريفي كما هي في الوسط الحضرى .

وعموما فان الدراسة حاولت الكشف عن انماط التكيف فيما تنعكس فيه من مواقف وسلوك ، على اعتبار ان سلوك العامل عند الانتقال يعكس طموحاته وانواع هذه الطموحات ، فسلوك العامل الذى يسعى للترقية ويبذل الجهود من اجل ذلك يختلف عن سلوك العامل الذى يسعى الى ان يكون مقبولا في الوضع الجديد ، اى ان كل ذلك يتم وفق الانتظارات التي تتكون لديهم عند الانتقال .

ثالثا : الدراسات العربية

يمكن ان نعرض لبعض الدراسات العربية التي تمت في هذا الميدان والتي تمكنا من الاطلاع عليها ، وهذه الدراسات التي نحاول ان نعرض لها لم تتناول الاغتراب كموضوع مستقل لها ، وانما بحكم ترابط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض فانها تعرضت للظاهرة ولبعض العناصر التي تشاركها فيها دراستنا هذه الدراسات التي يمكن الاشارة اليها بايجاز هي : دراسة " السيد محمد

الحسيني " والتي كان موضوعها " النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم " ، ودراسة "محمد علي محمد " والتي كان موضوعها " مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم " ، ودراسة " حسن الساعاتي " التي كان موضوعها " تكيف العمال الريفيين في الاطار الحضرى الصناعي " ، ثم الاشارة الى بعض الدراسات الاخرى التي لهما علاقة ببعض جوانب دراستنا .

1 - دراسة السيد محمد الحسيني : وفيها قام بدراسة نقدية لنظرية التنظيم وعرض لاهم النظريات الاجتماعية ، الكلاسيكية والحديثة ، محاولا الخروج بمنظور جديد لدراسة التنظيم ، ليستعين به في دراسة تنظيمين مصريين، قديم وحديث ، بهدف المقارنة ، ودراسته هذه تدخل في اطار علم اجتماع التنظيم ، وكانت دراسته الامبريقية للتنظيمين الصناعيين تعمل على تحقيق ثلاثة اهداف اساسية الاول هو اختبار كفاءة المنظور الخاص الذى طوره وذلك بتطبيقه على تنظيمين مصريين يختلفان، كما يعتقد ، عن التنظيمات الغربية في كثير من الوجوه بحكم وجودهما في مجتمع نام يخضع لظروف اقتصادية وثقافية وسياسية وايديولوجية تختلف عن تلك الظروف التي تعيش في ظلها المجتمعات الغربية ، والهدف الثاني هو اكتشاف الخصائص التنظيمية المميزة لهذين التنظيمين والعمليات الاجتماعية التي تحكم ديناميا تهما وفعاليتهما ، والهدف الثالث هو وصف الخصائص التنظيمية المميزة للتنظيمين والعمليات الاجتماعية السائدة فيهما ، وفي حدود هذا الهدف يقول : سوف نقدم وصفا دقيقا نحاول فيه ربط الخصائص التنظيمية بالعمليات الاجتماعية ، في الوقت الذى سنحاول فيه ربط الكفاية والفعالية بباثولوجيا التنظيم ومعوقاته ، تلك المعوقات التي لاتنفصل بأى حال عن السمات الثقافية المميزة للتنظيم بالذات .

وفي دراسته الامبريقية درس الى جانب الضبط والاتصال ، التوازن والتكامل، وذلك بهدف معرفة مدى رضا افراد التنظيم عن وظائفهم وارتباطهم بالاقسام والادوات التي يعملون بها ومشاركتهم في الامور العامة للتنظيم وتوحدهم معها ، الا انه وكما اشرنا ان دراسته لم تكن موجهة خاصة لدراسة الاغتراب في التنظيمين المصريين، وانما درس التكامل ضمن اهداف البحث فقط ، اى انه خلال هذه الدراسة تعرض للاندماج والتوحد مع العمل بالنسبة للعمال ، وهذا مما اضطره الى التعرض لنظرية الاغتراب عند ماركس وعند المحدثين ، وفي تحليله كلين يعبر عن الاغتراب بمدى احساس

العمال ببعدهم عن الادارة ،كما انه يرى ان الاغتراب اساسه تكنولوجي وكما سبق ان اشرنا انه يستعمل كلمة الاغتراب بمعنى الاحساس بالانفصال عن الادارة او اى فئة تنظيمية اخرى ، اى الشعور بالبعد وبالانعزال ، ويحاول ان يفسر هذا في اطار حجم التنظيم ، وفي الاخير يصل الى تفسير مؤداه ان السبب يكمن في الاتصال حيث يقول في صفحة (369) : " على اننا لانستطيع ان نقبل هذا التأثير الكبير للحجم التنظيمي ، فهو وان كان يرتبط باغتراب العمال وصغار الموظفين عن الادارة العليا ، الا ان هناك ظروفا تنظيمية وسياسية اخرى لعبت دورا في هذا المجال لايمكن اغفاله ، فاذا ما صاحب كبر الحجم عدم حرص الادارة العليا على الاقتراب من العمال ، وتدعيم صلتها بهم وتحسين قنوات الاتصال كما هو الحال في التنظيم القديم ، فستكون النتيجة الحتمية لذلك هي احساس العمال بالاغتراب والانفصال عن هذه الادارة ، ومن هنا يمكن القول ، ان الحجم التنظيمي لاينهض وحده عاملا مستقلا يحدد موقف العمال من الادارة ، ولكن دوره ووزنه في هذا المجال يتوقف على ظروف اخرى كثيرة " ، بمعنى : صحيح ان الحجم يؤثر على الاندماج والاغتراب لكن ليس الحجم هو السبب الرئيسي بل ان الحجم غالبا ما تصاحبه ظروف اخرى متعلقة بالاتصال والاهتمام بالعمال .

ودراستنا هذه تشترك مع دراسة السيد محمد الحسيني في نقط اساسية وهي مثل ، قيامنا بوصف الخصائص التنظيمية وخصائص العمال والمطابقة بينهما ، وهي اشارة منا الى باثولوجية التنظيم التي تؤثر على الكفاية والفعالية ، كما تشترك معها في نقطة أخرى وهي الاتصال والمشاركة .

2 ـ دراسة محمد علي محمد : وهي دراسة في علم اجتماع التنظيم ، ومن خلال دراسته للتنظيم وعرضه للدراسات الامبريقية حول **البناء الاجتماعي للمصنع ودور** التكنولوجيا فيه ، حاول ان يدرس خصائص اعضاء التنظيم **ومشاركتهم** الاجتماعية ، كما درس ايضا التكامل والاستقرار في العمل ثم درس دور المنظمات الشعبية في في التنظيم .

ففيما يخص التكامل والاستقرار فانه حاول ان **يعرض لمدى** اهتمام البحوث السوسيولوجية بدراسة التنظيمات وذلك بعد اقتناع الباحثين بان اهم **مظاهر** الحياة في المجتمع الحديث هو انضمام اكبر عدد من الناس الى هذه التنظيمات

ثم يعرض لاهم التساؤلات التي ينطلق منها الباحثون في بحوثهم حول التكامل من اجل الاجابة عليها وهي : ماهي العوامل والقوى الداخلية والخارجية التي تسهم في تحقيق التكامل بين الاعضاء والتنظيمات ، وما هي الظروف التي تؤدى الى ظهور التناقض والصراع بين المستويات المختلفة في التسلسل التنظيمي ؟

اما في دراسته الامبريقية فانه حاول دراسة التنظيم الصناعي المصرى الذى تعرض لتغيرات جذرية ، يعني بعد ما كانت موءسسات خاصة أصبحت موءممة للعمال دور كبير في المشاركة في التسيير والمشاركة في الارباح ، وهو بذلك يسعى الى استكشاف مدى تكامل العمال واستقرارهم في العمل مستعينا بثلاثة اجراءات اساسية الاجراء الاول ، يوضح فرص التقدم الوظيفي او التنقل المهني الصاعد في التسلسل التنظيمي والمعوقات التي تنشأ امامهم في هذا المجال ، والاجراء الثاني يتمثل في التعرف على مدى اقتناع العمال بان عملهم في التنظيم يشكل مستقبلا مهنيا لهم ، والاجراء الثالث يستهدف الكشف عن ارتباط العمال بالتنظيم في ضوء موقف ملموس حيث طلب اليهم ان يقارنوا بين استمرار عضويتهم في التنظيم او تفضيلهم الانتقال الى تنظيم جديد مع افتراض تساوى الاجر وبعض الظروف الاخرى، وقد اتبع الباحث في ذلك العلاقة بين اهم المتغيرات التي يمكن ان تكون لها علاقة بالاستقرار والتكامل مثل ، الاجر ، والاقدمية ، والسن ، والاصول الريفية الحضرية .

ومن النتائج التي سجلتها هذه الدراسة وكما جاء في صفحة 319 ان :

" العمال الريفيين الذين تزداد نسبتهم في مصانع النسيج بصفة عامة ، اقل توافقا مع ظروف العمل الآلي اذا ما قورنوا بالعمال الحضريين في الاقسام الاخرى ، واكثر معاناة منهم للاغتراب عن العمل ، والشعور بفقدان المعنى فيه" ، كما انه من بين النتائج الهامة تلك المتعلقة بالاتصال والتكامل ، حيث يرى (في صفحة 335) ان "الاتصال في التنظيم الصناعي ، موضوع الدراسة ، يحقق وظيفة رئيسية هي التكامل والتوازن بين الوحدات المختلفة . . . وان ادراك مضمون الاتصال يختلف باختلاف الجماعات الداخلة في عملية الاتصال والاطار المرجعي الذى يشكل مصالحها واهتماماتها . . . فالاتصال احد العوامل التي تحدد درجة تكامل الاعضاء مع البناء التنظيمي وهو مرتبط بكثير من العوامل الداخلية والخارجية الاخرى" ، وكما هو مشار اليه سابقا انه يستعمل التكامل بمعنى الاندماج " "Integration

اما فيما يخص النتيجة المتعلقة بالمنظمات الشعبية (التنظيم النقابي ، مجلس العمال ، التنظيم السياسي) فانه يرى (في صفحة 344) بان هناك " نقصا واضحا في معدل الاتصال بين العمال ومنظماتهم الشعبية ، مما ترتب عليه ظهور اتجاه سلبي نحو هذه المنظمات ، وضعف مستوى التوحد بها ، وفقدان الثقة في اعضائها ، كما اظهرت نتائج الدراسة ايضا ، ان العمال ليست لديهم تصورات محددة للدور الذى يقوم به كل تنظيم . . . والواقع اننا نستطيع ان نرجع موقف العمال السلبي من دور المنظمات الشعبية الى عاملين اثنين : الاول ان هذه المنظمات تعمل في اطار ظروف تشجع الصراع بينها وداخل كل منها بدلا من ان تؤدى وظائفها في سياق التكامل ، والعامل الآخر هو نزوع بعض اعضاء هذه المنظمات الى الانفصال عن الطبقة العاملة فضلا عن سعي الادارة الى استقطاب هؤلاء الاعضاء واستخدامهم لصالحها " .

ويقول الباحث ان هذه النتائج تتسق مع نتائج دراسات اخرى اجريت في تنظيمات صناعية في مجتمعات شرقية ، واظهرت عدم قدرة المنظمات الشعبية على القيام بدورها نتيجة معوقات كثيرة ، وفشلها في تحقيق التكامل والارتباط بينها وبين العمال .

3 ـ دراسة حسن الساعاتي : تمت هذه الدراسة عام 1954 في الاسكندرية حول عمال الصناعة والمهاجرين اليها من الارياف على الخصوص ، وذلك من اجل دراسة مدى تكيفهم في الوسط الحضرى الصناعي ، والدراسة في مجملها عبارة عن تحليل لاهم التغيرات الطارئة على حياة القروى المنتقل وما هي مجمل الصعوبات المواجهة له في الحضر وما هي المراحل التي يمر بها للتكيف مع الحياة الجديدة (1)

وقد درس الباحث تكيف العامل المهاجر في الاطار الحضرى الصناعي المنتقل اليه في ضوء النموذج الثقافي للحياة الجارية في القرية التي ولد فيها ونشأ ، وفي ضوء النموذج الثقافي للحياة الجارية في المدينة ذات المراكز الصناعية (2) ومن النتائج المتوصل اليها هو ان اسباب الهجرة تكمن اولا وقبل كل شيء في

---

(1) انظر : لويس كامل مليكة (محرر) ، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص 620

(2) حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الصناعي ، الطبعة الثالثة (بيروت ، دار النهضة العربية ، 1980) ص 231

العامل الاقتصادى حيث اغلبية المهاجرين (63،3٪) قد ذكروا بوضوح بانهم هاجروا سعيا وراء العمل والاجر المنتظم المتوفرين في المدينة ،كما تبين للباحث بان المهاجر قلما يهاجر دون حافز من قريب او صديق او زميل له يكون قد هاجر قبله (1).

اما فيما يخص حدود دراسته فانه يرى ان نتائجها والحقائق التي توصلت اليها وبصفة اجمالية" لاتختلف كثيرا عن تلك الحقائق الخاصة بهجرة الريفيين الى المدينة والعمل في الصناعة فيها ، في اى قطر عربي ، ما دامت الدول العربية كلها تسير في عملية تصنيع وتغير تقنيني في نطاق واسع ، وما دامت ظروفها على وجه العموم ، متشابهة الى حد كبير" (2).

وبالاضافة الى الدراسات الثلاث السابقة هناك دراسات اخرى يمكن الاشارة اليها فقط لعلاقتها الضيقة بدراستنا مثل ، تلك الدراسة التي جرت حول اوضاع عمال التراحيل ومشاكلهم في مصر (3) ، وعمال التراحيل هي نوع من الهجرة الفردية الموسمية والتي تتم في الغالب في العمل الزراعي ،كما تتم في البناء والاعمال المؤقتة غير الزراعية ، وهي تتم في اشكال افواج أو جماعات تخرج من الريف بحثا عن العمل خارج القرية ، وتخضع احيانا للوساطة حيث يقوم الوسيط بالجمع بين الباحثين عن العمل والمقاول الطالب للعمالة، وذلك لاطلاعه على اماكن وجود التشغيل واماكن تواجد عمال التراحيل ، وبذلك فهي تختلف عن الهجرة المؤقتة في دراستنا ، الا انهما يشتركان في نقاط اساسية وهي ، الطرد الريفي ، وان العمال في كل منهما تتميز حياتهم الاجتماعية باللاستقرار ولا يستفيدون من كثير من المزايا وبعض الخدمات التي يضمنها العمل الحديث للعمال ، وان كلا

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 230

(2) نفس المرجع ، ص 231

(3) رقية مرشدى بركات ، "اوضاع عمال التراحيل ومشاكلهم في مصر" ، المجلة المجلة الاجتماعية القومية، يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ثلاث مرات في العام ، العدد الاول ، يناير 1975، المجلد الثاني عشر ، ص 61
وهو بحث قامت به وحدة بحوث التصنيع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة 1972 - 73 ، تحت اشراف السيد : عزت حجازى ، وقامت رقية مرشدي بركات بكتابة التقرير النهائي للبحث.

منها وليدة تاريخ تميز بالاستغلال ، وان للظاهرتين انعكاسات على الافراد والجماعات والمجتمع .

كما ان هناك دراسة اخرى حول الاغتراب ، الا ان صلتها بدراستنا ضيقة باعتبارها تتناول اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر [1] الا في بعض الجوانب النظرية المتعلقة بمعاني الاغتراب وذلك من حيث ان التعريف الاجرائي للدراسة في اغلب جوانبه ينطلق من المحددات الخمس للاغتراب لدى "سيمان".

وبعد هذا العرض فاننا نلاحظ ان دراستنا هذه تلتقي مع الدراستين الاوليين في عدة نقاط اساسية ، حيث تلتقي مع دراسة "السيد محمد الحسيني" فيما يخص التركيز على الجوانب الثقافية والاجتماعية للمجتمع وعلاقاتها بالتنظيم ، اي دراسة التنظيم من هذا المنظور ، وتلتقي مع دراسة محمد علي محمد فيما يخص دراسة الاستقرار ودور المنظمات الشعبية في التنظيم ودور الاتصال في احداث التكامل مع اننا ، كما اشرنا ، لانقوم بتقييم المنظمات الجماهيرية بقدر ما نأخذها كمؤشرات للاندماج والاغتراب .

ثالثا : الدراسات الجزائرية

حسب الاعمال التي تم الاطلاع عليها فانه ليس هناك دراسة متخصصة قامت حول هذا الموضوع ، ونظرا لكون معظم الاعمال التي اغلبها عبارة عن رسائل جامعية ، سواء دكتوراة الحلقة الثالثة او دكتوراة الدولة ، تناقش في الخارج وعلى الخصوص فرنسا ، [2] واغلبها لا يصلنا ، فانه كان يراودنا الشك لعلى ان تكون هناك دراسة قامت حول الموضوع ولم تصلنا ، الا انه وحسب البيبليوغرافيا [3] التي اعدها "فاروق بن عطية" تبين بانه ليس هناك بحثا متخصصا تم حول هذا الموضوع .

---

(1) سامية حسن الساعاتي ، "اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصرة تحليل اجتماعي لمظاهره واسبابه" ، المجلة الاجتماعية القومية ، مرجع سابق ، العدد : 1 – 3 ، 1977 ، عدد خاص عن المرأة ، المجلد الرابع ص 185

(2) Farouk Benatia ,"L'algerie danSles sciences sociales(1962- 1982"

Sciences spciales : Revue trimestrielle, editée sous l'egide:M.E.S

N° 8 , 1982 , Speciale recherche , P 15

حيث بين بان الرسائل الجامعية من صنف ، دكتوراة الحلقة الثالثة ودكتوراة الدولة التي نوقشت في الجزائر فيما بين 1962 – 82 تمثل نسبة 7% والنسبة الباقية في جامعات فرنسا المختلفة .

(3) Ibid , P 31 - 102

ومع هذا فانه يمكن الاشارة الى بعض الدراسات التي تلتقي مع دراستنا هذه في بعض النقاط مثل ، دراسة "جورج ميتا George Mutin" ودراسة "علي الكنز" وزملائه ، ودراسة " فاروق بن عطية" .

1: فبالنسبة لـ"جورج ميتا" فانه قام سنة 1974 بدراسة كان عنوانها "متيجة: ذهاب المعمرون والمجال الجغرافي" ، وهي دراسة نال بها درجة دكتوراة الدولة في الميدان الجغرافي ، وقام عبر دراسته بتشخيص شامل لكافة السهل وعلى جميع المستويات ، المستوى الجغرافي ومستوى النشاط الاقتصادي من حيث الزراعة وتنظيمها وتوطين الصناعة بالسهل ، ودراسة السكان وحركتهم بداخله وقدومهم اليه من خارجه سواء للعمل الزراعي في شكل هجرات موسمية او دائمة ، ثم كيف تحولت هذه الحركة واتجهت نحو الصناعة بعد توطين المركبات الصناعية به ، وهو يلتقي مع دراستنا في هذه الجوانب عند تصويره لحركة العمال بالسهل من جهة ، بين مختلف المراكز العمرانية والمركبات الصناعية داخله وهي حركة يومية ، ومن جهة اخرى بين جهات بعيدة (مثل : الاصنام ، المدية ، سطيف ، بجاية ، جيجل) والمركبات الصناعية ، وهي التي سميناها في دراستنا بالهجرة المؤقتة ، والتي يرى الباحث بشأنها بانها نتيجة لعدم توازي سياسة الاسكان مع سياسة التشغيل وخلق الوظائف بالسهل ، ويصل الى استنتاج ، ان العاصمة اصبحت كمرقد لعمال هذه الورشات والذين يؤدون زيارات الى اهاليهم اسبوعيا اوشهريا او اكثر من ذلك ، وينامون خلال الاسبوع عند الاقارب او بطرق اخرى .

كما انه يستعرض الجوانب التاريخية لهذه الحركة التي كانت تتم اصلا بهدف العمل الزراعي في مزارع المعمرين عن طريق افواج من الفلاحين المعدمين خارجين من مناطق مختلفة ، بيناها سابقا ، في ظروف قاسية ، وبالتالي يتعرض لظهور البيوت القصديرية في تلك الفترة الاستعمارية وكيف استمرت في عهد الاستقلال ، كما يصور الحركة السكانية والهزات العنيفة التي شهدها السهل اثناء الثورة التحريرية والسنوات التي تلت الاستقلال مباشرة في هذا المجال .

---

(1)

اما فيما يخص انتقال اليد العاملة من المزارع والدخول في المصانع فانــه يتوقع ان يكون تكيفهم مع النظام البيروقراطي في الصناعة اسرع باعتبارهم خضعوا لنوع من هذا التنظيم البيروقراطي في المزارع المسيرة ذاتيا التي تعم السهل والتــي يسود فيها العمل الجماعي ومستويات رئاسية ومديريات مسؤولة . الا ان هذا يبقى مجرد افتراض يمكن ان يخضع للدراسة .

2 ــ اما بالنسبة لفرقة البحث المتكونة من" علي الكنز" و"السعيد شيخي" و" فريد جمال" فانهم اجروا دراسة سوسيولوجية فيما بين (1978 ــ 82) علــى الشركة الوطنية للحديد والصلب ، كان عنوانها : " صناعة ومجتمع Industrie et société" وبصفة عامة فان هذه الدراسة تعالج قضية التوطين الصناعي وما يستتبعه من اتصال سكان المنطقة الموطن فيها بالعمال القادمين من خارجها ونوع التفاعل الذى يحدث بينهما ، كما تدرس الظروف الاجتماعية الخارجية لعمال الصناعة وآثارها على سلــوك العامل داخل التنظيم ، وتركز على الرضا والارتياح والتذمر لدى العمال وذلــك من خلال موقفهم من الادارة والاداريين وجهاز الاشراف بصفة عامة ، ومن المنظمات الجماهيرية (التنظيم السياسي ، التنظيم النقابي ، مجلس العمال) ، كما تــدرس موقفهم من حجم التنظيم .

ومن خلال الاطلاع على الاجابات التي سجلتها هذه الدراسة من خــلال المقابلات في صور بيانات كيفية (تصريحات) فانه يتبين لنا بان هناك تذمرا واضحا في اوساط العمال يتجلى في موقفهم من التنظيم النقابي ومجلس العمال ، اذ ليــس هناك توحدا بهذه التنظيمات ، كما يتجلى في موقفهم من الجهاز الاداري ومــن حجم التنظيم الذى عبروا عنه بالتضخم خاصة في مستوى الاشراف مما جعل العامــل يحس بسيادة الفوضى كما عبر عنها احد المستجوبين: بان السوق اكثر تنظيمــا من هنا . هذا الذى يساعد على نمو الاحساس لدى العامل بان هناك من يتقاضى اجرا بلا مقابل عمل واضح يؤديه للتنظيم وبالتالي فاجره مقطوع على حســاب العمال مما يشعرهم هذا بنوع من الظلم .

3: اما فيما يخص دراسة " فاروق بن عطية " والتي كان عنوانها : "الجزائر العاصمة: ركام ام حي " والصادرة عام 1980 ، وهي دراسة تشمل الفترة ما بين 1919 ـ 1979 ، وتتناول عملية التحضر واهم المراحل التي مر بها والآليات التي تحكمت فيه في هذه الفترة التي يمكن تقسيمها الى مراحل متعددة حسب الظروف التي مر بها المجتمع .

هذا التحضر الذى اتى مصاحبا للاستقلال الوطني والتصنيع عن طريق الهجرة الريفية الكثيفة ، هذا الانتقال الى الحضر الذى يجبر المنتقلين على التخلي عن بعض العادات في سبيل الانسجام مع نمط الحياة الحضرية ، وهذا التخلي لا يتم طبعا ، بسهولة بل ببطء ، ومن اجل ذلك فهو يدرس الاندماج بالاستعانة ببعض المؤشرات مثل ، الاندماج الاقتصادى ، والاندماج الثقافي ، والاندماج السياسي ، كل ذلك بالاستناد الى ، نوع السكن ، خروج المرأة للعمل ، وانواع الموسيقى المفضلة ، والانحراف . وبصفة عامة تعالج هذه الدراسة عملية التحضر الاجتماعي والهجرة الريفية وعواملها وعواقبها الاجتماعية .

تقييم عام

اتاح لنا العرض السابق لبعض الدراسات التي تناولت الاغتراب الوصول الى ان ، المنطلقات الفكرية والنظرية لهذه الدراسات تختلف باختلاف الباحثين وباختلاف المجتمعات التي تمت فيها هذه الدراسات من حيث مراحل تطورها الاقتصادى والاجتماعي ، متخذين في الاعتبار المحيط الاجتماعي والثقافي لمجتمع الدراسة ، حيث ان استجابة العمال لاساليب التنظيم الذى ينتمون اليه تتأثر بهذا المحيط (1) ، وعلى هذا الاساس فليس شرطا ان تتفق دراستنا مع هذه الدراسات في المنطلق (تقسيم العمل ، الملكية الخاصة ، نوع التكنولوجيا) في دراسة الاغتراب ، وان هذا الاختلاف في المنطلق لا يعد خطأ منهجيا بل ، فلربما ، يعد شرطا من اجل الاكتمال النظرى ، وفي هذا يقول " الان توران "Alain Touraine"

---

(1) خير الله عصار ، " من مشكلات الحضارة : استلاب العمال " ،
مجلة الثقافة ، مرجع سابق ، عدد : 57 ، مايو 1980 ، ص 57

ان العلاقة التي تجمع بين الوعي الخلاق وانواع الاغتراب ، اذن ليست بنفس الطبيعة في الحضارة الصناعية ، والمجتمعات الماقبل الصناعية [1].

هذا وان الاغتراب نفسه اتسعت استعمالاته وميادينه ، فاصبح غير قاصر على ما قصده ماركس من معنى الاغتراب والمتمثل اساسا في الجانب الاقتصادي ، وكما جاء في كتاب "علم الاجتماع الصناعي" لـ " باركر ، وآخرون " ان الاغتراب عن العمل قضية " تعتبر في الاصل جزءا من النقد الماركسي لتقسيم العمل في المجتمع الرأسمالي ، فانها تستخدم اليوم بطريقة اكثر توسعا لكي تصف تبرؤ الذات من الدور المهني ، فنتيجة للاحباط الذي ينجم عن افتقار العامل المغترب لمدلول الوظائف التي اسندت اليه ، والذي ينتج ايضا عن الصفة غير الشخصية التي يتميز بها دوره في محيط تنظيم العمل — يرتد هذا العامل الى حياة اللاعمل ، بحثا عن القيم والتوحد " انني فقط اعمل هنا ، ولكنك اذا اردت ان تعرف حقيقتي ، فاذهب الى منزلي وقابل اسرتي " [2] ، فالاحباط الذي يعاني منه العامل في المجتمعات المتخلفة في حقيقته ليس مرتبط فقط بكونه لا يدرك مدلول الوظائف التي اسندت اليه ، بل مرتبط كذلك بظروفه الحياتية والاحباط الذي يعانيه العامل حسب هذه الدراسة يتمثل في جانبين : عدم ادراك مدلول كثير من المفاهيم والقضايا التي تخص التنظيم ، وعدم الادراك هذا ينعكس عليه باحباط كبير للشخصية ، والثاني في الظروف الاجتماعية للعامل المتعلقة بالهجرة الفردية وما يصاحبها من مشاكل اجتماعية التي تعد سببا رئيسيا في الاحباط الذي تتولد عنه ردود افعال معينة .

وما دمنا بصدد الاحباط ، فاننا نشير الى ما اشار اليه " مصطفى حجازي " في هذا المضمار حيث يقول : " . . . والواقع ان الانسان المقهور في المجتمع المتخلف يحس بالغربة في بلده ، يحس بانه لا يملك شيئا ، حتى المرافق العامة يحس انها ملك للسلطة ، وليست مسألة تسهيلات حياتية له هو . . عندما يخرب المرافق

---

(1) Alain Touraine , Sociòlogie de l'action , aux Editions du Seuil , Paris 1956 P 146 .

وانظر كذلك في الصفحات 145 ، 146 ، 147 حيث تجد انواع الاغتراب التي هي : اغتراب بيروقراطي ناتج عن التنظيم العقلاني للعمل ، واغتراب سياسي وتقني واقتصادي ، وهي الانماط الاربعة للاغتراب .

(2) مرجع سابق ، ص 232

العامة فهو ، اولا وقبل كل شيء يعبر عن عدوانيته تجاه المتسلط يبدو هذا الامر جليا حين يرزح المجتمع تحت وطأة تسلط اجنبي استعماري ،[1] والاحباط يعتبر كأحد مكونات الشخصية المقهورة ، اى كأحد جوانب الشخصية المرضية ، كما استخدم كمفهوم ذى علاقة بسلوك العامل في الصناعة ، وشبيه بمشاعر خيبة الامل التي يتعرض لها الافراد في الحياة اليومية ، ويستدلون عن الاحباط في الصناعة بظهور اعراض مثل النقد الزائد للادارة ، والقيل والقال والغياب[2] ، وما شابه ذلك ، اى كل سلوك معبر عن التذمر في اوساط العمال ، والاحباط في هذه المواصفة يعتبر كنتيجة للظروف الاجتماعية والتنظيمية المحيطة بالعامل ، وفي نفس الوقت سببا في عدم الاندماج .

واذا كان الاغتراب حسب الدراسات السابقة هو ابن المجتمع الصناعي ، ثم انه ابن النظام الرأسمالي ، فكيف يكون الحال في المجتمع الذى تجرى فيه هذه الدراسة (المجتمع الجزائرى) الذى لايعتبر مصنعا ، وانما هو شبه مصنع ، ولا يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وحسب ماركس انه في النظام الاشتراكي يختفي الاغتراب ، حيث تصبح ملكية وسائل الانتاج جماعية والانتاج مجتمعي .

واذا كان ماركس ينظر للاغتراب كابن للمؤسسة الرأسمالية ويربطه بتقسيم العمل وملكية وسائل الانتاج خاصة ، وينظر لاغتراب الافراد من هذه الزاوية ، فانه بهذا يمهد لاعلانه للنظام الاشتراكي كأصلح نظام للمجتمعات ، بينما دراستنا تسعى الى الكشف عن مدى فعالية العامل داخل التنظيم الصناعي وما هي المعوقات التي تحول دون هذه الفعالية ؟

كما ان ماركس من جهة اخرى في دراسته للاغتراب حاول ان يطابق بين خصوصيات الانسان كانسان ، اى انطلاقا من الطبيعة الانسانية ، وخصوصيات النظام بوجه عام الذى يوجد فيه هذا الانسان لتبيان مدى معاناته للاغتراب في هذا النظام لعدم تطابق هذه الخوصيات ، ليعلن بعد ذلك عن ضرورة تغيير النظام القائم

(1) خير الله عصار ، مرجع سابق ، ص 62

(2) نفس المرجع ، ص 62

بنظام آخر ذى خصوصيات جديدة تتطابق مع خصوصيات الانسان من اجل القضاء على اغترابه ، وتحقيق السعادة للانسان والانسانية جمعاء .

بينما تسعى هذه الدراسة للكشف عن مدى تطابق خصوصيات العامل المكتسبة (الاجتماعية والثقافية) وخصوصيات التنظيم الذى ينتمي اليه ، لتبيان مدى معاناته للاغتراب داخل التنظيم ، مما يسمح بتصور اسلوب في التنظيم يساعد على ان يكون العامل فيه اكثر فعالية .

ونظرية ماركس في الاغتراب تعد من النظريات ذات المدى البعيد تمس النظام الاقتصادى باكمله ، حيث تنظر للاغتراب كشكل من اشكال الاستغلال في ظل هذا النظام انطلاقا من وضع الشغيلة في العمل ، وبذلك فهدفه من وراء دراساته هو الوصول الى وضع يحقق للانسان سعادته في العمل من حيث الامن والاطمئنان على مستقبله ، وهذا النوع من الاشباع من حيث الامن والاطمئنان هو جوهر النظريات الحديثة فيما يخص العلاقات الانسانية في الصناعة اذ ترى ان المشاركة ، كأحد عوامل الاشباع النفسي والاجتماعي ، " تعتبر احد الوسائل الفعالة في موضوع العلاقات الانسانية في الصناعة من الناحية الاجتماعية ، فهي تجعل العاملين يحسون باهميتهم فيما يبذلون من جهود ، بحيث لا تغبن الادارة موقفهم بل تشركهم في مكان عملهم ، وتسمع الى آرائهم وتأخذ بالصالح منها بعد المناقشة والعرض الحر لكافة المقترحات" (1)

اما من حيث اسلوب معالجة الاغتراب فاننا نجده يختلف باختلاف المنطلقات ، فهناك من عالجوه فلسفيا لاقتناعهم بانه ذو طبيعة فلسفية اكثر ، وهذا بالبحث في طبيعة الانسان وحاجاته ، كما عولج امبريقيا بالبحث في مظاهره واسبابه داخل التنظيمات الاجتماعية والصناعية منها خاصة ، وهذا الاختلاف في المعالجة لموضوع واحد نجده حتى عند الاوائل فمثلا ، نجد ماركس يدرس تقسيم العمل بالمنهج الجدلي ، في حين نجد دوركايم يدرسه بالطريقة العضوية ، اى ان رغم الموضوع واحد فان الاسلوب يختلف وبالطبع النتيجة تختلف ، فماركس يرى فيه كعقبة

---

(1) جبارة عطية جبارة محمد ، " انماط الادارة والعلاقات الانسانية في الصناعة" ، مجلة الثقافة ، مرجع سابق ، عدد : 47 ، اكتوبر ــ نوفمبر 1978 ، ص 25

اجتماعية ، بينما دوركايم يراه كتضامن عضوي (1) ، يتكيف معه الانسان تدريجيا .

كما ان الاغتراب في المجتمع الاوربي عبر عنه الباحثون بمدى تيه الانسان في المجتمع الحديث المتطور تكنولوجيا ، وعبر قبلهم ماركس عنه بمدى انفصال العامل عن انتاجه ، ويرون بان التناقض بين الواقع وتعريف جوهر الانسان ، عدم الرضا ، وتجاهل الحاجات الانسانية ، تعتبر هي مصدر الاغتراب ، ما دامت تفصل الرجال عن جوهرهم ودون ان يعوا بذلك (2) . اما دراستنا التي تسعى لان تطابق بين خصوصيات التنظيم وخصوصيات اعضائه ، فذلك على اعتبار أن عدم التطابق هذا يعد من اهم العوائق امام اشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية للعامل ، انطلاقا من ان اشباع الحاجات مرتبط بتوقعات الافراد وانتظاراتهم والتي تتعين عن طريق ايديولوجيتهم السياسية وكذلك عن طريق مثالياتهم الخيالية (3) ، ومضبوطا يختلف من فرد الى آخر ومن ثقافة الى اخرى ، ومن جنس الى آخر ، كما ان مفهومهم للنجاح الاجتماعي يختلف باختلافهم ، وعند قياس هذا المفهوم يمكن عن طريقه معرفة ما هو احساس الفرد داخل مجتمعه ، فمنهم من يرى التعليم اساس النجاح في المجتمع ، ذلك ان التعليم تترتب عليه عدة اشياء منها الاجر (4) ، ونظرا لما يلعبه التعليم ومستواه في الرضا والارتياح نتيجة اشباعه لبعض الحاجات الاجتماعية والنفسية في التنظيمات الصناعية ، فان هذه الدراسة تركز على هذا المتغير في دراسة الاغتراب ، على اعتبار ان التنظيم الصناعي يتطلب ان تكون عمالته قابلة للتكوين والترقية ، وبالنسبة للعمال يعتبر التعليم ومستواه من اهم الامور التي تشبع الحاجات الاجتماعية والنفسية بالنسبة لهم ، من حيث : اتاحة الفرصة للفهم والادراك وبالتالي المشاركة ، ومن حيث اتاحة الفرصة للترقية والحصول على اجر اعلى ، ولهذه الجوانب في العمل انعكاسات نفسية واجتماعية لا يستهان بها .

كما ان هذه الدراسة تركز على الظروف الاجتماعية للعمال المتعلقة بالهجرة الفردية التي تعتبر كعائق امام الاندماج ، حيث ان هذه الظروف تمارس احباطا

---

(1) George Friedmane et Pierre Naville , Traité de sociologie du travail , librairie Arnaud Colin , Paris 1961 , P 44 .

(2) Jean Daniel Maurino , Besoin et alienation , OP.cit , P 3 .

(3) Joachim Israel , L'alienation de marx , OP.cit,P 355 .

(4) Ibid , 374 - 375 .

على العامل من عدة جوانب وتتسبب في عدم الاطمئنان والامان على مستقبله الشخصي وعلى مستقبل ابنائه واسرته ، هذا مما يجعله باستمرار منشغلا عن تنظيمه ولا يشارك فيه الا بالقدر الذى يضمن به الحصول على اجره .

ومن هنا فان هذه الدراسة تنظر للاغتراب كنتاج لعاملين اثنين ، الاول داخلي مرتبط بالادراك لمدلول الادوات والقواعد التنظيمية ووظائفها ومختلف القضايا المرتبطة بالعمل وبالتنظيم ، هذا الجهل ـ الذى يرجع في كثير من جوانبه الى نظام الاتصال ـ يكون سببا في عدم المشاركة الفعالة ، والثاني خارجي مرتبط بالهجرة المؤقتة وما تخلقه من ظروف تحيط بالعامل فتؤثر على الاستجابات التي يتطلبها التنظيم من اعضائه الذين ينتمون اليه (*).

هذه الامور التي يتعين على التنظيم ان يعرفها ، اى عليه ان يكشف انتظارات افراده وطموحاتهم وماذا يشبع حاجاتهم الاجتماعية والنفسية وتحديدها بدقة والعمل على اشباعها طبقا لمنطق الاولويات عندهم والتي تختلف من فرد الى آخر .

(*) انظر : تعريفنا الاجرائي للاندماج في فصل المفاهيم ، حيث الاندماج هو المقابل الايجابي للاغتراب

متوسطـــة :

دراسة الاندماج والاغترابلدى اليد العاملة الريفية المنتقلة الى الصناعــة يقتضي دراسة آليات وظروف هذا الانتقال ، والتاريخ الذى مرت به ، والتي كلهـــا تركت رواسب توجه التصور والسلوك لدى هذه الفئة من العمال ، التي يجب عليهـــا ان تتكيف بأى طريقة مع التنظيم الذى انتمت اليه هذا الانتماء الذى يؤدى الـــى تفاعلات تنشأ عنها اتجاهات ، اما ان تتسم بالاندماج والتكامل التام مع التنظيـــم او الاغتراب .

معنى هذا انه لايمكن الانطلاق في دراسة اليد العاملة الريفية في المصنـــع من فراغ ، بل ان دراستها تقتضي معالجة الوضع الاجتماعي والاقتصادى العام السائد في الريف ، وسواء هذا قبل الاستقلال ام بعده ، اى بدراسة آليات حراكها لفهـــم انعكاساتها عليه وطبعه بطابع معين، وهذا يقتضي من جهة اخرى القيام بالتحليـل على مستويين الاول ، التحليل الاجتماعي للريف الجزائرى قبل الاستقلال ، والثانـي تحليل سياسة التنمية بعد الاستقلال بعناصرها القطاعية والجغرافية .

ففهم مواقف واتجاهات العامل داخل التنظيم لايمكن الا بالرجوع الـــى التقلبات التي مر بها والتي تعد من الآليات التي شكلت هذه المواقف ، ويتـــم البحث عنها في ماضيه الاجتماعي حتى يتسنى لنا تفسير هذا السلوك باسبابـــه الحقيقية من اجل اعطاء التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية في الصناعة ، وهـــذا كما يقول "محمد طلعت عيسى" و " عدلي سليمان" : " ان العامل في مجتمعنـــا العربي ورث عن الاستعمار الما في نفسه وضيقا في مجتمعه الذى تحكمت فيه قـــوى الرجعية والاقطاع ". (1) حيث ان ارجاع هذه الظواهر الى الجوانب المتعلقـــة بالتنظيم العلمي للعمل فقط وبمفهومه الضيق يعتبر تفسير سطحي ، فالتنظيم العلمي للعمل هو ذلك الذى يستطيع قدر الامكان ان يجعل من اعضاء التنظيم يتفاعلـــون معه ايجابا ، وهذا يختلف بالطبع من مجتمع لآخر ومن ثقافة لاخرى ، فلكل مجتمـــع له ثقافته وعاداته وتاريخه التي كلها تساهم في تشكيل سلوك الفرد داخل التنظيـــم

---

(1) الخدمة الاجتماعية العمالية (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1963) ص 69

ولهذا ، اذا كان تنظيما علميا ناجحا في مجتمع ما ليس معناه بالضرورة ان يكون نفس التنظيم العلمي وبنفس الاسلوب ناجحا في مجتمع آخر بحجة انه علمي ، فالعلمي ما هو قابل للتطبيق بنجاح .

ودراسة هذه الجوانب كلها يعتبر مدخلا مهما للدراسة الميدانية واطارا مرجعيا اساسيا لتفسير البيانات والملاحظات التي تحصل عليها الدراسة حول كثير من المتغيرات ، على اعتبار ان هذه الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية هي التي افرزت ما للعامل من سلوك ومواقف تجاه العمل ، وذلك بدراسة هذه الاوضاع عبر عنصرين اساسيين : عامل تاريخي اى دراسة الجوانب التاريخية لليد العاملة الريفية وهذا يقودنا الى تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري في الفترة الاستعمارية ، اذ ليس من المعقول تناول اليد العاملة الريفية بعيدا عن اوضاع الريف وماضيه الذى هو منبعها ، ثم ننتقل بعد ذلك الى العامل الثاني المتمثل في الظروف التي افرزتها التنمية بعد الاستقلال مع التركيز على تلك الآليات التي كانت لها علاقة مباشرة بالظروف التي وقعت اليد العاملة الريفية تحت تأثيرها مثل ، التشغيل وتوزيع الدخل ، اى عن طريق العناصر الاساسية للاستراتيجية الجزائرية في التنمية وادواتها واساليبها ، وهذا يؤدى بنا الى دراسة التصنيع وتوطين المصانع في فصل مستقل مع اخذ نماذج لذلك كحالات واقعية .

—— ٥ ——

تمهيد

مرت اليد العاملة الريفية في عهد الاستعمار الفرنسي في مسيرتها ـ بتبدلها واتجاهها بظروف تخدم في مجملها اقتصاد المستعمر ، عبر سياسة ادماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي وجعل الاول مكملا للثاني ، حيث ان اليد العاملة الريفية خضعت لعدة عمليات متظافرة محققة لاهداف محددة ، هذه العمليات تمد من مظاهر التخطيط لهذه القوى ، واكتسى تنفيذها مراحل متعددة ومتداخلة ميزت السياسات التي اتبعها الاستعمار في الجزائر والتي هي التفقير والتجهيل ثم الترصد لنتائج ذلك بالاستغلال الفاحش لها ، وسواء ذلك باستقبالها على مستوى السواحل او على مستوى معامل فرنسا في المجتمع الام ، لفرض عليها شروطه في الاستغلال وتركها في حركة مستمرة لا تعرف الاستقرار ، بين الارياف ومواطن تركز المعمرين والمتروبول ، ولجعل هذه الحركة تسير وفق احتياجاته فرض بعضا من الظروف التي تحتم الانتقال الى الشغل في مزارع المعمر داخل الوطن والمصانع والمشاريع الاخرى خارجه (فرنسا) مستعملا في ذلك وسيلة الاجر والضرائب .

وضمن هذه الظروف يحاول " ابن حسين " تحديد مراحل تشكل الطبقة العاملة الجزائرية ، حيث يرى ان تشكل هذه الطبقة خضع للفترات التي مر بها الاستعمار ، حيث ان الفترة الاولى تمتد بين 1830 الى 1880 ، والتي انتجت القطاع الفقير الذي سيشكل الدعامة الاقتصادية والاجتماعية الاساسية للتضخم السكاني النسبي ، والتي بناء عليها وعلى اشياء اخرى تتشكل الطبقة العاملة الجزائرية ، ثم هناك فترة طويلة تمتد من 1880 الى 1960 وتنقسم الى : 1890 – 1930 و 1930 – 1960 ، وتمت في المرحلة الاولى عدة عمليات ذات جانب اقتصادي (ظهور الملكيات الاستعمارية مكان ملكيات القبائل والحبوس) وغير اقتصادي (سياسي ، عسكري ، قانوني) حيث تمت عملية نزع الاراضي وفرض العمل بدون اجر ، والعمل الاجباري وتهديم النظام القديم للملكيات ، وجمع الضرائب وسن قوانين . . . الخ ، وهذه الاجراءات مست حتى الجوانب الحضارية والثقافية (1).

---

(1) M.L. Benhassine ," Reflexions sur les conditions economique de la formation de la classe ouvrier en algerie" , sciences sociales : revue trimestrielle , editée sous l'egide de: M.E.S , N° 3 , 1980 P 52 – 56 .

الا انها نحن في تناولنا لذلك لانعين بدقة المراحل والفترات التي مرت بها الطبقة العاملة في تشكلها ، فهذا ليس من اغراض دراستنا ، وانما نشير فقط الى ان اليد العاملة الريفية خضعت لعمليتين اساسيتين تخللتهما عدة عمليات فرعية متظافرة ، عملية التهيئة من اجل استغلال واسع ، ثم عملية الاستغلال وفرض شروط معينة والتحكم في مصائر السكان واتجاههم .

تميزت العملية الاولى بالتفقير والتجهيل حيث انتزاع الملكيات بطرق مختلفة وسن القوانين ، وتميزت العملية الثانية بالتحكم المطلق في توجيه اليد العاملة الريفية وفق الاحتياج اى حسب منافذ اقتصادها ، حيث اصبحت تعيش في حركة جغرافية مستديمة من موسمية ومؤقتة نحو المدن والسواحل وفرنسا ، والتمييز في الاجور ، وهذه المراحل او العمليات لا يمكن وضع حد فاصل دقيق لها ، وانما عموما تمتد عملية التهيئة من يوم الاحتلال الى مطلع القرن العشرين ، والثانية من مطلع القرن العشرين الى الاستقلال ، وهذه الاخيرة تضم سنوات الثورة التحريرية التي بدورها خلقت اوضاعا معينة اثرت على حركة اليد العاملة الريفية .

وتحليل هذه المراحل وانعكاساتها سيساعدنا على الوصول الى استنتاجات تفيد في معالجة معطيات البحث الميداني ، اى ان هذا الفصل يحتوى على ثلاث نقاط اساسية تتمثل الاولى في تحليل العمليات الاولى التي نفذها المستعمر كمظاهر للتخطيط للقوى العاملة ، وتتمثل الثانية في تحليل عملية الترصد لنتائج عملياته الاولى ، ثم اخيرا الانعكاسات .

<u>اولا : العمليات الاولى التي نفذها المستعمر كمظاهر للتخطيط لليد العاملة الريفية والريف بصفة عامة :</u>

تمت في الفترة الاولى للاستعمار عمليات متعددة تشير بوضوح الى التخطيط لليد العاملة الريفية على المدى المتوسط والبعيد ، تمثلت في حرب اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية ، ويمكن ادراك هذا من خلال دراسة النقاط التالية : التفقير وسن قوانين خاصة ، ودمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي ، والتجهيل ، والتمييز على جميع الاصعدة ، وهي كلها عمليات متظافرة من اجل التهيئة الشاملة للتحكم المستقبلي في مصائر السكان وهي عمليات متداخلة ومتكاملة .

1 ــ التفقير وسن القوانين :

سياسة التفقير التي انتهجها المستعمر في بداية الامر كانت تهدف الى تحقيق عدة اغراض منها ما يتعلق بتحقيق الاحتلال الكامل للتراب ، ومنها ما يتعلق باهداف الاستعمار الاساسية ، واستهدف بذلك وفي المقام الاول الريف حيث اعتمد نزع الملكيات بالطرق المختلفة ومهما كان نوعها .

فمن حيث تحقيق الاحتلال وكما هو معروف ان المقاومة الشعبية المسلحة دامت اكثر من اربعين سنة ، ولذلك فان القضاء على المقاومة الريفية لا يمكن تحقيقها الا عن طريق تدمير الهياكل العائلية والقبلية ، والوسيلة الاساسية هي تدمير الملكية وانتزاعها ، وهذا ما كانت تهدف اليه عملية تطبيق القوانين العقارية . اما من حيث تحقيق اهداف الاستعمار الاساسية فهو ، الاستيطان والاستعمار الاقتصادى ، ولهذا فان من بين ما كانت تهدف اليه عملية تطبيق القوانين العقارية هو ايضا تجريد الفلاحين من مصدرهم الوحيد للعيش من اجل تسهيل استيطان اقليات اوربية وادخال مفهوم الملكية الخاصة من اجل تسهيل الصفقات وتوسيع العلاقات التجارية الرأسمالية [1] ، هذا من جهة ومن جهة اخرى من اجل تشكيل يد عاملة متحررة للعمل في منشآت المعمر الزراعية وغير الزراعية داخل البلاد او في البلد الام للمستعمر .

وان عملية الافقار هذه التي تعد من العمليات الاولى التي قامت بها سلطات الاحتلال ، كانت تمس املاك الزراعيين الجزائريين وذلك بالاستيلاء على الاراضي الخصبة الواقعة في السهول وهذا ما جاء على لسان الجنرال " بيجو Bugeaud " بعد عشر سنوات من الاحتلال في 14 مايو عام 1840 : " حيثما توجد الاراضي الجيدة ، او الخصبة هناك بالذات يجب توطين المعمرين دونما استفسار عن صاحبها " [2] .

---

(1) طالب بن دياب عبد الرحيم ، " دراسات عن صفقات الاملاك العقارية الريفية في الجزائر " 1880 ــ 1954 " صدرت في : دراسات عن الطبقة العاملة في الوطن العربي ، منظمة العمل العربية ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر ، العدد : 1 ، افريل 1979 ، ص 69

(2) حسن بهلول ، القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر : تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية ، مرجع سابق ، ص 32

وان انتزاع الملكيات من الفلاحين الجزائريين لصالح المستقدمين من اوربا كان يتم بعد ارهاقهم بالضرائب والديون المتراكمة والخدمات ، وهي التجربـــة التي عاشها الفلاح الجزائري في ظل الشركات الاهلية للاحتياط (SIP) [1]، حيـث عن طريقها يحصل المعمر على الاراضي بواسطة المصادرة بسبب عدم سد الديـــون .

كما ان قانون "الاهالي" "Code de l'indigènant" الصادر عام 1874 كان يهدف لعدة اغراض منها التفقير ، حيث منح الحق للمعمرين بتسخير الفلاحين للعمـــل في مزارعهم [2]، اذ نص هذا القانون في مواده المتضمنة لنظام العقوبات غرامات قدرها 15 فرنكا و 5 ايام سجن عن كل جنحة ترتكب وتركت للمحكوم عليه حريـــة استبدال عقوبة السجن والغرامة بسخرة العمل كما سمح القانون للادارة بتأجيـــر السجناء للمعمرين [3]، وهي طريقة من بين طرق اخرى متعددة لتوفير الحاجة من القوة العاملة [4]، تمت هذه العملية في بداية الامر الى ان استحكم المستعمر فـــي زمام الامور فاصبحت القوى العاملة هي التي تجرى وراء العمل بفعل الآليات التي خلقها لها .

وهكذا تحول الريفيون من ملاك الى اجراء باقـل الاجور وعمال موسميـون حسبما تمليه طبيعة المزروعات ، وهو عمل اضطراري للعيش ولدفع الضرائب نقدا ، وهذا يعني ان الفلاح الصغير مضطر الى العمل حتى ولو كان بامكانه الاكتفـــاء ذاتيا ، وهذه العملية تحقق عدة اهداف منها ، تحرير قوى عاملة بعدد كبيـــــر ليكثر الطلب على العمل فتشغل باجر ضعيف ، وهذه تعتبر احدى مظاهر التخطيط لليد العاملة الريفية وذلك ببروز — وكنتيجة حتمية لعملية التفقير — ما يسمى بالقطاع التقليدي الذي يلجأ فيه صاحبه في الغالب الى العمل خارجه ، وهو عمل موسمي الى ان يحين العمل في ارضه ، حيث ان هذا القطاع منخفض الدخل فقير جـــدا بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الاخرى [5]، وبتحليل الفترة الاستعمارية فان الافقـار

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 271 . ومن اجل المزيد فيما يخص مختلف طرق نزع الملكيات انظر كذلك :
Djilali Sari , La dépossission des Fellah (1830- 1962), Alger ,S.N.E.D. 1975 , P 9 - 54 .

(2) بوجمعة بولقريعات ، " القيادة الادارية ودورها في تطوير الادارة الجزائرية " ، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر ، معهد الحقوق والعلوم الادارية ، 1982) ص 109

(3) شنتوف الطيب ، " تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر " ، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ، ابحاث الندوة العلمية الثانية من 3 الى 9 نوفمبر 1979 الجزائر ، مرجع سابق ، العدد : الثالث ، ص 213

(4) نفس المرجع ، ص 211 — 212

(5) حسن بهلول ، نفس المرجع السابق ، ص 82

المفرط كان من مميزاتها الخاصة ومما يصرح به احد الحكام الاداريين للبلديات المختلطة انه : " في سنة 1914 كان العامل اليومي يكسب فرنكين وكان القنطار من القمح يساوى 20 فرنكا وعليه فالاجر يشكل عشر القنطار (1)، حيث ما ان مضى على عمر الاحتلال ما يقرب من ثمانين سنة حتى اصبح الفقر والامراض ضاربة اطنابها اذ في العشرينات من القرن العشرين كتبت صحيفة Lutte sociale قائلة: " يضايق العديد من السكان المحليين الذين يلبسون ثيابا رثة ، المارة في الشوارع لتلقي بعض الصدقات"، اما جريدة " Trait d'union فتضيف من جهتها قائلة: " سيق كل المساكين وعددهم 300 تحت الحراسة الى ما وراء جبل عنتر حيث مات العديد من الجوع والبرد " ، اذ بسبب الكساد والقحط ووباء التيفوس ولكي يتمكن الفلاحون الصغار من البقاء اضطروا لبيع كل ممتلكاتهم (2).

هذا الافقار الشديد سيسهل استغلال اليد العاملة استغلالا فاحشا في المراحل التالية من الاستعمار ، وذلك بعد جعلها تعيش كل انواع البطالة وكل انواع الهجرة التي تفيد القطاعات الاقتصادية للمستعمر داخل البلاد وفي المتروبول .

2 ـ دمج الاقتصادين الفرنسي والجزائري :

مواصلة لعملية تحقيق اهداف الاستعمار وكعملية ثانية مكملة ، صدر قانون جمركي في 11 جانفي عام 1851 اسفر عن ادماج الاقتصادين الفرنسي والجزائري (3)، وان سياسة الادماج الاقتصادى هذه لبلدين غير متساويين من حيث التطور الاقتصادى سيكون له اثر بالغ تنعكس سلبياته حتما على البلد المستعمر وفي شتى المجالات ، ويمكن الاشارة هنا الى القطاع الذى كان اكثر تضررا وهو القطاع الحرفي او الصناعات التقليدية ، حيث ان هذا القانون قضى على الحرف الصغيرة كما تشتت الصناعات التقليدية المحلية ولم يكتب لها البقاء الا في بعض المدن التي استطاعت المحافظة على التقاليد (4)، ومما ساعد على ذلك كون ان الصناعات التقليدية

---

(1) انظر : طالب بن دياب عبد الرحيم: " دراسات عن صفقات الاملاك العقارية الريفية " ، مرجع سابق ، ص 70

(2) انظر : نفس المرجع ، ص 79

(3) انظر : نفس المرجع ، ص 70

(4) انظر : نفس المرجع ، ص 70

عند استعمار الجزائر كانت في حالة ركود ، كما يشير الى ذلك " عبد اللطيف بن اشنهو " ، حيث ادى هذا الى تدمير النظام الحرفي وافقار وتحويل العمال المباشرين الى كادحين ، كما اتخذ في عام 1868 تدبيرا يهدف بصفة مباشرة الى تدمير الصناعات التقليدية عندما صدر قانون الغاء النظام الحرفي [1] ، حيث صاحبت سياسة الادماج الاقتصادى والغاء النظام الحرفي عمليات اخرى تخدم هذه السياسة مثل ، تطوير وسائل النقل والاتصال والمصارف ... الخ ، فبعد سنة 1850 حاولت فرنسا شق الطرقات بهدف ربط اماكن انتاج الحبوب بالموانئ [2] ، ومنها السكك الحديدية ، ويقول " بيل و ريكارد Bel et Ricard " في هذا الشأن :

" لقد ادى التطور السريع لوسائل الاتصال ، وتأسيس المصارف وبيوتات التجارة وورود روؤس الاموال ، الى تسهيل ومضاعفة عملية البيع والشراء وانتزعت المواد الاولية بسرعة لصالح الصناعة الاوربية التي شرعت ترسل منتوجاتها المصنعة وتقدمها للاستهلاك المحلي والاوربي ، وكانت هذه المنافسة كارثة بالنسبة للانتاج المحلي " . [3]

وبذلك فان هذه المنافسة مست بالاضافة للحرفيين ، التجار ، والعمال ، والتلاميذ الحرفيين ، تكاملا مع ما يجرى من تفقير للريفيين والفلاحين . فوجد التجار انفسهم " محصورين في نطاق التجارة الداخلية الضيقة بالضرورة نظرا لبوءس الفلاحين والصناع يفقدون سوقهم التقليدية ولا يستطيعون منافسة البضائع المستوردة " . [4]

ويصل " عبد اللطيف بن اشنهو " بالتحليل في هذا الصدد الى ان افقار الفلاحين وتحويلهم الى كادحين ادى الى فصل الحرفي عن زبنائه ، كما ان انخفاض القدرة الشرائية للفلاحين نتيجة ادخال النقد وتسليط الضرائب والربا يضيق من اسواق تصريف المنتوجات الصناعية للحرفيين في اسواقهم ، وبذلك تم انحطاط المهن وتضاؤل عدد الحرفيين خاصة في نطاق الاقمشة والانسجة

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر : محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962 ، ترجمة : نخبة من الاساتذة ، راجعه عبد السلام شحاذة ، دققه واشرف عليه محمد يحيى ربيع (الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1979) ص 244

(2) نفس المرجع ، ص 104

(3) نفس المرجع ، ص 245

(4) ميثاق الجزائر ، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الاول لحزب جبهة التحرير الوطني ، الجزائر ، افريل 1964 ص 14

والجلود[1]، ففي تلمسان مثلا كان يوجد 500 معلما حياكة سنة 1848 في حين لايحصي " بيل وريكارد " اكثر من 106 يشغلون 204 عاملا عشية الحرب الاولى، وفي قسنطينة عام 1840 كانت حرفة الدباغين تعد 33 مؤسسة وحرف الجلود تشمل 210 سراجا و 480 سكافا، وكانت الدباغة ممونة بغزارة من قبل المنطقة كلها، وهي منطقة معروفة بتربية الحيوانات، اما في عام 1912 فلم نعد نجد في قسنطينة سوى 6 دباغات، وقس على هذا كل الحرف من صياغة وغيرها[2].

وهكذا تظافرت عمليات التفقير عن طريق نزع الملكيات وسن قوانين خاصة بالاهالي، والادماج الاقتصادي، والغاء النظام الحرفي، تظافرت كلها في خلق اوضاع مناسبة للتحكم فيما بعد في زمام امور المجتمع، وهي تشكل حربا اقتصادية واجتماعية مسلطة على الفرد الجزائري، بالاضافة الى حرب اخرى ثقافية ونفسية سنأتي على ذكرها .

3 ـ التجهيل :

التجهيل مرتبط بسياسة التعليم التي اتبعت من طرف المستعمر وهي عملية مكملة للعمليات السابقة، وهو موضوع اساسي ويطول الحديث فيه وليس هنا مجاله، الا انه يمكن الاشارة الى ان مجتمعنا اليوم بعد الاستقلال لايزال يعاني وبحدة من مخلفات ما انتهج في هذا الميدان من بداية الاحتلال الى نهايته، حيث اختلفت سياسة التعليم تبعا لذلك، اي ان سياسة التعليم اختلفت من المراحل الاولى للاستعمار الى المراحل الاخيرة منه، وهو اختلاف في الاسلوب فقط اما الهدف فهو واحد، حيث في البداية اتبعت سياسة التجهيل ما دامت المصلحة تقتضي ذلك من اجل الاستيطان واطالة الاستعمار، اما في السنوات الاخيرة لما اصبحت هذه السياسة تبدو غير مجدية بالنسبة لآفاق المستقبل البعيد، فحولت الى (فتح مجال التعليم) وبمقدار معين وفي ظل منهاج محدد حيث المصلحة، قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى . تفرض ذلك، هذا الى جانب ما تم غرسه من افكار (غير قابل للتعليم، مدارس منفصلة، التمييز، تعليم جهة وتجهيل جهة اخرى) لا يقبل ان تكون في مجتمع

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص 246

(2) نفس المرجع، ص 247

يصبو شعبه الى الانعتاق والحرية والتوحد ضد الظلم والتخلف، ومن كل تبعية وبناء مجتمع تتوفر فيه كل شروط التقدم والازدهار، وما دمنا بصدد الحديث عن العمليات الاولى للاحتلال من اجل تهيئة ظروف مناسبة تخدم المراحل المقبلة من الاستعمار، فاننا نتكلم عموما عن سياسة التجهيل التي اتبعت في المراحل الاولى من الاستعمار .

يتفق جل الباحثين والمؤرخين ان قبيل احتلال فرنسا للجزائر كانت الجزائر تزخر بالمدارس والمعاهد، وان التعليم تحت اشكال مختلفة منتشر، وان نسبة الامية ضعيفة، ومع قدوم المستعمر حارب اولها حاربالمدارس، وتحويل المساجد الى كنائس وتشتيت الائمة والمدرسين، يعني محاربة ما هو قائم والوقوف امام المزيد من التعليم لتحقيق التجهيل الكامل ويتسنى له صب من الافكار ما يساعد على تحطيم المقومات الشخصية والهوية الثقافية لهذا الشعب .

وبعد مرور ما يقرب من قرن من الاحتلال وبالضبط في سنة 1914 لم تصب نسبة التعليم الا 5٪ من الاطفال الذين هم في سن الدراسة، وفي سنة 1929 نسبة 6٪، والتعليم الثانوي لايستقبل الا 84 تلميذا مسلما في السنة قبل 1900، و 150 قبل 1914، [1] هذا بالاضافة وكما نعلم، ان هناك مدارس خاصة بالاهالي حيث لا يحق لهم التعلم في مدارس الفرنسيين (المعمرين)، وبهذا الاسلوب تم غرس فكرة ان الجزائري غير قابل للتعليم، واستمرت الامور على هذا المنوال، ومما يظهره تعداد 1948 في هذا الشأن ان 9٪ من الذكور المسلمين و 1 و 2٪ من الاناث يستطيعون القراءة والكتابة وفي سنة 1954 كانت الامية لاتزال تربو على 90٪، وكان اكثر من 2,000,000 من اطفال المسلمين الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس محرومين من التعليم [2]، وهكذا وبعد مضي قرن وثلث من الاحتلال اصبحت تشكل الامية 94,9٪ بين الرجال، 98,4٪ بين النساء [3]، أي بعد مدة

---

(1) Ch. Robert Ageron, Histoire de l'algerie contemporaine(1830- 1976) , presses universetaires de France , Paris 1977, P 68 .

(2) جان جيلسبي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي ابوطالب، مراجعة راشد البراوي، سلسلة دراسات افريقية (الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966) ص 51

(3) تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931 ـ 1956) : دراسة تربوية للشخصية الجزائرية (الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975) ص 93

الاحتلال التي دامت 132 سنة كاد ان يصبح المجتمع كله اميا ، رغم ما تم في السنوات الاخيرة من الاحتلال ، وحسب ما شرنا سابقا ، من (محاولة) في سبيل التعليم ولتحقيق اغراض مستقبلية [1].

4 ـ التمييز المبني على اسس عرقية :

بعد تحطيم الكيان الاقتصادى والاجتماعي والثقافي للمجتمع فانه من اجل استكمال العملية تماما يستلزم القيام بعملية اخرى موازية وهي تحطيم الكيان النفسي واحداث هزة في بناء الشخصية للافراد والجماعات ، واهم وسيلة هي على اسس عرقية وفي مجالات مختلفة ، وهي عملية تحقق عدة اغراض من جهة ، تساهم في تحطيم بنية الشخصية للفرد الجزائرى ، ومن جهة اخرى تكون لديه شبه ائتلاف بهذا النوع من التمييز يمكن استغلاله فيما بعد بشكل واسع في اسناد المناصب والمهام وفي توزيع الاجور وفي المعاملات الاخرى حيث يقبل بها كشيء طبيعي ولا يثور عليها ، وهو ما طبق فعلا بعد ان تم تهيئة الاوضاع والتحكم فيها وهذا ما سيتضح لنا فيما بعد .

والتمييز اكتسى طابعين ، الاول هدفه فرض فكرة التخلف العرقي ، والثاني هدفه التفرقة بين المواطنين انفسهم للحيلولة دون توحدهم بفرض بينهم أفكار ذات طابع جهوى وعشائري ، بالاضافة الى التمييز بين الاهالي المسلمين والمستوطنين الاوربيين واليهود ، حيث عند دخول فرنسا للجزائر عملت على تفضيل اليهود على المسلمين واعطتهم حق المواطنة ، اى حق التجنس بالجنسية الفرنسية ، بينما من جهة اخرى سنت قانون الاهالي الذى حرمهم من حق تكوين الاحزاب السياسية والمنظمات والتنقل داخل التراب الوطني بدون رخصة [2].

وهذه الاشكال من التمييز وغيرها تركت آثارا على نفسية الفرد الجزائرى عند احساسه بالاحتقار في مقابل احساس المعمر بالاستعلاء والاستخفاف بالمواطن الاهلي ، وهي ثمرة السياسة المتبعة في المراحل الاولى من الاستعمار التي

---

(1) انظر : عثمان سعدى ، قضية التعريب في الجزائر ، الطبعة الاولى (بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1967) ص 46 ـ 50
حيث تجد سياسة التعليم في الجزائر حين تولي " شارل ديغول " الحكم في فرنسا

(2) بوجمعة بولقريعات " القيادة الادارية ودورها في تطوير الادارة الجزائرية " ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مرجع سابق ، ص 109

هيأت الظروف من اجل استغلال الفكرة في المراحل التالية للاستعمار ، وجعل الامور تسير وكأنها طبيعية ، حتى اصبح المعمر يحس بانها من احدى حقوقه في الجزائر ، وفي هذا الشأن كتب " جان دانييل " وهو فرنسي جزائري من ذوى الاراء الحرة في الصحيفة الفرنسية " اكسبريس " في 4 يونيو سنة 1955 : " هؤلاء الفرنسيون في الجزائر يتشابهون في اكثر من نقطة مع اهل الجنوب في الولايات المتحدة دعاة الرق : في الشجاعة ، والنشاط ، وضيق النظرة ، والاعتقاد المخلص في انهم ولدوا ليكونوا سادة كما ولد غيرهم ليكونوا عبيدا ، (بحيث ان تغيير هذه الفوارق الطبيعية يولد الاضطراب) والعطف على الخدم اذا رغبوا ان يبقوا خدما ... " [1] هذا ما آلت اليه هذه الفكرة التي طبقت في المراحل الاولى من الاحتلال من اجل استثمارها في العمل الشاق ذو الساعات اللامحدودة والاجور المتقاضاة والمهن المسندة اليهم ، وهذا ما سنعالجه في الصفحات التالية .

ثانيا : التحكم القوي في مصائر السكان وفرض آليات تتحرك ضمنها القوى العاملة الريفية :

واضح ان العناصر السابقة كانت بمثابة اعداد وتهيئة لايجاد ظروف معينة للسكان يمكن التحكم فيهم بقوة قصد الاستغلال بالاستفادة مما آلت اليه وضعيتهم على جميع المستويات ، ويمكن التركيز هنا على عنصر العمل الاجتماعي من حيث نوعه وطبيعته وكل ما يرتبط به من اجور وكيفية دفعها ، والحركة الجغرافية التي كانت تشهدها القوى العاملة ، مداها ومناطق التصدير والاستقبال ، وهذا بفعل ما اصبح عليه الوضع الاقتصادى للمجتمع حيث تدهور بشكل كبير حتى وصفت الجزائر في الثلاثينات وما بعدها بانها " ملكة البؤس " ، حيث ترتب على نزع الملكية الزراعية من ايدى الجزائريين انتشار الفقر والبطالة بينهم بنسب مرتفعة ، 91٪ بطال قبل اندلاع ثورة 1954 ، و 90٪ من العاملين يعملون بصورة متقطعة ، مما ادى هذا الوضع المزرى بسكان الريف الى ان يغادروا قراهم في موجات من الهجرة اما الى المدن الكبرى داخل الجزائر ، او خارج الجزائر الى فرنسا [2] ، هذه الاوضاع ، وكما اشرنا ، هي التي سيتم معالجتها تحت هذه المرحلة من خلال عدة عناصر .

---

(1) جان جيلسبى ، ثورة الجزائر ، مرجع سابق ، ص 24

(2) تركي رابح ، التعليم القومي والشخصية الوطنية ، مرجع سابق ، ص 87

1 ـ نوع العمل السائد وطبيعته :

نوع العمل ارتبط بالسياسة الاستعمارية التي لم تعمل على تقدم المجتمع في الميادين غير الزراعية ، وكما رأينا سابقا ، فانها اهتمت من جهة بنزع الملكيات من ايدى الجزائريين ووضعها في يد المعمرين ، ومن جهة اخرى العمل على تحطيم الصناعات التقليدية والحرفية بالمنافسة القوية واصدار القوانين ضدها ، حتى لا تتيح لها فرصة الارتقاء الى مستوى الصناعات المتطورة ، وفي نفس الوقت عدم الاهتمام بانشاء الصناعات التي من شأنها تنمي البلاد ، وتركيز الملكيات الزراعية في ايدى المعمرين وادماج الاقتصادين الفرنسي والجزائرى مكنهم من التخطيط لمزروعاتهم حسب ما تحتاجه السوق الخارجية ، ولهذا انعكاساته على مستوى التشغيل من حيث نوعه وطابعه ، فالعمل الزراعي هو السائد ويتميز بالموسمية وتحت ظروف قاسية ، حيث كان للمعمر السلطة على تشغيل العامل الجزائرى بابخس الاجور ولوقت غير محدد ، فالمساوىء التي كانت تعانيها الاغلبية الساحقة من العاملين هي الساعات الطويلة (احيانا من طلوع الشمس الى غروبها) والاحوال السيئة (ينامون في الاكواخ داخل المزارع) والاستخدام جزءا من السنة [1] ، وهذا على الخصوص في السهول الخصبة التي بيد المعمرين ، ويأتي اليها العمال من المناطق الفقيرة والجبلية ، فسهل متيجة الذى يمتلكون 83٪ من اراضيه ، يعتمد في زراعته على اليد العاملة الدائمة والموسمية القادمة من مختلف الجهات (جيجل ، سطيف ، بجاية ، تيزى وزو ، المدية ، الاصنام) وهي كلها تشكل خزانا لليد العاملة الرخيصة ، وحتى العمال الدائمين لا يسكنون كلهم بالسهل المتيجي ، ففي سنة 1934 قام " لارنود M.Larnaude " بدراسة حول حركة العمال فوجد ان 100,000 عاملا موسميا يتوجه الى منطقة الجزائر ( ) وخاصة نحو متيجة [2] .

بينما التنمية الصناعية في هذا السهل مثلا كانت ضعيفة جدا حيث يشير احصاء 1954 الى ان 13901 شخصا صنف في القطاع الثانوى ويمثل 15,4٪ من

---

(1) جان جيلهمي ، مرجع سابق ، ص 50

(2) George Mutin , La mitidja , decolonisation et espace geographique , O.P.U et C.N.R.S , Paris 1977 , P 427 - 429 .

جملة السكان النشيطين وذلك حسب التقسيم التالي [1]:

الصناعة التحويلية	3857	27,74٪
الصناعة الغذائية	1301	9,36٪
صناعة المعادن	2109	15,17٪
المناجم	514	3,70٪
صناعة البناء	6120	44,03٪
	13901	100 ٪

وبالقاء نظرة على الجدول فانها ليست صناعة حقيقية حيث يكاد يشكل البناء نصفها ، وذلك لان برنامج الاستثمار في عهد الاستعمار كان يتركز حول تزويد البلد بالمرافق الاساسية وعلى الخصوص استغلال الموارد المنجمية والجوفية الموجهة للتصدير ، وفي قطاع الزراعة الحديث ، اي القطاع الذى بين يد المعمرين ، اما التنمية الصناعية بقيت مهملة حتى بداية العقد الخامس من القرن العشرين [2] ، حيث في سنة 1924 كان العمال الذين يشتغلون في المؤسسات او الورشات الصناعية يشكلون 110,000 عاملا فقط [3] وهو عدد ضعيف جدا يدل على قلة الاستثمار الصناعي وبالتالي ضعف نمو الاستخدام في الصناعة [4].

وبالنظر الى توزيع الدخل الآتي من الزراعة في سنة 1955 بين الفئات الاجتماعية من المسلمين فاننا نجد الذين دخلهم من الزراعة يتوزعون حسب نوع العمل كما يلي [5]:

	العدد بالآلاف
العمال الدائمون	100
العمال الموسميون	500
صغار المزارعين	210
مزارعون متوسطو الرقعة	210
كبار المزارعين	50
المجموع	1070

(1) George Mutin , La mitidja :Decolonisation et espace geographique , CP . cit , P 422 - 424 .

(2) اسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب ، الطبعة الثانية (الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1980) ص 133

(3) Ch. Robert Ageron,Histoire de l'Algerie contemporaine,OP.cit, P 81 .

(4) عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 315

(5) اسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب ، مرجع سابق ، ص 116

حيث تمثل الزراعة المصدر الاساسي من الدخل لما يزيد عن مليون من العمال ، واكبر نسبة منهم تمثلها فئة الموسميين ، فهو الطابع المسيطر في العمل ، حيث" ان غالبية اليد العاملة المستخدمة تعمل موسميا فقط ، وفي فترات الاعمال الكبيرة يلجأ المعمر الى استئجار كامل اليد العاملة الضرورية، في كل موسم يعود العمال ليعرضوا خدماتهم على المعمر الذى سبق له ان استأجرهم . وغالبا ما يعقب الابناء آباءهم ، من هذه الاتصالات المتكررة لا يعدم لا يعدم ان ينشأ بين اصحاب العمل والعمال ، نوع من الالفة والثقة ، ووسط هؤلاء الاوفياء يجد مزارع الكرمة غالبا السكان الاصليين الذين يدخلون في عداد عماله الدائمين" (1) ، وهنا تتجلى بوضوح آثار العمليات الاولى التي قام بها المستعمر من تفقير وتجهيل حتى اصبح المعمر يملك الارض وسكانها .

وعموما فان طوال فترة الاحتلال لم تقم هناك صناعة ذات اهمية واضحة في اى ميدان من الميادين ما عدا صناعة الخمور وبعض الصناعات الغذائية الصغيرة (2) ، بل انها مقتصرة على قطاعين ، قطاع تحويل الانتاج الزراعي من جهة ، وقطاع البناء والاشغال العامة والنشاطات الملحقة من جهة ثانية (3) ، وهذه السياسة ادت الى انعكاسات متعددة منها ، تفاقم البطالة ، الهجرة الى خارج الوطن ، انتشار ظاهرة الخماسين ، حيث تظهر احصائيات 1954 ان 150,000 بطالا ويمثلون اكثر من 50٪ من العمال ، بينما العمال المهاجرون الى فرنسا كانت في نفس العهد (الخمسينات) حوالي 270,000 ويساوون اولئك الذين يشتغلون في الصناعة المحلية (4) ، اما بالنسبة للخماسين في الزراعة الجزائرية فانه في" عام 1954 كان يوجد 400,500 خماسا و 210,205 عمالا زراعيين ونعلم ان واحدا من اصل ستة منهم عامل دائم . نجد عام 1930 في الارياف الجزائرية 634,600 خماس مقابل 428,032 عاملا زراعيا سدسهم فقط عمال دائمون" (5) .

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو ، مرجع سابق ، ص 141

(2) انظر: تركي رابح ، التعليم القومي والشخصية الوطنية ، مرجع سابق ، ص 87

(3) عبد اللطيف بن اشنهو ، مرجع سابق ، ص 279
وانظر كذلك : Tahar Benhoria , l'economie de l'Algerie , François maspero , Paris 1980 , P 224 ;

(4) Tahar Benhoria , OP.cit , P 228 ;

(5) عبد اللطيف بن اشنهو ، مرجع سابق ، ص 285
وانظر: نفس المرجع ، ص 449 ، حيث نجد في سنة 1950 ان 20٪ من الاستغلالات الاوربية لا تستخدم الا اليد العاملة المؤقتة

فهذه هي الصفات التي طبعت العمل الاجتماعي خلال هذه المرحلـــة والذى تميز بانه ، فلاحي موسمي ، قلة العمل في القطاعات غير الزراعية ، انتشـــار البطالة ، بالاضافة الى مميزات اخرى سنأتي على ذكرها وهي الحراك الجغرافـــي القوى ذو المسافات البعيدة من اجل العمل لايام قلائل ، وكذلك التمييز في اسناد المهام ودفع الاجور بين الجزائريين والاوربيين ، هذه كلها ظروف عملت في ظلهـــا اليد العاملة الجزائرية تم الاعداد لها خلال العمليات الاولى التي قام بهـــــا الاستعمار ، وهي في مجملها تعد ، كما اشرنا سابقا ، مظاهر للتخطيط للقـــوى العاملة الريفية الجزائرية .

2 ــ الهجرة: نوعها ، مداها ، مناطق انطلاقها واستقبالها:

بعد تحطيم البنيات الاقتصادية والاجتماعية وتمكنت السلطة الاستعماريــة من التحكم في زمام المجتمع ، وبعد الاستيلاء على الخصب الاراضي وتشتيت الحيـــرفه اصبح العامل الريفي يفقد كل قدرة على تحسين اوضاعه ، بل اصبح يتحرك ضمـــن آليات رسمتها السياسة الاستعمارية تجبر بها العامل على التنقل من اجل العمـــل لبعض الايام في مناطق معينة ، تحت تأثير الفقر ودفع الضرائب المسلطة عليه نقـــدا ، وهي عملية اثقلت الفلاحين [1] ، التي لم تكن عادلة في توزيعها وجبايتها والتـــي يدفعها طوعا اوكرها ، وهي عملية عانى مزارتها الريفي خلال فترة الاحتلال كما عانى منها قبل ذلك في العهد التركي [2] .

اما من حيث البطالة فان العمليات الاولى قد اثمرت ، حيث انتشرت البطالة بين السكان بشكل فضيع ، فاليد العاملة الريفية في عهد الاستعمار عاشت كل انواع البطالة السافرة والمقنعة والموسمية ، وهي كلها تفيد القطاعات الاقتصادية الرأسمالية داخل البلد وفي المتروبول [3] ، ففي سنة 1954 على سبيل المثال كان الذين يعيشون في بطـــالــــــة يشكلون حوالي 30% من السكان الذكور الحضريين والذين

---

(1) Ch. Robert Ageron , Histoire de l'Algerie , OP. cit , P.65 .

(2) بوجمعة بولقريمات ، "القيادة الادارية ودورها في تطوير الادارة الجزائرية" ، مرجع سابق ، ص 99

(3) حسن بهلول ، القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، مرجع سابق ، ص 307

هم في سن العمل (1) ، وهذا يعني ان البطالة كانت منتشرة حتى في المدن التي لجأ اليها الريفيون ، هذه البطالة المرة المسجلة على مستوى الريف والحضر على حد سواء دفعت الى الهجرة الى ما وراء البحر ، وهذا يعتبر مظهر آخر من مظاهر التخطيط لليد العاملة ، لان هذا النوع من اليد العاملة يستحقه الاقتصاد الفرنسي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، يد عاملة رخيصة ، غير مكونة تعمل في الاعمال الشاقة وباقل الاجور ، لاتطالب بالحقوق والامتيازات التي تصون قوتهم الانتاجية .

هذا الوضع الاجتماعي ، كما اشرنا ، جعل اليد العاملة في حركة دائبة بين المدن والسهول وبين المناطق الفقيرة والجبلية ، وهي كانت متجهة اساسا نحو المراكز الحضرية الكبرى وليس للمدن الصغرى او المراكز الحضرية الصغرى ، وسواء كان ذلك لدى الحرفيين او التجار (2) ، وعموما فان الهجرة الريفية كانت متجهة اساسا الى العمل الزراعي سواء بصفة دائمة او موسمية وان الذى كان يتحصل على العمل في البناء والاشغال العامة من الريفيين يعتبر من المحظوظين نظرا لقلة الشغل في المجالات غير الزراعية .

وبفضل الهبوط في استخدام اليد العاملة الريفية والتدني في الاجور وعمليات نزع الملكيات العقارية ، كما اشرنا سابقا ، ادى كل هذا الى هجرة ريفية ملحوظة في السنوات 1930 الى سنة 1948 ، التي بفعلها نشأت اكواخ من الصفيح حول المدن ، اكتظت بالفلاحين الباحثين عن كسب لقمة العيش ، وفي هذه الفترة لوحظت ايضا موجة من الهجرة العكسية من المدينة الى الريف ، لما تبين ان هذا الزحف لايحل مشكلة البطالة (3) ، وبناء على هذه التجربة التي بينت ان المدن غير قادرة على حل المشكل فيما يخص العمل ، فيبقى الحل هو الهجرة الموسمية للعمل في مزارع المعمرين .

---

(1) Pierre Bourdieu , sociologie de l'Algerie , Presses universetaires de France , Paris 1974 , P 58 .

(2) Pierre Bourdieu , Travail et travaileurs en Algerie , Mouton Paris 1963 , P 361 .

(3) عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 331 - 333

وحسب الدراسة التي قام بها " مارسل لارنود Marcel Larnaude " حـــول :
" تنقل العمال الاهالي في الجزائر Deplacement des travailleurs indigènes en algerie " وذلك في سنة 1934 ، فانه يشير الى أنه ينطلق من الاجـزاء الشمالية من ولايات الجزائر وقسنطينة آلاف العمال ، منطقة الصومام تصدر 15000 وشرشال من 7 الى 8000 ، ازفون 4000 ، ومزغنة كل سكانها يشهدون الحركـة ، وجيجل 40٪ ، والاخضرية 33٪ ، اى بصفة عامة في بلاد القبائل والاطلس البليدى والبيبان والونشريس يمكننا القول ان في كل هذه المناطق اصبح البحث عن العمـل خارج المنطقة يشكل ضربا من الحياة ، حيث يجلب للاغلبية من العائلات ما يكمـل ميزانيتهم ، بينما الاشتغال خارج المنطقة في التل الوهراني لا يعتبر مصدرا اقـل اهمية بالنسبة لاهالي المنطقة لكن الانتقال الى العمل يعتبر اقل ، وذلـك لان المعمرين يوجدون فيها باكثر كثافة ويحتلون اكبر مساحة التي توجد في وسطها مجموعات سكنية غير متقطعة ، ما عدا جبال شمال تافنة الوحيدة التي تشكل نـواة الهجرة الوقتية مشابهة في ذلك منطقة القبائل ، لكن على مستوى ضعيف ، وفـي جهات اخرى اغلبية العمال المتحررين يجدونه مكانيا والبحث عن العمل لا يؤدى به عموما الى الاماكن البعيدة عن مسكنه ، وفي بعض البلديات المختلطة مثـل عين تموشنت ومعسكر وغيرها حيث الملاك الاوربيون كثيرون فانهم يحتفظون باليـد العاملة كل الوقت واحيانا لا تلبي الطلب .،

ومن جهة اخرى فان منطقة الجزائر ومتيجة تعتبر مركز جذب حيث تخـص العمال القادمين من ولاية الجزائر وتستقبل الجزء الاكبر من الشرق ، يعني القبائل الصغرى (دائرة بجاية والبيبان وتاقيطونت) وحتى من العلمة ، كما تستقبل كذلـك من الغرب من دائرة مستغانم مثل عمي موسى ، حيث يمارسون العمل الفلاحـي الموسمي الذى هو السائد ، اى في آخر الربيع للحصاد وفي آخر الصيف لقطف العنب وفي دواوير القبائل هناك اتجاه للهجرة النهائية حيث تدوم طوال السنة ولا يعودون الى اهلهم الا في المواسيم وهذا لما يجدون عملا مستقرا ، ويشير " لارنود " الـى ان هذا النوع من الهجرة الوقتية تختلف دوافعها حسب المناطق فمثلا ، في بـلاد القبائل الصغرى كانت هناك اشكال للهجرة الوقتية قبل 1830 [1] ، حيث هـذه

---

(1) نقلا عن الدراسة المذكورة المنشورة في : Revue Afrcaine ,L xxix _
N° 368 _ 309/ 3em - 4em trimestres , 1936 , P 209 - 215 .

المناطق تمتاز بوعورتها وفقرها وارتفاع الكثافة السكانية بها ، فتدفع بسكانها الـى قطع مئات الكيلومترات من 100 الى 200 كلم بحثا عن العمل لايام قلائل او لبعض الاسابيع او اكثر (1) بل تصل هذه المسافة الى 300 كلم تقطع مشيا على الاقـدام وبذلك فان كل المناطق المشار اليها تشكل الخزان الذى لاينضب في تغذيـة السهل المتيجي باليد العاملة ، حيث شكلت متيجة عبر مدة الاحتلال مكان تقابل السكان من مختلف الجهات .

ان هذا النوع من الهجرة والحراك الجغرافي الواسع الذى اشرنا اليـه ، ليس هو وحده الذى يطبع الهجرة في عهد الاستعمار ، بل هناك طابع آخر ميزهـا خلال هذه الفترة وهي الهجرة الى خارج الوطن وعلى الخصوص الى فرنسا ، حيث ان التفقير وتحطيم الصناعات الحرفية ادى الى هذا النوع من الهجرة ، وهـذه الارقام تعبر عن ذلك بوضوح ، ففي سنة 1914 هاجر 7444 و 20,092 فـي سنة 1915 و 5,368 في سنة 1919 و 58,586 في سنة 1923 و 48,677 في سنة 1926 و 42,248 في سنة 1929 و 20,347 في سنة 1931 (2) وهـذا الحجم من الهجرة نحو فرنسا كان استجابة منطقية للركود الذى ساد سوق العمل الزراعي الرأسمالي وعمليات نزع الملكيات العقارية والبطء الشديد في نمو سـوق العمل في المدن (3) وهذا يعتبر مظهرا آخرا من مظاهر التخطيط للقوى العاملـة للاستفادة منها في بلد المستعمر الام ، رغم عدم رضا المعمرين عن هذا الرحيـل لانه يفقدهم اليد العاملة الضرورية للعمل في حقولهم ومناجمهم ، هذا يعـني ان الهجرة الى فرنسا كانت حتى قبل الحرب العالمية الاولى ، الا ان من الواضح ان الحرب كانت الدافع الى هجرة جماعية حقا واستمرت الى ما بعد الحرب لتسد حاجة فرنسا منها لاغراض التعمير ، ثم هبطت هبوطا حادا ـ وكما تشير اليه الارقام السابقة ـ في سنة 1929 بسبب الكساد الاقتصادى العالمي (4).

---

(1) George Mutin , La mitidj.a , OP. cit ; P 429 .

(2) عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 267

(3) نفس المرجع ، ص 381

(4) جان جيلسبي ، ثورة الجزائر ، مرجع سابق ، ص 36
ومن اجل المزيد فيما يخص الهجرة الى فرنسا انظر كذلك : أ ـ حسن بهلول ، القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، مرجع سابق ، ص 272
ب ـ Tahar Benhoria , l'economie de l'Algerie , OP .cit , P 372 .

لاتعرف حق المطالبة او الاحتجاج والمقاومة ، ومن جهة اخرى تحطيمها اجتماعيا بجعلها تعيش في فقر وفي احتياج دائم ، وهي كلها عمليات متكاملة تسير ضمن الخطة العامة للمستعمر من اجل اطالة استعماره .

4 ـ بعض الحقائق عما آلت اليه اوضاع الشغيلة في مطلع العقد الخامس من القرن العشرين :

يمكن بالاضافة الى ماسبق ، الاشارة الى بعض الاحصائيات حول اوضاع الشغيلة في مطلع العقد الخامس من القرن العشرين في مجالات العمل والهجرة وغيرها ، والتي تبين بانه كان يوجد في سنة 1954 : 503٫000 مسلما مستغلا لملكية من الارض ، و 60٫000 خماسا و 160٫000 عاملا فلاحيا دائما ، و 460٫000 عاملا وقتيا ، و 500٫000 مساعدا للعائلات(1) ، وان المالكين هم من ذوى الملكيات الصغيرة التي لاتفي في معظم الاحيان بالحاجيات المطلوبة وتقع في الارض قليلة الخصوبة ، والوضع الزراعي بصفة عامة عند قيام الثورة الجزائرية كان يتميز بوجود اقلية اوربية من المعمرين تجني 78٪ من دخل الجزائر الزراعي ، و5٪ من سكان الارياف وهم كبار الملاك يجنون نسبة 13٪ من دخل الجزائر الزراعي ، وتبقى الاغلبية الساحقة (95٪) من سكان المناطق الزراعية يتقاسمون حصة لاتزيد عن 9٪ من مجموع دخل البلاد الزراعي(2) .

وهذا التوزيع في العمل والدخل كاف وحده ليعطي صورة عن الاوضاع المزرية للعمال التي هي نتيجة منطقية للعمليات التي نفذها الاستعمار منذ ان وطأت اقدامه البلاد وعلى مراحل مترابطة ومتكاملة ادت الى الاوضاع التي عاشتها اليد العاملة الريفية الجزائرية كما رأينا في الصفحات السابقة ، اما عن الهجرة الى فرنسا فالجدول التالي يوضح ذلك :

---

(1) M.L.Benhassin, "Reflexions sur les conditions economique de la formation de la classe ouvrier en Algerie", OP.cit, P 60 .

(2) اسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب ، مرجع سابق ، ص 118

جدول يبين حجم الهجرة الى فرنسا من سنة 1946 الى 1954 (1) (4)

السنة	العدد
1946	34,929
1947	67,929
1948	80,714
1949	83,447
1950	89,405
1951	142,671
1952	148,262
1953	134,133
1954	164,000

وهكذا وجهت القوى العاملة الجزائرية وبطريقة غير مباشرة لخدمة الاقتصاد الفرنسي في المتروبول تحت ظروف استقبال وانطلاق جد صعبة ، اما على مستوى الداخل فقد ظهرت احياء قصديرية في المدن بشكل كثيف حسب ما يوضحه الجدول التالي (2):

سكان الاحياء القصديرية في سنة 1954 (5)

البلدية	عدد الاكواخ	عدد سكانها	العدد الاجمالي للسكان	٪
الجزائر	6090	35300	162150	٪22
بئر مراد رايس	150	700	7740	٪7
الابيار	210	1500	9060	٪17
بولوغين	340	1900	12490	٪15
بوزريعة	650	3300	11150	٪30
الحراش	2710	16000	36230	٪45
حسين داي	3880	24600	42000	٪60
القبة	530	3000	12650	٪24
الاجمالي	14560	86500	293470	٪29

(1) طالب بن دياب عبد الرحيم دراسات عن صفقات الاملاك العقارية الريفية ، مرجع سابق ، ص 80

(2) Farouk Benatia , Alger:agregat ou cité: l'integration citadine de1919à1979,S.N.E.D, Reghaia 1980 , P 261 .

وانظر كذلك: Djilali Sari , la dépossission des Fellah,OP.cit,P 108-111

فالنسب المئوية التي يوضحها هذا الجدول كافية للتعبير عن حجم سكان هذه الاحياء بالنسبة لعدد السكان الاجمالي ، وهذا الوضع الاجتماعي والاقتصادى البائس للريفيين ادركت خطورته فرنسا قبل الاستقلال فحاولت ان تعمل لايجاد حل له خوفا من نتائجه[1]، التي يمكن ان تهدد مصالحها ومستقبلها ، وابرز محاولة - خاصة بعد ظهور بريق نار الثورة المسلحة في سنة 1954 - هو مشروع قسنطينة الذى كان الهدف الاقتصادى له هو خلق 390,000 وظيفة في ظرف خمس سنوات خصوصا في مجال الصناعة والبناء والتشييد[2].

ان هذه الاوضاع وطبيعة العمليات التي نفذت كما رأينا ، من تفقير وتجهيل وتمييز في المعاملات ، لها انعكاسات خطيرة على العامل وعلى المجتمع ، هذه الانعكاسات التي يعاني منها مجتمع ما بعد الاستقلال تلزمه معالجتها بناء على اسبابها وطموحاته في تحقيق التقدم والتحكم في زمام اموره بنفسه .

ثالثا : انعكاسات واستنتاج

يمكن تصور انعكاسات كل ما سبق في عدة نقاط محددة ، منها ما هو متعلق بالعامل من حيث الاحباط الذى عاناه ، من بطالة وهجرة وتمييز في العمل وفي الاجور ، واخرى متعلقة بما اكتسبه الفرد الريفي من عادة في التنقل من اجل كسب العيش بعيدا ولمدة تطول وتقصر حسب الظروف تاركا وراءه ابناءه وعائلته لشأنهم ، وكذلك ما احدثته الثورة التحريرية من هزة في بنية المجتمع .

فالفرد الجزائرى والعامل الريفي على الخصوص تعرض لاحباط شديد وفي كل مكان ، فهو عاناه في التعليم حيث حرم منه وبقي اميا ، كما كان يخضع ابناؤه للتمييز في المدرسة - الذين اتيحت لهم فرصة دخولها - كما عاناه هو على مستوى العمل في اسناد المهام ودفع الاجور بينه وبين الرجل الاوربي ، وفي معاملته ككائن ليس بآدمي ، من حيث العمل الشاق ذو المدة الطويلة وفي ظروف قاسية دون اى تعويضات ، والعمل تحت القوة والضغط ، عمل خارج عن ارادته مجبور عليه ، فالاستعمار بهذه الصورة " تهديم مستمر ويومي لشخصية الفرد الجزائرى ولقد

---

(1) حسن بهلول ، القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، مرجع سابق ، ص 257

(2) اسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب ، مرجع سابق ، ص 168

تكشفت " لفانون" من خلال عمله العلاجي عقد النقص التي غرسها وعمقها الرجـــل الابيض في الفرد الجزائري ... تكشفت له الاساليب الاوربية في امتصاص دماء الكرامة من شرايين الفرد الجزائري واحلال الخوف والمذلة والمهانة مكانها "(1)، فهـــو معرض دوما لمفاجآت قد تحمل المصائب لايملك اى ضمانة فعلية يمكن ان يجابـــه بها هذا الواقع ، فتؤثر على شخصيته وتكوينها تجعله يعيش في نوع من اللاقـــوة، يعيش غريبا في بلده يعيش على الهامش لايملك اي قدرة على تغيير الاوضاع الحياتية والتخطيط لها ، ويشير الى هذا "فانون" في رسالة استقالته التي وجهها الى الحاكم الفرنسي في الجزائر من منصبه كطبيب في مستشفى الامراض العقلية ابان حـــرب التحرير كتب يقول : " ... ان الانسان العربي في الجزائر يحس بالغربة والوحشـة في بلده .. انه يعيش في حالة تجريد من آدميته . . ان البناء الاجتماعي الذى فرضته فرنسا على الجزائر يعادى كل محاولة لانتشال الفرد الجزائرى من حالة عدم الآدمية واعادته الى حالة الآدمية التي هو بها جدير" (2)، هذه الانعكاسات النفسيـــة والاجتماعية جديرة بالاهتمام في تحليل العمل الاجتماعي الصناعي والظواهـــر المرتبطة به في الوقت الراهن من اجل تحليل علمي يسفر عن نتائج تفيد في اقامـــة تخطيط علمي .

ثم هناك انعكاسات اخرى تتمثل في اكتساب العامل الريفي شبه تقاليـــد في الهجرة واتخاذ القرار بشأنها اصبح شيئا سهلا ، وهذا ما هو مستمر بعـــد الاستقلال . وما يمكن ان نصل اليه بهذا الصدد ان عمال الصناعة في سهل متيجـة في معظمهم قادمين من نفس المناطق التي كانت تغذى السهل باليد العاملـــة الزراعية في عهد الاستعمار ، وهذا ما تبينه البنية الجغرافية لليد العاملة الريفية في مصنع " الهياكل الحديدية " بـ " سيدى موسى " (3).

---

(1) مصطفى حجازى ، التخلف الاجتماعي : مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور، الدراسات الانسانية علم النفس، الطبعة الثانية (بيروت ، معهد الانماء العربي ، 1980) ص 32

(2) نفس المرجع ، ص 32

(3) محمد بومخلوف ، التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية ، مرجع سابق ، ص 146 حيث تبين من دراسة البناء الجغرافي لعينة البحث المتكونة من الريفيين في المصنع المذكور ان 75٪ غير محليين قادمين من نفس الجهات التي كانت تصدر اليد العاملة الزراعية للسهل .

بالاضافة الى هذا هنالك ظروف الثورة التحريرية التي لها كذلك انعكاساتها خاصة فيما يتعلق بالسياسة التي اتخذتها فرنسا فيما يخص انشاء تجمعات سكانية من اجل خنق الثورة ومراقبة السكان ، فظهرت بذلك تجمعات سكانية كوخية في المدن والسهول مثل العاصمة واطراف وديان سهل متيجة (1) ، وحتى في بعض الجبال الآهلة بالسكان بعد حرق المداشر وتجميع سكانها في محتشد ، وهذا بتدمير آلاف القرى الزراعية المنتشرة في الجبال التي كان يأوى اليها الثوار (2) .

هذه الظروف الاجتماعية التاريخية التي مر بها الريف والريفيون تركت رواسب اجتماعية ونفسية تمثل القاعدة الاساسية للدراسات السوسيولوجية للمساهمة في جهود التنمية والتخطيط ، لان مشكلات اليوم سواء كانت في الصناعة ام في الزراعة ام في غيرها ، تشترك في اسبابها الظروف التاريخية وكذلك حركة التنمية منذ الاستقلال ، وهذا ما ستتم معالجته في الفصلين التاليين .

---

(1) George Mutin , La mitidja , OP. cit , P 443 .

(2) عبد الله شريط ، المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1981) ص 81 ـ 85

تمهيـد :

تبين لنا في الفصل السابق ان هناك تخطيط غير مباشر لليد العاملـة الريفية في اوضاعها الاجتماعية وفي حراكها الجغرافي بانواعه المختلفة، ولذلـك فان هذا الفصل يتساءل عن ما هي التغيرات الحادثة فيما يخص هذا الحـراك الجغرافي بالنسبة لليد العاملة الريفية ، على اعتبار ان ذلك الحراك بمختلـف انواعه كان عملية مربحة للاقتصاد الفرنسي في مجمله بل كان مخطط له ، فهل لازال كذلك في عهد الاستقلال ؟

طبعا الاجابة البديهية هي انها كانت مربحة في عهد الاستعمار لان هذا الاخير اهتم ببناء الاقتصاد على حساب الفرد المستعمر وهذا من صالحه من اجل اطالة الاستعمار وبالتالي المزيد في بناء الاقتصاد فهي عبارة عن حلقة دائرية .

بتمـافي ظل الاستقلال تختلف المعادلة اى لابد من بناء الانسان من اجل بناء الاقتصاد ، وبالتالي فان استمرار اليد العاملة الريفية في الظروف التي كانـت عليها في عهد الاستعمار ليس في صالح النهوض بالمجتمع ، كما ان شعور الانسـان نفسه وطموحاته تختلف باختلاف العهدين ، وسلوكه واتجاهاته ومواقفه تكون مبنيـة على هذا الاساس ، ووفقا لهذا يأتي هذا الفصل لمعالجة موقع اليد العاملـة الريفية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على عدة عناصر اساسيـة عبر مراحل هذه التنمية وفي حدود اهتمامات الدراسة ، وذلك بتقسيم مرحلـة ما بعد الاستقلال الى فترتين اساسيتين ، من فجر الاستقلال الى مطلـع السبعينات (1962 ـ 1970) التي كانت لها ظروفها الخاصة والتي يمكن وصفها بحداثة الاستقلال ، وهذا بالاشارة الى العمليات التي ميزت هذه المرحلة مـن اجراءات في الميدان الزراعي وتأميمات واجراء مخطط تجريبي ، والفترة الثانيـة هي ما بعد السبعينات حيث انطلقت جهود التنمية عبر المخططات التنموية كتنفيذ للسياسة المنتهجة التي اوصت بها مواثيق الثورة المختلفة ، من تصنيع وثورة زراعية وغيرها من الاجراءات التنمويـة .

اولا : مميزات الوضع فيما بين (1962 ــ 1970) والمحاولات الاولية لانطلاق التنمية

1 ــ الجانب الاجتماعي والاداري :

ورثت الجزائر غداة الاستقلال ارثا ثقيلا حتى انه يمكننا القول ان مستقبل البلاد يتوقف على منهج مواجهة هذا الارث الذى اتسم على الخصوص بتخريب منظم للاقتصاد ، من هروب مكثف للمعمرين الذى ترك شغورا كبيرا في المؤسسات الذين لا يمكن تعويضهم خاصة من حيث الاطارات ، كما ورثت قطاعات متباينة غير متكاملة ، وفوارق جهوية ضخمة ، اضافة الى الجانب الاجتماعي المتمثل في مخلفات الثورة من ايتام وارامل ومعطوبين وقرى مهدمة . . . الخ .

وفي هذه الظروف كان لليد العاملة الريفية دوراكبيرا في تحمل مشاكل المؤسسات وتسييرها والمحافظة على استمرارية الانتاج بها الى ان جاءت المراسيم التي تنظمها بشكل قانوني خاصة تلك المتعلقة بالتسيير الذاتي .

ففيما يخص القرى المهدمة فان الاحصائيات تبين بان هناك ما يقرب من ثلاثة ملايين قد اخرجوا من ديارهم وقراهم لتجميعهم داخل مراكز اقيمت لهذا الغرض ، بالاضافة الى 700,000 من المهاجرين من القرى الى المدن ، اذ فيما بين 1954 ــ 1960 اضطر 731 الفا تحت ضغط الحرب الى مغادرة البوادى والتوجه نحو القرى ، حيث دمرت 8000 قرية تدميرا كاملا (1) وهذا كله انعكس على ما بعد الاستقلال من هجرة كبيرة ، ذلك ان الحرب حركت ومست كل الشعب الا القلة القليلة ، وهذه هي صورة التقلبات التي عاشها السكان اثناء الثورة، هذا اضافة الى المعتقلين واللاجئين الذين كانوا في تونس والمغرب الذين عادوا بعد الاستقلال .

هذا الوضع انعكس على حياة الشغيلة ، فالبطالة كانت تقدر في سنة 1963 ب 2 مليون بطالا (2) ، وحسب تقديرات ميثاق الجزائر انها كانت قبل التحولات التي صاحبت الاستقلال 45٪ (3) هذا مما ادى الى هجرة كثيفة الى فرنسا حيث

---

(1) ميثاق الجزائر ، مرجع سابق ، ص 95 ــ 98
ويمكنك الرجوع في هذا كذلك الى :
Pierre Bourdieu , le déracinement ,
la crise de l'agriculture traditionnelle en Algerie, Editions de minuit , Paris , 1964 ; P 13 .

(2) Ch.Robert Ageron,Histoire de l'Algerie contemporaine,OP.cit,P 119 .

(3) ميثاق الجزائر ، مرجع سابق ، ص 88

الهجـــرة الـى المدن او السهول للعمل في الزراعة لم يحل اى مشكل ، فكانت الهجرة متجهة مباشرة من الارياف وقمم الجبال الى فرنسا وهذه الظاهرة مســت كل الفئات العمرية .

الى جانب كل هذا هناك عدم توازن خطير سيمتد آثاره الى سنوات ما بعد الاستقلال وممكن ان يتعمق ان لم يواجه بسياسة تنموية دقيقة ، ويتمثل ذلك فـي الفوارق الكبيرة بين المناطق الداخلية والساحلية التي كان يتمركز بها الاوربيـون، ويمكن قياس عدم التوازن هذا على اساس متوسط الدخل الفردى ، واذا اعتبـر رقم 100 كقاعدة لمتوسط الدخل الفردى يمكن تقدير ما يناله ساكن من عمالة باتنـة بما لا يزيد عن 30 ومن عمالة تلمسان 70 ومن وهران 200 ومن الجزائر 275 ، وهذا يعني أن الفرق بين باتنة والجزائر هو بنسبة 1 الى 9 ،[1] هذا مما ادى الى حركة كبيرة لدى السكان شهدتها تلك السنوات وما بعدها .

اما فيما يخص الجهاز الادارى الذى يكتسي اهمية بالغة وله علاقة اساسية بسير التنمية، فالملاحظ في هذا الجانب ان مجموع الادارة كان من طبيعة استعمارية محضة ، ولقد اضطرت فرنسا تحت ضغط حرب الاستقلال الى ان تسند مناصب ادارية لجزائريين ، يعني ان الجهاز الادارى هو امتداد للادارة الفرنسية[2]، الا ان هذا من جهة فرضته الظروف ، ومن جهة اخرى خططت له فرنسا من اجل المواصلـة والمحافظة على امتيازاتها، ويلاحظ هذا في الهروب المكثف للاطارات غداة الاستقلال وذلك لما يقرب من 200,000 شخصا يحتلون اعمـالا تتطلب خبـرة فنية ، لانها تعرف ،[3] وهذا من اجل احداث العجز والفوضى في الادارة الجزائرية هذا من جهة ومن جهة اخرى ان الجزائريين الذين سيتولونها لا يستطيعون تغيير نمطها في ذلك الوقت ، وبذلك تضمن استمرار نفوذها كهدف اساسي ، حيث اخذت على عاتقها فيما بين 1962 — 1964 تكوين اطارات في القطاعات الحساسة وذلك كما يلي : 1200 موظفـا في الادارة المركزية تكونوا في فرنسا ، و 1700 عونا ماليا في الجزائر ، و 6500 رجلا للشرطة السرية ، و 168 محافظا شرطيا ، و 340 ضابطا للدرك الوطني .

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 90

(2) نفس المرجع ، ص 64

(3) نفس المرجع ، ص 100

و 600 دركيا كونوا فيما بين 1962 ـ 1964 ، ووضع ثلاث مدارس ومركز للتكويـــن مشغلين بـ 170 استاذا ومعلما (1).

هذا التخطيط للادارة في السنوات الاولى للاستقلال والذى سبقـــــه تخطيط آخر وهو (فتح مجال التعليم) للجزائريين في المدرسة الفرنسية قبيل الاستقلال كما اشرنا ، خلق متاعب كبيرة للادارة والتنمية تمثلت اساسا في تكوين اطـــــارات بالعربية لاتجد مكانا لها في هذه الادارة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى بقيت الادارة شيئا غامضا وغير مفهوم للشغيلة سواء في المصانع او في غيرها ، فالجهـــاز الادارى للتنظيم الصناعي يبقى بعيدا عن العمال لسبب اساسي وهو اختلاف لغـــة الادارة عن لغة العامل ، هذا الاختلاف الذى يعد حاجزا اساسيا بين اليـــد العاملة الريفية خاصة والادارة .

2 ـ جانب الشغل :

تميز الوضع في ميدان الشغل بمشاكل حادة اهمها البطالة بانواعهـــا المختلفة وسيادة العمل الزراعي (65 الى 70٪ من السكان العاملين) (2) عـــن العمل في باقي القطاعات الاخرى ، وحسب ما اظهره احصاء 1966 ان التشغيـــل في القطاع الثانوى يعد ضعيفا جدا (15,9٪) بالنسبة للسكان النشيطين وتتوزع كما يلـــي (3) :

المناجم	448	3,01٪
الصناعة الغذائية	2769	18,62٪
الصناعات التحويلية	5739	38,57٪
صناعة البناء	3742	25,15٪
الصناعة المعدنية	2180	14,65٪
	14878	100٪

وهي فروع صناعية غير قادرة على امتصاص البطالة باشكالها المختلفة المنتشرة فـــي اوساط الشغيلة .

---

(1) Tahar Benhoria, L'economie de l'Algerie, OP. cit , P 240 .

(2) ميثاق الجزائر ، مرجع سابق ، ص 88

(3) George Mutin, La mitidja, OP.cit , P 541- 542 .

فالتعطل الذى كانت تعانيه القوى العاملة الريفية هو من نوع الموسمي ، فحسب تقدير 1967 كان يمس هذا النوع من التعطل 1,154,000 شخصا يعملون فقط اقل من 30 يوما في السنة ، وما يزيد عن مليون شخص متعطلين تعطلا مقنعا ، وحوالي 50,000 الى 100 الفا متعطلين تعطلا سافرا(1).

ومما اثر على التشغيل وحركة السكان هو ما ورثته الجزائر فيما يخص القطاع الزراعي التقليدى المتأخر الذى ترتفع نسبة السكان الزراعيين به الى حوالي 72,2٪ رغم انه لا يمثل من حيث المساحة الا 35٪ من المساحة الكلية للزراعة الجزائرية ، بينما نسبة السكان في القطاع المسير ذاتيا تمثل 18,5٪ والقطاع الخاص الحديث نسبة 9,3٪ ، معنى هذا اذا كان يعيش اكثر من 50٪ من سكان البلاد في القطاع الزراعي الكلي بجزئيه الكبيرين المسير ذاتيا والخاص(تقليدى ومتطور) (2)، وحسب التوزيع السابق فلنا ان نتصور مستوى المعيشة في القطاع الزراعي الذى تتركز الاغلبية الساحقة من سكانه في القطاع الزراعي التقليدى، الذى هو افقر القطاعات وسكانه اكثر معاناة من البطالة ، وبذلك نجده يمثل الخزان الــذى لا ينضب من اليد العاملة ، فمنه تصدر الهجرة الى المدن والى فرنسا وسواء ذلك قبل الاستقلال ام بعده ، يعني ان المنتقلين الى القطاعات غير الزراعية بعد الاستقلال هم منه ، سواء مباشرة او عن طريق التسيير الذاتي بعد مغادرته لما حدث عدم التزامن التنموى بين القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى ، وتتوزع اراضي القطاع التقليدى بين منطقة التل والسهوب ، يعني المناطق الريفية التي تحتاج فعلا الى بعث تنمية حقيقية فيها لتحقيق استقرار السكان بها واستغلال ثرواتها .

وبناء على هذا الوضع فاننا يمكن ان نتصور حجم الهجرة الريفية في هذه الفترة او بالاحرى حركة السكان والعمال ، فالتقرير العام للمخطط الرباعي الاول يشير الى ان النمو الديمغرافي في المتوسط هو 3,2٪ وان السكان الحضريون تزايد (ا

---

(1) حسن بهلول ، القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، مرجع سابق ، ص 309
وانظر كذلك: عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 72

(2) حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 93 ــ 97

بنسبة 6ر5٪ في السنة فيما بين 1966 ـ 1973 في مقابل 2٪ لسكان الريف، حيث ان الفلاحين غادروا القرى جماعيا اذ في نفس الفترة السابقة ما يقرب من 850,000 شخصا غادر الريف تجاه المدن خلاف الذين ذهبوا الى ما وراء البحر، (1) وكما هو معروف فان هناك اشكالا مختلفة للهجرة ، حيث امام تشبع المدن بالسكان واصبحت عاجزة عن الاستقبال من حيث السكن لقلة الانجازات في هذا الميدان، اصبح عدد كبير من اليد العاملة الريفية ينتقل للعمل بصفة فردية حيث يبقى النساء والاطفال والشيوخ في اماكنهم خاصة بعد انطلاق التنمية بعد السبعينات وهو المنعطف الذى اعطى للهجرة الريفية وجها جديدا وتحت دوافع اخرى اسفرت عن هجرة فردية (موءقتة) وتفاقم الاحياء القصديرية والبناء الفوضوى .

ان هذه الحقائق كلها تعطينا صورة عن الاصول الاجتماعية لليد العاملة المنتقلة الى القطاعات غير الزراعية بعد انطلاق التنمية ، كما تعطينا صورة عن التقلبات والاوضاع التي عاشتها منذ الاستعمار الى ما قبل السبعينات من فترة الاستقلال ،

اضافة الى ما اظهره احصاء 1966 حولها من حيث تعليمها اذ كانت تمثل نسبة الامية في اوساط عمال الزراعة 91٪ و 79٪ بالنسبة للبطالين (2) ، هذه المعطيات في مجملها تعتبر خلفيات ضرورية لمعالجة وضع اليد العاملة الريفية في الصناعة ودراسة اندماجها واغترابها في التنظيم الصناعي .

3 ـ الاجراءات الاولية الضرورية لانطلاق التنمية :

رغم ما تميزت به هذه الفترة من اوضاع فان هناك محاولات في ميدان التنمية يمكن القول انها شكلت قاعدة انطلاق المخططات التنموية انطلاقا من سنة 1970، تمثلت هذه الاجراءات اساسا في مراسيم التسيير الذاتي في السنوات الاولى من الاستقلال ، واجراء احصاء وطني شامل عام 1966 الذي اسفر عن حقائق ضرورية للتخطيط، واجراء تأميمات للموارد الطبيعية والجهاز المصرفي ، ورسم خطة ثلاثية كخطة تجريبية .

---

(1) Tahar Benhoria , L'economie de l'Algerie ,OP.cit; P 366 .

(2) Ibid , P 413 .

ففيما يخص التسيير الذاتي فانه نظرا لما ينص عليه ميثاق طرابلس وللشعارات التي رفعت اثناء الثورة التحريرية ونظرا للفوضى التي سادت المزارع في الايام الاولى من الاستقلال حينما تولى العمال بانفسهم تسيير المزارع التي كانت بيد المعمرين فانه كان ضرورة عملية ، ومن اجل اضفاء على العملية طابعها الشرعي اصدرت عدة مراسيم تنظم التسيير الذاتي منها مرسوم 28 مارس 1963 المتعلق بتحديد وتوزيع دخل المستثمرات والمؤسسات الخاصة لنظام التسيير الذاتي ، ومرسوم 22 مارس 1963 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والتقليدية ومجال الاستثمار الزراعي (1) ، وقد تطور الاستخدام في القطاع المسير ذاتيا حسب ما يبينه الجدول التالي : (2)

جدول يبين تطور الاستخدام في القطاع المسير ذاتيا (6)

الاعوام	دائمون	موقتون
1964	124ر575	104ر904
1965	134ر430	52ر145
1968	120ر500	83ر400
1969	132ر950	123ر510
1970	173ر770	102ر209
1973	121ر301	117ر991

رغم التقلبات الذي شهدها الاستخدام في هذا القطاع ورغم حجم الاستخدام الموقت حسب ما يبينه هذا الجدول ، فانه ساهم بقدر ما في التخفيف من حدة البطالة ، ولذلك فان اهميته الاجتماعية كبيرة الى جانب اهميته الاقتصادية في سد حاجيات البلاد من بعض المواد الغذائية .

وكما اشرنا ، ان الاحصاء العام لسنة 1966 اظهر عدة حقائق متعلقة بالاقتصاد الوطني ، كانت هي الاسس التي انطلقت عليها التنمية وذلك بعد الانتهاء من سلسلة من التأميمات ابتداء من سنة 1966 فيما يخص تأميم المناجم والجهاز المصرفي ، ثم رسم الخطة الثلاثية (1967 – 1969) .

---

(1) جان جيلسبي ، ثورة الجزائر ، مرجع سابق ، ص 241

(2) عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 75

وبالاعتماد على تطور الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي حسب ما يبينه الجدول التالي :

السنة	تطور الانتاج الصناعي (7)	تطور الانتاج الزراعي (1)
1963	9ر1 مليار دينار	5ر2 مليار دينا
1971	1ر3 مليار دينار	5ر2 مليار دينار

فانه يمكن القول ان الاولوية معطاة للصناعة منذ هذه الفترة الاولى من الاستقلال، وهذا ما يبينه توزيع استثمارات الخطة الثلاثية (1967 ــ 1969) حيث اخذت الزراعة نسبة 56ر17٪ من جملة الاستثمارات بينما الصناعة اخذت نسبة 95ر51٪ من جملة الاستثمارات(2)، وهذا يعني الاستمرار في خلق الآليات الدافعة الى حراك عمالي يمكن ان يكون قوياً،والى هجرة زراعية وريفية نتيجة التفاوت في الدخل بين الزراعة والصناعة وبين المدينة والريف، خاصة اذا نظرنا الى خريطة انشاء هذه المشاريع الصناعية التي تركزت في مجملها في المناطق الشمالية الساحلية .

والاستنتاج هو ان اليد العاملة الريفية في هذه الفترة عاشت نوعا من الاستمرارية في اوضاعها سواء فيما يتعلق بانواع الهجرة وآلياتها او فيما يتعلق بالبطالة ، كما ان تفوق القطاع الصناعي عن القطاع الزراعي سيزيد من حركة اليد العاملة الريفية نسبيا ، وان اليد العاملة التي تغذى المشاريع الصناعية مصدرها القطاع الزراعي التقليدى الفقير الذى تشكل عبر العمليات الاستعمارية المتعددة في تفقير السكان ،وان معرفة هذه الحقائق سيساعد على دراسة اليد العاملة الريفية في الصناعة ، لان الاندماج في التنظيم الصناعي وكيفياته له علاقة كبيرة بظروف الانطلاق .

---

(1) عبد القادر جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية ، ترجمة: فيصل عباس، مراجعة خليل احمد خليل ، الطبعة الاولى (بيروت ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1981) ص 184

(2) Mohamed El-Hocine Benissad, Economie du developpement de l'Algerie(1962-1978), 2em edition , Alger ,O.P.U. 1981, P 46 .

ثانيا : انطلاق التنمية المخططة بانطلاق المخطط الرباعي الاول :

يمكن اعتبار مطلع السبعينات انعطافا كبيرا بالنسبة لليد العاملة الريفية حيث سيتخذ حراكها ابعادا اخرى وآليات اخرى ذات طابع تنموى ، خاصة نتيجة لما اسفرت عنه الخطة الثلاثية في ميدان التشغيل وما يقضي به المخطط الرباعي الاول (1970 ـ 1973) من استثمارات كبيرة في كل الميادين استفادة من الثروات البترولية وما تميزت به هذه الفترة من انطلاق عمليات الثورة الزراعية (1971) وتوقيف الهجرة الى الخارج (1973) ، هذه العمليات التنموية سيكون لها مفعولا كبيرا في تحرك اليد العاملة الريفية في اتجاه معين ، او الاستقرار الذى مرهون بحالة الريف ومستوى تطوره مقارنة بما يحدث في المراكز الحضرية .

1 ـ حول التنمية الريفية

الوقوف على مستوى ما حققه الريف من تنمية يتطلب معالجة تتم على مستويين ، الاول تحليل استثمارات المخططات الوطنية التنموية ، والثاني تحليل ما حققته الجهات المقابلة للريف اى المراكز الحضرية ، لانه لايمكن فهم ومعالجة احداهما بعيدا عن الآخر حيث تربطهما علاقة تكاملية وتجاذب ، وهذا يعني دراسة توزيع الاستثمارات بين القطاعات وتوفير مناصب الشغل بين مختلف الجهات التي تنعكس نتائجها على اقامة بنيات وهياكل اقتصادية ضرورية للتنمية الريفية ، كما تنعكس على دخل الافراد الذى يعد من الآليات الاساسية لاستقرار السكان بالاضافة الى آليات اخرى توفرها الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية .

اذا نظرنا الى استثمارات المخططات التنموية فاننا نجد نصيب الزراعة في المخطط الرباعي الاول يمثل 14،8٪ ونصيب الصناعة يمثل 44،7٪ وفي المخطط الرباعي الثاني نجد نصيب الزراعة 10،9٪ والصناعة 43،4٪ [1] ، كما ان برنامج الصناعة المحلية بالمعنى الواسع يمثل 1٪ من المبالغ التي صرفت من اجل الصناعة خلال الخطة الاولى ، وفي الثانية ما يزيد قليلا عن 2٪ ، وهذا يعني ان التصنيع المحلي يبقى متواضعا جدا اذا ما قورن بجهود التصنيع على مستوى البلاد [2] ، هذا

---

(1) Ibid , P 46 .

(2) عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 142

ما نلاحظه في احصائيات العشرية الماضية (1970 ـ 1980) التي تشير الى ان اكثر من 66٪ من الاستثمارات الصناعية قد استقرت في الشريط الساحلي للبلاد [1]، هذا رغم قلة مساحته بالنسبة لباقي الوطن وما يتميز به من تطور مقارنة بما تعيشه المناطق الريفية الاخرى مثل الهضاب العليا ، حيث ان هذا الشريط كان يتمركز به المعمرون وتتركز به بالتالي المرافق الضرورية وكذلك فرص العمل في المزارع وبعض المنشآت فكانت منطقة محسودة وازدادت اكثر بفعل هذا التوزيع ولذلك فان هذه الارقام وحدها تؤكد لنا شدة التركز القطاعي والجغرافي في التنمية [2]، مما انعكس آثاره على مجالات اخرى حيوية اهمها التشغيل والتوزيع العادل للدخل بين كافة السكان والمناطق .

ففيما يخص التشغيل تشير البيانات الى ان ما يناهز 71٪ من الوظائف الصناعية في الفترة (1962 ـ 1969) التي وفرها القطاع العام كانت متركزة في خمس ولايات : العاصمة ، عنابة ، قسنطينة ، وهران ، تيزي وزو ، وفي الفترة (1968 ـ 1973) حوالي 70٪ من وظائف الشغل الصناعية الجديدة لقطاع الدولة استفادت منها اربع ولايات : الجزائر بنسبة 19ر32٪ ، عنابة 22ر14٪ ، وهران 39ر11٪ ، قسنطينة 73ر9٪ [3].

هذا انعكس على مستوى الدخل بين القطاعات الاساسية المترابطة وبين المناطق ، ففي الفترة بين (1969 ـ 1973) ارتفع الدخل الوطني الى حوالي 5ر3 مليارا ، وزع مليارا واحدا تقريبا على تسعة ملايين جزائري ممن يكونون الفئات الاكثر حرمانا ، بينما وزع 5ر2 مليارا على الباقين (4ر4 مليونا) ، واذا قسمنا السكان الى قطاع ريفي وحضري نلاحظ ان دخل الجماعات الريفية قد انتقل من 9ر3 الى 3ر4 مليارا وذلك يعني انها ارتفع بنسبة 10٪ وهي مطابقة للنمو الديمغرافي في تلك الحقبة ، وهذا يعني ان الدخل حسب كل شخص قد جمد ، وبالعكس فقد انتقل دخل السكان الحضريين من 1ر8 الى 1ر11 وهذا يعني انه ارتفع بنسبة

---

(1) النهضة العمرانية: التحكم في الزمان والمكان ، مقال ترجمه: ع . حقوقة عن مجلة الثورة الافريقية الناطقة بالفرنسية ، عدد : 842 ، 11 ـ 17 افريل 1980 ، الجزائر ، المجاهد الاسبوعي : اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني ، عدد : 1033 ، 23 ماي 1980 ، ص 33

(2) محمد بومخلوف ، " التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية " ، مرجع سابق ، ص 00

(3) Mohamed El-Hocin Benissad, Economie du developpement de l'Algerie, OP.cit , P 69 .

37٪ وهو اعلى بكثير من ارتفاع النمو الديمغرافي اى ان الدخل ارتفع حسب كل شخص[1] كما تدل ارقام المخطط الرباعي (1970 ــ 1973) بان دخل الفرد السنوى في الريف يعد منخفضا عن مثيله في المدن بما يقرب من مرتين ونصف[2] وهكذا نجد العامل الريفي يستمر في خضوعه لنفس الآليات السابقة تقريبا التي كانت مفروضة عليه، حيث وكما رأينا كانت الاجور الصناعية والزراعية في المتروبول اعلى بكثير منها في البلد المستعمر كتوجيه مباشر او غير مباشر للقوى العاملة من اجل الهجرة ، وهي نفسها في هذه الفترة بين المدن والارياف ، فهل مقتضيات التنمية في هذه الفترة في حاجة الى هجرة من الارياف الى المدن ؟

وهذا الفرق بين الارياف والمدن هو نفسه بين الزراعة والصناعة مما ادى الى هجرة زراعية كثيفة وتخل متزايد عن المزارع من طرف مستفيدى الثورة الزراعية وعمال قطاع التسيير الذاتي[3] نتيجة الاختلافات الكبيرة في الاجور بين القطاعات بالنسبة للعمال ذوى المستوى الواحد من التأهيل[4] .

وهذا يوضح لنا ان دخول اليد العاملة الريفية في القطاعات غير الزراعية يأتي في الغالب نتيجة لظروف مفروضة وليس عن اختيار ، اى يتم الحراك الجغرافي تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية متعددة اساسها المدخولات وظروف المعيشة بصفة عامة ، وهذه المتغيرات كلها ــ السابق الاشارة اليها ــ فيما يخص التنمية الريفية تؤدى بنا الى تتبع اوضاع اليد العاملة الريفية في هذه الفترة من حيث حركتها واتجاه هذه الحركة وظروفها .

2 ــ التنقل الجغرافي لليد العاملة الريفية :

اشرنا فيما سبق الى ان تنقل اليد العاملة الريفية وهجرتها سيعيش انعطافا وتحولا كبيرا ابتداء من سنة 1970 ، تبعا للتحول في آليات هذه الحركة التي تطبعها بطابع يختلف عن الاول من حيث الاسباب والنتائج ، وتمثلت

---

(1) عبد القادر جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية، مرجع سابق ، ص 185

(2) حسن بهلول ، القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، مرجع سابق ، ص 309

(3) انظر : محمد بومخلوف ، التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية ، مرجع سابق ، ص 108 ــ 110 و 115 ــ 117

(4) عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 70

هذه الآليات،وكما تبين لنا سابقا، في توزيع استثمارات التنمية بين المناطـــق والقطاعات الذى انعكس بصفة ملموسة على مستوى التشغيل والدخل ، وبالمثـــل على قطاعات اخرى ضرورية لاستقرار السكان ، ومن بينها المدرسة التي يشبـــهها "عبد اللطيف بن اشنهو" في شأنها بلنها تعد " احد المطالب الاشد الحاحـا بالنسبة للشعب الجزائرى عامة والفلاحين بصفة خاصة نظرا لما عانوه تاريخيـــا من اضطهاد اقتصادى وسياسي ، واليوم يجدون في المدرسة الوسيلة الوحيدة التي ينقذون فيها اطفالهم من ظروفهم ذاتها". [1] وهذا رغم تعميم المدرسة في الارياف الا انه يبقى دائما احسن المدرسون ولاسباب بديهية في المدن ، مما يؤدى الى الشعور بعدم المساواة وبالتالي الانتقال وان لم يتيسر فبانتقال الاولاد. [2]

هذا الى جانب ظروف اخرى تتعلق بالعمل حيث بقى العامل الريفي يخضع لظروف العمل الموسمي الذى لايمكن أن يلبي طموحاته ويشبع حاجاته المتولـــدة مع الاستقلال ، فالاحصاء العام للزراعة عام 1973 يشير الى ان 54٪ من قـــوة العمل المستخدمة فعليا في الزراعة مكونة من عمال مأجورين مندمجين في سوق قوة العمل لكن لفترة طويلة او قصيرة من الزمن ، وفي الواقع 78,5٪ من هؤلاء العمال المأجورين يعملون بصفة مؤقتة كما يقدر أن 65,4٪ من العمال المؤقتين يستخدمون فقط لاقل من شهر ، 22,3٪ منهم يستخدمون لمدة تتراوح بين شهـــر وثلاثة شهور ، وهذا يعني ان بنية سيرورة سوق قوة العمل في الزراعة لم تتغيـــر اطلاقا منذ الاستقلال [3] ، حيث بقيت اليد العاملة الريفية تعيش نفس الاحـــوال ، من عمل موسمي ومؤقت مما ادى بها الى مغادرة القطاع الفلاحي ، يعني فـــي حين نرى تزايد مستخدمي قطاعي الصناعة والخدمات نرى من جهة اخرى مستخدمي الزراعة في انخفاض مستمر ، وهو انخفاض غير متأتي من درجة المكننة والتحديـــث الزراعي ، بدون شك ، لانه صاحبت هذه الفترة صيحات تعلو من المزارع (المسؤولين عليها المباشرين وغير المباشرين)، تشكوا من قلة اليد العاملـــة المتخصصة وغير المتخصصة .

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 138

(2) نفس المرجع ، ص 138

(3) نفس المرجع ، ص 47

فبالمقارنة بين سنة 1966 و 1977 نجد ان اليد العاملة الفلاحية في سنة 1966 كانت 210ر887 موءجرا دائما دون الاخذ في الاعتبار الموءجرين الموسميين و 192ر604 في سنة 1977 دون حساب الموسميين ، وفي الخدمات 323ر030 في سنة 1966 اصبحوا 439ر727 موءجرا في سنة 1977، وفي الصناعة 129ر537 موءجرا في سنة 1966 واصبحوا 339ر042 في سنة 1977 ،(1) اى تناقص عمال الزراعة الذين ذهبوا دون شك الى القطاعات الاخرى (الخدمات والصناعة) التي تزايد عمالها .

هذا الانتقال قد تصحبه حركة جغرافية، التي قد تكون بالعائلة واما قلة الاستقبال من حيث السكن فان هذه الحاجة تتبع باحدى الطريقتين ، البناء الفوضوى او الالتجاء الى الاحياء القصديرية ، واما ان يتم فرديا وفي هذه الحالة الاخيرة يبقى العامل في حركة مستمرة اسبوعية او شهرية بين منطقة العمل ومنطقة السكن التي تعبر عن عدم الاستقرار التي تنتهي في الاخير بالحاق عائلته اليه او بالرجوع اليها او تستمر سنين .

وتشير معطيات التعداد السكاني الاخير (1977) الى ان نسبة السكان العاملين في الزراعة لاتزيد عن 70٪ من مجموع المقيمين في الريف (2) والسوءال هو ، هل نسبة 30٪ الباقية يعملون محليا ام في هجرة موءقتة ، يعني هل هذا الحجم [illegible] السكان الريفيين غير العاملين في الزراعة ،كما يبينه الجدول التالي ، يعملون في القطاعات غير الزراعية محليا في الريف ام يتوجهون للبحث عن العمل خارجه اى بعيدا ؟

التقديرات النسبية للسكان الفلاحين وسكان الريف (3)

(8)

الوحدة بالمليون

البيان	1966	1973	1977
سكان ريفيون	7ر9	9	9ر8
سكان عاملون في الفلاحة	6ر3	7ر1	7ر7

(1) M.L. Benhassine," Pluristructure, formation et developpement de la classe ouvriere, le cas de l'Algerie" Sciences sociales , Revue trimestrielle,éditée sous l'egide du miniserede l'enseignement superieur,N° 7 , 1982 ; P 54 .

(2) عبد اللطيف بن اشنهو ، مرجع سابق ، ص 12

(3) نفس المرجع ، ص 11

وضمن هذه الثلاث حالات لانتقـــال اليد العاملة الريفية والتي فـــي مجملها تكون مصحوبة بظروف اجتماعية ونفسية واقتصادية عصيبة ، فانه يمكن الاشارة فقط الى الانتقال والالتجاء من حيث المأوى الى الاحياء القصديرية الذى تتوفـر لدينا حوله بعض المعطيات .

ولنأخذ على سبيل المثال الحي القصديرى " للقبة " حيث نجد 30٪ من الريفيين اقاموا به قبل 1954 و 4٪ بين 1954 ـ 1961 و 8ر6٪ بين 1962 ـ 1964 و 13٪ بين 1965 ـ 1969 و 32٪ بين 1970 ـ 1973 و 5ر4٪ في سنتي 1974 ـ 1975 ، وفي الحي القصديرى " لـ بئر مراد رئيس " نجد ان 56٪ من الريفيين اقاموا فيما بين 1965 ـ 1973 ، و 11٪ بين 1962 ونهاية 1964 و 22٪ بين 1954 ـ 1962 و 11٪ قبل 1954 ،[1] والفترة (1970 ـ 1973) كما هو معروف تتوافق مع نهاية المخطط الثلاثي وبداية المخطط الرباعي الاول ، فهي الفترة الاكثر ايجادا لفرص العمل في المناطق الصناعية في شمال البلاد مثل الاقطاب ، عنابة ، سكيكدة ، الجزائر ، ارزيو ، ومن هنا نلاحظ شدة الترابط الواضح بين انجاز المخططات ، عبر طريقتها في التوزيع التي خلقت آليات جديدة للانتقال وبروز الاحياء القصديرية التي هي صورة من صور الانتقال .

اذن الاوضاع الثلاثة المشار اليها سابقا هي التي طبعت ظروف الانتقال بالنسبة لليد العاملة الريفية ، والتي يمكن القول انها ذات طابع تنموى الذى ادى الى تركز واختلال في التوازن والتزامن بين القطاعات وهو عكس ما توصي بـــه التوجيهات الاساسية في التنمية للبلاد ، ويمكن اكمال طابع الانتقال في هـــذه الفترة بأخذ سهل متيجة كنموذج لذلك .

3 ـ سهل متيجة بصفته موقع الدراسة : حراك العمال بين مراكز العمل والتجمعات السكنية داخله والمؤقتين من خارجه :

في العناصر السابق معالجتها برزت وبشكل ملموس مختلف الآليات الدافعة لانتقال العمال والتي تمس بصفة مباشرة اليد العاملة الريفية ، حيث تبين ان التركيز بمعناه الشامل هو من بين العوامل التي تسببت في هذا الحراك ، وسهـــل

(1) Farouk Benatia , Alger:Agreat ou cité, OP.cit . P 269 .

متيجة يعتبر من بين المراكز الاكبر استقبالا لليد العاملة المتنقلة بصفته يضم اكبر قطب من اقطاب الصناعة وضاحية من ضواحي اكبر مركز حضري في البلاد وهي العاصمة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى مميزات موقعه ونشاطه ، فهو كان يستقبل اليد العاملة من مختلف جهات الوطن منذ الاستعمار من اجل العمل الزراعي ، الا ان بعد الاستقلال اختلف الوضع حيث انشئت به عدة مراكز صناعية كما ان زراعته نظمت على اسس اخرى اهمها التسيير الذاتي .

وبما ان هذا السهل يعد المجال الجغرافي لدراستنا الميدانية التي تتم في احد التنظيمات الصناعية به فاننا نريد التعرض ولو بايجاز لحركة العمال بين مختلف مراكز السكن والعمل داخله وكذلك استقباله ليد عاملة من خارجه .

وجملة فان سهل متيجة كان يستقبل اليد العاملة الريفية من مختلف الجهات كما راينا سابقا ، للعمل في الزراعة موسميا في الغالب ويأتي معظمهم من "بني سليمان" الذين يتجهون خصوصا الى البلديات : سيدي موسى ، الشبلي ، بئر التوتة ، بوفاريك ، يعملون لمدة تدوم اسبوعين او اكثر ويؤدون خلالها زيارات لعائلاتهم التي يتولى شأنها وشأن الممتلكات احد افراد العائلة الموسعة في ايام غيابهم ؛ وقد امتد هذا الوضع الى سنوات ما بعد الاستقلال ، وهنا يرى " جورج ميتا " الذي عرضنا لدراسته في الفصل الرابع من الباب الاول : ان حركة اليد العاملة الموسمية لم تتغير في الاساس منذ فترة الاستقلال لكنها فقدت كثيرا من شدتها وكثافتها ، ثم يتساءل هل هي في طريق الاختفاء ؟ ويحاول ان يجيب بنعم ، الا انه يرى لا يبعد وان يوضع في الاعتبار بناء المصانع الجدد التي ستتطلب تشغيلا ، وهذا يؤدي الى مغادرة عديد من العمال الدائمين المزارع المسيرة ذاتيا التي تعوض بعمال موسميين ، انه محتمل جدا ما دام شروط الاستقبال في السهل سيئة ، هذه الحركة ستبقى ان لم تقم سياسة صارمة للتنمية الجهوية في جبال التيطري (1).

وبعد ما مضى على هذه الدراسة مدة فانه يمكن القول ان الحركة مستمرة ولكن في اشكال مختلفة ، حيث تتجه من بني سليمان وجهات اخرى كثيرة الى السهل لكن ليس للعمل في المزارع بل في الاعم الاغلب تتجه مباشرة للعمل في المصانع .

---

(1) George Mutin , La mitidja , OP.cit , P 478 .

وهي ليست موسمية بل يمكن تسميتها " هجرة موءقتة" حيث لا تدوم اسبوعيـــن او شهرين بل سنين تتم العودة خلالها الى العائلة اسبوعيا او شهريا وهي تشمـــل مختلف فيئات السن للعمل في ظروف تعد سيئة خاصة من حيث الاقامة ، والهجـرة الموءقتة هذه تمتد على خريطة جغرافية تماثل تماما تلك التي رسمها " لارنود " للهجرة الموسمية ، اى من جيجل ، سطيف ،تيزي وزوه . . . الخ وهو ما تبينه بنيـــة الهجرة الموءقتة في احد مصانع سيدى موسى (1).

وقد انعكست آثار حركة التصنيع التي شهدها السهل بعد انطلاق مخططات التنمية على عدة مستويات حيث ان التصنيع لم تصاحبه سياسة اخرى موازيـــة في الاسكان وهذا ادى من جهة الى حركة يومية كبيرة بين مراكز العمل اين خلقـــت آلاف الوظائف مثل الرويبة والرغاية وسيدى موسى ، والتجمعات السكنية داخله من اجل العمل ، كما ادى من جهة اخرى الى هجرة موءقتة حيث يأتي العمال من بعيـــد مثل البويرة والمدية واثناء الاسبوع ينامون في الفنادق او عند الاقارب او بطرق اخرى ، ويوصف جورج ميتا التصنيع بالسهل بعدة اوصاف حيث يخلص من تحليلـــه للاوضاع التي خلقها التصنيع في المنطقة من حيث السكن والحركة التي تشهدهـا اليد العاملة ، بقوله : انه نوع من التصنيع الفوضوى (2) "On assiste donc à certaine d'industrialisation sauvage "

كما انه يصل الى استنتاج آخر وهو ان الجزائر (العاصمة) تعتبر مدينة ومرقد بالنسبة للمنطقة الصناعية بالرويبة (3) " Alger fait figure de "ville-dortoir" par rapport à la ZIR .

ومن جهة اخرى انعكست آثاره على اخلاء المزارع من اليد العاملة نظـــرا لتفوقه عليها في كثير من الجوانب خاصة منها الامتيازات والاجور ، حيث منـــذ السنوات 1968 ــ 1969 والعمال يغادرون المزارع باعداد كبيرة وهي ظاهـــرة جد حديثة على عكس ما كان عليه في السابق حيث كان العمال المنتمون الى القطاع المسير ذاتيا يعتبرون من المحظوظين اقل شيء ضامنين الشغل (4) ، ويعتبرون فـي

---

(1) انظر : محمد بومخلوف ،" التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية" ، مرجع سابق ، ص 313

(2) George Mutin , la mitidja , OP.cit ; P 561 .

(3) Ibid , P 557 .

(4) Ibid , P 361 - 362 .

وضعية احسن من الفلاحين الفقراء ، لكن يبقون في وضع لا يحسدون عليه مقارنة مع تطور دخل القطاعات الاخرى[1] وتحت هذه الاوضاع انتقل العمال الريفيون الى المصانع سواء في شكل حركة مهنية محلية ، او حركة مهنية وجغرافية فردية اوعائلية ، وهذه الفئة المنتقلة هي التي سنتولى دراسة اندماجها واغترابها في التنظيم الصناعي انطلاقا من ظروف انطلاقها ووصولها الى جانب متغيرات اخرى .

رأينا من خلال كل ما سبق ان اليد العاملة الريفية لازالت تعيش آليات تنقلها منذ الاستقلال الى اليوم ، ويبقى دافع الانتقال هو واحد مع اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتولد عنها هذا الدافع من قبل الاستقلال الى السنوات الاولى منه الى انطلاق التنمية بعد السبعينات ، واذا كنا نلمس التخطيط غير المباشر لليد العاملة الريفية قبل الاستقلال لخدمة اقتصاد المستعمر ودفعها على الحركة والتنقل المستمر تحت ظروف صعبة مبتغاة ، فانه بعد الاستقلال لانلاحظ هذا التخطيط من اجل تحقيق اغراض التنمية ، بينما الواقع يحتم علينا بان نكون اولى واجدر بالتخطيط لها من المستعمر قبل الاستقلال .

الا انه الى حد الآن وفي اطار الاقتصاد الجزائري كما يرى عبد اللطيف بن اشنهو : " لا يوجد اى تسيير سلطوى ذو طابع ادارى لحركة تنقل قوة العمل ... وهذا يعني انه لاتوجد في الجزائر سياسة مباشرة تتعلق بحركة تنقل العمال والتي تبقى محددة بحركة الاقتصاد الاجمالية "[2] ، الا ان التخطيط لها لا يعني التحكم فيها اداريا بصفة مباشرة ، وانما فقط وبطريقة غير مباشرة عن طريق التخطيط لآلياتها مثل توزيع الاستثمارات والدخل والهياكل القاعدية التي وحدها قادرة على ضمان استقرار السكان عند حدود معينة ، اى ان هذه الآليات هي التي ستوجه السكان وجهة معينة يمكن التحكم فيها من اجل تحقيق اغراض التنمية ، وهو كما رأينا الاسلوب الذى اتبعه المستعمر من اجل تحريك اليد العاملة الريفية في اتجاه معين يخدم مصالحه ، واذا كان اسلوبه استعماريا اجحافيا فانه في عهد الاستقلال يجب ان يكون تنمويا متسما بالعدالة .

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 39

(2) نفس المرجع ، ص 5

من خلال المعالجات السابقة لاوضاع اليد العاملة الريفية من المراحل الاولى للاستعمار الى العمليات التي تلتها انتقالا الى ما تميزت به بعد الاستقلال قبل المخططات التنموية وبعدها ، فانه يمكن القول ان العامل الجزائرى عانى الضغط والاحباط ، عانى القلق والمخاوف ، تعرض لسيطرة الامية والجهل ، وتعرض لسوء التغذية وفقدان فرص العمل وصعوبة المأوى ، وهي الصفات التي يصف بها مصطفى حجازى العالم المتخلف[1]، الذى يتحول الانسان فيه الى انسان مقهور والذى يصفه بعدة صفات منها " الانتقام باساليب خفية (الكسل والتخريب) او رمزية (النكات والتشنيعات) وهذا يخلق ازدواجية في العلاقة : رضوخ ظاهري وعدوانية خفية " [2]، والقصد هنا هو أن مجمل الظروف التي مر بها العامل الريفي لابد وان تكون قد كونت لديه رواسب تشكل اتجاهه وموقفه وسلوكه داخل التنظيم الصناعي وهو ما لا يجب ان يغفل عند التحليل السوسيولوجي للعمل في وقتنا الحالي وهذا هو بالضبط الدافع الى اعادة مراجعة عبر فصلين كاملين تاريخ العمل والعمال الريفيين في الجزائر الذين يشكلون ركيزة اساسية للصناعة ، والمقصود هنا ايضا ليس الافراد بحد ذاتهم وانما الثقافة والافكار المتوارثة .

ومصطفى حجازى في كلامه عن الانسان المقهور لا يقصره على الانسان العادى او العامل فقط ، بل يرى انها (الصفات) تنتقل الى المسير والمؤطر تحت اشكال اخرى تختلف عن الاولى ، الا انها لا تعدوا ان تكون مظاهر للانسان المقهور في عالم متخلف[3]، ان هذه اللفتة الى الانسان المقهور في العالم المتخلف الذى عالجه مصطفى حجازى من الوجهة النفسية للتخلف ، هدفها هو شد الانتباه عند التحليل والتفسير لسلوك ومواقف العامل داخل التنظيم الصناعي وعلاقاته بمختلف التنظيمات الموجودة وتفاعلاته معها .

---

(1) التخلف الاجتماعي : مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور ، مرجع سابق ، ص 3

(2) نفس المرجع ، ص 41

(3) نفس المرجع ، ص 13 ــ 14

تمهيد :

في البداية اريد ان اوضح بايجاز الفرق بين التوطن والتوطين، وهو اننا من حيث التعريف النظرى قد نجد فرقا على اساس ان الاول يهدف الى الربح في حين ان الثاني يسعى الى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، فالاختلاف هو في الهدف، وان الاول عملية تلقائية بينما الثاني عملية ارادية ومقصودة وهذا الاخير يتم في الغالب في الدول ذات النهج الاشتراكي التي تخطط لاقتصادياتها، بينما من حيث الواقع فان لهما نفس الاثر الاجتماعي في البيئة الموطن فيها وان كان هذا يبقى كافتراض (1)، ولذلك فاننا لانخوض في هذا الفرق خاصة وان الصناعات في مجتمعنا يتم توطينها بالاسلوب الثاني .

اما من حيث آثاره على حراك القوى العاملة فانه تبين لنا من خلال الفصل السابق ان حراك اليد العاملة الريفية بعد انطلاق خطط التنمية كان له طابع آخر يختلف نوعا عن الذى كان سائدا قبل الاستقلال والفترة الاولى بعده، فهو يعتبر استجابة منطقية لآليات هذه الفترة التي اوجدتها الاستثمارات المختلفة التي تجسدت نسبة كبيرة منها في اقامة المنشآت الصناعية التي خلقت بدورها مناصب للشغل في مكان انشائها مما يقتضي توفير مشغليها كما وكيفا ، وعلى هذا الاساس فان التوطين الصناعي يعتبر عامل اساسي في حراك اليد العاملة والسكان بصفة عامة ، ونظرا لاهميته هذه ونتائجه الاجتماعية فانه يستدعي العناية التامة هذا خاصة اذا عرفنا ما يحظى به التصنيع من اولوية في سياسة التنمية الجزائرية تبعا لمقولة : الصناعة وحدها التي تكسب البلاد القوة والمهابة .

ذلك ان نجاح التصنيع غير مرتبط فقط بالتجهيزات ، اى الجانب المادى منه، بل من اسباب نجاحه هو استراتيجية توطينه واسلوب تسييره ومدى فعالية قواه الاساسية (اليد العاملة) ، فمن حيث توطينه فان من بين العناصر التي تدخل ضمن العوامل المساعدة على نجاحه هو من جهة اولى ، مدى تماشيه وفق تخصص المناطق وطابعها الاقتصادى وثرواتها من اجل تنميتها ومن جهة ثانية ، مدى

---

(1) محمد خيرى ، "توطين الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية" ، المجلة الاجتماعية القومية ، مرجع سابق ، العدد الثاني ، مايو 1965 ، المجلد الثاني ، ص 65 – 66

اسهامه في خلق فرص متكافئة امام ابناء المجتمع من حيث التوزيع وهذا لتحقيق العدالة الاجتماعية التي هي اساس الاتجاه الحديث في الفكر التنموي [1]، اما من حيث فعالية قواه الاساسية فذلك لا يتحقق الا من خلال تهيئة الظروف النفسية والاجتماعية لهم من جهة ومن خلال نجاعة تنظيمه مراعاة لخصائصهم الثقافية والاجتماعية .

ومن هنا فان استراتيجية توطين الصناعة تلعب دورا حاسما من اجل الوصول وتوفير كل الشروط السابقة وبالتالي ضمان ازدهار الصناعة وزيادة انتاجيتها وكفاية اليد العاملة بها وفعاليتها " فالتوطين الصناعي من اهم العوامل التي تضمن لصناعة ما ان تنمو وتزدهر" [2] " بل كثيرا ما يكون القرار الخاص بتوطين احد المشروعات اعظم واخطر من قرار انشاء المشروع ذاته" [3] وتبعا لهذه الاهمية نحاول دراسة تحت هذا المحور ، معايير التوطين الصناعي ، والتوطين الصناعي الريفي ، ثم دراسة ثلاث حالات للتوطين الصناعي في الجزائر .

1 ـ معايير التوطين الصناعي :

لانريد هنا تحليل نظرية التوطين الصناعي او اتجاهاته المختلفة بل الاشارة الى ان ليس هناك نظرية للتوطين الصناعي يقبلها المشتغلون بالنشاط الصناعي قبولا عاما [4] او قابلة للتطبيق على كل البلدان ، بل هذا خاضع لظروف كل بلد ومستوى تطوره الاقتصادي ، وكما يرى المهتمون بهذا المجال فان " ماكس فيبر" يعد اكبر مفكر النظريات الكلاسيكية فيما يخص التوطين الصناعي ، والنظرية الفيبرية في هذا المجال حريصة على جانب التكاليف الاقتصادية ، ولهذا فان اقامة المصنع يستحسن ان يكون عند مصادر المواد الاولية ، وذلك من اجل الحد الادنى من التكاليف [5] .

---

(1) عارف دليلة ، ازمة التنمية والفكر التنموي الجديد " ، مجلة دراسات عربية ، مرجع سابق ، العدد : 5 مارس 1980 ، ص 22

(2) محمد احمد عبد الله ، التخطيط الصناعي ، مرجع سابق ، ص 8

(3) عادل مختار الهواري ، مشكلة التوطن الصناعي في الوطن العربي " ، مجلة دراسات عربية ، مرجع سابق ، العدد 3 ، يناير 1981 ، ص 76

(4) عبد الغفور يونس ، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج (بيروت ، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع 1970) ص 86

(5) Manuel Castells , Sociologie de l'espace industriel, Editions anthropos , Paris 1975 , P 23 - 24 .

وهناك اتجاه آخر يرى ان التكاملية هي القاعدة لكل تصنيع ، وحسب هـذا الاتجاه فانه لا يمكن تصور تنمية صناعية بتشتيت الصناعة على كامل البلاد وما قـد يؤدى اليه من تكاليف في النقل والهياكل القاعدية ومجموع العلاقات بين المؤسسات وصعوبات تكوين اليد العاملة وهذا وفقا لما بينه " فرانسوا بيرو" بان النمو لم يظهر في كل مكان مرة واحدة بل في اماكن واقطاب ثم ينتشر ، يعني حسب هذا الاتجاه ان التصنيع العملي يجب ان يؤسس باقامة اقطاب للنمو ، ومن اجل تفادى النزوح الريفي الذى يمكن ان ينجم عن ذلك نحو هذه الاقطاب يجب اقامة سياسة زراعية فعالة متماشية وفي نفس الوقت مع اقامة اقطاب التنمية (1) بينما هناك اتجاه آخـر يدعو الى التشتيت وليس الى التركيز للصناعات الاساسية وهذا لاسباب مختلفة (2).

وعموما فان التوطين الصناعي يخضع لاستراتيجيات تختلف من بلد لآخـر حسب ظروف كل بلد واهدافه التنموية ومستوى تطوره الاقتصادى ، ومهما يكـن من امر فان من اجل التوطين السليم يجب ان يخضع لتخطيط دقيق وشامـل متجنبا للتخطيط الاحادى الجانب تحسبا لما ينتج عن ذلك من نتائج اجتماعيـة غير مرغوبة ذلك " ان الفصل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمادية في التخطيط يكاد يكون مستحيلا ، فهي عملية واحدة متكاملة وما التخطيط المادى الا جزء من الخطة العامة الشاملة" (3) اذ من الملاحظ ان الجانب الاقتصادى يطغى على الجانب الاجتماعي في التخطيط للتوطين الصناعي ، واذا كان من اهداف التصنيع اعادة توزيع السكان وانشاء مدن جديدة (4) فذلك من اجل خلق تنميـة متوازنة قادرة على ايجاد آليات تطورها بنفسها .

ومن المعايير المعتمدة في اختيار موقع الصناعة هي : نوع الصناعة ، نـوع السلع ، ونوع العطيات ، ونوع العمال (5) الا انه يبقى عنصر العمال فلربما هـو العنصر الحاسم في التوطين الصناعي باعتبار ان نجاح الصناعة تتوقف على الانسـان

---

(1) J.M. Albirtini , les mécanismes du sous-developpement ,OP.cit, P 253 - 255 .

(2) عبد الغفور يونس ، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج ، مرجع سابق ، ص 113

(3) محمد علي قطان ، دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر ، مرجع سابق ص 465

(4) عبد الغفور يونس ، مرجع سابق ، ص 101

(5) نفس المرجع ، ص 106

اولا واخيرا ، بل ان هناك من يرى بان اليد العاملة تعتبر كعائق اساسي للصناعة الحديثة سواء من حيث التأهيل بالنسبة للصناعات الدقيقة او من حيث الكم بالنسبة للصناعات الضخمة [1]. وعلى هذا الاساس تعتبر الهجرة الداخلية كمقياس لاستراتيجية توطين الصناعة ، بحيث انها تساعد على " معرفة المناطق المحتاجة الى توطين صناعات بها ، حيث ان المناطق الطاردة تحتاج الى تصنيع لوقف هجرة السكان منها كما ان المناطق الجاذبة يكتفي بتوطين صناعات بها ، لان جذب السكان الى المناطق يعني توافر فرص العمل الزائدة ، والعكس صحيح في ان المناطق الطاردة للسكان في حاجة الى فرص عمل والا لما اضطر السكان الى الهجرة منها ، وكلما زادت قوة الطرد من المنطقة زادت حاجتها الى التصنيع" [2]. على اعتبار ان التصنيع وحده القادر على امتصاص الفائض من السكان الذي يضطر الى البحث عن العمل خارج منطقته ، كما يستعمل انخفاض مستوى المعيشة كمقياس للتوطين الصناعي . هذه الاشارة لاعتبارات التوطين الصناعي تساعدنا على دراسة الحالات الثلاث التي اتخذناها كنماذج لدراسة التوطين الصناعي بالجزائر كما تساعدنا على تحليل الظروف الخارجية للعامل التي تعد من معوقات اندماجه داخل التنظيم .

2- التوطين الصناعي الريفي لماذا ؟

تصنيع الريف او التوطين الصناعي الريفي يأتي استجابة المقياس السابق في التوطين الصناعي الذي هو الهجرة الريفية ، وحتى لاتحدث هجرة من نوع آخر(مدينة ـ ريف او ريف ـ ريف) فانه يجب تجنب اقامة المصانع ذات الحجم الكبير التي من مساوئها الاجتماعية هو خلق هجرة فردية وجماعية ، كما تتضاءل فرص الاندماج بداخلها ، فيساهم بذلك هذان العنصران في القضاء على اغراض التصنيع الريفي ، حيث اصبح هذا النوع من التنظيمات الصناعية يعتمد على يد عاملة منهكة من جراء الهجرة ، سواء تلك التنقلات اليومية على مسافات بعيدة او الانتقال في شكل هجرة مؤقتة او الانتقال بالعائلة في ظروف استقبال سيئة ، وهذه الاوضاع كما اشرنا ميخلقها الاتجاه نحو اقامة مركبات صناعية تقتضي تشغيل آلاف من العمال التي لاتفي بهم المنطقة حتما وعدم القيام بسياسة موازية في الاسكان .

(1) Manuel Castells, Sociologie de l'espace industriel, OP.cit, P 41 .

(2) محمد احمد عبد الله ، التخطيط الصناعي ، مرجع سابق ، ص 164

وبالنظر الى مختلف المواثيق فاننا نجد ان سياسة التنمية الجزائرية اولت اهمية خاصة للتنمية الريفية وواعية بما يمكن ان تلعبه في التنمية الشاملة ، حيث عهدت للقطاعات المختلفة بتحقيق :

- توزيع الصناعات على كامل التراب الوطني اى التخفيف من عملية تمركز التصنيع في الاقطاب .
- تلبية الحاجات المحلية انطلاقا من انتاج محلي يحسن بدوره من دخل السكان اصحاب العلاقة .
- تثمير الثروات المحلية .
- تحقيق جهوية الاستخدام عن طريق انجازات مبنية على اختيار تكنولوجي ملائم بسيط[1] ، كما ان بيان مجلس الثورة والحكومة الصادر يوم 14 ماى 1974 حول المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) نص على ما يلي :

" فالتوسيع في التشغيل ما يزال هو احسن وسيلة تضمن لكل جزائرى دخلا قطارا ومستوى معيشيا لائقا وملائما . . .

" ان المخطط البلدى الذى يندرج في اطار المخطط الرباعي الثاني . . . يجب ان يكون بمثابة دعامة للسياسة الوطنية الخاصة باعادة توزيع العائدات واستخدام جميع الطاقات البشرية والطبيعية الموجودة استخداما كاملا .

" تطبيق مبدأ اعطاء الصفة الجهوية للتشغيل الجديد تطبيقا جديا ، وذلك على ضوء الاتجاهات العاجلة والآجلة لاصلاح المساحات الترابية للبلاد ، ويجب ان يكون التحديد الجغرافي للنشاطات الصناعية الوطنية وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لذلك . . . " (2)

الا ان التصنيع الريفي عامة تواجهه عدة مشكلات متعلقة بالجانب الاجتماعي وبالهياكل القاعدية والمرافق الضرورية لنجاحه ، ففيما يخص الجانب الاجتماعي يتمثل اساسا فيما يخلقه التصنيع من حركة لدى العمال وما تؤدى اليه من انعكاسات ، اما الجانب المادى فهو عدم التزامن بين اقامة المصنع واقامة الهياكل الاخرى الضرورية له .

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 143

(2) حسن بهلول ، القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، مرجع سابق ، ص 335

وبعيدا عن كل هذا فان الصناعة الريفية تقتضيها ضرورات التنمية الشاملة ومبرراتها الاجتماعية والتي تتمثل جملة فيما يلي :

- وقف الهجرة غير المرغوبة .
- ضمان الى حد ما الاندماج بالنسبة للعامل داخل التنظيم على اعتبار انه يستمر في نفس البيئة الاجتماعية والذى يتغير فقط هي المهنة بينما يحافظ على مجموعة من المتغيرات التي تعد من عوامل اندماجه منها ، المحيط والتجانس .
- وباستمراره في مكان اقامته فان الحاجات بالنسبة له لا تزيد بنفس زيادتها عند الهجرة وبالتالي فالاجر الجديد يكون اكثر اشباعا ، وهذا الجانب له علاقة كبيرة بالروح المعنوية ، وبالتوحد بالمصنع ، ضف الى ذلك الاستقرار ما دام ليس هناك فرصا اخرى للعمل محفزة على عنصد مسنة .

3 - دراسة ثلاث حالات للتوطين الصناعي :

بعد ان تعرضنا لآليات حراك اليد العاملة الريفية خلال انجاز برامج التنمية تبين لنا ان التصنيع والتوطين الصناعي لعب ويلعب دورا اساسيا في هذا الحراك ، مما يستدعي الاتجاه نحو التصنيع الريفي الذى تدعمه مبررات اقتصادية واجتماعية ، وتبعا لكل هذا نحاول دراسة ثلاث حالات للتوطين الصناعي بالاعتماد على عدة ابعاد تقرر الى حد ما مدى نجاعته في تحقيق اغراض الصناعة الريفية ، هذه الابعاد تتمثل في مدى تكامله مع نشاط المنطقة ومدى قدرة المنطقة على تلبية احتياجاته من اليد العاملة كما وكيفا ، بدراسة المستوى الفني للمصنع وحركة العمال اليومية واقامة الهياكل الضرورية لنجاحه .

والثلاث حالات هذه (مصنع البناء المعدني ب سيدى موسى ، مصنع اللوالب ب : عين الكبيرة - سطيف ، مصنع دبغ الجلود بـ الجلفة) تختلف الواحدة عن الاخرى في اغلب الظروف من حيث الموقع الجغرافي والنشاط الاقتصادي للمنطقة والمستوى المعيشي للسكان ، وبصفة عامة ان كل وحدة تمثل حالة خاصة يمكن ان تمثل المنطقة والمناطق المشابهة ، وهذا الاختيار اتى لعدة اعتبارات فبالنسبة لمصنع البناء المعدني ب : سيدى موسى فذلك لانه يمثل ميدان الدراسة الاولى للباحث عند تحضيره لـ : دبلوم الدراسات المعمقة ، وفي نفس الوقت ميدان الدراسة التي بين ايدينا ، حيث تكونت لدى الباحث صورة متكاملة عن عماله واصولهم الاجتماعية

والمهنية والجغرافية وعن ظروفهم الداخلية والخارجية ، ثم انه يعد برمحنصا ضمن مركب صناعي ضخم الى جانب انه يقع في ضاحية من ضواحي اكبر مركز حضري في البلاد واكبر قطب صناعي الا وهي العاصمة ، ثم انه يقع في اخصب سهل من سهول البلاد ، وهذا الموقع اضفى على حركة عماله طابعا خاصا .

اما بالنسبة لمصنع اللوالب بـ: عين الكبيرة فذلك من جهة ، لمعرفة الباحث الجيدة بالمنطقة ومن جهة اخرى ، لظروفها وتاريخها وحركة اليد العاملة بها واتجاه هذه الحركة ، اذ تعتبر من المناطق الاكثر تصديرا للقوى العاملة منذ الاستعمار خاصة الجهة الشمالية منها . اما بالنسبة لمصنع دبغ الجلود ب: الجلفة فانه يعد كحالة ثالثة مكملة للسابقتين لكون المنطقة تمثل بيئة اخرى تختلف تماما من الاولى والثانية وهي منطقة ريفية بدوية وتمثل في بعض اجزائها الهضاب العليا ، ومما مكن الباحث من هذا كونه يشتغل ضمن فرقة بحث في الميدان الانثروبولوجي تعمل حول المنطقة :

الحالة الاولى : موءسسة البناء المعدني بـ: سيدي موسى :

وهو مصنع ينتمي الى مركب صناعي ضخم لشركة التنمية الوطنية للبناء ويشغل وحده ما يزيد عن الفي عامل ، يقع في سهل متيجة المعروف بنشاطه الفلاحي وخصوبة اراضيه حيث هذا السهل منذ القديم ، كما رأينا ، يستقبل اليد العاملة القادمة من مختلف الجهات للعمل في الزراعة ، موسميا ، وموءقتا ، ودائما ، وبذلك فان المصنع فتح فرصا للشغل اضافة الى الفرص التي يوفرها السهل بحكم نشاطه وموقعه من العاصمة ، والنتيجة المنطقية هو استقبال يد عاملة ريفية للعمل في المصنع ، هذا الاستقطاب لليد العاملة الريفية نماه حجمه ومستواه الفني حيث انه يشغل بمستوى فني بسيط نسبيا لا يتطلب تكوينا عاليا ، في كثير من اقسامه ، ولا خبرة طويلة ويمكن ان نلاحظ هذا الاستقطاب في ضوء ثلاث عناصر : المسافات المقطوعة يوميا لعماله ، بنية اصلهم الجغرافي ، والهجرة الفردية لهم .

أ ـ المسافات المقطوعة يوميا :

تشكل شبكة نقل عمال المصنع دائرة شعاعها يزيد عن 30 كلم تجوب كل السهل شرقه وغربه شماله وجنوبه بواسطة شاحنات تضمن هذه الحركة ، وعند دراسة

مسافات التنقل بالنسبة للمقيمين والذين عددهم 88 في عينة البحث نجد ان الذين ينتقلون لمسافة اقل من 10 كلم يمثلون 50٪ والذين ينتقلون لمسافة تتراوح ما بين 10 الى اقل من 20كلم يمثلون 36ر11٪ والذين ينتقلون لمسافة تتراوح ما بين 20 الى اقل من 30 كلم يمثلون 18ر18٪ ، والذين ينتقلون لمسافة 30 كلم فما فوق يمثلون 45ر20٪ اى ان ربع العمال ينتقلون لهذه المسافة وقد تصل الى 70 كلم ، وهي مسافات بدون شك لها انعكاساتها على العامل .

ب ـ بنية الاصل الجغرافي لعمال المصنع :

نشير هنا بايجاز لهذه البنية الى ان تتم دراستها المفصلة في الفصول القادمة ، وحسب دراستنا السابقة على المصنع نفسه وجد ان المنطقة المحلية (البليدة ، ولاية الجزائر) لاتلبي احتياجات المصنع من اليد العاملة الا بنسبة 33٪ اما الولايات المجاورة (المدية ،تيزى وزو) فتساهم في تلبية هذه الاحتياجات بنسبة 47٪ والنسبة الباقية (20٪) تلبيها ولايات اخرى بعيدة مثل ،بجاية ، جيجل سطيف ، مع ملاحظة ان العينة تشمل فقط المنتجين دون الاداريين والمشرفين ، وبصفة اوضح فان المصنع تلبى احتياجاته من اليد العاملة من الولايات الاخرى بنسبة 67٪ (1) ، وهذه النسبة يوجد بها من هو مقيم عائليا انتقل بالسكن ونسبة اخرى لازالت في هجرة مؤقتة .

جـ ـ الهجرة المؤقتة:

حسب نفس الدراسة السابقة فان الهجرة المؤقتة تساهم بنسبة تعتبر كبيرة في تلبية احتياجات المصنع من اليد العاملة ، حيث من عينة عشوائية عدد افرادها 100 مستخرجة من العمال المنتجين وجدنا نسبة 29٪ (2) في حالة هجرة مؤقتة اى تقريبا ثلث عمال المصنع ، والدراسة التي بين ايدينا تؤكد هنا عبر البيانات الكيفية المجمعة حول الظاهرة ، اما بنيتها الجغرافية فتتوزع على نفس الولايات السابقة وبنسب مختلفة تتصدرهم ولاية المدية بنسبة 33٪ من جملة من جملة المهاجرين تليها تيزى وزو بنسبة 51ر20٪ ، والنسبة الباقية تتقاسمها

---

(1) محمد بومخلوف " التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية" ، مرجع سابق ، ص 146

(2) نفس المرجع ، ص 212 ـ 213

باقي الولايات ، وتتم اقامتهم في الفنادق او في اكواخ جماعية او فردية، او عنـد الاهل وهي ظروف اقامة تعتبر صعبة تترك انعكاسات ذات جوانب مختلفة على العامل .

الحالة الثانية: مصنع اللوالب ب ، عين الكبيرة ولاية سطيف :

دائرة عين الكبيرة تتكون من اربع بلديات (عين الكبيرة ، عموشة ، بني عزيـز ، بابور) تشكل في مجملها منطقة فقيرة تمتد عبر سلسلة وسفوح جبال بابور ، وهـي منطقة بالاضافة الى فقرها تضررت كثيرا اثناء الثورة التحريرية حيث اغلب مداشرهـا (الواقعة في سلسلة الجبل وسفوحه) دمرت وكانت مناطق محرمة ، وسكانها انتقلوا اما الى المحتشدات او الى جهات اخرى (العاصمة على الخصوص والى خارج الوطـن الى فرنسا) وخلال العهد الاستعماري كانت تعتبر من بين المناطق الاكثـر تصديرا للقوى العاملة الى خارج المنطقة ، كما بينت ذلك دراسة " لارنود " المشار اليها سابقا .

واذا اردنا ان نميز بين المناطق الجغرافية للدائرة فانه عموما يمكن القول اننا كلما اتجهنا نحو الشمال واقتربنا من سلسلة جبال بابور كلما اقتربنا مـن المناطق الاكثر فقرا وذلك عكس الناحية الجنوبية والجنوب الشرقي التي تتربع علـى بعض المساحات الخصبة الصالحة للزراعة ، وهي التي كانت تستقبل سكان الجهـة الشمالية للعمل كفلاحين في مواسم الحصاد والبذر ، والدائرة في مجملها تعتبـر منطقة آهلة بالسكان لازالت الى الآن تصدر القوى العاملة حيث تنطلق منهـا الهجرة في شكل نهائي او موقت في اتجاه الولايات المجاورة وعلى الخصوص الـى العاصمة . ويتوزع السكان عبر هذه البلديات وحسب احصاء عام 1977 كما يلـي : بلدية عين الكبيرة اقل عددا 16965 نسمة ، تليها بلدية عموشة 17792 نسمة ، بلدية بابور 22956 نسمة ، بلدية بني عزيز 23104 نسمة ، اما عن معيشتهـم فيعتمدون على الهجرة بشكل اساسي ثم ممارسة بعض الانشطة الاخرى مثل تربيـة المواشي وفلاحة الارض التي تتسع رقعتها كلما اتجهنا جنوبا .

اما بالنسبة للصناعة فيعتبر مصنع "اللوالب والمحازق" هو اول مصنـع بالمنطقة وقد جاء في اطار المخطط الاول طبقا لسياسة التوازن الجهوى ، قامـت بانجازه شركة اجنبية عام 1973 عن طريق عقد من نوع " الانتاج في اليد" وبمستوى

فني متقدم بصفة عامة ، يشغل في نهاية سبتمبر 1982 مايزيد عن الفعامل وانتاجه موجه الى السوق فيتعامل مع كل الشركات الوطنية ومواده الخام تأتي من الخيبان بنسبة 90٪ والنسبة الباقية تمولة بها شركات وطنية مثل الشركة الوطنية للحديد والصلب وتأتيه هذه المواد عن طريق ميناء الجزائر وميناء بجاية ، ورغم قرب بجاية (حوالي 100 كلم) فانه لكبر شاحنات النقل فانها تأخذ طريقا آخر يماثل في بعده الطريق الى ميناء الجزائر (300كلم) .

اما عن موقعه بالنسبة للمنطقة فانه يقع في الجهة الجنوبية للدائرة على الطريق الذى يربط الدائرة بمدينة سطيف ويبعد عن عين الكبيرة ب 5 كلم وعن مدينة سطيف ب 22كلم ويقع الى جواره مصنع آخر للاسمنت حيث يشكلان المنطقة الصناعية بالجهة ، وبالنظر الى موقعه من حيث المجال الجغرافي فاننا نجده يقع في اخصب منطقة توجد بها تعاونيات للثورة الزراعية ، وهو اقرب الى بلدية سطيف من بعض بلديات الدائرة ، وعموما فانه يمكن استخلاص عدة ملاحظات من توطينه:

ـ شكل منافسة على المنطقة الزراعية الاساسية بالدائرة سواء تلك التابعة للثورة الزراعية او للخواص .

ـ تعتبر الجهات المباشرة له اقل طلبا للشغل من الجهات الشمالية وتستطيع ان تشبع حاجاتها من الشغل بالانتقال الى القطب الصناعي بسطيف .

ـ بحكم قربه من سطيف، وبحكم مستواه الفني اصبح يشغل (حسب يوم اجرء الدراسة من خارج الدائرة (سطيف ، العلمة ، البرج ، بوقاعة) اى انه خلق حركة يومية وعلى مسافات بعيدة ومن نوع (مدينة ـ ريف) .

ـ شكل عامل جذب لسكان المناطق الفقيرة الاخرى التابعة للدائرة فظهرت احياء جديدة فوضوية حول المنطقة الصناعية قادمة من البلديات المجاورة خاصة بابور فخلق بذلك (بالاضافة الى مصنع الاسمنت) هجرة من نوع (ريف ـ ريف) .

ـ مما نمى هذه الحركة كذلك ان النقل الريفي غير قادر على ربط المداشر والقرى باماكن العمل لعدم شق الطرقات كما ان المشقوق منها غير صالح . وكل هذا انعكس على التنظيم الصناعي ويمكن ملاحظة هذه الانعكاسات من خلال دراسة البنية الجغرافية لعماله ، والاستقرار ، وخطوط النقل .

أ ــ البنية الجغرافية لعمال المصنع (*)

وتشمل كل عمال المصنع بمختلف اقسامه ، الادارة والاشراف والانتاج ، وكل من يدخلون في عداد عماله ، وعند دراسة هذه البنية فاننا نلاحظ :

ــ ان تقريبا ثلث عماله (28,96٪) قادمين من خارج بلديات الدائرة .

ــ ان بلدية بابور التي تعد ثاني بلدية من حيث عدد السكان كما تعد اكثر بلديات الدائرة فقرا وتصديرا للقوى العاملة الى خارج المنطقة لم تستفد من فرص الشغل التي قدمها المصنع الا بنسبة 4,01٪ وهي في هذا اقل من مدينة سطيف بمقدار الربع حيث يمثل العمال القادمين من من هذه الاخيرة الى المصنع نسبة 16,44٪ .

ــ كما ان بلدية بني عزيز التي هي اول بلدية من حيث عدد السكان تعتبر اقل استفادة (0,66٪) وهي في هذا اقل من بعض البلديات التي تبعد عن المصنع بما يقرب من مائة كلم وذلك مثل البرج بوعريرج الذي يمثل العمال القادمين منه في المصنع نسبة 2٪ ، وبوقاعة 2٪ كذلك ؛

ومن هنا تتبين لنا الاهمية التي تكتسي عملية التوطين والاختيار العقلاني للموقع والموضع بالنسبة للمصنع ، فرغم ان المصنع جاء في اطار التصنيع الريفي الذى من اغراضه العمل على استقرار السكان ووقف النزوح الريفي والمساهمة في توزيع الثروة والدخل بعدل على كافة ابناء المجتمع ، فانه بناء على موقعه بالنسبة للمنطقة وتوزيعات السكان بها تبقى هذه الاغراض محدودة التحقيق .

ب ــ الاستقرار :

يعاني المصنع كثيرا من عدم استقرار عمالته وذلك للاسباب السابقة الذكر ، حيث ان المصنع التجأ في بداية الامر من اجل تلبية احتياجاته من اليد العاملة المطلوبة الى التوظيف من جهات بعيدة الذين غادروا المصنع فيما بعد وهذا يعتبر انعكاس للبنية الجغرافية لعماله ، وبدراسة حالة الاستقرار في اربع سنوات (1978 ــ 1979 ــ 1980 ــ 1981) يتبين لنا حجم هذه الحركة كما يلي :

(*) هذه البنية محسوبة حسب معطيات اكتوبر 1982

جدول يبين حركة عمال مصنع اللوالب ب : عين الكبيرة
(9)

السنة	التوظيف	المغادرة	النسبة المئوية
1978	412	198	%48ر05
1979	374	143	%38ر23
1980	305	122	%40
1981	155	87	%56ر12

والنسب المئوية التي يعطيها الجدول كافية للتعبير عن حجم حركة عمال المصنع .

حـ - خطوط النقل :

كما انعكست البنية الجغرافية للعمال على الاستقرار تنعكس بالمثل على خطوط النقل ، حيث يتكفل المصنع بنقل العمال الى مقر سكناهم وهو بذلك يملك 10 خطوط للنقل يوميا تتفاوت مسافاتها من 100 الى 60 الى 30 الى 5 كلم والمسافة المقطوعة شهريا حوالي 40ر000 كلم ، وهذا كلف المصنع كثيرا انعكس على الانتاج وعلى التسويق ، ذلك ان شق الطرقات واصلاح المشقوق منها لم يأت متزامنا مع تصنيع المنطقة ، فمثلا تجد عمال بعض الجهات يقطعون مسافة 30كلم بدل 12 كلم و 60 كلم بدل 30 كلم ، وهذا هو نفس السبب الذى ترك الجهة الشمالية لاتستفيد من فرص العمل التي فتحها المصنع ، لان العامل لايمكنه الذهاب والاياب يوميا لعدم صلاحية الطرق بل كثير من المداشر غير مربوطة بطرق صالحة ، وبالفعل فان الذين توظفوا من هذه الجهات انتقلوا بالسكن العائلي الى جوار المصنع .

ولذلك فان المشكلات التي تواجه التوطين الصناعي الريفي هو عدم تزامن الهياكل السفلى معه ، مثل تعبيد الطرقات بين المصنع والقرى التي تغذيه باليد العاملة والتي هو موجه اليها اساسا في اطار التنمية الريفية . ومن هنا نرى بان رغم مساهمته في التخفيف من البطالة وتوفير الشغل محليا والرفع من الكفاية المالية للمنطقة ، الا ان حجمه ومستواه الفني وموقعه ، كما بينا سابقا ، كلها عوامل ادت الى خلق هجرة من نوع (ريف - ريف) و (مدينة - ريف) كما ادت الى عدم استقرار عماله ، وهي اهم الجوانب الاجتماعية التي تقرر الى حد بعيد اندماج العمال داخل التنظيم .

الحالة الثالثة : مصنع دبغ الجلود بالجلفة :

الجلفة بصفة عامة تقع ضمن سلسلة جبال الاطلس الصحراوى وتشكل همزة وصل بين شمال وجنوب البلاد ، وبذلك فهي مزدوجة النشاط فلاحة — رعى ، الفلاحة في الجهة الشمالية والرعي في الجهة الجنوبية وفي بعض الاحيان الاثنين معا حيث انهما **نشاطين متكاملين** ، وان في سنة 1980 حوالي 45٪ من سكانها بدو، يعني ان البيئة الطبيعية فرضت نمطا معينا من المعيشة من حيث تعدد الانشطة من اجل العيش ، فلاحة ، رعي ، حرف ، كلها ممارسات متكاملة تميز حياة الفلاح الصغير او الموال الصغير ، وعلى الصعيد الاجتماعي فان هذا النشاط يفرض الترحال ، ولذلك فهناك البدو وانصاف البدو والمستقرين وهذه الفئات الاجتماعية الثلاث نجدها كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال داخل الولاية ، اى ان النشاط السائد هو تربية الماشية الغنمية وممارسة الحرف المرتبطة بها مثل النسج ، وتنقسم المنطقة بهذا الشأن الى عدة جهات متخصصة (الزربية ، البرنوس ، الاواني الطينية) .

والجلفة كانت عبارة عن دائرة تابعة لولاية المدية ولم تصبح كولاية الا بعد احداث الولايات الجديدة في سنة 1974 ، وهي تعتبر من الولايات السهبية الفقيرة المصدرة للهجرة الريفية خارج المنطقة بفعل التصحر المستمر وقلة توفر المياه للانسان والماشية ، هذه العوامل ادت الى هجرة كبيرة في اتجاه مدينة الجلفة والى خارج المنطقة وان الاتجاه نحو مدينة الجلفة ارتبط بظهور نشاطات التصنيع على الخصوص حيث عند دراسة مراحل الدخول الى مدينة الجلفة نجدها بالنسبة لعمال المصنع وحسب العينة المأخوذة ان نسبة 17ر39٪ قبل الاستقلال ، ونفس النسبة فيما بين 1962 — 1970 ، ونسبة 65٪ دخلوا في سنة 1970 وما بعدها وهي السنوات التي انطلقت فيها حركة التصنيع وبدراسة الزيادة الديمغرافية لمدينة الجلفة الآتية من الهجرة نجدها تمثل نسبة 7ر2٪ فيما بين الاحصائيين الوطنيين (1966 — 1977) .

واول وحدة صناعية بالمنطقة هي وحدة دبغ الجلود وقد جاءت في اطار البرنامج الخاص لولاية المدية (سابقا) في سنة 1969 ، وبدأ الانتاج بها في سنة 1973 ، والمصنع في البداية كان مقررا لصنع جلد الجمال ولقلة هذه المادة حول لصنع جلد البقر ومع ذلك فان المنطقة لاتنتج جلد البقر وحتى ان السكان

الذين يعدون المصنع باليد العاملة من عاداتهم التعامل مع الغنم وجلودها وصوفها وليس مع الابقار ، رغم انها جاءت من اجل تحقيق اهداف متعلقة بتنمية الثروة المحلية حيث كان يغلب الظن او يتراءى بان المنطقة منتجة لجلد الجمال ولما تبين قلة هذه المادة حول لدبغ جلود البقر ، وهي مادة لاتوفرها المنطقة حيث موادها الخام تأتي من خارج البلاد بنسبة 50٪ و 50٪ الباقية توفرها وحدة تقع في الرويبة مختصة بجمع الثروة الوطنية لجلد البقر عبر مراكز الجمع في مختلف الولايات ، وانتاجها يذهب الى خارج الولاية ما عدا بعض الاسكافيين المحليين ، وهي وحدة جاءت في ظروف خاصة (بصفتها اول وحدة) في وقت كانت البطالة منتشرة وفي وقت تقل فيه الكفاءات ، فساهمت في القضاء على البطالة بقدر معين حيث انطلقت في سنة 1973 ب 60 عاملا واصبحت تشغل 220 عاملا في جانفي 1983، وهي تعمل بمستوى فني بسيط يتناسب مع مستوى التأهيل والكفاءات والخبرة الصناعية في المنطقة ، وهاتين الصفتين الاخيرتين (الحجم والمستوى الفني) انعكست آثارهما على التركيبة البشرية للمصنع من حيث التجانس الذى يعد عاملا اساسيا بالنسبة للاندماج .

أ ــ البنية الجغرافية لعمال الوحدة :

تبين التركيبة البشرية للمصنع يوم اجراء الدراسة ان اغلب العمال من بلدية اقامته والبلديات المجاورة بنسبة 93,42٪ وهي تشمل العمال البسطاء والاطارات بمعنى ان المصنع لم يلجأ الى توظيف كفاءات من خارج المنطقة ، سواء في الانتاج ام في الادارة بل فان الاطارات في الادارة يعتبرون محليين بنسبة 99٪ تقريبا ، وهذا لم يتحقق الا بفضل التقنية المتبناة وحجم المصنع المعتدل ، وهذا ادى الى تفادى الحركة الكبيرة التي تخلقها بعض المصانع الا حركة واحدة خلقها هذا المصنع ، بالاضافة الى عوامل اخرى ، وهي الهجرة من البادية الى مدينة الجلفة بالاقامة رغبة في الاستقرار .

اما فيما يخص النقل بالنسبة للعمال فهو غير مضمون فالعمال ينتقلون بوسائلهم الخاصة وعلى مسافات مختلفة ، حيث ان 14,70٪ من العينة ينتقلون لمسافة 10 كلم فما فوق ، ونفس النسبة من العمال ينتقلون لمسافة (5 ــ 10 كلم) اى ان الذين يبعدون عن المصنع ب 5 كلم فما فوق يمثلون 29,40٪ وهي مسافة قصيرة

لكن بالنظر الى ظروف النقل الريفي بالمنطقة ومدى توفره تعتبر كبيرة ، وهي تعتبر من بين الظروف الخارجية الصعبة بالنسبة للعمال ، حيث ان مقارنتها بالحالتين السابقتين تبدو مسافات قصيرة لكن الظروف بين المناطق تختلف .

ب ـ الاستقرار :

الاستقرار في العمل مرتبط باستقرار آخر متعلق بالسكن الذى تبدو مظاهر الرغبة فيه واضحة لدى البدوى في المنطقة اذا ما توفرت شروطه من اجل التخلص من حياة الترحال ، اما عن الاستقرار في العمل فانه بعد طرح سؤال على افراد العينة (*) متعلق بنية مغادرة الوحدة فان 91,17٪ من جملة العينة لا يرغبون في مغادرة الوحدة ، وهذا لعدة اسباب اهمها قلة فرص العمل والحرمان المعاش في السابق ، ومما يدعم هذا ان نسبة الذين لهم ثلاث سنوات فما فوق اقدمية في المصنع يمثلون 79,41٪ ، وهذا عكس ما رأينا في مصنع اللوالب ب عين الكبيرة .

كما ان هذه المنطقة الريفية البدوية يعتبر العمال فيها اقل حراكا من منطقة متيجة ، وبصفة عامة فان البدوى يطمح للاستقرار في السكن وفي العمل ويحدث هذا كلما توفرت سبله وشروطه الاساسية والاقتناع بها والثقة فيها .

جـ ـ الاندماج في هذه الوحدة :

حسب ما تمت الاشارة اليه ، ان كل من عامل الحجم والمستوى الفني للمصنع ساهم بقدر كبير في احداث الاندماج بالنسبة للعمال وذلك رغم قلة مشاركة العامل في بعض الانشطة الداخلية للمصنع وقلة الادراك لكثير من مفاهيم وقواعد التنظيم ، حسب ما تمت ملاحظته ميدانيا ، الا انه مع ذلك اكثر احساسا بالاندماج في تنظيمه واكثر توحدا به لعدة اسباب اهمها ان اعضاء التنظيم متجانسين : اجتماعيا ، وجغرافيا ، وحتى من حيث المستوى التعليمي والتأهيل المهني ، هذه العوامل في مجملها خففت من انعكاسات قلة الادراك للقواعد التنظيمية . وعلى ضوء كل ما سبق فانه يمكن القول ان :

ـ وحدة دبغ الجلود بالجلفة تقدم مثالا عن مدى نجاعة الصناعة الخفيفة والمتوسطة المتبنية للمستوى الفني البسيط في المناطق الريفية .

ـ كما تقدم مثالا عن مدى اهمية المصانع ذات الحجم الصغير في مثل هذه المناطق .

(*) وهي عينة مأخوذة في اطار بحث آخر يجريه الباحث حول التصنيع بالمنطقة ضمن فرقة بحث في الميدان الانتروبولوجي ، كما اشرنا سابقا .

- كما يقدم لنا مثالا ، نتيجة لكل ذلك ، عن استقرار العمال به وقلة الحركة ذات المسافات البعيدة .

- كما تقدم من جهة اخرى مثالا عن ان التوطين الصناعي احيانا يتم وهو يفتقر الى المعطيات الاساسية الضرورية لنجاحه ، وذلك مثل اختيار نوع الصناعة تماشيا مع تخصص المناطق من اجل خلق دوافع لتنمية الثروة المحلية .

- كما تقدم مثالا عن قلة التحرى في مقتضيات التوطين الصناعي من اجل تحقيق اهدافه ، حيث ان التوطين لا تصاحبه احيانا انجازات متزامنة معه في مجالات يتوقف عليها نجاحه متعلقة خاصة بالعمال من حيث التكوين والسكن والنقل وشق الطرقات للمداشر والقرى .

واخيرا فانه من خلال دراسة الحالات الثلاث للتوطين يمكن التوصل الى عدة استخلاصات حول العملية تفيد في تحليل وتفسير حراك اليد العاملة الريفية المهني والجغرافي ، كما تفيد في دراستها على مستوى التنظيم اى بداخله من حيث السلوك والمواقف والاتجاهات والمشاركات والفعالية بصفة عامة :

وهذه الحالات الثلاث بينت لنا ان التوطين الصناعي (حسب الحجم والمستوى الفني) ساهم الى حد الآن في خلق حراك عمالي كبير وباشكاله المختلفة ، كما انه من خلال دراسة المقاييس الاجتماعية للتوطين نجد ان الاماكن التي تتوفر على الشغل اضيف لها فرصا اخرى عن طريق التوطين الصناعي فازدادت جاذبيتها فنمى الحراك الجغرافي مرة ثانية ، كما ان الحجم الكبير للمصانع خاصة الريفية منها ، يؤدى الى خلق حراك كبير في وسط العمال كما يؤدى بالعامل الى الدخول في مجتمع المصنع الضخم دون سابق خبرة فينعكس ذلك على فعاليته على عكس المصانع ذات الحجم الصغير .

o

تمهيـــد :

الاقتناع بنتائج اى عمل يقتضي معرفة كيفيات انجازه ، ولهذا فمن اجـــل ان تستكمل الدراسة شروطها العلمية لابد من توضيح الاجراءات المتبعةفي الحقل الميداني ومختلف المقاييس والمعايير المتخذة وتبريراتها العلمية من اجل الوقوف على درجة علمية النتائج ، وهذا ما سيتكفل به هذا الفصل عبر ثلاثة مباحث اساسية ، يتعلـــق الاول بتحديد مجالات الدراسة ويتعلق الثاني باعتبارات التحقيق الميداني مـــن تصميم ادوات البحث وغيرها ثم اخيرا الخصائص العامة لعينة البحث .

اولا : مجال الدراسة : الجغرافي والبشري

أ ــ المنطقـــة :

تعرضنا اثناء دراستنا للتوطين الصناعي الى التعريف بالمجال الجغرافي للدراسة وبينا بان التنظيم الصناعي الذى تجرى فيه الدراسة الميدانية يقع تقريبـــا في وسط سهل متيجة وبالضبط في بلدية " سيدى موسى " الواقعة على بعد 20 كلـم جنوب شرق العاصمة اى شمال سلسلة جبال الاطلس البليدى الفاصلة بين السهـــل وهضاب ولاية المدية جنوبا المتميزة بكثافتها السكانية والتي تغذى السهل باليـــد العاملة الموسمية والدائمة سواء قبل الاستقلال للعمل في مزارع المعمرين او بعده للعمل في مزارع التسيير الذاتي التي تمثل 70ز70٪ من المساحات الزراعيـــــــة بالنسبة لبلدية سيدى موسى (1) .

ومن هنا يمكن ان نتصور كيف ان المصنع سيعتمد في تلبية احتياجاتـــــه من اليد العاملة على موردين: مورد المركز الحضرى (العاصمة) ، ومورد المزارع والمناطق التي كانت تغذى السهل سابقا ، حيث بعد الاستقلال تدفقت اليـــــد العاملة من مختلف الجهات خاصة منها الجبلية والولايات المجاورة فاصبحت تمثـل الاغلبية بالنسبة لعمال المنطقة ، فعند دراسة توزيع العمال الدائمين حسب المناطق بالنسبة لبلدية اقامة المصنع فاننا نجد سيدى موسى يمثل 10،98٪ والاربعـــا .

---

(1) Ourida Ider , Impact de l'idustrialisation en Algerie,(ex: Sidi Moussa) , Mmoire deS etudes approfondie de l'istitut Geografique; Alger 1979 , P 106 .

7ر79٪ والبليدة 18ر1٪ والجزائر العاصمة 48ر1٪ والبويرة 63ر51٪ (*) والمديـة 65ر13٪ والولايات الاخرى 67ر13٪ (1).

ومن هنا نلاحظ ان بجمع النسب التي تساهم بها كل من سيدى موسـى والاربعاء والبليدة والعاصمة بصفتهم مناطق محلية نجدها لاتتعدى نسبة 50ر21٪، وهذه النسب نفسها تقريبا انعكست على بنية عمال المركب الصناعي لشركة التنميـة الوطنية للبناء بسيدى موسى ،كما ان هذه البنية نفسها ساعدت على حركة انتقـال اليد العاملة الريفية الى الصناعة بصفة او باخرى ،خاصة اذا كان عمال المزارع غير مقيمين ،كما اشار الى ذلك المبحوثين،فذلك ان العامل يرى انه ما دام في حالـة هجرة فردية فليس هناك اى شيء يمنعه من التنقل فالاحسن انه يعمل في القطـاع الذى يقدم له اجرا اعلى وخدمات اكثر .

ب ــ المصنـع :

لمحة تاريخيـة (*): تطور المصنع ضمن المركب الصناعي عن تعاونيات الجيش الوطنـي الشعبي التي هي بدورها متطورة عن النادى المركزى للمجاهد الذى تأسـس يوم اول نوفمبر عام 1960 تحت اشراف القيادة العامة للجيش الوطني الشعبي وكان هدف النادى هو تحسين تمويل وحدات الجيش المرابطة على الحدود الشرقية مـن المواد الاستهلاكية ، وبعد الاستقلال تطور النادى الى مديرية تعاونيات الجيـش الوطني الشعبي ، وبصفتها الهيكل المنظم في الفترة التي تلت الاستقلال مباشـرة تولت تسيير المؤسسات والمزارع المهملة ، وابتداء من سنة 1967 اتجه نشاطهـا نحو قطاع صناعات البناء فتكفلت بانجاز عدة مشاريع في ميدان البناء الـسـكـني ان اصبحت مؤسسة تابعة للقطاع العام تحت اشراف وزارة البناء والسكن سنـة 1978 ومن بين انجازاتها الضخمة المركب الصناعي بسيدى موسى ، وقد تم تدشين

(*) ولاية البويرة تعتبر ولاية جديدة استحدثت بمقتضى تقسيم 1974 وعنـد التقسيم اقتطعت جزءا كبيرا من ولاية المدية ، ولهذا نجد نسبة المدية هنا ضعيفة مقارنة بالنسب المستخرجة قبل التقسيم .

(1) L'impact de l'industrie sur les surfaces et la main d'ouvre à sidi moussa , memoire presenté par un groupe de l'institut technologique agricole de Mostaghanem , 1978 , P 14 .

(*) اعتمدنا في هذا على : المشيدون : مجلة داخليـة للشركة ،عدد : 1 عام 1977 ، والعدد : 7 وهو خاص بالمعرض (بدون تاريـخ) .

هذا المركب في سنة 1977 والذى يضم عدة موءسسات اهمها :

- موءسسة البناء المعدني
- موءسسة البناء الجاهز
- موءسسة الصناعات الخشبية .
- موءسسة المساحات الخضراء .
- موءسسة صناعة خرطوش الصيد (وقد بقيت تابعة لوزارة الدفاع) ، ومن الملاحظ ان المركب اتخذ طابعا تكامليا بين موءسساته فهي تسعى كلها لتحقيق هدف واحد متعلق بالبناء وتسليم بنايات والمفتاح في اليد .

اما عن اليد العاملة بالمركب فمعظمها قادم من المزارع ومن الجهات الريفية المجاورة ومن المركز الحضرى (العاصمة) ، كما يساهم شباب الخدمة الوطنية في تلبية احتياجاته من اليد العاملة بقدر كبير وعلى كل المستويات (خاصة قبل الانفصال عن وزارة الدفاع) الادارة والاشراف والانتاج .

اما فيما يخص الموءسسة مجتمع البحث (موءسسة البناء المعدني) فقد تأسست اثر افلاس وحدات صنع المكاتب لاحد المعمرين في سنة 1965 فاخذتها تعاونيات الجيش الوطني الشعبي وطورتها وهي تعتبر ام موءسسات المركب ولم تنفصل عنه الا في سنة 1982 فاصبحت من هذا التاريخ موءسسة لها استقلالها التام تحت اشراف وزارة البناء والسكن .

طبيعة انتاجها : يشكل انتاجها انتاجا متكاملا ابتداءا من اقامة البنايات من الهياكل المعدنية الى تأثيثها بمختلف احتياجاتها من الاثاث الادارى ، حيث يتمثل انتاجها في الهياكل المعدنية الثقيلة والمتوسطة والخفيفة ، والنوافذ من الالومنيوم وتركيب زجاجها ، بالاضافة الى المكاتب والخزائن والاسرة والمفاتيح .

هياكلها : وتتكون من ثلاث وحدات كبرى للانتاج هي ، وحدة الهياكل المعدنية ، ووحدة معالجة وتركيب الالومنيوم ، ووحدة الانتاج الدقيق ، بالاضافة الى القسم الادارى ، وللوحدتين الاوليين مشاريع انجاز بناءات عبر مختلف الولايات .

الخدمات : تقدم الموءسسة عدة خدمات للعمال تتمثل اساسا في النقل والمطعم والمقهى والتعاونية الاستهلاكية والمركز الصحي للعلاج ، كما تنظم رحلات لابناء العمال الى جانب المخيمات الصيفية .

<u>اليد العاملة بالمؤسسة</u> : العدد الاجمالي للعمال يوم اجراء الدراسة هو 2250 عاملا بما فيهم عمال ورشات الانجاز خارج المقر ويتوزعون كالتالي : وحدة الهياكل المعدنية 829 عاملا يوجد من بينهم تقريبا 300 عاملا في ورشات الانجاز خـــارج المقر ، ووحدة الالومنيوم 289 عاملا من بينهم تقريبا 139 عاملا في الورشات خارج المقر كذلك ووحدة الانتاج الدقيق 435 عاملا ، والمديرية 699 عاملا ، وهـــذا التوزيع يضم حتى العمال الوقتيين ، اما من حيث الفئات المهنية (ماعدا الوقتيين) فيتوزعون كما يلي : المتخصصون 450 عاملا ، والمؤهلون 937 عاملا وذوي التأهيل العالي 92 عاملا ، والمشرفون 549 عاملا ، والاطارات 100 عاملا ، وان عينـــة البحث تم استخراجها من الفئتين الاولى والثانية ، وبصفة عامة فان هذه المؤسسة تعتبر ضخمة ووجود العامل في هذا النوع من المؤسسات ومن اجل ان يسايـــر مختلف العمليات داخل التنظيم يجب ان تتوفر له ظروف داخلية وخارجية معينـــة تساعده على ذلك .

<u>التكوين ومحو الامية</u> : لا تتوفر المؤسسة على مركز خاص للتكوين وتعتمد في ذلـــك على طريقة التكوين في مكان الانتاج الى جانب اعتمادها على التمهين ، اما فيما يخص محو الامية فانها قامت بتجربة سنة 1978 الا انها لم تؤت ثمارها حســب ما عبر عنه مسؤولوا المصنع فتوقفت العملية وبذلك فان العمال لا يستفيدون مـــن عملية محو الامية .

<u>التوظيف</u> : الشرط الاساسي في التوظيف هو شهادة الاقامة تجنبا للتوظـــف من اماكن بعيدة التي يمكن ان تخلق بعض المشكلات ، الا ان طالبي العمل مـــن من الجهات البعيدة يجتهدون من اجل الحصول على شهادة اقامة تثبت اقامتهم محليا ، بطريقة او باخرى من اجل العمل ، وهذا انعكست آثاره على مستويـــين : العامل والمصنع ، فبالنسبة للعامل انه يبقى دائما يشعر بانه توظف على اسس غيـر شرعية مما لا تتاح له فرصة الاندماج حيث هو نفسه يسعى للانعزال بحكم ذلـك كما تجعله هذه الوضعية اقل مطالبة بحقوقه ، وبالنسبة للمصنع فانه لا يستطيـــع ان يحدد بالضبط حجم الهجرة الفردية المنتشرة بين اعضائه حتى يخطط علـــى اساسها ، والتي يكتشفها بمرور الايام بالطريقة الضمنية وهو ما تم ملاحظته خـــلال الدراسة الميدانية .

<u>المنظمات الجماهيرية</u> : لم يدخل النظام النقابي للمؤسسة الا في سنة 1979 وهذا نظرا لكون المؤسسة كانت تحت اشراف تعاونيات الجيش الوطني الشعبـــي

التي لها نمط خاص في التسيير ، وبذلك تعتبر الخبرة النظامية في هذا الشـأن بالنسبة لعمال المؤسسة ضعيفة ، اما فيما يخص التسيير الاشتراكي للمؤسسات فانه في طريقه الى الدخول للمؤسسة حيث ان المحاولات قائمة من اجل ذلك منذ سنة 1980 من حيث الشرح والتوعية في اوساط العمال ، ولهذا فان العمال قد تكونت لهم فكرة عن هذا التنظيم من خلال العمليات المتكررة في الشرح والتوعية ، والى جانب هذا يحتوى المصنع على تنظيم سياسي تم تنصيبه في سنة 1981 .

ومن خلال هذا التقديم لمجتمع البحث فانه يمكن ان نلاحظ ان بحكم موقع المصنع وحجمه ومستواه الفني انعكست بنية اليد العاملة التي كانت تغـذى المزارع على بنيته حيث يعتمد في الغالب على يد عاملة غير محلية مما يؤدى الى كثرة حركتها وبالتالي كثرة التغيب وهذه الظاهرة تعد من احدى المشكلات الاساسية للمصنع ، هذه الغيابات التي تنتشر اكثر في بداية الاسبوع وهي مرتبطة اكثر بظاهرة الهجرة الفردية .

وقد وقع اختيارنا على هذا المجتمع ليكون ميدانا لهذه الدراسة لعدة اسباب تم ذكرها عند كلامنا عن الحالات الثلاث للتوطين الصناعي في الجزائـر ، وهي تتفق في مجملها واغراض الدراسة وتتمثل في اسباب عامة واجرائية ، وتعود الاسباب العامة الى كون المصنع يعتبر حالة يمكن ان تنسحب نتائج دراسته على المصانع المشابهة الموطنة بالسهل وهي عديدة ، حيث يقعون في نفس المنطقة (السهل المتيجي) الذى يشكل استقطابا كبيرا لسكان ما وراء الاطلس البليدى والمنطقة الشرقية وبذلك فهو يعد جسرا لانتقال السكان بين الهضاب العليا والمركز الحضرى (العاصمة) ولهذا فهو يعتبر حالة مناسبة لدراسة انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة ، بينما تعود الاسباب الاجرائية الى ان المنطقة تعتبر ميدانا سابقا للباحث وان هذه الدراسة تعد امتدادا للآفاق التي فتحتها الدراسة السابقة ، ومعروف ان المعرفة المسبقة لمجتمع البحث تلعب دورا كبيرا في تعميق الدراسة .

ثانيا : اعتبارات التحقيق الميداني

تقتضي الضرورة المنطقية ان تسبق التحقيق الميداني عدة عمليات اساسية لنجاحه مثل تحديد مؤشرات القياس واستخراج العينة وتصميم اداة الجمع وغيرها وهي الطريقة التي سارت الدراسة وفقها ، كما ان عملية عرض النتائج يجب ان يسبقها توضيح شامل لمختلف الاسس والاعتبارات المتخذة في التصنيف والتحليل .

1 ــ مفترضات ومؤشرات :

انطلقت الدراسة من منطلقات اساسية واضحة وهي اثر العوامل الداخلية والخارجية على الاندماج ، ونظرا لتعدد كل من العوامل الداخلية والخارجية حاولت الدراسة ان تقتصر على عوامل محددة يمكن حصرها ومعالجتها ففيما يخص الظروف الخارجية بالنسبة لليد العاملة الريفية ركزت الدراسة على مفترض تراه اساسيا في علاقته بالاندماج والاغتراب وهو الهجرة المؤقتة حيث ان اليد العاملة الريفية تختلف في هذا الظرف .

اما بالنسبة للظروف الداخلية فان العمال بالمثل يختلف موقعهم في التنظيم حسب خصائص الفئات التي يضمها التنظيم والتي بدون شك مختلفة في بعض العناصر المتعلقة بالعمل الصناعي مثل المستوى التعليمي ونوعه ، هذه الظروف لها آثارها على فهم وادراك التنظيم واهدافه وعملياته ومستوياته وهذا الادراك بمختلف انواعه مرتبط باشباع حاجات العامل النفسية والاجتماعية الذى تظهر آثاره في الرضا والروح المعنوية للعامل ومشاركاته المختلفة ومدى احساسه بالانتماء .

وبذلك فان عامل التعليم ونوعه ـ في ضوء خاصية التنظيم في هذا الشأن ـ يكتسي اهمية بالغة بالنسبة للعامل من حيث ادراك مستويات التنظيم ومراتب العمل به ومشاكله المختلفة ، وفهم الاتصال عبر قنواته الاساسية (الاتصال المكتوب) ، وفي هذه الحالة فان الامر يختلف بين الفئات التعليمية لدى العمال (الاميين ، المتعلمين بالعربية ، المتعلمين بالفرنسية) هذا الاختلاف يتسبب في ايجاد نوع من التفاوت في الحظوظ والفرص المفتوحة امامهم للترقية ، ثم في فرص الاحساس بالانتماء وبالتضامن . ومن جهة اخرى ، فان للهجرة الفردية كذلك اثرا كبيرا على الاندماج وذلك من حيث ان هذه الوضعية لها انعكاسات نفسية واجتماعية واقتصادية غير مشجعة على الاندماج ، كما انها تعبر بصورة او باخرى عن عدم الاستقرار الذى ينفي بصفة مباشرة حدوث الاندماج .

وبهذا فان العواطف والمشاعر التي تتكون لدى العامل في التنظيم من خلال العلاقات المختلفة التي تسود التنظيم والمستمدة في تكوينها من الظروف الداخلية ومن عدم الاستقرار ، وهما ظرفان يؤثران على الطموحات واشباع الحاجات الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية ، هذه كلها امور تؤثر والى حد بعيد على استقرار التنظيم وتحقيق اهدافه .

اما عن موءشرات القياس فان الدراسة اتخذت مجموعتين اساسيتين ، الاولى متعلقة بمدى ادراك العامل لمختلف قواعد التنظيم وعملياته وقضاياه الاساسية ، وتتمثل جملة في المستويات الاشرافية والاهداف والعلاقات الخارجية والمنظمات والاتصال ، والمجموعة الثانية مرتبطة بالاولى وهي متعلقة بمختلف مظاهر المشاركة لدى العامل في التنظيم وفي منظماته ، والمجموعتان تقرران مدى فعالية العامل في تنظيمه ومدى تفاعله معه ، على اعتبار ان الادراك يوءثر في الرضا والارتياح وبالتالي في الروح المعنوية للعامل وبالمثل المشاركة التي تتوقف على ادراك مختلف مدلولات القواعد التنظيمية فانها تشعره بالانتماء ومن ثم التكامل مع التنظيم والتوحد به .

2 ـ طريقة استخراج العينة :

انطلقنا في استخراج العينة من مبادىء اساسية تخدم اغراض البحث ، حيث رأينا ان تقتصر العينة على عمال الانتاج وبالضبط على فئتين : فئة المتخصصين وفئة الموءهلين مبعدين العمال اليدويين الذين في اغلبهم وقتيين وهذا تماشيا مع اغراض الدراسة ، حيث ان اليد العاملة الريفية المنتقلة الى الصناعة تتركز في اقسام الانتاج كما ان الفئتين المذكورتين تمثل اكبر نسبة من جملة عمال الاقسام الانتاجية .

ومن هذين الفئتين ولغرض المقارنة رأينا ان تحتوى العينة على المستنزلين مهاجرين موءقتا وافراد مقيمين (ريفيين وغير ريفيين) لكن بهذا الصدد واجهت الباحث صعوبة الوصول الى عدد حقيقي للمهاجرين فرادى وذلك لان المصنع لايملك احصائيات حول ذلك لاسباب اشرنا اليها في شروط التوظيف ، ولذلك اكتفينا بالعدد التقريبي الذى تحصلنا عليه واستخرجنا منه نسبة عشوائية كبيرة سعيا للتمثيل ، كما استخرجنا عينة عشوائية اخرى من المقيمين وبعد التصنيف حسب المقاييس التي اخذت بها الدراسة تحصلنا على مجموعتين (ريفيين وغير ريفيين) ، كما رأينا ايضا ولاغراض الدراسة ان تحتوى العينة على الاميين والمتعلمين بالعربية والمتعلمين بالفرنسية ، الا ان صعوبة معرفة هذا عن طريق سجلات الادارة تركنا الامر للعشوائية وبعد الفرز تحصلنا على المجموعات المطلوبة اعتمادا على تصريحات المبحوثين .

ومن اجل ان تكون كل فئة وكل وحدة من وحدات الانتاج ممثلة في العينة فاننا حرصنا على استخراجها بنسب متناسبة حسب حجم الفئة ومقدار تواجدها في كل وحدة من الوحدات المختلفة حيث تم تسجيل ذلك في قائمة وتعيين النسب المطلوبة ثم سحبنا العدد المطلوب بطريقة عشوائية وفق كل ما سبق فتحصلنا على عينة البحث التي يبلغ حجمها 139 مفردة بنسبة 17ر6٪ من مجموع عمال المصنع بما فيهم عمال الورشات خارج المقر ، وتتوزع على مجموعات كما يلي :

اولا ـ بالنسبة للجانب الاول المتعلق بقياس عامل الهجرة الفردية تحصلنا على مجموعتين هما :

أ ـ المهاجرون فرادى (موءقتا) وممثلون ب 51 مفردة .

ب ـ المقيمون وممثلون ب 88 مفردة ، وموزعين الى مجموعتين فرعيتين:

ـ 55 ريفيا

ـ 33 غير ريفي

ثانيا ـ بالنسبة للجانب الثاني المتعلق بقياس عامل التعليم ونوعه تحصلنا على ثلاث مجموعات هي :

أ ـ 55 اميا

ب ـ 28 متعلما بالعربية

جـ ـ 56 متعلما بالفرنسية

3 ـ ادوات البحث وتصميمها :

تعددت ادوات البحث بتعدد اغراضه وتماشيا مع طبيعته ومجاله وهكذا استعانت الدراسة في التحقيق الميداني بتركيبة من الادوات تمثلت في دراسة الوثائق والاحصائيات التي يتوفر عليها المصنع من اجل دراسة مسحية لمجتمع البحث ، وكذلك استخدام الملاحظة المباشرة ، وتطبيق المقابلة (الحرة والمقننة) وهي اداة اساسية بالنسبة للبحث .

فاستمارة المقابلة تمليها طبيعة المجتمع الذى في معظمه اميا الى جانب ان الاستمارة بالمقابلة تتيح فرصة تسجيل ملاحظات ضرورية لفهم بعض المواقف ، كما تساعد على اعانة المبحوث على الفهم الجيد للسوءال والتأكد من مدى صدقه في اجاباته ، وهذا رغم ما تتطلبه من جهد ووقت الا ان مردودها في ميدان البحث اكثر من تكاليفها وهذا الادراك لمنافعها هو الذى جعلنا نتبعها ونعمقها ، اضف

بالنسبة لدراسة الوثائق والاحصائيات فانها ضرورية لتحديد العينة ومعرفة بعض خصائص المجتمع ، وبالمثل الملاحظة فانها تساهم في تفسير نتائج البحث كما ان ما يتم جمعه من بيانات كيفية من خلالها يكون كسند لتدعيم البيانات الكمية التي نتحصل عليها عن طريق الاستمارة ، وهكذا فان كل هذه الادوات متساندة وتدعم كل منها الاخرى .

اما عن تصميم استمارة البحث فانه مر بثلاث مراحل اساسية : تمثلت الاولى في اجراء مقابلات حرة مع افراد ممثلين لمختلف مجموعات البحث(تمت مقابلتهم كل على انفراد) هدفها تنمية الفروض وتحديد بنود الاستمارة وكذلك من اجل الوصول الى انسب صياغة للاستمارة وانتهت هذه المرحلة بصياغة اولية لاستمارة البحث ، وتمثلت المرحلة الثانية في البحث الاسترشادي الذي تم مع 10 افراد استخرجوا بطريقة عشوائية من مختلف الوحدات بهدف الكشف عن مدى اتساق بنود الاستمارة ومسايرتها واجابتها على مؤشرات البحث واغراضه ومدى سلامة الصياغة من اجل تطبيقها ، وانتهت هذه المرحلة بتعديل الاستمارة في الترتيب وفي الصياغة وفي الحذف والاضافة ووضعها في شكلها النهائي ، وتمثلت المرحلة الثالثة في تطبيق الاستمارة المقننة التي شملت جميع افراد العينة المستخرجة ، وتم تطبيقها بصفة شخصية حرصا على الدقة في ملئها وصدقها ، واهم ما ميز تطبيقها هو طول مدة المقابلة وعمقها ورغم متاعبها والوقت المستغرق فيها الا انها مكنتنا من الحصول على بيانات ضرورية للبحث قد لا توفرها الاجابة على اسئلة الاستمارة كذلك انها مددت من فترة المعايشة وفتحت فرصا امام الملاحظة المباشرة خاصة وان مكان اجراء المقابلات هو نفس ورشة المبحوث ، هذا وقد اشتملت الاستمارة على ستة بنود : الاول ويشتمل على بيانات تهدف الى قياس بعض الخصوصيات مثل السن والحالة العائلية ، وبيانات اخرى تساعد على التصنيف مثل مكان الازدياد والحالة التعليمية والمهن الممارسة ، والثاني يتصدى لتحليل الظروف المحيطة بالعامل المهاجر فرديا وانعكاساتها على رضاه واطمئنانه على مستقبله ومستقبل ابنائه ، والثالث يختص بقياس مختلف المشاركات وانواعها ودرجاتها وذلك في مختلف المنظمات داخل التنظيم ، والرابع يقيس الرضا والاستقرار وموقف العامل من الادارة ومن وضعيته داخل التنظيم وعلاقة كل ذلك بتحقيق الطموحات التي يسعى اليها ، والخامس يتعرض لقياس مدى ادراك العامل لمدلولات قواعد التنظيم والعمليات المتعلقة بالعمل ومدى هضمه لها كما هو متعلق بالاتصال وموقف العامل منه ، التي تنعكس كلها على استجاباته ومشاعره تجاه التنظيم ،

والسادس يهتم بدراسة العلاقات غير الرسمية بين العمال من حيث مداهـا واتجاهها .

4 ـ التصنيف وعرض النتائج :

تم تصنيف البيانات وفق ما جاء في التعاريف التي اخذت بها الدراسة منذ انطلاقتها اعتمادا على تصريحات المبحوثين فيما يخص مكان الازدياد والسكن والانتقال الى العمل فرديا اوعائليا ، وفيما يخص كذلك حالته التعليمية واقدميته في المؤسسة ، اما فيما يخص عرض النتائج فاننا رأينا ان نستفيد من الطريقتين: طريقة الكلام مع الارقام مع الاشارة الى الجداول الخاصة بذلك المرفوقة في الملاحق، وطريقة العرض الجدولي لما تكون الحالة ماسة لذلك .

كما اننا اعتمدنا في التفسير والتأويل على قاعدة اساسية وهي الرجوع الى الاساس الاجتماعي والثقافي للعمال وظروفهم والتغيرات التي يمر بها المجتمع ومختلف الآليات التي خضعت لها اليد العاملة الريفية، وهذا كاطار مرجعي رئيسي في تفسيرات الدراسة وتأويلاتها بهدف الوصول في النهاية الى استنتاجات يكون موقفها واضحا من الفرضيات والتساؤلات التي انطلقت منها الدراسة .

5 ـ ظروف اجراء التحقيق الميداني :

يمكن ان نشير هنا الى ظرفين اساسيين قد تكون لهما علاقة باستجابات المبحوثين كما يمكن اعتبارهما فرصا بالنسبة للباحث لكي يسجل بعض الملاحظات من خلال انعكاسات هذان الظرفان على مشاعر العمال ومواقفهم و هما : الاول ويتعلق بعملية ازالة الاكواخ وقد مست المهاجرين فرادى المقيمين في الاكواخ فرديا او جماعيا (اشتراك عاملين او اكثر في كوخ واحد) بمنطقة المصنع ، فاثر ذلك على استجاباتهم فحاولت الدراسة ان تستفيد من هذا الظرف في تفسير بعض نتائج البحث ، والثاني سبقت الاشارة اليه وهو ان الدراسة اتت مباشرة بعد انتهاء حملة الشرح من اجل ادخال نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، حيث عقدت عدة اجتماعات للعمال من اجل ذلك وهي كذلك فرصة ثمينة بالنسبة لاهداف البحث ومتغيراته فحاولت الدراسة ان تستفيد منها بطرح مجموعة من الاسئلة القياسية في الاستمارة لقياس مدى ادراك الاهداف ، والمشاركة ، ومواقفهم من كل ذلك ، وهكذا فان هذين الظرفين لهما علاقة كبيرة بموضوع البحث فحاولنا ان نستغلها لخدمة اهدافه .

ثالثا : الخصائص العامة للعينة

جرى الاعتياد على ان يتبع عملية اختيار العينة عرض عام عن اهم خصائصها الا ان هذا الاعتياد ليس قاعدة ثابتة بل ذلك مرتبط بالكيفية التي ينظم بها الباحث بحثه والتي يراها اكثر ملاءمة لعرض نتائج بحثه في سياق تأتي فيه الافكار منسجمة ومتتابعة منطقيا ، وفي هذه الدراسة فان خصائص العينة مرتبطة بدراسة خصائص التنظيم من اجل المطابقة بينهما والتي تعد غرضا من اغراض الدراسة ولذلك فهي متروكة لفصل آخر يتكفل بها وهو الفصل الآتي مباشرة ومع هذا فاننا نحاول ان نعطي صورة عن بعض الخصائص وذلك بصفة عامة .

1 ــ البنية العامة للعينة :

(10)

غير مقيم (مهاجر فرديا)						مقيم											
						ريفي						غير ريفي					
جديد			قديم			جديد (*)			قديم			جديد			قديم		
ع	ف	أ	ع	ف	أ	ع	ف	أ	ع	ف	أ	ع	ف	أ	ع	ف	أ
2	0	2	12	9	26	1	1	2	8	18	25	1	7	1	4	20	0
4			47			4			51			9			24		
51						55						33					
51						88											
139																	

أ : امي ، ع : متعلم بالعربية ويجهل القراءة والكتابة بالفرنسية ،
ف : متعلم بالفرنسية وفيهم من يجيد القراءة والكتابة بالعربية

اعتمدنا في تكوين هذا الجدول من جهة على المتغيرين الاساسيين اللذين استخرجنا العينة وفقا لهما ومن جهة اخرى على اجابات المبحوثين على الاسئلة الواردة في الاستمارة حول المتغيرات الخصوصية ، ومن خلال دراسة هذا الجدول نلاحظ مايلي :

ــ بالنسبة للمقيمين (88 مفردة) نجد ان الريفيين يمثلون نسبة 5ر62٪ بينما

(*) يعد جديدا كل من دخل سنة 1980 وما بعدها اى لم يمض على عضويته اكثر من ثلاث سنوات كاملة يوم اجراء الدراسة ، ويعد قديما كل من دخل قبل ذلك

غير الريفيين يمثلون 37ر5٪ وهذا مما يدل على ان اليد العاملة الريفية تمثل الاغلبية الساحقة بالنسبة لعمال المصنع .

ـ ان الامية عند مجموع الريفيين (المقيمين وغير المقيمين) تمثل 51ر88٪ والمتعلمين بالعربية يمثلون 21ر69٪ والمتعلمين بالفرنسية يمثلون 26ر41٪ بينما عند غير الريفيين نجد الامية تمثل 3ر03٪ والمتعلمين بالعربية يمثلون 15ر15٪ والمتعلمين بالفرنسية يمثلون 81ر81٪ ، وهنا نلاحظ ان هذا العنصر يختلف تماما بين الريفيين وغير الريفيين .

ـ اما فيما يخص عنصر الاقدمية فاننا نلاحظ ان اغلب افراد العينة لهم اكثر من ثلاث سنوات اقدمية في المصنع سواء عند الريفيين المقيمين او غير المقيمين وان مختلف الفئات متماثلة بالنسبة لهذا العنصر ماعدا عند غير الريفيين فان نسبة الجدد تعتبر كبيرة نوعا ما بالنسبة لمجموعهم (بنسبة 27ر27٪) ، وهذا مما جعلنا لانعطي اهمية كبيرة لهذا المتغير على اساس ان المجموعات الاساسية في المقارنة (ريفي مقيم ـ ريفي غير مقيم) متجانسين بالنسبة لهذا المتغير .

ـ كما نلاحظ ان هناك تجانسا كبيرا بين الريفيين المقيمين والمهاجرين فرادى في كثير من العناصر وبذلك يكون قد تحقق الشرط الاساسي من اجل المقارنة ، والاختلاف الوحيد وهو ليس كبيرا ، هو في نوع التعليم وسعيا من اجل تحقيق علمية المقارنة سنحاول عزل هذا العنصر عند اجراء المقارنات ونتأكد من تأثيره كلما استدعى الامر ذلك .

ـ كما نلاحظ ان غير المقيمين الذين خضعوا في استخراجهم للعشوائية التامة لم تطلع من بينهم ولا مفردة واحدة من الحضر ، ما عدا بالتقريب حالتين واغلب المقاييس ترجح انهما ريفيين ، ولهذا فان ظاهرة الهجرة المؤقتة تمس الريفيين فقط وهي نفس النتيجة التي توصلت اليها دراستنا السابقة .

2 ـ خاصية السن:

توزيع افراد العينة حسب السن
(11)

فئات العمال / فئات السن	مقيم: غير ريفي	مقيم: ريفي	غير مقيم	الاجمالي	٪
اقل من 25	12	3	3	18	12,95
25 ـ 35	16	22	28	66	47,48
35 ـ 45	4	15	11	30	21,58
45 ـ 55	1	12	5	18	12,95
55 فما فوق	0	3	4	7	5,04
الاجمالي	33	55	51	139	100

اما من حيث المسافات فقد قسمنا هذه الولايات الى : محلية (البليدة ـ الجزائر العاصمة) ومتوسطة في حدود 150 كلم (المدية ـ البويرة ـ تيزي وزو) وهي الولايات المتاخمة لولاية المصنع وبعيدة في حدود 300 كلم (مثل جيجل ـ بجاية ـ سطيف) .

توزيع افراد العينة حسب المنطقة الجغرافية لمكان الازدياد
(14)

فئات العمال / الولاية	مقيم: غير ريفي	مقيم: ريفي	المجموع	%	غير مقيم	%
البليدة ـ العاصمة	16	26	42	47,72	0	0
المدية	3	18	21	23,87	29	56,87
تيزي وزو	1	4	5	5,68	13	25,49
البويرة	1	2	3	3,40	2	3,92
سطيف	4	0	4	4,55	2	3,92
بجاية	0	2	2	2,28	2	3,92
جيجل	4	2	6	6,82	1	1,96
اخرى	4	1	5	5,68	2	3,92
الاجمالي	33	55	88	100	51	100
	139					

رأينا في الصفحات السابقة بان المصنع يعتمد في تلبية حاجاته من اليد العاملة على تلك القادمة من جهات اخرى في شكل هجرة دائمة او مؤقتة ، ومن خلال الجدول السابق يمكن ان نبين الولايات الاكثر اسهاما في تقديم اليد العاملة للمصنع .

ـ فبالنسبة للمقيمين (ريفيين وغير ريفيين) فاننا نلاحظ ان ولاية المدية اكثر الولايات المجاورة تصديرا لقواها العاملة الى المصنع (بنسبة 23,86٪) وهي وحدها تشكل نصف الولايتين المحليتين مجتمعتين (47,72٪) ، وان ولاية جيجل اكثر الولايات البعيدة تصديرا لقواها العاملة الى المصنع (بنسبة 6,81٪) ، وجملة فان الولايات غير المحلية تساهم في تلبية حاجة المصنع من اليد العاملة (بنسبة 52,27٪) اكثر من الولايتين المحليتين .

ـ اما بالنسبة لبنية الهجرة المؤقتة فاننا نلاحظ بالمثل ان ولاية المدية اكثر

الولايات تصديرا لهذا النوع من الهجرة بالنسبةلهذا المصنع(بنسبة 56ر87٪) تليها ولاية تيزى‌وزو(بنسبة 25ر49٪) ثم النسبة الباقية تتقاسمها الولايات الباقية بنسب تقريبا متساوية .

ومن خلال هذه البنية يمكن ان نلاحظ ان المصنع لاينطوى على تجانس كامل بين اعضائه فيما يخص‌هذا المتغير بل ينطوى على فئات (جماعات) رئيسية متجانسة وهي تمثل اربع ولايات: ولاية البليدة وولاية الجزائر العاصمة(محليا) وولاية المدية وولاية تيزى‌وزو ، وتتفاوت نسبها من ولاية الى اخرى كما رأينا ، بالاضافة الى فئة اخرى معتبرة موزعة على ما يربو عن سبع ولايات ، وان هذا الجانب من التجانس يمكن ان ينعكس‌على الاندماج من حيث نوعه ودرجته داخل التنظيم يمكن ملاحظته على مستوى العلاقات غير الرسمية .

ومن الدراسة السابقة للخصائص العامة للعينة يمكن ان نصل الى الاستنتاجات التالية :

- ان اليد العاملة الريفية تمثل الاغلبية الساحقة بالنسبة لعمال المصنع .
- ان نسبة الامية تكثر لدى الريفيين(وهي منتشرة بنفس‌المقدار لدى المقيمين وغير المقيمين) وتقل عند غير الريفيين ، بينما تزداد عندهم نسبة المتعلمين بالفرنسية وتقل من جهة اخرى عند الريفيين ، اى ان هناك اختلاف‌عكسي بين الريفيين وغير الريفيين فيما يخص‌التعليم ونوعه .
- نسبة الجدد تبدو كبيرة نوعا ما عند غير اريفيين بالنسبة لمجموعهم .
- هناك تجانس‌نوعا ما كبير بين الريفيين المقيمين وغير المقيمين في معظم الصفات ما عدا ، نوعا ما ، فيما يخص‌التعليم ونوعه الذى يمكن اخذه في الاعتبار عند المقارنة .
- ان ظاهرة الهجرة المؤقتة تمس‌فقط الريفيين .
- ان الريفيين المقيمين وغير المقيمين متجانسين فيما يخص‌السن على عكس‌غير الريفيين الذين تكثر نسبة الشباب لديهم الذين تقل اعمارهم عن 35 سنسة .
- ان فرص‌الدخول الى المصنع في سن مبكر تتاح لغير الريفيين اكثر من الريفيين عامة لان هؤلاء الاخيرين لاينتقلون الى الصناعة الا بعد المرور في الغالب بانشطة اخرى عكس‌الفئة الاولى التي تدخل مباشرة .
- الفئة السنية التي يتركز فيها المهاجرون فرادى اكثر هي : (25 ــ 35) .
- الحضرية(غير الريفيين) بالنسبة لعمال المصنع تتركز بصفة ملحوظة لدى الذين تقل اعمارهم عن 35 سنة .

ـ ان نسبة المتزوجين من الريفيين المقيمين وغير المقيمين متقاربة وتفوق بكثير تلك التي عند غير الريفيين ، كما ان الاغلبية الساحقة من المتزوجين من الفئة الاولى لهم الاطفال .

ـ تلبى حاجات المصنع من اليد العاملة على ثلاث مسافات : قريبة (محليا) ومتوسطة وبعيدة ، وتساهم هذين الاخيرتين عن طريق هجرات دائمة وموقتة ، وان الولايات المجاورة اكثر اسهاما بالهجرة الموقتة .

ـ ان المصنع لاينطوى على تجانس كامل بين اعضائه فيما يخص المنطقة الجغرافية للعمال بل على فئات رئيسية متجانسة وهي اربع : البليدة والجزائر العاصمة (محليا) والمدية وتيزى وزو ، وفئة اخرى معتبرة غير متجانسة فيما بينها وتمثل ما يربو عن سبع ولايات .

هذه الاستنتاجات في مجملها لاتتعارض مع التصورات النظرية لمنطلقات الدراسة والتي جاء على اساسها هذا التقسيم من اجل اجراء المقارنات بهدف اختبار الفرضيات .

"ان هناك علاقات متبادلة بين الخصائص العامة للتنظيم
وبين الخصائص التحليلية للجماعات والسمات الفرديـــة
ويستطيع الباحث ان يختار احدى هذه الخصائص فيركز
عليها بحثه ، لكنه لن يتجاهل تماما الخصائص الاخرى" (1)

لازارسفيلـــد

اولا : خصوصيـات التنظيـم

اثناء تعريفنا بمجتمع المصنع اشرنا بصفة عامة للتنظيم من حيث حجمه وهياكلـه وفئاته العمالية وكان الهدف هو اعطاء صورة عامة عن التنظيم وما يحتويه من تنظيمات وذلك في سياق الاجراءات المنهجية الميدانية لتوضيح اسباب اختيار هذا المجتمع وكيفيات استخراج العينة ومدى تمثيلها ، الا اننا في هذا الفصل نتناول خصائـص التنظيم بنوع من التفصيل مركزين على الجوانب التي لها علاقة بخصوصيات العامـــل من اجل معرفة مدى التقارب بينها والذى يقرر الى حد بعيد الاندماج اوعدمه ، وفي ضوء هذه الاعتبارات فاننا نقسم هذه الخصائص الى عدة عناصـر .

1 ـ للتنظيم طابع بيروقراطي :

هذا الطابع يفرضه حجمه المتنامي وعناصره البنائية المتمثلة في وجـــود مستويين اساسيين من العمال (2) ، الاول مهمته العمليات الانتاجية المتخصصـــة والمحددة ، والثاني مهمته العمليات الادارية والفنية ، وهذا مما يفرض عنصرا بنائيا ثالثا يتمثل في الاتصال وقنواتـه التي يسرى من خلالها القرار في شكله الهابـــط والاقتراح في شكله الصاعد ، ومن اجل ان يحقق التنظيم اهدافه لابد من ان يصـل الى خلق تكامل بينه وبين اعضائه . وضمن هذه العناصر البنائية فانه يلجأ فـــي علاقاته مع اعضائه الى التعامل بالاوراق ويستند الى العلاقات غير الشخصية ، الا ان مجمل هذه القواعد يتوقف نجاحها على مدى ادراك مدلولاتها من طرف الافـــراد من اجل التفاعل معها بالكيفية المطلوبة ، ويشير "السيد محمد الحسيني" فـــي هذا الصدد الى ان : "لعل ابرز القضايا المتعلقة بوظيفة القواعد البيروقراطيـــة وفعاليتها في التنظيم ، وضوحها وتبلورها وصياغتها صياغة دقيقة بحيث تستطيـع مواجهة الاغراض التي انشئت من اجلها . ومن الطبيعي ان يفرض ذلك على التنظيـم مطلبا يتعين عليه مواجهته وهو ضمان وضوح القواعد البيروقراطية لدى افراده . حتى

---

(1) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع: دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 35

(2) انظر : نفس المرجع ، ص 320

يطمئن الى ان هوءلاء الافراد قد استوعبوا واستدمجوا كل ما يمكن ان يكفل الاداء الكفوء الدقيق لمهامه ونشاطه" (1)، ويمكن لنا ان نتصور مدى درجة هذا الاستيعاب في ضوء المطابقة بين خصائص التنظيم وخصائص اعضائه ، لان الشيء الذى يهمنا هنا هو ليس مدى وضوح هذه القواعد في حد ذاتها وانما مدى ادراكها وفهمها من طرف الموجهة اليهم ، ولا يمكن ان نكشف عن هذا الا في ضوء خصائص اعضاء التنظيم خاصة لما نطابق بين لغة الاداء بالنسبة لهذه القواعد ومدى استيعابها من طرف الافراد المتعاملين معها .

2 ـ الحجم والاتصال :

من حيث الحجم وكما اشرنا سابقا فان المصنع يحتوى على 2250 عاملا موزعين على ثلاث وحدات انتاجية كبرى وقسم اداري يشرف عليها ، ويمثل عمال القسم الادارى (المديرية) نسبة 31,06٪ من جملة عمال المصنع حيث يتوزعون بدورهم على عدة فروع ادارية ويضمون عمال الخدمات (مثل عمال المطعم والنقل) .

وكما هو معروف ان لكل وحدة مستويات أشرافية متسلسلة حسب السلم الهرمي للتنظيم ، لكل منها اهداف محددة تدخل ضمن الاهداف العامة للتنظيم ، وبما ان المديرية هي الجهاز الادارى المشرف على كل الوحدات الانتاجية فان للعامل مصالح كثيرة تربطه بها مما يتعين عليه معرفة فروع هذا الجهاز حسب الادوار المنوطة بكل فرع ليعود اليه عند الحاجة .

وفي ظل هذا التنظيم المتشعب والمتعدد الفروع والاقسام فان للاتصال مسوءولية كبيرة ودور بالغ الخطورة بحيث يتوقف عليه حدوث الاتساق والانسجام بين مختلف الفروع وابلاغ الاعضاء بقضايا التنظيم المتنوعة سعيا من اجل تحقيق اهدافه، كما ان وضع قنوات محددة للاتصال وسريانه الدقيق من خلالها وفي اوقاته المناسبة ووضوحه يصبح من الامور الجد حساسة ،ويرتبط به الكثير من فعالية الاعضاء .

وان الاتصال في هذا التنظيم يتميز بانه اتصال مكتوب يعلق في الواح مخصصة لهذا الغرض وفي اماكن مختلفة في شكل اعلانات ، اما عن لغة الكتابة فهي

---

(1) النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق ، ص 287
وللمزيد انظر كذلك : نفس المرجع ، ص 305

اللغة الجاري العمل بها في التنظيم وهي الفرنسية حيث تعتبر هي لغة التداول في مختلف المجالات ، او بالاحرى هي لغة الجهاز الاداري ومنه تنعكس على الوحدات ، وبالاضافة الى هذه القناة هناك قنوات اخرى شفهية عن طريق المشرفين وعن طريق الاجتماعات الدورية .

هذا ويمكن ادراك فعالية الاتصال في ضوء خصائص العينة المتعلقة بالحالة التعليمية والظروف الاخرى ، حيث يبدو انه بفعل الحجم وتعدد الهياكل الانتاجية والادارية وادواتها في الاتصال فان الجهاز الاداري يبقى امام العامل الريفي المنتقل الى الصناعة كشيء مغلق والمعلومات الصادرة عنه لاتصله بدقة بل مشوشة بصفته لايستطيع قراءتها بنفسه .

وقد دلت مختلف الدراسات التي اجريت في هذا الشأن ، ان لحجم المنظمة بعض الاثر في متغيرات العلاقات الانسانية وهذا الاثر يميل الى السلبية بدل ميله الى الايجابية حيث يتلازم كبر الحجم مع انخفاض مستوى الاشباع لدى العاملين ، الذي يميل بدوره الى ارتفاع نسبة الغياب [1] ، في اى شكل من اشكاله (مرخص ، غير مرخص ، عطلة مرضية) . وبالنسبة لعمال الانتاج فانه لايمكن تجاهل حجم التنظيم ، كما يقول " كيث ديفيز " حيث : " ان المنظمات الكبيرة تؤدى الى تفكك العمليات الاجتماعية في الجماعات وتقلل من الاتصال وتؤدى الى شعور العامل بالتباعد وعدم الرضا " [2] ، مع ملاحظة ان المقصود بالحجم هنا هو وحدة عمل مكونة من افراد يعملون معا في جماعة متناسقة ، التي قد تكون جزءا من شركة .

3 ـ المنظمات الجماهيرية :

سعيا وراء تحقيق فعالية الافراد داخل التنظيم فقد كلف العامل ، علاوة على الانتاج ، بالتسيير والمراقبة عن طريق ممثلين له في لجان مختصة لها الرأى في قضايا التنظيم . وفي هذا الاطار اوجدت في مختلف التنظيمات الصناعية ثلاث منظمات اساسية ، تنظيم سياسي ، تنظيم نقابي ، نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذى عند تشكيله يصبح يحتوى على النقابة ، ومن مجلس العمال الذى يحدث بحكم هذا النظام يتعين افراد يكونون اعضاء في اعلى هيئة في التنظيم وهو مجلس الادارة .

---

(1) كيث ديفيز ، السلوك الانساني في العمل : دراسة العلاقات الانسانية والسلوك التنظيمي ، مرجع سابق ، ص 309 ـ 313

(2) نفس المرجع ، ص 321

والتنظيم الذى جرت فيه الدراسة يحتوى على تنظيم نقابي وسياسي ، اما فيما يخص مجلس العمال فانه لم يبق الا تنصيبه، الا انه بفعل المحاولات المتعددة والمتكررة من اجل تنصيبه على غرار وحدات المركب الاخرى ، فان للعامل فكرة حوله تختلف درجة وضوحها من عامل لآخر حسب المتغيرات موضوع الدراسة .

ولذلك فانه وفقا لهذه المنظمات وما هو مطلوب من العامل تجاههه من حيث انها منظمات تخضع في تسييرها لقوانين ولها حدود وصلاحيات مضبوطة على العامل ان يستوعبها ويشارك فيها على ضوء كل ذلك ، بالانخراط وبالانتخاب وبحق التمثيل ، وعلى ضوء خصوصيات العمال فاننا ندرك درجة المساهمة والمشاركة التي يبديها العامل وهو مستعد لابدائها تجاه هذه المنظمات وبالتالي بامكاننا ان نتصور مدى فعاليتها وتحقيقها للاهداف المنتظرة منها حيث" يعتمد استمرار كل منظمة في تأدية نشاطها على قدرة اعضائها على تحديد الفهم الصحيح لدور المنظمة، ابتداء من اللحظة التي ينتقل فيها الشخص من عضو ضمن القوى العاملة الى ممثل لها في التنظيم ، وكذلك على توفر الفهم السليم للعمال عن دور المنظمة تجاه مطالبهم الخاصة او تجاه تحقيق مصلحة عامة للعمال والتنظيم" (1) ، وهذه هي القضايا التي سنعمل على توضيحها ، من حيث مدى ادراك العمال لهذه المنظمات ومدى توحدهم بها .

4 - للتنظيم علاقات واهداف :

العامل داخل التنظيم ومن اجل مسايرة مختلف العمليات ، مجبور على ان يحدد موقعه في التنظيم من جميع الجهات ، العمودية والافقية ، وان يلم باهداف ومختلف علاقات التنظيم سواء تلك المتعلقة بنشاطه في اطار التبادل الاقتصادى والاجتماعي والثقافي ، او تلك المتعلقة بالادارات والهيئات الاشرافية التي يخضع لها التنظيم .

والتنظيم موضوع الدراسة مر بمراحل كثيرة من التطور، وهذه المراحل ما هي الا مراحل لمختلف اشكال العلاقات والاهداف المحددة له ، اخذ خلالها تسميات مختلفة ارتبطت بهذا التطور في العلاقات والاهداف ، فمن حيث ان التنظيم كان عبارة عن وحدة قائمة على انقاض وحدة كانت بيد احد المعمرين وضمن تعاونيات الجيش الوطني الشعبي ، اصبحت بعد ذلك وحدة ضمن المركب الصناعي التابع

---

(1) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، مرجع سابق ، ص 343

لشركة التنمية الوطنية للبناء تحت اشراف وزارة البناء والسكن ، واخيرا مؤسسة مستقلة تشرف عليها وزارة البناء والسكن .

وجملة فان للتنظيم علاقات داخلية واخرى خارجية ، الاولى تتمثل في تلك القائمة بين مختلف الاقسام والوحدات والفروع والمستويات والخارجية تتمثل في تلك التي تربط التنظيم بوزارة الاشراف ومختلف المؤسسات ذات العلاقة ، والعامل في هذه الحالة مفروض عليه معرفة هذه العلاقات وفهمها في ضوء اهداف التنظيم ، وعلى ضوء خصائص العمال بنوعيها (الظروف الخارجية ، والحالة التعليمية) وبعد التحليل الذى يتم القيام به في الفصل السابع باتخاذ مجموعة من المؤشرات فانه يمكننا معرفة درجة الادراك لهذه العلاقات والاهداف .

5 ــ المطالب في مقابل الانتظارات :

وضمن كل هذه الخصوصيات فان للتنظيم مطالب يحققها العامل متعلقة بالمساهمة في انجاز اهدافه ، ومن جهة اخرى فان العامل ينتظر من التنظيم ان يشبع حاجاته الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية ، يعني ان العامل له انتظارات يحققها التنظيم مقابل انجاز ما اسند اليه من مهام وفي نفس الوقت للتنظيم انتظارات من العامل في مقابل ما يقدمه له في صورة اجور وملحقاتها ، اي ان المطالب والانتظارات تتخذ صورة تبادلية ، حيث ان الانسان ينتقل الى المنظمة بذاته وشخصيته " وفي هذه المنظمة يأمل الفرد ان يشبع بعض رغباته ، كما يساعد المنظمة على ان تحقق اهدافها من اجل المجتمع" (1)

وان ادنى ما ينتظره التنظيم من العامل هو الحضور والانجاز ، معنى هذا ان الحضور الجسمي لايكفي بل لابد من الانجاز الذى لابد له من حضور ذهني كذلك لاتقان الانجاز والتقليل من تكاليفه ، وكذلك المشاركة في كل ما يتطلب منه المشاركة فيه عبر مختلف الاجهزة التي يفتح له فيها فرصة المشاركة ، وهذا كادنى شيء ، بالاضافة الى انه ينتظر منه السهر والعناية بكل ما في حوزته من موجودات مادية للمؤسسة التي هي ملكية " مجتمعية " والتبليغ بكل ما يضر المؤسسة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان للعامل انتظارات من المؤسسة ادناها الاجر

---

(1) كيث ديفيز ، مرجع سابق ، ص 29

والترقية في سلم التنظيم وابلاغه بكل ما يهمه ويهم التنظيم على اعتباران مصالحه مرتبطة بمصالح التنظيم .

لكن هل العامل في مستوى تلبية كل ما ينتظره منه التنظيم، وهل التنظيم من جهة ثانية في مستوى تلبية كل ما ينتظره منه العامل .. ويمكن معرفة درجة تلبية هذه الانتظارات من كل طرف في ضوء تحليل من جهة ظروف العامل الخارجية المتعلقة بالهجرة الفردية اي هل هذه الظروف تتيح له فرصة المشاركة كما هو مطلوب والحضور الجسمي والذهني بالكيفية المطلوبة كذلك ، ثم من جهة اخرى في ضوء دراسة الاتصال واسلوبه وقنواته (كما رأينا سابقا) ومدى أشباع ما ينتظره العامل من هذه المادة الاعلامية ، وكذلك من دراسة الترقية وطرقها ومعاييرها ومدى ارضائها للعامل بالنظر الى خصوصياته خاصة وان من شروط الترقية عدم التغيب والمواضبة، فهل هذا الشرط يتماشى والظروف الخارجية للعامل المهاجر الذى يؤدى به الامر حتى الى التغيب دون سابق اشعار .

فمن خلال الخصوصيات التنظيمية التي اشرنا اليها سابقا فانه يمكن القول انها تتطلب عاملا ذا صفات معينة ادناها معرفة لغة الاتصال وكذلك الحضور الجسمي والذهني في الاوقات المحددة وبالقدر المطلوب من ساعات العمل اليومية واذا كان لابد من الغياب فادنى شيء هو الاخبار مسبقا وهذا هو ما يقتضيه التنظيم ذو الادوار المتساندة وظيفيا ، وان القصور في تحقيق هذه المطالب والانتظارات ينعكس على العلاقات سلبا التي تقلل بدورها من الانسجام والوئام المطلوب .

* * *

ثانيا : خصوصيات العامل

لكي نفهم سلوك احد العاملين لابد وان ندرس مسبقا
البيئة الثقافية التي عاش فيها ونفهمهـا
كيث ديفيز، السلوك الانساني
في العمل ، ص 31

وفق اهداف الدراسة ومفترضاتها وتساؤلاتها المطروحة في مشكلة البحث فان الدراسة تميز بين نوعين من الخصوصيات ، الاولى تتعلق بالظروف المحيطة بالعامل المهاجر فرديا ، والثانية تتعلق بخصوصيات العامل التعليمية ، كل ذلك في مقابل خصوصيات التنظيم .

أ ـ الجانب المتعلق بالظروف الاجتماعية الخارجية :

هذا الجانب متعلق بالافتراض المنطلق منه الذى مؤداه ان للظروف الاجتماعية الخارجية اثر كبير على اندماج العامل داخل التنظيم ، اى ان مدى الاندماج يتوقف الى حد كبير على الظروف الاجتماعية الخارجية للعامل ، والظروف الخارجية المقصودة في الدراسة هي تلك المتعلقة بظروف العامل المهاجر فرديا ، وهي متعددة تتمثل في ظروف اقتصادية واجتماعية ونفسية (1) ، تتعلق بالعامل ذاته كما تتعلق باسرته وهي كلها متفاعلة تحدث انعكاسات على فعالية العامل في المصنع ، بحيث تخلق هذه الظروف ، كما بينا في مشكلة البحث ، لدى العامل نوعا من القابلية للاغتراب ، هذه القابلية التي تنمو عند انتقاله الى التنظيم ذى الخصوصيات المعينة ، ويمكن دراسة هذا الجانب من خلال اربعة عناصر ، اى الظروف المتعلقة بالعامل نفسه ، والمتعلقة باسرته ، ثم تقييمه لهذه الوضعية ، واخيرا العلاقة التاريخية للهجرة الفردية .

---

(1) محمد علي قطان ، دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر ، مرجع سابق ، ص 502

وللمزيد فيما يخص اسباب الهجرة الفردية انظر:
عاطف وصفي ، عبد الهادى الجوهرى ، دراسات في علم الاجتماع الحضرى ، مرجع سابق ، ص 60 ـ 63

1 ــ الظروف الاجتماعية الخارجية المتعلقة بالعامل نفسه

1 ــ 1 ــ كيفية الوصول الى المصنع :

تبين البيانات الكمية المتحصل عليها في هذا الشأن ان الانتقال الى العمل الصناعي بصفة مباشرة يمثل نسبة معتبرة (33ر33٪) ، الا انه يبقى العمل الاول الذى يشتغل به العامل المهاجر هو العمل الزراعي (بنسبة 98ر50٪) انظر الملحق جدول رقم (1) ، وهذا يعد استمرارا للهجرة السابقة من حيث النشاط ، الى ان تحين فرصة الانتقال الى الصناعة او بعد المرور على قطاعات اخرى ، ويمكن الكشف عن هذا عن طريق معرفة آخر مهنة انتقل منها العامل الى الصناعة حسب ما يبينه الجدول التالي :

توزيع افراد العينة حسب آخر نشاط تم الانتقال منه الى المصنع
(15)

فئات العمال / آخر نشاط	غير ريفي		ريفي مقيم		ريفي غير مقيم	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
زراعة	0	0	18	32ر72	17	33ر33
بناء	0	0	7	12ر73	10	19ر60
صناعة	15	45ر46	14	25ر45	9	17ر64
بطال	1	3ر03	4	7ر28	2	3ر92
خدمة وطنية	1	3ر03	3	5ر45	6	11ر77
دراسة او تكوين	8	24ر24	1	1ر82	1	1ر97
اخرى	8	24ر24	8	14ر45	6	11ر77
الاجمالي	33	100	55	100	51	100

ومن خلال دراسة آخر مهنة منتقل منها فاننا نلاحظ ما يلي :

ــ بالنسبة للمهاجرين فرادى رأينا ان الانتقال الى العمل الصناعي مباشرة اصبح معتبرا ، نتيجة الآليات التي احدثها التصنيع على حركة العمال ، والى جانب ذلك اصبحت الخدمة الوطنية تساهم كذلك بقدر كبير في هذا الانتقال (بنسبة 77ر11٪)

ــ ان فرص الدخول الى العمل الصناعي تأخذ نسب متصاعدة من المهاجرين فرادى الى الريفيين المقيمين الى غير الريفيين .

ــ ان الانتقال من الدراسة او التكوين الى الصناعة يأخذ نسب متساوية بين الريفيين المقيمين (82ر1٪) وغير المقيمين (17ر1٪) وهي تقل بكثير عنها عند غير الريفيين (24ر24٪) .

- كما ان الانتقال من الزراعة الى الصناعة بصفة مباشرة دون المرور باعمال اخرى فان الريفيين المقيمين وغير المقيمين متساوون في هذا ، وهذا النوع من الانتقال يمثل بالنسبة اليهما اعلى نسبة كما هو مبين في الجدول السابق .

ان هذا الاختلاف في ظروف الانتقال سينعكس دون شك على العامل داخل التنظيم ، من حيث الدخول في سن مبكر ، ومن حيث اكتساب الخبرات والصعود في السلم المهني والترقيات وغيرها .

1 - 2 - مدة الاقامة الفردية :

يمكن ان تتضح الابعاد الاجتماعية للهجرة الفردية من خلال معرفة مدتها ، حيث يمثل الذين مدة اقامتهم (من 5 - 10 سنة) 14ر43٪ ، و(10 - 15 سنة) 42ر29٪ وان الذين مدة اقامتهم 20 سنة فما فوق يمثلون 76ر11٪ (انظر الملحق جدول رقم 2) ، وبعد هذا هل يحق لنا تسميتها مؤقتة ؟ فهي ليست لمدة شهور او سنة ، وانما لسنين تصل الى حد تقاعد العامل في بعض الاحيان ، وبذلك فهي تأخذ صفة الدوام تتخللها زيارات قصيرة اسبوعية او شهرية ، فهي ليست موسمية كما كانت في العهد الاستعماري ، حيث يقضي العامل موسما في منطقته الاصلية مع عائلته وموسما خارجها ، اذ يمثل الذين لهم 10 سنوات فما فوق في حالة الهجرة الفردية نسبة 05ر47٪ اى تقريبا النصف.

وهنا تتضح الابعاد الاجتماعية للظاهرة ، حيث ان مدة الغياب هذه لاحد الاركان الاساسية في بناء الاسرة الجزائرية قد يؤثر على حياتها وحتى على التنشئة الاجتماعية للاطفال ، ولولا التنظيمات الريفية التي تحافظ على تماسك الاسرة وحمايتها في فترة هذا الغياب فانه قد يؤدى الى خلق بعض المشكلات التي تؤثر على النسق الاجتماعي الفرعي ويمتد اثرها الى النسق الاجتماعي العام بحكم ترابطهما .

1 - 3 - ظروف الاقامة للمهاجر فرديا :

يمكن اعتبار السكن اهم مؤشر قادر على اعطاء صورة عن هذه الظروف ، حيث ان السكن كعنصر من عناصر الاندماج في المجتمع ينعكس وبدرجة كبيرة على الاندماج داخل التنظيم وذلك لما يتركه من آثار نفسية واجتماعية على صاحبه تكون مسؤولة الى حد كبير على عزلته او عدم عزلته .

والبيانات الكمية (انظر الملحق جدول رقم 3) المتحصل عليها تشير الى ان نسبة 43ر14٪ يسكنون في اكواخ جماعية وفردية ، وحسب ما اشار اليه المبحوثون ان اغلبها يوجد في مواقع غير امينة ، وانها لا تستعمل الا للمبيت فقط ، يعني انه يستحيل تحضير وجبات الغذاء والعشاء بداخلها ، اما الذين يسكنون عند اقارب فيمثلون 68ر15٪ وهذا النوع من السكن غير مفضل لما يطرحه من مشكلات من نوع آخر حسب تصريحات المبحوثين ، والنوع الثالث هو الكراء (بنسبة 34ر33٪) وهو ايضا يطرح مشكلات اساسية ذات طابع مادى . فالدخل الذى يوزع بين الكراء الفردى ونفقات الذهاب والاياب اسبوعيا والنفقات الشخصية والعائلية مهما كان حجمه يبقى اجرا عاجزا امام هذه الحاجات واشباع الحاجات الاخرى .

وبذلك فان الاقامة بالنسبة للمهاجر فرديا تتم في اشكال ثلاث اساسية ، بدرجة اولى الاكواخ وبدرجة ثانية الكراء وبدرجة ثالثة الاقارب ، ولكل منها مشكلات تختلف في النوع وتتساوى في التأثيرات السلبيــة .

وبصفة عامة فان ظروف حياة العامل هذه تحدث له انشغالات ذات جوانب متعددة خارجة عن العمل واهدافه وعلاقاته ، منها ما هو متعلق بالذهاب والاياب والمشاكل التي يطرحها (بنسبة 43ر78٪) ، ومنها ما هو متعلق بمتاعب السكن (15ر92٪) ، ومنها ما هو متعلق بالادوار المضافة الى ادواره الاساسية بحكم وجوده فرديا ، حيث اصبح يقوم بادوار كانت هي من اختصاص زوجته ، ثم الانشغال بمشاكل حياة الوحدة (الغربة) ومتى تنتهي (بنسبة 80ر9٪) انظر الملحق جدول رقم (4) .

وهذه الوضعية جملة لها اثر سلبي على معنويات العامل وعلى اندماجــه ، وهو ما نستخلصه من نص التصريح التالي لاحد العمال : " انني لا استفيد من نقل المؤسسة لسبب اساسي وهو اني لا استطيع ان انزل من الشاحنة واتجه نحو الكوخ الذى اسكنه على مرأى من زملائي " . ومهما اختلفت الطرق التي عبر بها المهاجرون عن ظروف اقامتهم ، فان هذا الشعور والاحساس الذى يتولد لدى العامل من هذه الوضعية كاف لان يعزله ويصبح كعائق اساسي امام حدوث الاندماج بالنسبة له .

اما فيما يخص اماكن اقامتهم بالنسبة للمصنع ، فان اغلبية العمال يقيمون جوار المصنع اى ان الذين يبعدون عن المصنع بمسافة اقل من 5 كلم يمثلون 05ر47٪

والكثير منهم اشار الى انه لايبعد عن المصنع الا بمسافة قصيرة تقل عن 1 كلم بالنسبة للمقيمين في الاكواخ ، ويمثل الذين يبعدون عن المصنع بمسافة من 5 الى 10 كلم نسبة 57ر21٪ ، والذين يبعدون عن المصنع بمسافة 10 كلم فما اكثر يمثلون نسبة 38ر31٪ وهم في معظمهم الذين يسكنون عند اقارب او مكترين (انظر الملحق جدول رقم 5) ، اى ان المهاجرين فرادى يتمركزون بصفة اكثر حول المصنع المنتمين اليه .

1 ــ 4 ــ الجانب المادى للهجرة الفردية :

يتمثل الجانب المادى للمهاجر فرديا في توزيع دخله على امور مختلفة من النفقات لاتعد من باب الاستهلاك الفردى ولا العائلي ، تتمثل على الخصوص في نفقات الذهاب والاياب ، والتي اشتكى منها تقريبا كل العمال خاصة اولئك الذين يسكنون في قرى لايصلها النقل العام ، ويمكن تمثل هذه النفقات في حجم الزيارات اى حركة العمال بين العمل والمنطقة الاصلية اين تقيم عائلاتهم .

وبعد دراسة هذه الحركة (انظر الملحق جدول رقم 6) تبين بان الاغلبية الساحقة تتم عودتها للعائلة اسبوعيا (بنسبة 36ر82٪) ، وان هذا الحجم في الحركة يترك آثارا متعددة اهمها :

ــ التعب والانهاك من جراء السفر مرتين في الاسبوع (الذهاب والاياب) ، حيث يتم الذهاب في عشية الاربعاء ، ثم الرجوع صباح يوم السبت حيث النهوض في ساعة مبكرة من اجل الالتحاق بالعمل في الموعد المحدد .

ــ النفقات المقتطفة من ميزانية الاسرة في ابواب تعد اضافية .

ــ احتمال التأخر والتغيب .

وهي في جملتها عوامل تنعكس آثارها على علاقات العمل على المستوى الافقي (الزملاء في العمل) وعلى المستوى الرأسي (المشرفين) ، تؤدى الى سوء العلاقات خاصة على المستوى الرأسي وتنتهي الى تذمر العامل .

2 ــ الظروف المتعلقة بانشغالات العامل المهاجر فرديا حول اسرته :

بالاضافة الى ماسبق فان للعامل انشغالات باسرته وابنائه سببها الهجرة الفردية ، وذلك حول تعليمهم (بنسبة 94ر52٪) وحول تربيتهم تربية مرغوبة (بنسبة 66ر66٪) انظر الملحق جدول رقم (4) ، ويمكن دراسة هذا وفقا

لافتراضات الدراسة حول مدى اطمئنان العامل المهاجر فرديا على تربية ابنائه ونجاحهم المدرسي ، اى من حيث تصوره لمستقبل ابنائه فيما يخص تعليمهم وتنشئتهم تنشئة اجتماعية مرغوبة .

ففيما يخص التعليم فان اغلب العمال غير مطمئنين على نجاح ابنائهم (بنسبة 75٪ بالنسبة لمجموع الذين لهم ابناء المصرحين) ، بينما المطمئنين يمثلون نسبة صغيرة (25٪) انظر الملحق جدول رقم (7) ، وقد صرح النصف منهم بان هذا الاطمئنان مصدره الآباء الذين يتكفلون بذلك .

اما من حيث الاطمئنان على تنشئة الابناء تنشئة اجتماعية كما يرغبها فان الاغلبية غير مطمئنة (بنسبة 11ر65٪) ، وان المطمئنين (88ر34٪) انظر جدول رقم (8) في الملحق، يرجعون ذلك ،كما في التعليم ، الى ان الوالدين هم الذين يقومون بهذا الدور احسن قيام .

ومن كل ما سبق يمكن استخلاص ما يلي :

ـ ان انشغال العامل المهاجر فرديا باسرته كبير .

ـ اغلب المهاجرون فرادى غير مطمئنين على نجاح ابنائهم المدرسي وتنشئتهم تنشئة اجتماعية مرغوبة ، والاطمئنان الموجود يعود الفضل فيه للعائلة الممتدة ، وهنا ما صرح به احد العمال حيث قال : " لولا بعض الاعضاء من عائلتي الموسعة اعتمد عليهم عند غيابي لقدمت منذ زمن الى هنا اولواني بطلت العمل وعدت الى منزلي " .

ـ ان الاسرة الممتدة لازالت تلعب دورا كبيرا في تماسك الاسرة في الريف ، ولعلها تعد من العوامل المشجعة على الهجرة الفردية .

ومن هنا نرى بان هذه النتائج في مجملها لا تتعارض وافتراضات الدراسة حول اطمئنان المهاجر فرديا على التنشئة الاجتماعية لابنائه ، اى حول تصوره لمستقبلهم جملة وانشغالاته بذلك .

3 ـ تقييم هذه الوضعية من وجهة نظر العامل :

يمكن اجراء هذا التقييم من خلال شعوره واحساسه تجاه هذه الوضعية ، كما عبر عنها مختلف المبحوثين في شكل بيانات كمية وبيانات كيفية ، وذلك باتخاذ مجموعة من المؤشرات من اجل الوصول الى هذا التقييم وهي ، تصوره لمستقبله ، وانعكاسات ذلك على روحه المعنوية (الاحباط) والمكانة الاجتماعية التي يشعر

بها ، ثم علاقة كل ذلك بالكفاية الانتاجية له .

3 ـ 1 ـ تصوره لمستقبله الفردي :

وهنا يتبين لنا بان الذين لهم نظرة متشائمة لمستقبلهم ضمن هذه الوضعية يمثلون نسبة 52ر37٪ (انظر الملحق جدول رقم 9) ، اما عن الشعور بالمستقبل المهني في المؤسسة فان 09ر45٪ اشاروا بان ليس لهم مستقبلا مهنيا في المؤسسة (انظر الملحق جدول رقم 10) وعللوا ذلك بكثرة التغيب بحكم وضعهم الذى لـه ارتباط مباشر بالترقيات ، كما اشاروا الى ان وضعيتهم هذه لاتمكنهم من المشاركة المطلوبة والتي تعتبر كذلك ضرورية لمسايرة مجريات احداث المصنع وهذا كما جاء في تصريحات العمال : " نحن ليس لنا اى فائدة هنا ما عدا ما نتقاضاه من اجر من اجل لقمة العيش " ، " نحن هنا كمسافرين " ، " ليس لي مستقبلا هنا لاني لاافكر في البقاء حتى التقاعد ، هذا مستحيل " .

ويمكن من جهة اخرى ان نستدل على هذا التصور لمستقبله بمدى ارتياحه لكيفية قضائه لوقت الفراغ ، على اعتبار ان وقت الفراغ هو استثمار في مجالات اخرى يعود على صاحبه بالنفع ، اى انه يلعب دورا اساسيا في اشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للعامل من حيث الراحة والاتصال الاجتماعي . اى يرتبط الفراغ باسهامه في اشباع الذات ، وقد ينظر الى الفراغ باعتباره وسيلة من اجل عمل افضل ، كما ان هناك اعتقاد بان وقت الفراغ يعتبر في بعض الاحيان وسيلة كذلك من اجل المزيد من الكسب ويستثنى من ذلك حالة المتقدمين في السن (1) .

ووفق هذه الاعتبارات فان المبحوثين عبروا جملة عن تأسفهم لكيفية قضاء وقت فراغهم (هذه الكيفية فرضتها وضعيتهم كمهاجرين فرادى) الذى لايستفيدون منه في اى شيء ، حيث اشار 90ر54٪ (انظر الملحق جدول رقم 11) بان وقت فراغهم يمضي بين المقهى والشارع ، وان احدهم عبر عن ذلك بقوله : " لما اخرج من العمل اجد نفسي بلا هدف " ، مع ملاحظة ان المتأثرين جدا بهذا هم عمال الليل ، اذ يرون ان نهارهم (الوقت الباقي من النوم) يذهب سدى بل اكثر من ذلك ان فترة الفراغ هذه قد تؤدى بصاحبها الى احتمال الازدياد في نفقاته هذا الوقت الذى كان بالامكان في حالة الاقامة بالعائلة ان يصرف في مجالات مشبعة لحاجاته واحتياجاته الفردية والعائلية .

(1) باركر ، وآخرون ، علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق ، ص 241

3 ـ 2 ـ الاحباط (مدى الشعور بالتقدير الاجتماعي):

هذه الوضعية تنعكس دون شك على نفسية العامل في اى شكل من الاشكال اهمها انخفاض الروح المعنوية وتقوية الميول للانعزال ويمكن الكشف عن هذا من حيث شعور الفرد تجاه المؤسسة وتجاه زملائه ، وذلك فيما يخص احساس العمال بمدى تقدير المؤسسة لوضعيتهم هذه ، وهنا اجاب 36ر82٪ (انظر الملحق جدول رقم 12) بالنفي مشيرين بذلك الى مجموعة من المطالب تقدموا بها ولم تجد جوابا ، مثل المطالبة بايجاد مراقد خاصة بالمقيمين فرادى على غرار بعض الشركات الاخرى ، والمطالبة بالنقل يوم الاربعاء مساء والسبت صباحا ، فبناء على هذا فانهم يرون ان المؤسسة لم تأخذهم في الاعتبار ولم تقدر وضعيتهم هذه، وهذا انعكس عليهم بالانخفاض في روحهم المعنوية والشعور بان المؤسسة في غنى عنهم ، رغم شعورهم من جهة اخرى انهم يشكلون قوة في المؤسسة من حيث عددهم، هذا وان اعظم احباط هو لما يشعر الفرد ان المتعاملين معه في غنى عنه .

اما من حيث شعور العامل بنظرة الزملاء اليه فيما يتعلق بالتقدير ومن يحظى بهذه النظرة ، المقيم عائليا ام المقيم فرديا ، فان نسبة 36ر82٪ (انظر الملحق جدول رقم 13) يرون بان المقيم بالعائلة يحظى بمكانة اجتماعية اكبر، لانه زميل وجار وصاحب عائلة ، اما المقيم بمفرده ، كما عبروا عنه ، بانه : " مشكوك فيه" " لايثق فيه ولا يخالط" ، كما ان هذا النوع من الاقامة مدعاة للعزلة وذلك استنادا للحكم التي يعتقدون فيها كما عبر عن ذلك احد المبحوثين بقوله : " البس قدك وخالط ندك" ، بمعنى انهم لايعتبرون انفسهم اندادا للمقيمين عائليا ، ومن جهة اخرى تعتبر هذه الوضعية مدعاة للاحتقار حيث عبر عن ذلك احد العاملين بقوله : " المقيم فرديا هو نفسه يحس بنوع من الاحتقار" ، والى جانب ذلك تؤدى بصاحبها الى ان يعيش حالات من العصبية التي تفقده اصحابه ، كما عبر عنها احد العاملين .

ومن هنا فان لهذه الوضعية انعكاسات نفسية تؤثر سلبا على روح معنوية العامل وعلى شعوره بالتقدير الاجتماعي داخل التنظيم والتي كلها لها علاقة اساسية بالاندماج ، وبذلك فان هذه النتائج في مجملها لا تتعارض والافتراضات والتساؤلات التي انطلقت منها الدراسة .

3 – 3 – الهجرة الفردية والكفاية الانتاجية :

لانريد هنا قياس الكفاية الانتاجية للعامل عن طريق مؤشرات بنيوية كما يوضحها " خير الله عصار " ، وانما عن طريق مؤشرات هامشية جزئية [1] مستمدة من الظروف المحيطة بالعامل التي بناء عليها نتوقع انخفاض الكفاية الانتاجية لديه اهمها انشغالاته بالمشاكل الخارجية والانهاك الذى يتعرض له من جراء الذهاب والاياب اسبوعيا خاصة يوم السبت ، حيث ان ايام السبت والاربعاء تعتبر ايام بارزة في حياة هؤلاء العمال ، ويمكن القول انها تستحوذ على تفكيرهم لوقت معتبر من الاسبوع ، ومن جهة اخرى صيانة القوى الانتاجية للعامل من حيث الاكل والنوم والراحة ، ذلك ان تحقيق التنظيم لاهدافه مرتبط بدرجة كبيرة بهذه الاوضاع .

ونحن نسجل هذا التوقع بناء على دراسة هذه الاوضاع ، ونضيف الى ذلك احساس العامل نفسه بذلك ، حيث اشار 40ر80٪ (انظر الملحق جدول رقم 14) بان هذه الوضعية تؤثر على عملهم من حيث ادائه وذلك بالاشارة الى نشاطهم داخل التنظيم جملة ، كما اشار 24ر88٪ (انظر جدول رقم 15 الملحق) الى ان وضعية الهجرة الفردية هذه تتسبب في عدم المشاركة في كثير من الامور التي تجب المشاركة فيها وترتبط بطموحات العامل وترقيته واطلاعه على كل ما يتعلق بمؤسسته ، وهذا الاطلاع يجعل العامل يدرك اهمية دوره وما هي الانجازات المنتظرة من هذا الدور وما هي عوائده المادية والمعنوية ، وهذا يعزونه للانشغال والسفر الاسبوعي الذى يأخذ وقتا من تفكيرهم واهتمامهم ، وهو ما تدل علي تصريحاتهم التالية : " هذه الوضعية ابعدتنا عن كل شيء " ، " تقل اراداتنا بسبب هذه الوضعية لان الارادة تكون عند الارتياح " ، " العامل هنا يبحث عن يومه فقط يدخل في الصباح ويخرج في المساء " .

اما فيما يخص الاتقان والانجاز في منصب العمل من حيث الحضور الذهني التام اثناء العمل فان 20ر90٪ (انظر الملحق جدول رقم 16) اشاروا الى ان احيانا مشكلات العامل الخارجية تشغل باله اثناء اداء العمل ، خاصة اذا عاد يوم السبت وترك مشاكل وراءه فانه يبقى طول الاسبوع وهو مشغول بذلك ، كما اشار احدهم الى ان هذا الانشغال يتعاظم الى حد التيه احيانا ، واشار آخر الى حد

---

(1) محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 59

التوتر عصبيا . وهي موشرات كافية للاشارة بوضوح من جهة الى انها ذات تأثير قوى على الكفاية الانتاجية ، ومن جهة اخرى الى انه يبدو عدم وجود تطابق بين خاصية العمل الصناعي والعمل على الآلة وبين هذه الخاصية للعامل المهاجر فرديا ، وهذه النتائج تتفق ونتائج دراسة" علي الكنز ، السعيد شيخي ، جمال قريد " حول الشركة الوطنية للحديد والصلب ، فيما يخص الحضور الجسمي والغياب الذهني [1] تأثرا بالظروف الخارجية .

والاهم في الظرف الخارجي المتعلق بالهجرة الفردية هو شعور العامل الذى يعيش هذه الوضعية بالظلم ــ مهما كانت موضوعية اسباب هذه الوضعية ــ هذا الشعور الذى ينعكس على موقفه من المؤسسة ومن المجتمع الذى يميل الى السلبية ، وهذا الموقف يلمس بصفة اكثر لدى صغار السن .

4 ــ العلاقة التاريخية للهجرة الفردية :

أنطلقت الدراسة في افتراضها بان الهجرة الفردية هي عملية استمرارية للعهود السابقة ، وتم تحليل حركة العمال في الباب الثاني عبر مراحل تاريخية متعاقبة تبين لنا من خلالها آليات هذه الحركة ومسافاتها ومناطقها ، ثم ان توزيع افراد العينة حسب المناطق المهاجر منها بين هذه الاستمرارية عبر آليات جديدة ، حيث الحركة استمرت في نفس الاتجاه مع الاختلاف في الهدف من حيث نوع العمل المقصود ، ومن اجل تدعيم ذلك نعرض البيانات الكمية المجمعة حول العينة المدروسة والتي هي كما مبينة في الجدول التالي :

جدول يبين العلاقة التاريخية للهجرة الفردية ونوع المهنة المهاجر اليها
(16)

البيــان		العدد	المجمــوع	%
نعـــم	أب	21	38	74,50
	أخ	8		
	عم	9		
لا			13	25,50
الاجمالي			51	100
نوع المهنة المهاجر اليها	زراعة		31	81,58
	غيرها		7	18,42
	المجموع		38	100

(1) Ali El-kenz , Djamel Gjerid , Said Chikhi, Industrie et société , le cas de la SNS , Algerie , avril 1978 - juin 1982, P 80 .

ومن هنا يتبين لنا بان اغلب المهاجرين فرادى (بنسبة 74,50٪) كان لهم احد افراد العائلة يشتغل في سهل متيجة ويعيش في نفس الوضعية ، مما خلق نوعا من الائتلاف بهذا النوع من الحياة بالنسبة لهم ، حيث ان الذين كان آباؤهم على هذا النمط من الحياة جعلهم ينشأون عليها وشكلت لديهم نوعا من التنشئة الاجتماعية ونوعا من التقليد في البحث عن العمل خارج المنطقة الاصلية والانتقال بصفة فردية .

اما عن الاعمال المقصودة من طرف هؤلاء (افراد العائلة) فهي الزراعة (العمل الزراعي) بنسبة 81,58٪ ، مع ملاحظة ان هناك من اشار الى ان بعض من افراد العائلة (اعمام ، آباء ، اخوة) لازالوا يشتغلون في نفس المنطقة وفي اعمال اخرى مثل الصناعة ، وبذلك فهم يصرحون بان هذا النوع من الحياة عاشه آباؤنا وتوارثناه نحن والمتوقع ان يرثه ابناؤنا ، اى ان هذه الوضعية اصبحت كنوع من الارث .

وعموما فانه من خلال دراسة الجانب الاول من خصوصيات العامل والمتعلقة بالظروف الخارجية للعامل المهاجر فرديا وحسب ما خططته الدراسة لها من اهداف فانه يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية :

- ان فرص الدخول للعمل الصناعي في سن مبكر تتوفر بدرجة اكبر لدى غير الريفيين ثم الريفيين المقيمين ثم المهاجرين فرادى .

- ان الانتقال الى العمل الصناعي مباشرة اصبح لدى الريفيين والمهاجرين معتبرا .

- الاسرة الريفية الممتدة لازالت تعتبر كعامل من عوامل استمرار الهجرة الفردية وكنتيجة لها .

- الهجرة الفردية تعد عاملا مشجعا على الانعزال والانطواء للذين تمسهم الظاهرة .

- الهجرة الفردية تحدث تذمرا كبيرا لدى العامل ، وتحدث له انشغالات كبيرة بقضاياه الخارجية تنعكس على علاقاته ومشاركاته .

- تصور العامل لمستقبله ومستقبل ابنائه من جراء هذه الوضعية يعتبر سلبيا .

- تساهم هذه الوضعية في انخفاض الروح المعنوية للفرد ويرتفع شعوره بفقدان المكانة الاجتماعية تجاه زملائه ومؤسسته .

- تثير هذه الوضعية شكوكا حول كفاءة العامل الانتاجيـة .
- ان البيانات الكمية تتظافر مع البحث التاريخي في تدعيم افتراض العلاقـة التاريخية للهجرة الفردية .

ومن هنا نرى بان هذه النتائج المتوصل اليها في مجملها لا تتعارض وصحـة افتراضات الدراسة في هذا الشـأن .

ب - الجانب المتعلق بالتعليم والتكوين :

انطلقت الدراسة في تصوراتها النظرية من ان درجة الاندماج تتوقف الى حد بعيد على مدى التطابق بين خصائص التنظيم وخصائص العمال فيما يخص هـــذا الجانب ، ولذلك فان دراسة خاصية التعليم بالنسبة للعمال لا يمكن فهمها الا فـــي ضوء خاصية التنظيم كما حددناها سابقا ، ونستند في دراسته الى ثلاثة عناصـــر ذات ارتباط كبير بالتنظيم وتدل الى حد ما على مدى هذا التطابق ، يتمثل الاول في الخاصية ذاتها من حيث التعليم مستواه ونوعه والتكوين ، ويتمثل الثاني فـــي مستوى الفهم لبعض الامور الاساسية في التنظيم مثل الاتصال ، ويتمثل الثالـــث في التقييم من وجهة نظر العامل بالنظر الى خصائصه وخصائص التنظيم .

1 - التعليم والتكوين

1 - 1 - التعليم مستواه ونوعه : ليس التعليم وحده المسؤول على رفع كفايـــة الفرد الانتاجية ويجعل منه اكثر طموحا واحرازا على الترقيات واكثر صعودا فـــي السلم المهني وانما كذلك ، وفلربما هو الاساس ، مدى التطابق بين لغة العامـل ولغة التنظيم ، حيث القواعد التنظيمية بمختلف انواعها سواء تلك المتعلقة بمخططات العمل وبرامجه وادواته وتقنياته ام تلك المتعلقة بالجانب الاداري من اتصال وغيره في معظمها بل كلها الا في بعض الاستثناءات ، تتم باللغة الفرنسية على مستوى التنظيم الذي جرت فيه الدراسة ، بينما الشريحة الكبرى من العمال والتي تمثـــل قاعدة الهرم العمالي لا تفقه هذه اللغة ، ومعنى هذا خلق مستويين من العمـال ، مستوى (الاقلية) يستطيع تتبع مختلف العمليات داخل التنظيم فيساعده هذا علـى التطور وتنفتح امامه فرص للترقية ، ومستوى آخر (الاغلبية) يجد صعوبة كبيرة فـــي هذا التتبع فينعكس ذلك على مستوى تطوره وترقيته ، وهذا ما بينتـه البيانـــات الكيفيـة المجمعة من الميدان .

توزيع افراد العينة حسب التعليم مستواه ونوعه
(17)

فئة العمال / المستوى التعليمي	غير ريفي					ريفي مقيم					ريفي غير مقيم					المجموع	%
	يق	اب	مت	ثا	مج	يق	اب	مت	ثا	مج	يق	اب	مت	ثا	مج		
عربية	4	0	1	0	5	6	3	0	0	9	11	3	0	0	14	28	20,15
فرنسية	0	11	15	1	27	3	6	5	0	19	2	5	1	1	9	55	39,56
مجموع	4	11	16	1	32	14	9	5	0	28	13	8	1	1	23		
امي	1					27					28					56	40,29
الاجمالي	33					55					51					139	100

يق = يقرأ ويكتب ، اب = ابتدائي ، مت = متوسط ، ثا = ثانوى ، مج = مجموع

وبدراسة هذه الخاصية للعمال حسب الجدول اعلاه نجد الاميين يمثلون نسبة 29ر40٪ من مجموع العينة ، والمتعلمين بالعربية يمثلون نسبة 15ر20٪ من بينهم 75٪ يقرأون ويكتبون فقط وهم في معظمهم متعلمين في كتاتيب . وبالنظر الى خصائص التنظيم في هذا الجانب فان هذه النسبة من المتعلمين بالعربية يعدون في مصاف الاميين ، وهو ما تعمل به المؤسسة بالفعل حيث عند التوظيف عدت في قوائمها كل من هو متعلم بالعربية (بالنسبة لعمال الانتاج) مهما كان مستواه ضمن الاميين ، حسب تصريح احد المسؤولين . وهكذا يصبح مفهوم التعليم لدى المؤسسة هو، كل من يقرأ ويكتب بالفرنسية، وعلى هذا الاساس تصبح نسبة الامية في التنظيم تمثل نسبة 43ر60٪ من مجموع العمال ، وهذا يتفق كذلك وما صرح به المتعلمين بالعربية انفسهم ، حيث يعتبرون انفسهم داخل التنظيم مثل الاميين ولا يختلفون عنهم في شيء .

اما المتعلمين بالفرنسية فيمثلون نسبة 56ر39٪ وهي النسبة التي تستطيع مسايرة العمليات التنظيمية وغيرها داخل **المؤسسة** وذلك بصفتهم تتطابق خصائصهم وخصائص التنظيم في هذا الجانب .

اما توزيع خاصية التعليم هذه حسب غير الريفيين والريفيين المقيمين وغير المقيمين فاننا نجد **الآتي** :

بالنسبة لغير الريفيين تمثل الامية نسبة 03ر3٪ ، ويمثل المتعلمون بالعربية نسبة 15ر15٪ ، ويمثل المتعلمون بالفرنسية نسبة 82ر81٪ .

اما بالنسبة للريفيين المقيمين فاننا نجد نسبة الامية تمثل 49,10٪ ، وتمثل نسبة المتعلمين بالعربية 16,36٪ ، وتمثل نسبة المتعلمين بالفرنسية 34,54٪ .

اما بالنسبة لغير المقيمين فاننا نجد نسبة الامية تمثل 54,90٪ ، وتمثل نسبة المتعلمين بالعربية 27,46٪ ، وتمثل نسبة المتعلمين بالفرنسية 17,64٪ .

ومن خلال دراسة خاصية التعليم ومستواه يمكن ان نسجل الملاحظات التالية :

- ان معظم العمال اميون بالنظر الى خصائص التنظيم سواء المتعلمين بالعربية او الاميين اصلا .

- ان المتعلمين بالعربية لايتجاوزون مستوى التعليم الابتدائي سواء المتعلمين في مدارس او المتعلمين في كتاتيب حيث يمكن عد هؤلاء الاخيرين ضمن المراحل الاولى من المستوى الابتدائي ، لان ليس لهذا النظام مستويات حتى يحددون مستواهم .

- معظم المتعلمين بالفرنسية لهم المستوى الابتدائي والمتوسط لا اكثر ، والمستوى الابتدائي معناه ان العامل يعرف القراءة والكتابة فقط ، لان اصحاب هذا المستوى فيهم من انقطع عن التعليم قبل نهاية هذه المرحلة . كما ان معظمهم يحسنون العربية (اى 37 من 55 بنسبة 67,27٪) ، وان الكثير منهم يميلون اكثر الى العربية لانهم يحسون باتقانها احسن من الفرنسية ، وتعاملهم بالفرنسية هو محاولة للتكيف من اجل الوصول الى الادراك الجيد لما يفرضه التنظيم . وبذلك نجد الذين يحسنون الفرنسية فقط لا يمثلون الا نسبة 12,94٪ من مجموع العمال ، وهذا ما يبرر تكييف لغة التنظيم مع واقع العمال التعليمي من اجل فتح فرص متساوية امام جميع اعضاء التنظيم في فهم القواعد التنظيمية ومتابعة الاتصال والمشاركة .

- كما نلاحظ ان نسبة المتعلمين بالعربية متساوية عند غير الريفيين وعند الريفيين المقيمين ، بينما هذه النسبة تنتشر اكثر وبفارق كبير عند المهاجرين .

- ان نسبة الامية تنعدم عند غير الريفيين وتتساوى تقريبا عند الريفيين المقيمين وغير المقيمين .

- ان نسبة المتعلمين بالفرنسية تنتشر اكثر عند غير الريفيين ثم الريفيين المقيمين ثم تنخفض بحدة عند المهاجرين .

ـ ان اليد العاملة الريفية جملة(مقيم ـ غير مقيم) وفق هذه الخاصيـة وبالكيفية الموضحة(الاميون والمتعلمون بالعربية يمثلون 73ر58٪) تجعلهـا غير قادرة على تمثل خصائص التنظيم ، مما يتعين على التنظيم البحث عن استراتيجية تسمح باستيعاب اليد العاملة الريفية مادامت تمثل الاغلبية في التنظيم ، وهـذا يعتبر جزءا من الاجابة على تساؤل الدراسة حول الاستراتيجية التي وضعهـا التنظيم من اجل استيعاب اليد العاملة الريفية بناءا على خصائصها . وهـذا التساؤل يمكن ان يمس المنظومة الصناعية جملة خاصة وانها متجهة نحو تصنيـع الريف وتوطين الصناعة في الهضاب العليا .

1 ـ 2 ـ التكـويـن :

يعد التكوين في المؤسسة ضعيفا ، اذ لم يمس من جملة العينة الا نسبـة 5ر75٪ ، وان توزيع هذه النسبة حسب فئات العينة فاننا نجد ان غير الريفييـن اكثر استفادة من التكوين (بنسبة 12ر12٪) ، ثم الريفيين المقيمين (بنسبـة 7ر27٪) ، بينما ينعدم بالنسبة للمهاجرين فرادى (انظر الملحق جدول رقم 17) ، وان نتائج التكوين هـذه هـي انعكاس لنتائج التعليم ومستواه ، وبذلك فهي تدعم الملاحظات المستخلصة سابقا من خاصية التعليم .

واذا كان التكوين يعد من بين اسباب الترقية والتقدم في التنظيمـات الصناعية والتي هي بدورها تعد من دعائم الاندماج بالنسبة للفرد ، فاننا نلاحظ ان العامل المهاجر فرديا اكثر حرمانا من هذه العوامل .

2 ـ مستوى الطموح ومتابعة الاتصال :

دون شك ان الخاصية السابقة(التعليم) تنعكس على مستويين اساسييـن: متابعة الاتصال ، ومستـوى الطمـوح .

2 ـ 1 ـ متابعة الاتصال :

وفقا لخصائص التنظيم التي تمت دراستها فيما يخص هذا الجانب (الاتصال) ووفقا لخصائص العمال التعليمية فان الفرصة لم تتح لكل العمال من إجل متابعـة الاتصال بالكيفية المنتظرة وعبر قنواتها الرسمية بهدف تحقيق اغراضه وهي وصـول المعلومات كما هي وفي وقتها المناسب ، حيث تبين لنا ان نسبة 51ر80٪ مـن جملة العينة يعتمدون في فهـم محتوى الاعلان(او المنشور) على الزملاء (انظر الملحق جدول رقم 18) .

وبدراسة متابعة الاتصال حسب فئة غير المتعلمين والمتعلمين بالعربيــــة فاننا نلاحظ ان الذين يعتمدون في فهم محتوى الاعلان على الزملاء يمثلون لـدى غير المتعلمين نسبــة 71ر85٪ ولــدى المتعلمين بالعربية نسبة 71ر85٪ بينما الذين لايهتمون بالاتصال المكتوب(الاعلان) اطلاقا يمثلون نسبة 92ر8٪ لدى غير المتعلمين ، ونسبة 57ر3٪ لدى المتعلمين بالعربية ، وان عدم الاهتمام هذه كما تبينه البيانات الكيفية ، مصدره عدم القدرة على فهم المنشور ، ومن هنا نصــل الى الاستنتاجات التالية :

- ان الاتصال لايصل لاغلب العمال عبر قناته الاساسية والمحددة لــــه رسميا ، مما يؤدى الى وصوله مشوشا وغير واضح ومغشوش في بعض الاحيان كمـــا بينته البيانات الكيفية .

- ادى هذا الى عدم الاهتمام به والاستغناء عنه بل الاستعاضة عنه دون شك بالاستماع الى ما يردده العمال فقط حول تلك المادة الاعلامية مما يؤدى الى الغموض واثارة الشكوك في بعض القضايا ، وهذا ما لا يخدم التنظيم واهدافه .

- ان المتعلمين بالعربية يتساوون مع الاميين في فهم المادة الاعلاميـــة، وهذا انعكس عليهم بتذمر كبير ، كما تدل على ذلك تصريحاتهم : كيف انني متعلم لكن على مستوى التنظيم اجد نفسي اميا امام الاعلان وكثير من الامور . انا متعلم واطلب من آخر فلربما انا احسن منه تعليما ، [illegible] في الاعلان . وهذا ينعكـــس بدرجة اقوى على المتعلمين بالعربية منه على غير المتعلمين، حيث هؤلاء بالنسبــة لهم الامر سواء ، وانما فقط من حيث السهولة في النطق وايجاد السبيل للفهـــم على اعتباران فيهم من تعلم بعض المبادئ عن طريق الجهد الشخصي او عـــن طريق الاستفادة من محو الامية في وقت ما ، الا ان هذه المبادئ لم تجد الوسط الذى تنمو فيه، وهذا ما صرح به الاميون : حيث ان العربية يسهل فهمها لانهـــا ليست غريبة عن الاسماع في مجمل الفاظها .

وان هذه الاستنتاجات هي نفسها فيما يخص قراءة الاوراق الفردية مثـــل البطاقات والتعيينات والترقيات وبطاقة الاجر وغيرها (انظر الملحق جدول رقم 19) .

ومن هنا نرى بان ليس هناك تطابقا بدرجة كبيرة بين خصائص التنظيـــم وخصائص العمال في هذا الجانب ، مما سيؤدى الى انعكاسات اخرى تبرز على مستوى العلاقات والادراك والمشاركات كما سنرى في الفصلين التاليين .

2 ـ 2 ـ مستوى الطموح :

ويمثل ما انعكست به خاصية التعليم على متابعة الاتصال المكتوب فانهـا تنعكس على مستوى طموح العمال ، حيث الذين اشاروا بان ليس امامهم اى فرص للترقية يمثلون نسبة 50٪ بالنسبة للمتعلمين بالعربية ، و41٪ بالنسبة لغير المتعلمين ، و40٪ بالنسبة للمتعلمين بالفرنسية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

هل تعتقد ان هناك فرصا للترقية امامك ؟

(18)

التعليم / الاجابة	نعم	لا	اخرى	المجموع
فرنسية	32 ٪58ر18	22 ٪40	1 ٪1ر82	55
عربية	12 ٪42ر85	14 ٪50	2 ٪7ر15	28
امي	29 ٪51ر78	23 ٪41ر08	4 ٪7ر14	56

ويمكن اجراء المقارنة بين المتعلمين بالعربية والمتعلمين بالفرنسية وابعاد غير المتعلمين ، لان المتعلمين بالعربية اكثر احساسا وتحسسا من غير المتعلمين لانهم ينظرون لانفسهم كمتعلمين ، وان طموحاتهم تكون مبنية على هذا الاساس، فالمتعلم اكثر يكون له طموح اكثر ، والمستوى التعليمي هنا لا يؤخذ في الاعتبار لان الامر يتعلق في مثل هذه الحالات بالفهم والادراك او عدمه للقواعد التنظيمية الذى ينعكس على مستوى الطموح ، وهو يختلف من المتعلمين بالعربية الى المتعلمين بالفرنسية ضمن التنظيم الصناعي ذو الخصائص المبينة سابقا .

وبالاستناد في هذه المقارنة الى الجدول المبين اعلاه فانه يمكن القول بان هناك علاقة بين نوع التعليم (عربية ـ فرنسية) ومستوى الطموح (الترقية والتقدم) داخل المصنع ، وقد دل على هذه العلاقة معامل الاقتران الذى كشف عن وجود ارتباط بين الظاهرتين قدره 0ر25 ، وبالكشف عن الدلالة الاحصائية لهذه القيمة لمعامل الاقتران فاننا نجدها دالة عند مستوى 95٪ ثقة و 5٪ شك .

3 ـ التقييم من وجهة نظر العامل :

اضافة الى استنتاجات الدراسة حول المؤشرات السابقة ، فان للعامل تقييم كذلك فيما يخص هذا الجانب ، ويتمثل في رضاه وارتياحه واحساسه ومواقفه بناء على وضعه تجاه هذه الخصائص التنظيمية .

فمن حيث الرضا فان 53ر58٪ من غير المتعلمين و 82ر14٪ من المتعلمين بالعربية قد عبروا عن عدم رضاهم على لغة التنظيم بصفة عامة (انظر الملحق جدول رقم 20) ، وبالمقارنة بين هذين النسبتين نجد المتعلمين بالعربية اقل ارتياحا من غير المتعلمين ، وهذا كما بيناه سابقا حيث غير المتعلمين الامر بالنسبة لهم يكاد يكون سواء كما عبر عن ذلك بعضهم (بنسبة 26ر78٪) ، الا انه مع ذلك يشيرون الى ان اقل شيء الاعلان المكتوب بالعربية يسهل تهجيته وعند قراءته من طرف الآخرين نحتاج الى السمع فقط ، بينما المكتوب بالفرنسية نحتاج الى اكثر من ذلك وهو التفسير .

كما عبر 91ر08٪ بالنسبة لغير المتعلمين و 100٪ بالنسبة للمتعلمين بالعربية بان جهله للغة الاتصال المكتوب يتسبب في جهله بكثير من الامور المتعلقة بالتنظيم (انظر الملحق جدول رقم 21) ، حيث اشاروا الى انه قد تكون هذه الاعلانات محتوية على معلومات مهمة سواء على المستوى الفردي او الجماعي وبما اننا لانستطيع تتبعها بدقة فقد تفوتنا هذه المعلومات ويمكن ان تنعكس سلبا علينا . وهي نفس النتيجة التي وصل اليها " محمد علي محمد " في دراسته للتنظيم الصناعي ، حيث توصل الى ان هناك علاقة بين المستوى التعليمي وفهم اللغة التي تكتب بها المنشورات[1] .

ومن جهة اخرى فان هناك نسبة 46ر42٪ من غير المتعلمين و 64ر28٪ من المتعلمين بالعربية عبروا عن استيائهم عند الذهاب الى المديرية واستماعهم الحديث يجري بالفرنسية وبحضورهم ، وعبروا عن هذا الاستياء بمجموعة من التعابير تشير في مجملها الى الاحباط الذي يمارس عليهم وهذه التعابير مثل : " احس بالاحتقار" ، "اشعر بالغربة" ، "اشعر بانهم اجانب" ، " يشدني الغضب" ،

---

(1) مجتمع المصنع ، دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 193

" اتأسف لكوني غير متعلم " ، " اشك فيما يقولون " (انظر الملحق جدول رقم 22) .

ومن هنا نستنتج ان عدم التطابق بين خصائص التنظيم وخصائص عماله يساهم بطريقة او باخرى في انخفاض معنويات العامل وفي خلق حواجز بين الجهاز الاداري والعامل ، وهذا ما يتسبب في جهل العامل بكثير من امور التنظيم مما ينعكس فيما بعد على فعاليته باداء مشاركاته في المجالات المختلفة . وان هذه النتيجة فيما يخص الروح المعنوية ومتابعة الامور لا تتعارض وافتراض الدراسة في هذا الشأن .

ومن خلال دراسة الجانب الثاني من خصائص العمال والمتعلق بالخاصية التعليمية فاننا نسجل النتائج التالية :

- المفهوم الذى يأخذ به التنظيم للمتعلم هو : كل من يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية .

- هذا المفهوم يقضي ضمنيا وبصفة مباشرة ، بان المتعلمين بالعربية يعدون اميين ، وبذلك يصبح معظم عمال التنظيم اميين .

- وهذا ما انعكس على مستوى طموح العمال ، حيث نجد ان المتعلمين بالعربية اقل طموحاً في الترقية والتقدم داخل التنظيم من المتعلمين بالفرنسية .

- معظم المتعلمين بالفرنسية يحسنون العربية ويميلون اليها حيث يجدون فيها السهولة والاتقان ، وان الذين يحسنون الفرنسية فقط لا يمثلون سوى 12ر94٪ بالنسبة لمجموع العمال .

- وبذلك فان خصائص التنظيم في هذا الجانب لا تتطابق الا مع فئة قليلة من العمال تمثل 39ر56٪ وهي الفئة المتعلمة بالفرنسية ، ولهذا فانه يمكن القول بان النتيجة السابقة وهذه كافيتان لتبرير تكييف خصائص التنظيم مع خصائص العمال في هذا الجانب من اجل الوصول الى ادارة تطبق قواعد العلاقات الانسانية في التسيير .

- ان اليد العاملة الريفية بخصائصها التعليمية المذكورة ، سواء المقيمة منها او غير المقيمة ، تجعلها غير قادرة على تمثل خصائص التنظيم والتفاعل معه بالكيفية المطلوبة .

- معظم العمال لا يتابعون الاتصال المكتوب عبر قنواته الاساسية ويصلهم بذلك مشوشا ، مما ادى الى الاستغناء عنه والاستعاضة دون شك بالاتصال الذى توفره العلاقات غير الرسمية عن طريق الهمس او الاشاعة ، اي ان ذلك يعتبر عاملا مشجعا على نمو هذه الجماعات من اجل أن يشبع فيها العامل حاجاته من هذه المادة .

ثالثا : المطابقة والاستنتاج

بينا عبر الخصوصيات السابقة العمال ان التنظيم بخصائصه التي اشرنا اليها يحتوى على عمال تتنوع حاجاتهم حسب الفئات الاجتماعية ، فالمهاجر فرديا تختلف حاجاته ولو جزئيا عن حاجات المقيم تماشيا مع اوضاع كل فئة منهما ، كما ان الاميين والمتعلمين بالعربية والمتعلمين بالفرنسية دون شك تختلف حاجاتهم وشعورهم وفقا لهذه الخصائص ، هذا ما يتحتم على التنظيم ان يكون في مستوى حاجات كل فئة وان يعمل على اشباعها سعيا للمحافظة على الروح المعنوية المرتفعة لعماله ، وهذه هي صفة التنظيمات الرشيدة " . . . فالسلوك التنظيمي السليم يعترف بالنسق الاجتماعي المتعدد القوى الذى تتوازن فيه انواع عديدة من الحاجات" (1) .

ومن اجل الكشف عن ذلك نستند الى بعض المؤشرات التي يفيد تحليلها في اظهار مدى رضا العامل وارتياحه لوضعه داخل التنظيم بناء على اشباعه لحاجاته .

1 - موقف العامل من حجم التنظيم :

تمت الاشارة في الاطار النظرى والمنهجي للدراسة الى ان العامل الجزائرى بصفة عامة والريفي بصفة خاصة لم تكن له الخبرة بالعمل الصناعي بصفة عامة وضمن التنظيمات البيروقراطية بصفة خاصة ، ولذلك فان دخوله الى تنظيم صناعي ضخم - نسبيا - يكلفه بمهمة الانتاج والتسيير ، ويميل الى تطبيق القواعد البيروقراطية في تنظيمه ، ويستند في انجاز مهامه وتحقيق اهدافه الى قاعدة تقسيم العمل ، يعتبر امرا على جانب كبير من الاهمية في ميدان البحث السوسيولوجي .

---

(1) كيث ديفيز ، السلوك الانساني في العمل : دراسة العلاقات الانسانية والسلوك التنظيمي ، مرجع سابق ، ص 673

ولهذا فاننا هنا نريد ان نكشف عن مواقف العمال وشعورهم تجاه حجم التنظيم المنتمين اليه بناء على خبرتهم والتصورات التي تكونت لديهم حوله ، وقد بينت البيانات الكمية المتحصل عليها في هذا الشأن ان معظم العمال يفضلون العمل في التنظيمات الصغيرة الحجم (بنسبة 53ر24٪) ، وفي هذا يتساوى تقريبا غير الريفيين (51ر51٪) مع الريفيين المقيمين (58ر18٪) مع الريفيين غير المقيمين (49ر01٪) ، وكلهم يعللون هذا التفضيل بتعليلات تشير في مجملها الى ان التنظيمات الصغيرة : تزداد دقتها في التسيير ، ويمكن ان تطبق فيها العدالة ، ويصبح لامكان فيها للمتطفل ، وتقل فيها الفوضى ، وان العامل يحس فيها بوجوده على العكس من التنظيمات الكبيرة التي يجد العامل فيها نفسه وكأنه في بحر .

وهي كلها تصريحات تعبر عن احساسهم وتشير الى ان التنظيمات الكبيرة تساهم في احداث الاغتراب لدى العامل .

بينما اشار 25ر90٪ بان التنظيمات الكبيرة احسن ، معللين ذلك بقوتها وقدرتها على الانجاز الذى تعم فائدته على الجميع ، ومن جهة اخرى اشار 15ر10٪ بان لافرق بين التنظيمات الكبيرة والصغيرة ، وانما الامر كله متعلق بالدقة في التنظيم والتسيير (انظر الملحق جدول رقم 23) .

وعند الحديث عن حجم التنظيم اثناء اجراء المقابلات اشار العمال في كثير من تصريحاتهم الى الفوضى النظامية الناتجة عن التضخم ، كما اشاروا من جهة ثانية الى تضخم الجهاز الادارى حيث عبر عن ذلك احدهم بقوله: " لما تذهب الى المديرية تجد سوق الحراش" ، وهذا جعلهم يعتقدون بان هناك الكثير ممن يتقاضون اجرا على حساب المنتج ، وهذا الشعور والتصور مهما تكن عدم موضوعيته ، دون شك تتولد عنه مواقف واتجاهات لاتخدم اهداف التنظيم ، ثم من جهة ثالثة اشاروا الى ان كبر الجهاز الادارى اصبح لايتيح الفرصة للعامل من اجل البروز والظهور ، كما ان العامل اصبح يحس بانه غير اهل للمشاركة في كثير من امور التنظيم الى جانب الاطارات الادارية .

2 ـ الرضا والارتياح :

ان الوضع المشار اليه فيما يخص موقف العمال من حجم التنظيم ، بالاضافة الى خصائص العمال المتعلقة بالهجرة الفردية والحالة التعليمية ، كلها جوانب ذات صلة بمدى رضا العامل داخل التنظيم بصفة عامة ، ويمكن الكشف عن هذا

بالاستناد الى مؤشري : الرضا عن المهنة ، والتوحد بالتنظيم والتعاون معه .

2 ـ 1 ـ الرضا عن المهنة :

هل انت راض عن مهنتك ؟
(19)

التعليم / الاجابة	نعم	لا	اخرى	المجموع
فرنسية	74ر55% 41	23ر64% 13	1ر81% 1	55
عربية	39ر28% 11	57ر14% 16	3ر58% 1	28
امي	62ر5% 35	32ر15% 18	5ر35% 3	56
الاجمالي	87	47	5	139

يمكن دراسة الرضا عن المهنة بالاستناد فقط الى خاصية التعليم (كما هو مبين في الجدول اعلاه) ، وهنا نجد ان الذين عبروا عن عدم رضاهم عن مهنتهم يمثلون 57ر14% بالنسبة للمتعلمين بالعربية ، 32ر15% بالنسبة لغير المتعلمين، و23ر64% بالنسبة للمتعلمين بالفرنسية ، ومن هنا نرى ان المتعلمين بالعربية اقل رضا عن مهنتهم من المتعلمين بالفرنسية ، اي ان هناك علاقة بين نوع التعليم والرضا عن المهنة ، وقد اكد هذه العلاقة معامل الاقتران بين المتعلمين بالعربية والمتعلمين بالفرنسية الراضين وغير الراضين عن مهنتهم ، حيث كشف عن وجود ارتباط قدره 0ر64 ، وقد بينت حدود الدلالة الاحصائية لهذه القيمة لمعامل الاقتران انها دالة عند 99% ثقة و 1% شك .

2 ـ 2 ـ التوحد والتعاون مع التنظيم :

ويمكن الاستناد الى قياس الارتياح بصفة عامة الى مؤشر التوحد والتعاون مع التنظيم ، وقد بينت الاجابات التي تحصلت عليها الدراسة حول سؤال طرح من اجل ذلك ان 22ر30% من جملة العينة (اي تقريبا الربع) عبروا عن عدم استعدادهم للتعاون مع التنظيم طوعا ، وهم يعبرون بطريقة غير مباشرة عن تذمرهم تجاه التنظيم ، ويمكن ارجاع هذا الى عامل الظروف الخارجية المتعلقة بالهجرة الفردية التي ساهمت الى حد ما في ظهور هذه النسبة كما هو مبين في الجدول التالي :

لو يقع المصنع في خسارة معينة ويطلب المعونة هل تعاون ؟
(20)

فئة العمال / الإجابة	نعم	لا	اخرى	المجموع
غير ريفي	26 ٪78,78	6 ٪18,18	1 ٪3,04	33
ريفي مقيم	46 ٪83,64	9 ٪16,36	0 ٪0	55
غير مقيم	31 ٪60,78	16 ٪31,38	4 ٪7,84	51
الاجمالي	103	31	5	139

فمن هذا الجدول يتبين لنا بان الذين عبروا عن عدم استعدادهم للتعاون مع التنظيم عند غير الريفيين يمثلون 18,18٪ ، وهم يتساوون تقريبا في هذا مع الريفيين المقيمين (16,36٪) ، بينما عند غير المقيمين فيمثلون نسبة 31,37٪ ، وباجراء المقارنة بين الريفيين المقيمين وغير المقيمين باعتبارهم اكثر تجانسا في كثير من الجوانب ما عدا متغير الاقامة ، فاننا نلاحظ ان المهاجرين فرادى اقل توحدا بالتنظيم من المقيمين ، اى ان هناك علاقة كبيرة بين التوحد بالتنظيم والهجرة الفردية وذلك بسبب التذمر الشديد الذى يصيب العمال الذين يعيشون في هذه الوضعية كما بينا انعكاساتها سابقا .

وقد اكد هذه العلاقة معامل الاقتران بين الريفيين المقيمين وغير المقيمين والتعاون مع التنظيم ، حيث كشف عن وجود ارتباط بين الظاهرتين قدره 0,45 ، وبالكشف عن الدلالة الاحصائية لهذه القيمة لمعامل الاقتران فاننا نجدها دالة عند مستوى 99٪ ثقة و 1٪ شك .

ومن خلال كل ماسبق نستنتج مايلي :

- ان الحجم الكبير للتنظيم يعد من بين معوقات الاندماج ومشجعات الاغتراب .

- ان لعدم التطابق بين خصائص العمال التعليمية وخصائص التنظيم في هذا الجانب اثرا سلبيا على الرضا والارتياح .

- ان للهجرة الفردية علاقة كبيرة بتذمر العمال الذين يعيشون هذه الوضعية وتنعكس نتائجها سلبا على توحد العمال بالتنظيم وتعاونهم معه .

وان مجمل هذه النتائج لا تتعارض وافتراض الدراسة في هذا الشأن .

تمهيد :

بعد الفصل الثاني من هذا الباب الذي تمت خلاله المطابقة بين خصائص التنظيم وخصائص اعضائه وفق التصورات النظرية للدراسة يأتي هذا الفصل ليقيس انعكاسات ذلك على مواقف واتجاهات العمال ، والتي تقرر الى حد كبير التوحد بالتنظيم والتكامل معه ، اي الاندماج والاغتراب حسب المفهوم الذي اخذت به الدراسة ، وذلك باتخاذ مجموعة من الابعاد التي تقيس علاقة العامل بالتنظم وبالمنظمات داخله ، وهذا كله بالاستناد الى المقارنة بين فئات العينة .

اولا : العلاقة بالتنظيم

يتولى هذا القسم الاجابة على مجموعة من تساؤلات الدراسة وفرضياتها من خلال مجموعة من الابعاد التي نرى بانها تعكس المطابقة بين خصائص التنظيم وخصائص العمال في الجوانب التي ركزنا عليها . .

البعد الاول : موقف العامل من الادارة :

حيث ان هذا البعد يعكس الى حد ما درجة الرضا لدى العمال في التنظيم وفق خصائصهم وظروفهم ، وقد تم تحويل هذا البعد الى مؤشرين : مدى عناية الادارة بالعمال في نظر العامل ، المسافة الاجتماعية واحساس العامل بها ، وبالاضافة الى هذين المؤشرين المباشرين فان هناك مؤشرات اخرى قادمة في الابعاد الاخرى ستساهم في مجملها اكثر في توضيح هذا الموقف .

1 ـ شعور العامل تجاه اهتمامات الادارة وعنايتها بالعمال سعيا لتوفير ظروف مناسبة لهم ، اي مدى عناية الادارة بالعمال في نظر العامل ، وهذا الشعور يعكس مدى الرضا لدى العامل بصفة عامة ، وان البيانات الكمية المجمعة حول هذا المؤشر من خلال طرح سؤال في ذلك تبين لنا بان الذين يرون بان الادارة تولى اهتماما بالعمال يمثلون 24ر47٪ من جملة العمال ، بينما الذين يرون عكس ذلك يمثلون 33ر09٪ اما الذين اجابوا بنوعا ما فيمثلون 33ر09٪ (انظر الملحق جدول رقم 24) ، ومن هنا نلاحظ ان الذين عبروا عن عدم رضاهم

تجاه ما تبذله الادارة من جهد كنوع من اهتمامها بالعمال يبدو كبيرا نوعا ما حيث يمثلون ربع العمال ، ويمكن الاستناد في تفسير هذه النتيجة الى المتغيرات المفسرة التي اخذت بها الدراسة وهي الهجرة الفردية والخاصية التعليمية .

فبالنسبة لمتغير الهجرة الفردية فانه عند اجراء المقارنة بين المقيمين من الريفيين والمهاجرين فرادى نلاحظ ان المهاجرين فرادى اقل رضا فيما يخص هذا الموقف (بنسبة 25ر37٪) من المقيمين (بنسبة 72ر32٪) ، وهذه النسبة تشير بوضوح الى ان هذا الشعور والاحساس يميل الى التأثر بالظروف الخارجية للعامل المتعلقة بالهجرة الفردية .

اما بالنسبة لمتغير خاصية التعليم فاننا نستند الى المعطيات المسجلة في الجدول التالي :

جدول يبين العلاقة بين الحالة التعليمية ومدى الشعور باهتمام الادارة تجاه العامل

(21)

الاجابة / التعليم	مهتمة	نوعا ما	غير مهتمة	اخرى	المجموع
فرنسية	18 ٪32ر72	18 ٪32ر72	16 ٪29ر10	3 ٪5ر46	33
عربية	3 ٪10ر72	10 ٪35ر72	11 ٪39ر28	4 ٪14ر28	28
امي	13 ٪23ر22	18 ٪32ر14	19 ٪33ر92	6 ٪10ر72	56

ومن خلال البيانات التي في هذا الجدول نلاحظ ان المتعلمين بالعربية اقل رضا عما تبذله الادارة تجاه العمال من اهتمام (بنسبة 28ر39٪) من المتعلمين بالفرنسية (بنسبة 10ر29٪) ، وهذا ما يبين لنا بان هذا المتغير له القدرة على تفسير هذا الموقف ، اي ان موقف العمال من الادارة فيما يخص هذا الجانب يفهم في ضوء هذه الخاصية ، وبعد المعالجة الاحصائية تبين لنا بان هناك علاقة بين الظاهرتين اكدها معامل الاقتران (المتعلمين بالفرنسية والمتعلمين بالعربية المجيبين ب : مهتمة ، غير مهتمة) الذى دل على وجود ارتباط قدره 60ر0 وهو دال عند حدى 99٪ ثقة و 1٪ شك ، ومحاولة للتأكد من هذه العلاقة تم عزل غير الريفيين والاكتفاء بالريفيين فقط حتى

لايتدخل عامل الحضرية ، الا ان هذا لم يؤثر على العلاقة السابقة ، ومن هنا نرى بان التطابق بين خاصية العمال التعليمية وخاصية التنظيم في هذا الجانب يلعب دورا اساسيا في تحسين اتجاهات العمال نحو الادارة .

2 ـ المسافة الاجتماعية: وهي تمثل احساس وشعور العامل تجاه الادارة والاداريين من حيث الانفصال ، اى انها تعكس الصورة التي تكونت لدى العامل تجاه موظفي الادارة ، وقد بينت البيانات الكمية التي تحصلت عليها الدراسة بعد طرح سؤال في ذلك ان الذين عبروا عن احساسهم بهذه المسافة يمثلون 10ر33٪ بالنسبة لجملة العينة ، وهي نسبة معتبرة حيث تمثل أكثر من ربع العمال ، وهذا الاحساس يعبر الوجه الاعرا للموقف من الجهاز الاداري وافراده ، كما يعبر من جهة اخرى عن قلة التكامل والاندماج بين المستويين . وهو نفس ما توصلت اليه دراسة "علي الكنز ، السعيد شيخي ، جمال قريد" حول عمال الشركة الوطنية للحديد والصلب حيث سجلت التصريح التالي لاحد المشرفين: " مما يؤسف له ان العمال دائما لهم تصور بان المسؤولين ينتمون الى عالم آخر" (1) " Les travailleurs ont toujours tendance à considérer que les responsables appartie - nnent à un autre monde, c'est regrettabel "

كما سجلت هذه الدراسة احساس العامل بالمسافة الاجتماعية تجاه الموظفين الاداريين (2)، وهو نفس ما سجلته الدراسة التي بين ايدينا من خلال تصريحات بعض العمال في شكل بيانات كيفية ، وهذا الاحساس لابد وان يتولد عنه سلوك معين حيث ان ما سجلته نفس الدراسة السابقة ان العامل لازال يسلك مع الاطار الجزائرى كما كان يسلك مع المعمر (3) ، اى انه لازال يشعر بنوع من القهر والتسلط وهذا يؤدى به الى محاولة مقاومته تحت اى شكل من الاشكال الظاهرة او الخفية .

وان هذه النتائج هي نفسها كذلك التي توصل اليها " محمد علي محمد " في دراسته التي عنوانها " مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم" حيث كتب يقول : " ومما يلفت النظر ايضا تلك الصورة التي كونها عمال المصنع عن موظفي الادارة ، بوصفهم يشكلون طبقة اجتماعية اخرى في التنظيم ، هي الطبقة صاحبة الامتياز والنفوذ " (4) ولا غرابة في هذا ما دام مختلف بلدان الوطن العربي تشترك

---

(1) Industrie et société , OP. cit , P 218 .

(2) Ibid , P 120 - 121 .

(3) Ibid , P 92 .

(4) مرجع سابق ، ص 226

في ظروف تاريخية تكاد تكون متماثلة عاني فيها العامل من القهر والتسلط وهضم لحقوقه شكلت له تصورا معينا حول المسؤول ، هذا التصور الذى لايمكن ازالته الا بعد ان تسود روح الثقة بين القائد والمقود .

وعند محاولة ارجاع النسبة السابقة (10ر33٪) الى المتغيرات المفسرة، فاننا لم نلاحظ اى اثر لمتغير الهجرة الفردية حيث ان هذا المتغير لم يبد اى قدرة على تفسير هذا الموقف ، بينما متغير الحالة التعليمية يعتبر اكثر كفاءة في هذا الجانب ، حيث ان المتعلمين بالعربية اكثر احساسا وشعورا بهذا الانفصال (بنسبة 28ر39٪) ثم المتعلمين بالفرنسية (بنسبة 72ر32٪) ثم الاميين (36ر30٪) انظر الملحق جدول رقم (25) .

وكما نلاحظ فان الفروق ليست كبيرة حيث لم تدل معاملات الارتباط عن وجود علاقة واضحة بين الظاهرتين، وهذا يمكن ارجاعه لقصور البيانات الكمية نوعا ما في مثل هذه المواضيع ، حيث ان ما تم تسجيله من خلال المقابلات المعمقة مع المبحوثين هو ان العامل لازال يفتقد الى الثقة الكاملة في مثل هذه الاعمال فيحجم عن التصريح بامور متعلقة بالسلطة كما هو الحال بالنسبة للفلاح الذى يحجم عن التصريح بملكياته ، وهذا يعود للرواسب التي تكونت لدى العامل عبر ما مر به من تاريخ مليء بالمفاجآت شكلت خطورة على حياته لايملك اى ضمانة تجاهها .

ومن خلال دراسة هذا البعد يمكن ان نستنتج ما يلي :

- الظروف الخارجية المتعلقة بالهجرة الفردية تؤثر سلبا على تحسين اتجاهات العمال نحو الادارة ، مما يقلل من تعاونهم معها وتوحدهم بها .

- ان التطابق بين خاصية العمال التعليمية وخاصية التنظيم في هذا الجانب يلعب دورا كبيرا في تحسين اتجاهات العمال نحو الادارة ، ولذلك فاننا نجد ان المتعلمين بالعربية اقل رضا من المتعلمين بالفرنسية عما توليه الادارة من اهتمام نحوهم ، كما انهم اكثر احساسا بالمسافة الاجتماعية بينهم وبين الادارة المتمثلة في افرادها .

وان هذه النتائج لاتقيم اى دليل على عدم صحة افتراض تصورات الدراسة وافتراضاتها .

البعد الثاني : الاتصـال

الاتصال هو: " احد العوامل التي تحدد
درجة تكامل الاعضاء مع البناء التنظيمي " (1)
محمد علي محمد

بينا في دراستنا النظرية بان للاتصال دور بالغ الاهمية في احداث الانسجام داخل التنظيمات الذى هو ضرورى لانجاز الاهداف المحددة للتنظيم ، وقد بيـــن الباحثون المهتمون بهذا المجال بان ضعف سريان الاتصال يؤدى الى سوء الفهم وانتشار الاشاعات كما يؤدى الى البغضاء والكراهية والتشاؤم (2)، كما اثبتـــت الدراسات ان هناك علاقة طردية بين الاتصال والروح المعنوية ، اى كلما كـــان الاتصال جيدا كلما ارتفعت الروح المعنوية لدى الفئات المعنية به ، فالاتصـــال الجيد يميل الى تشجيع العمل وتحسين الاتجاهات رغم اعتراف الباحثين بان هذه العلاقة معقدة يصعب التنبوء بهـــا .

ومن اجل تبيان اهمية الاتصال في ميدان الاعمال قارنت احدى الدراســـات الاميركية بين مصنعين متشابهين في جميع الظروف تقريبا وتديرهما نفس الشركـــة ويقعان في نفس المدينة ، والفرق الوحيد بينهما هو ان المصنع الاول وليكن (س) كان به اتصال فعال قائم منذ تسع سنوات ، في حين المصنع الثاني وليكن (ص) يفتقد الى هذا النظام في الاتصال ، وكانت نتائج البحث في صالح الاتصال الجيد ، حيث لما سئل العمال بوجه عام : " هل تقوم شركتكم بعمل جيد نحو اخباركم بمجريات الامور وبالخطط التي توضع للعمال ؟ " ففي المصنع (س) اجاب 55٪ من مجموع العمال انها تقوم بعمل جيد جدا في هذه الناحية ، في مقابل 17٪ في المصنع (ص) الذين اجابوا بانهم يرون ذلك ، واجاب 62٪ من عمال المصنع (س) بانهم يشعرون حقيقة بانهم جزءا من الشركة ، في حين انه لم يشعر بذلك الا 29٪ فقط من المصنع (ص) ، وكان 45٪ من عمال المصنع (س) يعتقدون ان شركتهم من احسن الشركات التي يصح للمرء ان يشتغل فيها ، ولم يجب بهذا المعنى سوى 20٪ من المصنع (ص) (3) .

---

(1) نتيجة توصل اليها في دراسته عن : مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 335

(2) بوجمعة بولقريمات ، " القيادة الادارية ودورها في تطوير الادارة الجزائرية " ، مرجع سابق ، ص 38

(3) احمد الشنتناوى ، القيادة الادارية الحديثة ، مرجع سابق ، ص 188 ــ 189

كما ان الاتصال يعد من بين عوامل المشاركة على اعتبار ان المشاركة تعتمد على الاشعار بموضوع المشاركة والفهم الجيد له [1] والذى لايتأتى الا عن طريق التبليغ الجيد وفي الوقت المناسب ، وان اهمية وضرورة الاتصال الجيد تزداد كلما كبر حجم التنظيم .

وسنحاول من خلال هذا البعد الكشف عن سريان الاتصال عبر قنواتـــــه المحددة له ، ثم انعكاسات ذلك حيث تم ترجمة هذا البعد الى موءشرين : مدى شعور العامل باطلاعه على مجريات الاحداث داخل التنظيم ، ومدى حرص التنظيم على اخبار العمال مسبقا بما تنوى فعله في نظر العمال .

وبعد دراسة المصادر التي يلجأ اليها الافراد للتعرف على على قرارات الادارة ثم دراسة هذه المصادر في ضوء قنوات الاتصال الرسمية التي نظمها التنظيم لنقل قراراته لاعضائه ، وجدنا بصفة عامة ان العمال لايعتمدون على القنوات الرسميـة (كما رأينا في الفصل السابق) ، حيث تبين بان 51ر80٪ يعتمدون في قراءة الاتصال المكتوب على الزملاء وهذه النسبة تخص غير المتعلمين والمتعلمين بالعربية ، حيث 71ر8.5٪ من غير المتعلمين يعتمدون على الزملاء في قراءة الاعلان و 92ر8٪ منهم لايهتمون مطلقا بلاعلان ، اما بالنسبة للمتعلمين بالعربية فان 71ر85٪ منهـم يعتمدون على الزملاء في ذلك و 57ر3٪ لايهتمون مطلقا بالاعلان (انظـــر الملحق جدول رقم 18) . وهذا ينعكس على مستوى مشاركتهم وآمالهم وبالتالي على الروح المعنوية لهم كما بينته الدراسة المشار اليها سابقا .

كما ان البيانات الكيفية (حسب تصريح احد مسوءولي الادارة) تبيـــن ان الاعتماد على الروءساء في التبليغ يشوبه كثير من الحذر حيث هناك ميل لاحتكـــار المعلومات وهو يتفق مع ما صرح به احد العمال كذلك : " الروءساء يحتكرون المعلومات والمعرفـة للقوانين " . وهذا ما يحتم على التنظيم ان يعمل من اجل تمكيـــن اغلبية العمال يفهمون محتوى الاتصال المكتوب (المعلق او المنشور) حتى يستطيعون متابعته والاهتمام به .

---

(1) بوجمعة بولقريعات ، نفس المرجع السابق ، ص 45

* مدى احساس العامل بالاطلاع على مجريات الامور داخل التنظيم وهذا المؤشر يعكس مدى سريان الاتصال ووصوله للعمال في اوقاته المناسبة من جهة ، ومن جهة اخرى يعكس مدى فهمهم للاتصال حسب الفئات التعليمية (الاميون ، المتعلمون بالعربية ، المتعلمون بالفرنسية) . وبعد طرح السؤال التالي : هل تحس بانك مطلع على كل ما يجرى في التنظيم ؟ تحصلنا على الاجابات التالية : ، 61ر88% اجابوا بالنفي ، 26ر62% اجابوا ب : نوعا ما ، 10ر79% اجابوا بالايجاب بالنسبة لمجموع العينة كما هو مبين في الجدول التالي :

الاحساس بالاطلاع على كل ما يجرى في التنظيم
(22)

الاجابة / التعليم	مطلع	نوعا ما	غير مطلع	اخرى	المجموع
امي	%0 0	%16ر08 9	%83ر92 47	%0 0	56
عربية	%14ر28 4	%21ر42 6	%60ر72 17	%3ر58 1	28
فرنسية	%20 11	%40 22	%40 22	%0 0	55
الاجمالي	15	37	86	1	139
%	10ر79	26ر62	61ر88	0ر71	100

نلاحظ من هذا الجدول ان الذين اشاروا الى عدم اطلاعهم على كل ما يجرى في التنظيم يمثلون نسبة تعتبر كبيرة الا انه عند ادخال متغير التعليم - ونكتفي في المقارنة هنا بهذا المتغير حيث هو الاقوى في تفسير هذا الاحساس - نجد نوعا من التفاوت بين الفئات التعليمية من حيث الاطلاع ، حيث نجد الذين اجابوا بالنفي يمثلون بالنسبة للاميين 83ر92% ، وبالنسبة للمتعلمين بالعربية 60ر72% وبالنسبة للمتعلمين بالفرنسية 40% ، وهذا مما يدل على ان الالمام بامور التنظيم ومتابعة الاتصال يختلف حسب الفئات التعليمية حيث يكون اكثر لدى الفئة المتعلمة بالفرنسية ويقل لدى غيرها ، وقد دل على وجود علاقة بين هذه الفئات التعليمية ومدى الاطلاع على امور التنظيم معامل التوافق حيث كشف عن وجود ارتباط بينهما قدره 0ر27 وهو دال عند حدى 99% ثقة و 1% شك ، وقد حاولنا التأكد من هذه العلاقة بعزل غير الريفيين والاكتفاء بالريفيين (المقيمين وغير المقيمين) حتى لا يتدخل عامل الحضرية الا انه مع ذلك لم تتغير النتيجة الا بقدر قليل وبقي معامل التوافق ثابتا ، وهذا

ما سينعكس على المشاركة كما ان على ضوء هذا تتحدد درجة الاندماج ، حيث ان الذين يتوافق تعليمهم مع لغة الاعلان يكونون اكثر الماما بامور التنظيم من غيرهم .

2 ـ اخبار المؤسسة العمال بما تنوى عمله : وهذا المؤشر يعكس من جهة مدى اهتمام الادارة بتبليغ عمالها بمخططاتها ومشاريعها التي لا يتم انجازها الا بهم ، كما يعكس من جهة اخرى الى حد ما ، موقفهم من الادارة اى انه يعكس في جانبه الاول سريان الاتصال وادراكه من طرف العمال وموقفهم منه ، حيث عبر بعض العمال عن هذا بقولهم : " اننا لا نسمع الا بعد فوات الاوان ومن عند الناس فقط " ، ويعكس في جانبه الثاني موقف العمال من الادارة التي هي المسؤولة على الاتصال وتبليغ قراراتها الى كافة اعضاء التنظيم ..

وبعد ان طرحنا السؤال التالي : ترى ان المؤسسة تخبر العمال مسبقا بما تنوى فعله ؟ تحصلنا على اجابات تبين بأن اغلب العمال يرون بانها لا تفعل ذلك (بنسبة 64ر03٪) ، وان هذه النتيجة الكمية تدعمها الشواهد الكيفية حيث صرح احد العمال : " نسمع بكل شيء لكن عبارة عن معلومات مشوشة لا نعرف صحتها من عدم صحتها " وصرح آخر : " التبليغ قليل وغير دقيق ونسمع بالامور بعد نهايتها ونسمع بالقليل وبعموميات " ، بينما الذين اشاروا الى انها تفعل ذلك لا يمثلون الا نسبة 25ر18٪ من جملة العينة ، وهناك نسبة لا بأس بها (10ر79٪) اجابت باجابات مختلفة وفيها من امتنعت عن الاجابة ، ولذلك فانه سيتم عزل هذه النسبة عند اجراء المقارنة بين مختلف الفئات حتى نتجنب تأثيرها ، اى ان النسب المئوية سنسندها عند الاستخراج الى قاعدة المجيبين فقط . وعند اجراء المقارنة فاننا لم نجد اى اثر لمتغير الاقامة (الهجرة الفردية) ، ولذلك نكتفي باجراء المقارنة بين الفئات التعليمية حيث ان خاصية التعلم في هذا الجانب اكثر كفاءة في التفسير كما هو مبين في الجدول التالي :

ترى ان المؤسسة تخبر العمال مسبقا بما تنوى فعله ؟

(23)

الاجابة / التعليم	تخبر	لا تخبر	المجموع	اخرى	المجموع
فرنسية	15 28ر84٪	37 71ر16٪	52	3	55
عربية	4 18ر18٪	18 81ر82٪	22	6	28
امي	16 32٪	34 68٪	50	6	56
الاجمالي	35	89	124	15	139
٪	25ر18٪	64ر03٪	—	10ر79	100

وعلى اعتبار ان هذا المؤشر يعكس جانبين ، جانب سريان الاتصال وجانب الموقف من الادارة ، فاننا نلاحظ عموما ان كل الفئات اشارت الى ان الادارة لا تقوم باخبار العمال مسبقا بما تنوى عمله (الاميين 58٪ ، والمتعلمين بالعربية 82ر81٪ والمتعلمين بالفرنسية 16ر71٪) ، ونظرا لكون المتعلم اكثر تطلعا لما يصدر عن الادارة من قرارات لان هذا مرتبط بطموحاته التي تزداد بازدياد التعليم، فاننا نلاحظ ان غير المتعلمين اقل تأثرا من المتعلمين عموما ومن المتعلمين بالعربية خصوصا ، لان كما اشرنا سابقا ان المتعلمين بالعربية اكثر احساسا بهذا من غير المتعلمين ، ولما نجرى المقارنة بين الفئتين المتعلمتين بالعربية والفرنسية فاننا نلاحظ ان المتعلمين بالفرنسية اكثر اطلاعا على هذا النوع من المعلومات او بالاحرى اقل تذمرا في هذا الجانب من المتعلمين بالعربية ، مما يدل على ان توافق لغة القراءة والفهم بالنسبة للعامل مع لغة الاعلان تساعده على متابعة الاتصال فتحسن اتجاهاته نحو الادارة ، وهذا ما اكده معامل الاقتران الذى دل على وجود ارتباط في هذا الشأن قدره 29ر0 وهو دال عند حدى 95٪ ثقة و 5٪ شك، وللتأكد اكثر من اثر غير الريفيين الذين يكثر بينهم المتعلمين بالفرنسية حاولنا ان نجرى الاقتران بين المتعلمين بالعربية والمتعلمين بالفرنسية داخل مجموعة الريفيين فقط وعزل غير الريفيين ، ومع هذا فان النتيجة لم تتغير حيث بقيت قيمة الارتبط شبه ثابتة .

ومن خلال كل ما سبق نستنتج ما يلي :

- ان الذين تتوافق لغة القراءة والفهم بالنسبة لهم مع لغة الاتصال يكونون اكثر الماما واطلاعا على ما يجرى داخل التنظيم مما يحسن من اتجاهاتهم نحو الادارة .

- ان غير المتعلمين اقل الماما بامور التنظيم من غيرهم .

- ان المتعلمين بالعربية اكثر تذمرا من الاتصال في ضوء الادوات التي يجرى بها داخل التنظيم .

البعد الثالث : العلاقات الاجتماعية غير الرسمية :

يحاول هذا البعد الكشف عن نوع العلاقات غير الرسمية السائدة داخل التنظيم المدروس والتي يمكن ان تفرزها من جهة ، الظروف الخارجية المحيطة بالعامل المتعلقة بالهجرة الفردية ، ومن جهة اخرى الظروف الداخلية المتمثلة في الحجم الكبير للتنظيم الذى يعد ظرفا مناسبا لنمو هذه العلاقات التي تشبع

بعض حاجاته ، الا اننا نريد ان نشير في بداية الامر الى ان الاعتماد على البيانات الكمية يعتبر اسلوبا قاصرا الى حد ما في قياس هذه العلاقات خاصة اذا تعلق الامر بقياس العلاقات ذات الطابع الجهوي ، على اعتبار ان الموضوع تكتسيه حساسية كبيرة في الاوساط العمالية نظرا للافكار المنتشرة حول الجهوية والمحسوبية، حيث اننا اثناء تطبيق الاستمارة واجهتنا صعوبة كبيرة فيما يخص تجاوب العمال مع الاسئلة التي تقيس هذه العلاقات من حيث تحسسهم للموضوع ، ولم نتمكن من تطبيقها الا ببذل جهد كبير والاستعانة بفنيات يقتضيها البحث الاجتماعي .

ولذلك فاننا نرى من الاحسن ان يدعم الاسلوب الكمي بالاسلوب الكيفي ، اى ان تدعم البيانات الكمية بالشواهد الكيفية التي تجمع عن طريق الملاحظة المباشرة والمقابلات المعمقة مع المبحوثين ، وهو الاسلوب الذى حاولت الدراسة الاستعانة به . وهذه الملاحظات التي ابديناها حول الموضوع مفادها اننا سنأخذ البيانات الكمية بحذر . هذا وستتم دراسة هذه العلاقات وفق متغيرات الدراسة ، اى التشابه في الظروف والخصائص .

فبالنسبة للعوامل الخارجية فانه من خلال تحليل البيانات الكمية نجد ان الذين اشاروا الى ان اغلب من يتعاملون معهم كاصدقاء هم من نفس المنطقة الجغرافية (نفس الجهة) يمثلون نسبة 46ر04٪ من جملة العينة اى تقريبا نصف العمال الذين يقيمون علاقاتهم غير الرسمية داخل التنظيم على هذا الاساس ، وهي تتوزع على مختلف الفئات بنسب تكاد تكون متساوية ، حيث تمثل لدى غير الريفيين 48ر48٪ ، ولدى الريفيين المقيمين 47ر28٪ ، ولدى الريفيين غير المقيمين 43ر14٪ (انظر الملحق جدول رقم 26) ، معنى هذا ان كل فئة تقيم علاقاتها حسب التجانس الجغرافي لها وهذا ما تؤكده البيانات الكيفية حيث اشار احد العمال عند اجابته عن سؤال متعلق بعلاقاته مع عمال ورشته فقال : " ليس لي اى علاقة مع احد لان العمال الذين معي في الورشة كلهم براوية" . وبالنظر الى البنية الجغرافية للعمال حسب ما بيناه فيما سبق فاننا ندرك بان هناك جماعات غير رسمية رئيسية في المؤسسة حسبما تمثله هذه الجماعات من نسب مئوية فيما يخص البنية الجغرافية لعمال المصنع . ومن هنا نستنتج بان هناك ميل للعلاقات الاجتماعية غير الرسمية حسب التجانس في الموطن الاصلي .

اما فيما يخص الميل الى العلاقات غير الرسمية وفق ظروف الاقامة (الاقامة الفردية والاقامة العائلية) ، فان الذين اشاروا الى ان اغلب من يتعاملون معهم كاصدقاء مقيمين عائليا يمثلون لدى غير الريفيين 57ر76٪ ، ولدى الريفيين المقيمين 72ر72٪ ، ولدى غير المقيمين 33ر34٪ ، اما الذين يمثل اغلب اصدقائهم من المقيمين فرادى فاننا نجدهم يمثلون لدى غير الريفيين 6ر06٪ ، ولدى الريفيين المقيمين 7ر27٪ ، ولدى غير المقيمين 49ر01٪ ، وهذا حسب الجدول التالي :

جدول يبين تجاه العلاقات غير الرسمية
(24)

الاجابة / فئات العمال	مقيم عائليا	مقيم فرديا	بنفس القدر	اخرى	المجموع
غير ريفي	25 75ر76٪	2 6ر06٪	3 9ر09٪	3 9ر09٪	33
ريفي مقيم	40 72ر72٪	4 7ر27٪	5 9ر09٪	6 10ر90٪	55
ريفي غيرمقيم	17 33ر34٪	25 49ر09٪	4 7ر84٪	5 9ر80٪	51
الاجمالي	82	31	12	14	139
٪	58ر99	22ر30	8ر64	10ر07	100

ومن هذا الجدول يتضح لنا بان هناك ميل في العلاقات غير الرسمية حسب التجانس فيما يخص متغير الاقامة ، حيث نلاحظ ان المقيمين (ريفيين وغير ريفيين) متشابهين تماما في اتجاه علاقاتهم بينما يختلف عنهم المهاجرون فرادى في هذا الاتجاه ، وقد دلت على هذا الميل في في العلاقة مختلف المعالجات الاحصائية ، فقد كشف ذلك اختبار ($كا^2$) الذي كانت قيمته دالة عند مستوى (0ر001) [1] واكد هذه النتيجة معامل الاقتران الذي بلغ 0ر88 وهو دال عند حدى 99٪ ثقة و 1٪ شك .

وان هذه النتائج الكمية اكدتها الشواهد الكيفية حيث صرح احد العمال من غير المقيمين بما يلي : " نحن المهاجرون فرادى نحتاج بضنا البعض في الدراهم وفي كل شيء " ، كما عبر آخر عن هذا الميل بقوله : " البس قدك وخالط

---

(1) $كا^2$ = 34ر55 بدرجة حرية = 1

ندك" ، وهو بهذا يشير الى ان المهاجر فرديا ليس في مستوى المقيم وبالتالي فانه ليس في مستوى مخالطته .

ومن هنا نستنتج بان العلاقات غير الرسمية تميل في تشكلها الى التجانس من حيث الظروف الخارجية المتمثلة هنا في ظروف الاقامة ، اى كل فئة تميل في علاقاتها الى الفئة المشابهة لها .

فهذه النتائج كشفت على ان العلاقات غير الرسمية تتم وفق التجانس في الصفات والخصائص التي اشرنا اليها والمتعلقة بالاصل الجغرافي او ظروف الاقامة ، اى انها تتشكل وفق العوامل الخارجية المشتركة بين العمال ، وهي نتائج تتفق مع نتائج بعض الدراسات التي عالجت نفس الموضوع ومن بينها دراسة " الفن جولدنر A.Gouldner " على احدى المصانع التي قارن فيها بين الفروق في استجابات قسمي التعدين والورق للاجراءات والقواعد البيروقراطية ، فبعد ان غيرت ادارة الشركة مدير المصنع تحولت العلاقات غير الرسمية بين الاعضاء الى علاقات اكثر رسمية ، فكان قسم التعدين اكثر قدرة على مقاومة الاتجاه الرسمي البيروقراطي في حين خضع قسم الورق للضغوط الرسمية بشكل واضح ، وكانت الزاوية الثانية التي فسر جولدنر من خلالها تلك الفروق ، هي دراسة ظروف الحياة الاجتماعية لعمال القسمين في المجتمع المحلي ، حيث لاحظ ان عمال قسم التعدين الذين ابدوا قدرة كبيرة على مقاومة الضغوط البيروقراطية تربطهم روابط اجتماعية وثيقة خارج نطاق العمل في المصنع فهم يعيشون حياة اقرب الى الجماعات التضامنية في مجتمعهم المحلي ويقضون اوقات فراغهم معا باستمرار ، وذلك على العكس من عمال قسم الورق الذين تكاد تنعدم بينهم العلاقات الاجتماعية خارج نطاق العمل [1] . كما خلصت دراسة " محمد علي محمد " حول " مجتمع المصنع" الى ان من بين اسس قيام العلاقات غير الرسمية هو التقارب في الاقامة والاشتراك في الموطن الاصلي والتجانس في الصفات والخصائص الاجتماعية [2] .

---

(1) محمد الجوهرى وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 218

(2) مرجع سابق ، ص 254

ومن هنا يتضح لنا نسيج هذه العلاقات عبر التنظيم ، لانها اذا كانت تميل في تشكلها حسب التجانس في الاقامة والموطن الاصلي فان الذى يقيم علاقاته على هذا الاساس تتعدى علاقاته الى مختلف الوحدات والاقسام والورشات التي بدون شك يتوزع عبرها المتجانسين معه في الموطن الاصلي او في ظروف الاقامة ، خاصة بالنسبة لغير المقيمين الذين يحسون اكثر بالتضامن تجاه بعضهم البعض ، كما رأينا سابقا ، وهذا ما اشاروا اليه في تصريحاتهم ، حيث بين غير المقيمين بان اغلب اصدقائهم متوزعين في وحدات اخرى بنسبة 38ر31٪ ، بينما الذين أجابو بنفس الاجابة يمثلون لدى الريفيين المقيمين 72ر12٪ فقط ، ولدى غير الريفيين 12ر12٪ (انظر الملحق جدول رقم 27) ، حيث ان هذا النوع من العلاقات يشبع كثيرا من الحاجات التي عجز التنظيم عن اشباعها خاصة تلك المتعلقة بالحاجات النفسية والاجتماعية والاتصال من حيث تبادل المعلومات ، وهكذا يصبح الاتصال يسرى بين الوحدات والاقسام والورشات في اقرب الاوقات عبر هذه القنوات غير الرسمية .

ومن جهة اخرى يمكن دراسة هذه العلاقات من حيث مدى تعديها الى خارج حدود وحدات الانتاج الى القسم الادارى وهذا حسب خاصية التعليم وخاصية الاقامة ، لنرى من هي الفئة الاكثر تغلغلا في علاقاتها وتنوعا من الاخرى ، وهنا نجد ان من مجموع العمال الذين اشاروا الى ان لهم علاقات مع موظفي الادارة يمثلون نسبة 38ر32٪ ، ويمكن دراسة هذه النسبة حسب متغير الاقامة و متغير التعليم .

فبالنسبة لمتغير الاقامة فاننا نجد الذين لهم علاقة مع موظفي الادارة يمثلون عند غير الريفيين 58ر57٪ وعند الريفيين المقيمين 28ر27٪ ، وعند الريفيين غير المقيمين 17ر21٪ (انظر الملحق جدول رقم 28) ، وهنا نلاحظ ان الريفيين جملة تقل علاقاتهم بموظفي ادارة التنظيم ،وان المعالجة الاحصائية لم تبين لنا اى علاقة بين الظاهرتين ، حيث ان الريفيين (مقيمين وغير مقيمين) تقل علاقاتهم بموظفي الادارة وذلك وفق ما بيناه سابقا بان هذه العلاقات تخضع والى حد بعيد الى مدى التجانس في الصفات والخصائص ، ولهذا نجد غير الريفيين الاكثر تماثلا في الصفات مع موظفي الادارة خاصة في الجانب التعليمي يميلون الى تكوين علاقات صداقة معهم اكثر من الريفيين الذين يقل تجانسهم مع موظفي الادارة في الجانب التعليمي ، ولهذا نجد علاقاتهم في هذا الشأن محددة ، ومن اجل تفسير محدودية

هذه العلاقة تستند الى خاصية التعليم حيث يعتبر المتغير الذى له الكفاءة في مثل هذه الحالة ، ومن اجل ذلك نرسم الجدول التالي :

جدول يبين العلاقة بين خاصية التعليم والميل الى تكوين علاقة صداقة مع موظفي الادارة .

(25)

التعليم \ الاجابة	لديه صداقة		ليست لديه صداقة		اخرى		المجموع
فرنسية	30	54ر54٪	24	43ر64٪	1	1ر82٪	55
عربية	8	28ر58٪	20	71ر43٪	0	0٪	28
امي	7	12ر5٪	48	85ر72٪	1	1ر78٪	56
الاجمالي	45		92		2		139
٪	32ر38		66ر18		1ر44		100

ومن الجدول نلاحظ ان الذين لهم هذه العلاقة يمثلون لدى المتعلمين بالفرنسية نسبة 54ر54٪ ، ولدى المتعلمين بالعربية نسبة 28ر58٪ ، ولدى غير المتعلمين نسبة 12ر5٪ ، وهي فروق تدل على ان هناك علاقة بين الظاهرتين، وقد دلت على هذه العلاقة مختلف المعالجات الاحصائية حيث كشف لنا عن ذلك اختبار (كا ^{2}) الذى كانت قيمته دالة عند مستوى 0ر001 (1) ، واكدها معامل التوافق الذى دل على وجود ارتباط قدره 0ر37 وهو دال عند حدى 99٪ ثقة و 1٪ شك ، ومحاولة للتأكد من هذه العلاقة عزلنا غير الريفيين للتخلص من اثر الحضرية واكتفينا بالريفيين حسب هذه الفئات التعليمية ، ومع ذلك فلم تتغير العلاقة حيث ان المتعلمين بالفرنسية من فئة الريفيين يتعدون الى القسم الادارى في علاقاتهم اكثر من المتعلمين بالعربية من نفس الفئة ، وقد دل على هذا معامل الاقتران الذى كشف عن وجود ارتباط قدره 0ر29 وهو دال عند حدى 95٪ ثقة و 5٪ شك ، كما دل معامل التوافق على وجود ارتباط قدره 0ر49 بين الفئات التعليمية من الريفيين فقط (الاميين ، المتعلمين بالعربية ، المتعلمين بالفرنسية) وهذا الاتجاه في العلاقة وهو دال عند حدى 99٪ و 1٪ شك .

---

(1) قيمة كا ^{2} = 22ر93 عند درجة حرية 2 .

ومن المعروف ان التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية ماهي الا شكلا من اشكال اندماج الافراد فيها ، ومن هنا نرى بان هذا المؤشر له دلالة كبيرة عن درجة الاحساس بالقرب من ادارة التنظيم لدى الفئات التعليمية المختلفة المتواجدة في التنظيم ، هذا القرب الذى يتيح لصاحبه الاطلاع على امور لاتتاح لغيره ، واذا كان المتعلمين بالفرنسية اكثر ميلا لتكوين علاقات مع موظفي الادارة فذلك لانهم يحسون بالانتماء اليهم كما ان جماعتهم اكثر وصولا للادارة من جماعة المتعلمين بالعربية والاميين ، كما ان المتعلم بالفرنسية لايشعر باى حاجز بينه وبين الموظف الادارى الا الاختلاف في المهام بعكس ، فلربما ، المتعلم بالعربية الذى يشعر بغربة الادارة عليه او غربته عليها ، كما بينا هذا في الفصل الثاني من هذا الباب .

ومن خلال دراسة هذا البعد يمكن تسجيل النتائج التالية :

- هناك ميل للعلاقات غير الرسمية حسب التجانس في الموطن الاصلي .
- هناك ميل للعلاقات غير الرسمية وفق التجانس في الظروف الخارجية المتعلقة بالهجرة الفردية فكل فئة اجتماعية تميل في علاقاتها الى الفئة الاجتماعية المشابهة .
- كما ان هذه العلاقات تميل الى التشكل وفق التجانس وفق الخصائص والصفات المتعلقة هنا بخاصية التعليم .

البعد الرابع : محو الامية :

محو الامية لدى الشغيلة تعتبر من القضايا التي تحظى بالاولوية في برامج التنمية باعتبارها العملية الاساسية في رفع انتاجية الفرد كما تبينه الدراسات والتجارب[1] ، وبهذه الصفة فان لمحو الامية جانبين : الاول متعلق بطموحات الاقتصاد الوطني اى الترقية الاقتصادية ، والثاني متعلق بطموحات العامل نفسه في الترقية الاجتماعية . ووفقا لخصائص العمال ، اغلبهم شباب واغلبهم اميين كما بينا في خصائص العينة ، فان ضرورات قيام هذه العملية وبجدية تكون في مستوى طموح الجانبين متوفرة وملحة ، الا ان البيانات المتوفرة حول سير العملية في

---

(1) تركي رابح ، مشكلة الامية في الجزائر ،(الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981) ص 8

في التنظيم المدروس تبين انها انطلقت في السنوات الاخيرة لكنها لم تستمر والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هنا هو ، ما هي عوائق استمرار العملية مادامت الاطراف المطلوبة من اجل ذلك متوفرة حيث انها : عملية تحظى بالتدعيم من طرف برامج التنمية ومواثيقها المختلفة[1]، ان اغلب العمال اميين واغلبهم شباب يطمحون للترقية الاجتماعية ، الامكانيات البشرية والمادية متوفرة بل ان الافراد الذين وظفهم التنظيم بهدف تنشيط العملية تم تحويلهم الى الاعمال الادارية ، هناك اقتناع كامل بالعلاقة الايجابية بين التعليم وانتاجية الفرد خاصة بالنسبة لاسلوب تنظيم العمل الصناعي الجزائرى الذى كلف العامل بالتسيير الى جانب الانتاج وهنا تصبح العملية اكثر الحاحا ، ثم اخيرا الرغبة وهي متوفرة لدى العمال حسب ما سنبينه الذن ، مرة اخرى ، ما هي معوقات نجاحها ؟

لقد حاولت الدراسة في منطلقاتها الفرضية ان تجيب على هذا السؤال ، وذلك انطلاقا من اغراض محو الامية ذاتها والمتمثلة اساسا في تحقيق الترقية الاجتماعية للعامل اولا وقبل كل شيء ثم الترقية الاقتصادية عن طريق ذلك كهدف نهائي ، ولذلك فان نجاحها متوقف الى حد كبير على مدى اشباع العملية لحاجات العامل بمساهمتها في فتح فرص امامه للترقية المهنية داخل التنظيم خاصة ، اى كلما كانت تتفق وطموحات العامل في اشباع حاجاته الاجتماعية والنفسية كلما اتخذها بجدية واقبل عليها بل يطالب بها ما دامت تعتبر حقا من حقوقه الشرعية ، مثل ما يطالب بالاجور وبالعلاوات ، ولذلك فسنحاول التحقق من هذا الافتراض في ضوء خصائص التنظيم باتخاذ مجموع من المؤشرات التي ترى الدراسة بان لها الكفاءة في التفسير ، بالاضافة الى ان الدراسة لاتنفي تدخل عوامل اخرى مثل الظروف الخارجية للعامل المهاجر فرديا والتي سنحاول التأكد منها .

فمن حيث الرغبة في محو الامية فان الذين اعلنوا عن رغبتهم في ذلك يمثلون نسبة 36ر80٪ (انظر الملحق جدول رقم 29) ، وقد طلبنا من المبحوث ان يحدد اللغة التي يختارها من اجل محو الامية ، في حالة ما اذا اتيحت له هذه الفرصة ، فأعلن 20٪ من جملة الاميين الراغبين في محو الامية انهم يختارون اللغة الفرنسية ، بينما من جهة اخرى اعلن 56ر75٪ (انظر الملحق

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 25 و 33 و 35

جدول رقم 30) انهم يختارون اللغة العربية ، الا ان دائما يرفقون هذا الاختيار بالآمال المعلقة على التعريب ، وبدافع ديني حيث تعتبر لغة القرآن ، واخيرا بدافع وطني لانها لغة الوطن ، فدافعهم الى هذا الاختيار هو الانفة والغيرة الوطنية ، ولذلك يبقى كل من الاختيار والرغبة هذه قاصرة كدوافع كافية لانجاح العملية ، وهذا حسب ما تبينه الدراسات في هذا الموضوع بان الدافع الاساسي لمحو الامية ليس لمعرفة القراءة والكتابة لكن من اجل كسب قدرا من التأهيل المهني (1) ، فاجاباتهم هذه تعبر تعبيرعن الامل وهناك فرق بين الامل والواقع او بين القول والممارسة ، وهذا ما تكشفه اجاباتهم على السؤال التالي : ما هو نوع التعليم المساعد اكثرعلى الترقية في مصنعكم في نظرك ؟ فاجاب 36ر80٪ من غير المتعلمين بأن التعليم باللغة الفرنسية هو المساعد اكثرعلى الترقية في المصنع (أنظر الملحق جداول رقم 31) .

وهذه النتائج الكمية تدعمها البيانات الكيفية حيث اشار المتعلمين بالعربية الى انهم يعتبرون انفسهم مثل الاميين داخل التنظيم ولا يختلفون عنهم في شيء ، كما عبرعن هذا احد العمال من غير المتعلمين بقوله : " بالنسبة للشباب يلزم الفرنسية ، اما نحن الكبار نريد فقط ان نعرف كيف نمضي ونكتب اسمنا " وصرح آخر : " العربية تفيد في الرسائل " ، وهذا لان من المعروف ان الرسائل تعتبر احد الوسائل الاساسية في الاتصال بالاسرة بالنسبة للمهاجرين فرادى . فهذه الشواهد الكيفية تعبر بوضوح عن تصور العامل للمتعلم بالعربية داخل التنظيم .

ومن هنا فان مهما كانت التصريحات بالرغبة في محو الامية فانها تبقى دائما مرهونة بالواقع ، هذا الواقع الذى يفرض وضعا معينا والعمال يدركونه جيدا بفعل خبرتهم معه ، فالعامل لما يقبل على هذه العملية فالواقع انه يعقد مقارنة بين ما يمكن ان يبذله من جهد من اجل التعليم ومدى ما يحققه له هذا الاخير من طموحات داخل التنظيم ، وعلى ضوء ما تسفرعنه هذه المقارنة يقرر الاقبال او الاحجام ، واعتقد ان نتيجة هذه المقارنة اعلن عنها عند تصريحه بنوع التعليم الاكثر مساعدة على الترقية .

---

(1) Albert Meister , Alphabétisation et developpement: le rôle de l'alphabétisation fonctionnelle dans le developpement economique et la modernisation, Editions anthropos , Paris 1973 , P 213.

وبذلك فان هذه النتائج تكشف عن بعض جوانب معوقات عملية محو الامية في التنظيم ، وهي بذلك لاتقيم دليلا على خطأ افتراض الدراسة ، ومن هنا نستنتج بان نجاح عملية محو الامية في التنظيم مرتبط بمدى اشباعها لحاجات العامل الاجتماعية والنفسية ، اى بتحقيقها لطموحاته في الترقية الاجتماعية المنتظرة منها .

اما من حيث اثر الظروف الخارجية المتعلقة بالهجرة الفردية على نجاح العملية فان البيانات الكمية لم تكشف لنا عن اى علاقة ، حيث ان الرغبة في محو الامية كانت عالية بالنسبة لجميع افراد العينة الاميين المقيمين وغير المقيمين وان كان هناك نوع من التفاوت بينهم في هذه الرغبة الا انه غير كاف من أجل اصدار حكم بشأنها ، اما فيما يخص البيانات الكيفية المستمدة من ملاحظاتنا الميدانية فانه يمكن القول انها تمارس نوعا من التأثير من حيث ان العامل الذى يعيش هذه الظروف يكون اقل اقبالا حسب مجمل التصريحات التي صرحوا بها ، وبذلك فهو يؤثر بطريقة او بأخرى على سير العملية ، وهذا كما رأينا بان المهاجرين فرادى آمالهم قليلة وتذمرهم كبير واستقرارهم غير محدد ومتوقف على مجموعة من المتغيرات وعددهم في التنظيم كبير ، فيؤثرون بمواقفهم واتجاهاتهم على الموقف العام للعمال من خلال التفاعلات التي تحدث فيما بينهم .

البعد الخامس: التغيب :

سيتم تحت هذا البعد دراسة التغيب بصفة عامة ومحاولة الكشف عن مدى ارتباطه بالهجرة الفردية، ويمكن الاعتماد في هذا على مصادر ثلاثة : تحليل الوثائق والسجلات ، البيانات الكمية التحصل عليها من تطبيق استمارة البحث ، البيانات الكيفية المسجلة من خلال المقابلات المختلفة التي تمت على مستوى التنظيم .

فبالنسبة للمصدر الاول وهو تحليل الوثائق قد تم الحصول على وثائق تتعلق بالغياب وتضم مختلف اشكاله : المرخص، وغير المرخص ، والعطل المرضية، والتغيب بسبب العقوبات ، لان الادارة حريصة على معرفة عدد الايام الضائعة من العمل جملة ، ونحن سنركز على الشكلين الاوليين . والملاحظة التي يمكن ان نشير اليها هنا ان الادارة لاتصنف الغيابات حسب الظروف الخارجية

للعمال (مقيم ــ غير مقيم) او حسب مستويات التنظيم (انتاج ــ ادارة) وانما هي مسجلة جملة بالنسبة لمختلف فئات العمال .

ومن اجل الدراسة الوثائقية اخذنا ثلاثة اشهر من سنة 1982 كعينة وهي : فيفرى ، افريل ، جوان ، اى الاخير من فصل الشتاء والثاني من فصل الربيع والاول من فصل الصيف ، وقد استندنا الى هذه الشهور لعدة اعتبارات اهمها ان العمال يكونون اكثر استقرارا في هذه الشهور من غيرها ، ذلك ان الصيف مثلا يعتبر فصل العطل وما يرتبط بها من مناسبات وفصل الخريف هو فصل العودة للعمل كما انه فصل الدخول المدرسي .

وبعد التحليل المعمق لحالات الغياب المسجلة في هذه الشهور يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

1 ــ ان الغياب غير المرخص اعلى بكثير من الغياب المرخص حيث بلغ متوسطه الحسابي عبر الثلاثة اشهر المذكورة 38,85 حالة في اليوم ، بينما الغياب المرخص لم يتجاوز متوسطه الحسابي 11,69 حالة في اليوم ، والملاحظ ان الغياب غير المرخص منتشر بين العمال خلال كل ايام الاسبوع (وان كان هناك نوع من التفاوت حسب ما سنبينه) وهذا يشير الى ان العمال غير منسجمين مع قواعد العمل الصناعي المعتمد على تقسيم المهام المتساندة الادوار والوظائف ، وان هذا الحجم للغياب غير المرخص يتوافق مع الشواهد الكيفية حيث صرح العمال المهاجرون فرادى ان غيابهم يتم احيانا بدون اشعار مسبق حيث انه لما يذهبون لقضاء عطلة الاسبوع مع اهلهم يحتمل ان لا يستطيعون العودة في بداية الاسبوع المقبل لاى سبب من الاسباب من بينها عدم وجود النقل ، وبحكم بعد المسافة فلا يستطيعون الاشعار بذلك هذا من جهة ، ومن جهة اخرى صرح احد المسؤولين بان الغياب غير المرخص يساهم فيه الشباب بقدر لا بأس به ، والمقصود بالشباب هم اولئك الذين تم توظيفهم في اطار التمهين والذين في معظمهم صغار السن ولازالوا مطالبين بالخدمة الوطنية وبصفة عامة غير مستقرين .

2 ــ ثم ان الغياب المرخص يتوزع على كافة ايام الاسبوع بنسب تقريبا متعادلة ، بينما الغياب غير المرخص العكس ، حيث يتركز بصفة خاصة في بداية الاسبوع (يوم السبت) اذ بلغ متوسطه الحسابي على مدى ثلاثة اشر 52,75

حالة غياب في كل يوم سبت ، بينما هذا المتوسط لا يتجاوز 58ر39 حالة في وسط الاسبوع اى يوم الاثنين وقد اخترنا هذا اليوم من اجل المقارنة على اعتبار انه اليوم الذى يأخذ نفس المسافة الزمنية بين بداية الاسبوع ونهايته . مع ملاحظة ان يوم الاحد يأخذ تقريبا نفس نسبة الغياب ليوم السبت مما يدعونا نشك في ان الذى يتغيب السبت احيانا يمدد غيابه ليوم الاحد ، كما نلاحظ ايضا ان الغياب غير المرخص في نهاية الاسبوع (يوم الاربعاء) لم يبد اى اختلاف عن باقي الايام الاخرى . وان هذه النتائج المستخلصة من الوثائق تدعمها الشواهد الكيفية حسب تصريحات العمال انفسهم والمسؤولين ، وهذه اشارة اخرى الى ان هذا النوع من الغياب مرتبط بظاهرة الهجرة الفردية .

3 – ان الغياب يعتبر مرتفعا بصفة عامة ، واكبر نسبة منه تحدث في بداية الاسبوع (انظر الملحق جدول رقم 32 أ ، ب ، ج) .

هذا ويمكن تدعيم ما اسفر عنه تحليل الوثائق بمؤشر آخر وهو حجم الزيارات التي يؤديها المهاجرون فرادى لاسرهم والتي تعكس حجم احتمالات التغيب المرخص وغير المرخص ، حيث ان الذين يعودون الى اسرهم كل اسبوع يمثلون نسبة 36ر82٪ من جملة افراد العينة المهاجرين فرادى (انظر الملحق جدول رقم 6) .

ولهذا الغياب عدة انعكاسات على عمال الهجرة الفردية وتتمثل في :

1 – التأثير على الترقيات ذلك ان من بين معايير الترقية داخل التنظيم هو عدم التغيب ، وان كان التنظيم قد سمح للعمال المهاجرين فرادى بالتغيب في حدود معينة حتى لايحرمون تماما من الترقية ، لكن وكما اشار احد العمال ان احرص العمال يتجاوز هذه الحدود .

2 – التأثير على درجة متابعة العامل لامور التنظيم كما اشار الى ذلك العمال ، من حيث ان العامل قد يصل يوم السبت متأخرا ومنهكا وان يوم الاربعاء هو يوم مشهود بالنسبة للعامل واهتمامه كله ينحصر في تحضير الخروج .

3 – وبذلك يؤثر على مشاركته في الميادين التي تستلزم المشاركة فيها . وان هذه الانعكاسات مستخلصة من خلال المقابلات المعمقة مع افراد عينة البحث .

ومن خلال دراسة هذا البعد يمكن ان نسجل النتائج التالية :

— ان الغياب غير المرخص منتشر اكثر في اوساط العمال من الغياب المرخص .

— ان الغياب تزداد نسبته بصفة عامة في بداية الاسبوع وخاصة بالنسبة للغياب غير المرخص .

— ان الغياب غير المرخص في بداية الاسبوع يميل الى التأثر بالهجرة الفردية .

— وبالتالي فان هذا الغياب يؤثر على العامل المهاجر فرديا من حيث الترقية باعتباره كبير الحجم اولا ، وباعتباره في الغالب غير مرخص ثانيا ، وهذا يؤثر على مشاركته وبصفة ادق على درجة اندماجه .

البعد السادس : الاستقرار :

يمكن دراسة هذا البعد من جانبين ، يتعلق الاول بالهجرة والفردية وعلاقتها باستقرار العامل في التنظيم ، ويتعلق الثاني بدراسة استقرار اليد العاملة في التنظيم بصفة عامة . ومن اجل هذا استندنا الى ثلاثة مصادر ، يتمثل الاول في البيانات الكمية المتحصل عليها من تطبيق استمارة البحث ، ويتمثل الثاني في تحليل السجلات الاحصائية لحركة عمال التنظيم ، ويتمثل الثالث في الشواهد الكيفية كتدعيم للمصدرين الاوليين .

ففيما يخص علاقة الهجرة الفردية بالاستقرار فيمكن الكشف عنها من خلال اجابات المبحوثين على ثلاثة اسئلة متعلقة بنيته في القدوم بالسكن العائلي الى قرب العمل او نيته في العودة الى المنطقة الاصلية له وشروط كل ذلك ثم نيته في التغيير من المؤسسة . وقد بينت البيانات الكمية ان 37,25٪ لهم نية الانتقال بالسكن العائلي الى قرب العمل ، الا ان تقريبا نصفهم يرى بان هذا شيء صعب لا يمكن تحقيقه ، بينما من جهة اخرى صرح 62,75٪ (انظر الملحق جدول رقم 33) عاملا بان ليس لهم نية القدوم بالسكن العائلي الى قرب العمل ، الا ان تقريبا الربع منهم اجابوا كذلك ليأسهم من الحصول على سكن قرب العمل ، ومن هنا نرى ان الانتقال بالسكن الى قرب العمل متوقف في كثير من الحالات بمدى توفر السكن .

اما عن نية العودة الى المنطقة الاصلية فان **الذين اعلنوا عن رغبتهم في حالة توفر العمل** يمثلون نسبة 07ر96٪ من جملة المهاجرين فرادى ، بل علق على ذلك بعضهم بانهم لو يجدون العمل قرب السكن يعودون ولو باقل اجر او بنصف ما يتقاضونه حاليا ، وهذا مما يبين بان الاستمرار في الهجرة الفردية متوقف على الحصول على عمل في المنطقة الاصلية للعامل المهاجر فرديا (انظر الملحق جدول رقم 34) .

اما بالنسبة لنية التغيير من المؤسسة فانه بعد تصنيف الاجابات المتلقاة على سؤال طرح في هذا الشأن تبين ان الذين لهم نية التغيير من المؤسسة يمثلون نسبة 86ر20٪ من جملة افراد العينة كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول يبين نية العامل في التغيير من المؤسسة
(26)

فئة العمال / الاجابة	نعم		لا		اخرى		المجموع
غير ريفي	6	18ر18٪	27	82ر81٪	0	0٪	33
ريفي مقيم	10	18ر18٪	45	82ر81٪	0	0٪	55
غير مقيم	13	49ر25٪	37	55ر72٪	1	96ر1٪	51
الاجمالي	29		109		1		139
٪	86ر20٪		42ر78٪		72ر0٪		100٪

وبدراسة نسبة الذين لهم نية التغيير من المؤسسة حسب متغير الهجرة الفردية فاننا نجدها تمثل لدى غير **الريفيين** 18ر18٪ ، ولدى الريفيين **المقيمين** 18ر18٪ ، ولدى غير **المقيمين** 49ر25٪ ، ومن **هنا** نلاحظ ان عامل الاقامة وحد بين **نسبة الريفيين المقيمين وغير الريفيين في** هذا الجانب وهم يعدون اكثر استقرارا من غير المقيمين ، وقد اكد هنا اختبار (كا ^{2}) الذى كان دالا عند مستوى 05ر0 (1) والذى بين بان هناك فروقا جوهرية بين سلوك الريفيين المقيمين وغير المقيمين نحو نية الاستقرار في

---

(1) قيمة كا ^{2} = 6ر5 عند درجة **الحرية** 1 .

المؤسسة ، واكد هذا معامل الاقتران الذى دل على وجود ارتباط قدره 22ر0 وهو دال عند حدى 95٪ ثقة و 5٪ شك ، وان هذه النتائج الكمية تدعمها الشواهد الكيفية حسب ما ادلى به بعض العمال المهاجرين فرادى : " نحن هنا كمسافرين" ، يعني انهم يرون بانه سيأتي يوم ويغادرون فيه المصنع .

اما فيما يخص دراسة الاستقرار في التنظيم بصفة عامة فانه يمكن الاستناد الى سجلات المؤسسة في هذا الشأن وتحليلها ، ومن اجل هذا اخذنا سنة 1982 بفصولها الاربعة والفصل الاول من سنة 1983 كعينة للتحليل ، مع ملاحظة ان سجلات الادارة فيما يخص حركة العمال تشمل مختلف الفئات في الادارة وفي الانتاج وكذلك عمال الورشات خارج المقر في الولايات ، وحسب ما صرح به احد المكلفين باحصاء هذه الحركة أن اغلب المطرودين كما هو مبين في الجداول (انظر الملحق جداول الاستقرار رقم 35 أ ، ب ، ج ، د ، هـ) لم يتم ابعادهم عن طريق لجنة التأديب بل تخلوا بانفسهم عن مناصبهم .

ومن خلال تحليل سجلات الفصول الخمسة المذكورة يمكن ان نسجل الملاحظات التالية :

— ان نسبة الحركة الاجمالية للعمال تتراوح بين 30ر1 — 10ر3٪ في الفصل اى بمتوسط قدره 13ر2٪ عبر خمسة فصول وهي تقريبا متساوية بين مختلف الفئات وهذه الحركة تعتبر كبيرة على اعتبار ان التنظيم قديم ومستقر حيث بلغ عدد الذين غادروا التنظيم في سنة 1982 في صورة استقالة او طرد او تحويل 149 عاملا بخلاف الذين غادروه بسبب الخدمة الوطنية — ويمثلون نسبة 70ر7٪ بالنسبة لجملة العمال المحصيين في بداية الفصل الاخير من هذه السنة .

— وكما بينا ان هذه الحركة تتم على ثلاثة اشكال تأتي الاستقالة في المرتبة الاولى اى بمتوسط قدره 64ر54٪ في الفصل عبر خمسة فصول ويأتي الطرد في المرتبة الثانية اى بمتوسط قدره 41ر31٪ في الفصل ، ويأتي التحويل في المرتبة الثالثة اى بمتوسط قدره 94ر13٪ في الفصل .

— ان نسبة الاستقالة تكاد تتماثل بين الفئات المختلفة ، حيث ان متوسط نسبة الاستقالة لدى فئة المتخصصين والمهنيين تمثل 76ر56٪ في الفصل وتمثل لدى المشرفين والاطارات 30ر49٪ في الفصل .

— بينما الطرد في الغالب لا يمس الفئات الاشرافية ويتركز فقط لدى فئة المتخصصين والمهنيين ، حيث ان متوسط نسبته لدى الفئة الاولى تمثل 14,76٪ في الفصل ، ولدى الفئة الثانية تمثل 40,94٪ .

— اما التحويل فانه تقريبا لا يصدر من فئة المتخصصين والمهنيين ويختص بهذا الاسلوب المشرفين والاطارات ، حيث ان متوسط نسبة التحويل لدى الاولى تمثل 4,09٪ في الفصل ، ولدى الثانية تمثل 35,92٪ ؛

ومن هنا نرى بان هذه الحركة تتميز عند العمال الواقعين في قاعدة الهرم العمالي بانها اما استقالة او طرد وهذا الاخير في الغالب هو تخل عن العمل ، بينما تتميز عند العمال الواقعين في قمة الهرم بانها اما استقالة او تحويل .

ومن خلال دراسة هذا البعد يمكن ان نستنتج ما يلي :

— ان انتقال اليد العاملة المهاجرة فرديا الى قرب العمل بالسكن العائلي متوقف الى حد ما على مدى توفر السكن ؛

— ان استمرار الهجرة الفردية متوقف كذلك على مدى توفر فرص الشغل في الموطن الاصلي للمهاجر .

— ان اليد العاملة المهاجرة فرديا اقل استقرارا في التنظيم الصناعي من اليد العاملة المقيمة .

— ان اليد العاملة الواقعة في قاعدة الهرم العمالي اقل استفادة في حركتها من اسلوب التحويل واكثر ميلا للتخلي عن العمل ، على عكس الواقعين في قمة الهرم .

ثانيا : علاقة العامل بالمنظمات الجماهيرية داخل التنظيم

1 — التنظيم النقابي :

من خلال تحليل تاريخ التنظيم في الفصل السابق يتضح لنا بان التنظيم النقابي به يعد حديثا ، بمعنى ليس هناك خبرة كافية في هذا المجال سواء بالنسبة للعمال او بالنسبة للتنظيم ، حيث انه كان خاضعا في تسييره واشرافه الى وزارة الدفاع الوطني ، اى انه ذو طابع عسكري ولم يأخذ الطابع المدني الا في سنة 1978 ، ولم يدخل التنظيم النقابي اليه الا بعد هذا التاريخ .

مع ملاحظة ان نقابة التنظيم يوم اجراء الدراسة كانت شبه مقاطعة من طرف العمال حيث التحضيرات كانت جارية لتنصيب نظام التسيير الاشتراكي للموسسات ، والعمال في هذه الفترة قد اعلنوا عن تذمرهم المطلق تجاه اعضاء النقابة وسحب ثقتهم منهم . هذا ومن اجل دراسة التنظيم النقابي استعنا بثلاثة موشرات تتماشى ومتغيرات الدراسة واهدافها ، وهي بنية الممثلين النقابيين ، ومدى متابعة النشاط النقابي ، ونية الترشيح للقيادة النقابية (او مجلس العمال) القادمة .

1 — 1 — بنية اعضاء النقابة :

من خلال دراسة هذه البنية بالاعتماد على الاعضاء الممثلين في النقابة يوم اجراء الدراسة وعددهم (12) وحسب البيانات التي قدمها لنا مسوولها ، يمكن تسجيل الملاحظات التالية (انظر الملحق جدول رقم 36) :

— اغلب اعضاء النقابة لهم مسوولیات (بنسبة 66,66٪) اشرافية وغير اشرافية ، وهذا سواء كانوا على رأس هذه المسوولیات يوم انتخابهم او ترقوا لها بعد ذلك ، وهذا ما يفسر تصريحات العمال التي مفادها : " نحن نريد الممثلين النقابيين المنبثقين من اوساطنا ويعرفون مشاكلنا ومعيشتنا " ، وهو نفس ما سجلته دراسة " علي الكنز ، السعيد شيخي ، جمال قريد " المشار اليها سابقا ، بان العمال يرون ان مجلس العمال يجب ان يكون منهم لكي يستطيع ان يجسد مطالبهم (1) .

— كل اعضاء النقابة داخل التنظيم من المقيمين (بنسبة 100٪) رغم ان التنظيم يحتوى على نسبة معتبرة من المهاجرين فرادى (غير المقيمين) ، ومن هنا يتبين لنا صعوبة وصول المهاجر فرديا الى مثل هذه القيادات ، وبالتالي لايجد في هذه المنظمات من يطرح مشكلاته النوعية .

— اغلب الاعضاء متعلمين ويتوزعون على المستويات حسب النسب التالية : التعليم المتوسط 58,34٪ ، الابتدائي 16,66٪ ، غير المتعلمين 25٪ ، اما فيما يخص لغة التعليم فان المتعلمين بالفرنسية يمثلون نسبة 58,34٪ والمتعلمين بالعربية 0٪ والمزدوجي اللغة 16,66٪ ، ومن هنا نرى بان المتعلمين بالعربية يعتبر وصولهم الى قيادة هذه المنظمات شيئا صعبا على عكس المتعلمين بالفرنسية .

(1) Ali El-kenz, Djamel Gueride , Said Chikhi , Industrie et société, OP. cit , P 252 .

ـ اما من حيث السن فان اغلب الاعضاء يزيد سنهم عن 34 سنة يوم اجراء الدراسة اى بنسبة 75٪ ، والذين يتراوح سنهم فيما بين 25 واقل من 35 سنة يمثلون نسبة 25٪ ، وان متغير السن هذا هو الذى يفسر المستوى التعليم ونوعه لدى الاعضاء كما بيناه سابقا .

وان ما سجلته الدراسة من تذمر العمال تجاه النقابة وسحب ثقتهم منها هو انعكاس مباشر لهذه البنية ، كما ان هذه البنية لا تتعارض وتصورات الدراسة فيما يخص خاصية التعليم ومتغير الهجرة الفردية .

1 ـ 2 ـ الحرص على تتبع نشاطات النقابة :

وبعد تحليل البيانات الكمية المجمعة حول سؤال طرح في هذا الشأن تبين ان معظم العمال لا يتابعون نشاط النقابة داخل التنظيم (بنسبة 94ر71٪) ، وهو تعبير واضح عن مستوى توحد العمال بقياداتهم النقابية الذى يمكن ارجاعه في بعض عوامله الى البنية السابقة لاعضاء النقابة والى عوامل اخرى سنأتي على ذكرها وهي كلها عوامل مترابطة ، اما فيما يخص دراسة هذه النسبة وفق متغيرات الدراسة فان عامل الهجرة الفردية لم يبد اى أثر ملحوظ فيما يخص الحرص على متابعة نشاط النقابة ، بينما خاصية التعليم قد عبرت عن وجود تفاوت في الحرص على تتبع نشاط النقابة وفق نوع التعليم كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول يبين الحرص على تتبع نشاط النقابة وفق نوع التعليم
(27)

الاجابة / نوع التعليم	حريص	غير حريص	اخرى	المجموع
فرنسية	20 36ر36٪	32 18ر58٪	3 46ر5٪	55
عربية	4 28ر14٪	23 14ر82٪	1 58ر3٪	28
امي	8 28ر14٪	45 36ر80٪	3 36ر5٪	56
الاجمالي	32	100	7	139
٪	02ر23	94ر71	04ر5	100

فمن هذا الجدول نلاحظ ان المتعلمين بالفرنسية اكثر حرصا على متابعة نشاط النقابة والاهتمام به (بنسبة 36ر36٪) من المتعلمين بالعربية (بنسبة

بنسبة 28ر14٪) ، الذين يتساوون في هذا الحرص مع غير المتعلمين (28ر14٪) ، اى ان الحرص على متابعة نشاط النقابة يميل الى التأثر بخاصية التعليم للعمال ، وقد دل على هذا معامل الاقتران الذى كشف عن وجود ارتباط قدره 56ر0 ، وهو دال عند حدى 99٪ ثقة و 1٪ شك ، وللتأكد من اثر الحضرية على هذه العلاقة عزلنا غير الريفيين ومع هذا لم تتغير النتيجة ، ولذلك يمكن ان نستنتج بان اهتمام العامل بالمنظمات الداخلية للتنظيم ومتابعة نشاطها متوقف الى حد ما على مدى التطابق بين خصائص العمال التعليمية وخصائص التنظيم في هذا الجانب .

1 ـ 3 ـ نية الترشيح للتمثيل النقابي :

وهذا المؤشر يعكس مدى احساس العامل بالقدرة على قيادة المنظمات الجماهيرية داخل التنظيم ، سواء فيما يخص النقابة او فيما يخص مجلس العمال في اطار نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذى هو في طريق التنصيب ، حيث تمت تقريبا كل الترتيبات ولم يبق الا اجراء الانتخابات والتنصيب الرسمي ، مع ملاحظة ان يوم اجراء الدراسة كان العمال في اوج تذمرهم من النقابة فاصبحوا يرون فيها تلك المنظمة المنفصلة عن العمال التي لاتهتم الا بمصالحها وغير القادرة على تحقيق مطالبهم ، وهذا انعكس على عدم اقبالهم على النظام الجديد حيث الذين اعلنوا عن نيتهم لتسجيل انفسهم في الترشيحات القادمة يمثلون نسبة 52ر11٪ من جملة العينة ، الا ان الشيء الذى يهمنا اكثر هو دراسة هذه النسبة حسب اهداف الدراسة ومتغيراتها الاساسية (الهجرة الفردية ، خاصية التعلية) للكشف عن الفئة الاكثر تطلعا لقيادة هذه المنظمات . وبعد تحليل البيانات الكمية المجمعة حول هذا الموضوع تبين لنا بان هذا التطلع يختلف باختلاف الظروف الخارجية والداخلية للعمال .

بالنسبة لمتغير الهجرة الفردية (الظروف الخارجية) فقد اتضح ان المقيمين اكثر تطلعا لقيادة هذه المنظمات من غير المقيمين ، حيث ان الذين اعلنوا عن رغبتهم في الترشيح للانتخابات المقبلة يمثلون لدى غير الريفيين نسبة 27ر27٪ ، ولدى الريفيين المقيمين نسبة 50ر9٪ ، ولدى غير المقيمين نسبة 92ر3٪ ، كما هو مبين في الجدول التالي :

توزيع افراد العينة حسب الاقامة ونية الترشيح لعضوية النقابة
(او مجلس العمال)
(28)

الاقامة \ الاجابة	ينوى		لاينوى		اخرى		المجموع
غير ريفي	9	27ر27%	21	63ر64%	3	9ر09%	33
ريفي مقيم	5	9ر09%	47	85ر46%	3	5ر45%	55
غير مقيم	2	3ر92%	47	92ر16%	2	3ر92%	51
الاجمالي	16		115		8		139
%	11ر52		82ر73		5ر75		100

وبالاكتفاء بالمقارنة بين الريفيين (مقيم وغيرمقيم) على اساس انهم اكثر تجانسا في باقي الصفات ويختلفون فقط في متغير الاقامة فاننا نلاحظ ان هناك ميلا للارتباط بين متغير الاقامة والتطلع الى قيادة المنظمات الداخلية للتنظيم ، وقد دل على هذه العلاقة معامل الاقتران الذى كشف عن وجود ارتباط بين الظاهرتين قدره 42ر0 ، وهو دال عند حدى 99% ثقة و 1% شك. وان هذه البيانات الكمية تدعمها الشواهد الكيفية ، حيث صرح احد العمال من المهاجرين فرادى بقوله : " الناس الذين يسكنون بعيدا من الاحسن يتجنبون مثل هذه الامور لانهم لايستطيعون ، هناك شباب ورجال يسكنون هنا يلزمهم الحضور والمشاركة . اى انه يرى ان المهاجرين فرادى لايستطيعون حتى المشاركة والحضور لاجتماعات هذه المنظمات فما بالك قيادتها . وبهذا الصدد يرى "عبد اللطيف بن اشنهو" بان التجربة قد بينت بان نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات يتأثر في سيره بالظروف الخارجية للعامل مثل القدرة الشرائية وظروف الحياة (1) .

ومن النتائج السابقة يمكن ان نستنتج بان الظروف الخارجية المتمثلة في الهجرة الفردية تؤثر على طموح العمال في الوصول الى قيادة المنظمات الداخلية للتنظيم .

اما بالنسبة لخاصية التعليم فقد اتضح بالمثل ان المتعلمين بالفرنسية اكثر تطلعا الى قيادة هذه المنظمات من غيرهم ، حيث ان الذين اعلنوا عن نيتهم

---

(1) A. Benachenhou , Planification et developpement en Algerie (1962 - 1980) , Imprimerie commerciale , place de 1er mai Alger 1980 , P 279 .

في الترشيح للانتخابات المقبلة يمثلون لدى المتعلمين بالفرنسية نسبة 20٪ ولدى المتعلمين بالعربية نسبة نسبة 10ر71٪ ، ولدى غير المتعلمين نسبة 3ر57٪ ، كما هو مبين في الجدول التالـي :

توزيع افراد العينة حسب نوع التعليم ونية الترشيح لعضوية النقابة (او مجلس العمال) (29)

الاجابة / التعليم	ينـــوى	لا ينـــوى	اخـــرى	المجموع
فرنسيـــة	11 ٪20	39 ٪70ر90	5 ٪10ر9	55
عربيـــة	3 ٪10ر71	24 ٪85ر71	1 ٪3ر58	28
امـــي	2 ٪3ر57	52 ٪92ر86	2 ٪3ر57	56

وبالاكتفاء بالمقارنة بين الفئتين المتعلمتين بالفرنسية والعربية فاننا نلاحظ ان هناك ميلا للارتباط بين الظاهرتين ، وقد دل على هذه العلاقة معامل الاقتران الذى كشف عن وجود ارتباط بينهما قدره 0ر38 وهو دال عند حدى 99٪ ثقـــة و 1٪ شك ، ومحاولة للتأكد من هذه العلاقة عزلنا غير الريفيين حتى نتجنب اثـــر عامل الحضرية ، الا ان النتيجة لم تتغير ،ومن هنا نستنتج بان الطموح لقيـــادة هذه المنظمات يتأثر الى حد بعيد بالظروف الداخلية المتمثلة هنا في مـــــدى التطابق بين خصائص العمال التعليمية وخصائص التنظيم في هذا الجانب .

2 ـ التسيير الاشتراكي للمؤسسات :

في الحقيقة ان هذا النظام في التسيير لم ينصب بعد في المؤسســـة مجتمع البحث يوم اجراء الدراسة ، وانما هو موجود في باقي مؤسسات المركـــب كما ان المحاولات قائمة من اجل تنصيبه منذ سنة 1980 ، وانه قبيل اجراء الدراسة تمت حملة شرح وتوعية واسعة وشاملة في اوساط العمال من اجل تنصيبه ، وذلـــك بعقد اجتماعات متعددة للعمال ، ولهذا فان الدراسة تريد الكشف من جهة عـــن آمال العمال المعلقة على هذا التنظيم الجديد ، ومن جهة اخرى عن مدى ادراكهم له واهتمامهم به كما سنرى في الفصل القادم .

3 ـ التنظيم السياسي (الحزب) :

الى جانب النقابة يوجد بالمؤسسة تنظيم سياسي حيث نصبت خلية الحزب بها سنة 1981 ، ولذلك فانه يمكن دراسة مدى ادراك العامل لهذا التنظيم واهدافه كما سنرى في الفصل القادم .

اما فيما يخص انخراط العمال في خلية الحزب بالمؤسسة فان البيانات الكمية المجمعة عن طريق استمارة البحث والتي شملت فقط عمال الانتاج بينت بانه منعدما لدى هذه الفئة ، ولذلك يمكن القول انه رغم ان الانخراط في هذا التنظيم مفتوح لجميع فئات العمال نجده لدى المستويات الدنيا صفرى ، اى ان المنخرطين هم من المستويات العليا التي لم تشملها الدراسة ، وهذا يتفق ونتيجة دراسة " جيرى كولاجا Jiri Kolaje " في مصنع نسيج بولندى والذى درس مختلف المنظمات التي يحتوى عليها التنظيم ، والذى خلص من دراسة الحزب الى " انه لايمثل تنظيما مفيدا بالنسبة للعمال ، فهو في نظرهم يحتل نفس مكانة الادارة ، ويرجع ذلك الى ان عضوية الحزب تكاد تقتصر على رجال الادارة فمن النادر ان نجد عمالا ينضمون الى عضويته " (1) . وبالفعل ـ كما سنرى في الفصل القادم ـ فهناك من العمال من لايعرف حتى اذا كانت هناك خلية للحزب بالمؤسسة خاصة وان مكتبها يوجد في بناية الجهاز الادارى (المديرية) مما يجعلهم يشعرون ببعدها عنهم .

4 ـ تقييم هذه المنظمات من وجهة نظر العامل :

يعكس هذا التقييم موقف العامل من هذه المنظمات ، وهو مستمد في حقيقة امره من خبرة العامل مع التنظيم النقابي باعتباره التنظيم الذى مضت على تنصيبه فترة زمنية اطول واكثر صلة بالعمال من التنظيم السياسي . ويمكن الاستعانة في هذا التقييم بموءشرين : مدى نجاح العمل النقابي في نظر العمال وما هي الاسباب التي تعرقل تطوره ، مدى اهتمام العمال بهذه المنظمات وما هي الاسباب التي تجعل العمال لايهتمون بها .

---

(1) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص 27

4 ـ 1 ـ مدى نجاح العمل النقابي :

وهذا المؤشر يعكس تقييم العامل للعمل النقابي داخل التنظيم وموقفه منه ، وقد طرحنا في هذا الشأن السؤال التالي : ما هو السبب الذي تراه يعرقل العمل النقابي ؟ وقد جاء هذا السؤال بعد ما اشار العمال في كثير من نقاط المقابلة الى ان العمل النقابي ينقصه النشاط ولم يحالفه النجاح المطلوب . وكما هو واضح ان السؤال مفتوح وحساس نوعا ما باعتباره متصل بطريقة او بأخرى بقيادة هذه المنظمة ، وهو ما اشار اليه احد المبحوثين بانه موضوع يتحرج العمال في الاجابة عليه ، وبالفعل امتنع الكثير عن الاجابة .

وبعد تصنيف الاجابات المتلقية فان الذين عبروا عن انفصال القيادة النقابية عن العمال بعبارات مختلفة يمثلون نسبة 51ر52٪ من جملة افراد العينة اى اكثر من نصف افراد العينة الذين لهم هذا الاحساس ، وبعد دراسة هذ النسبة حسب متغيرات الدراسة وبالنسبة لعامل الهجرة الفردية فان الذين اجابوا بانفصال النقابة عن العمال واهتمامها بنفسها فقط يمثلون لدى غير الريفيين نسبة 52ر51٪ ، ولدى الريفيين المقيمين نسبة 90ر50٪ ، ولدى غير المقيمين نسبة 90ر54٪ (انظر الملحق جدول رقم 37) ، وان هذا الاحساس يكاد يتساوى لدى جميع الفئات مع تزايده عند غير المقيمين ، اى ان هذا الاحساس والشعور يميل الى التأثر الى حد ما بالظروف الخارجية للعامل المتعلقة بالهجرة الفردية .

اما بالنسبة لخاصية التعليم فان الذين اجابوا بالاجابة السابقة يمثلون لدى المتعلمين بالفرنسية نسبة 46ر45٪ ، ولدى المتعلمين بالعربية نسبة 50٪ ، ولدى غير المتعلمين نسبة 92ر58٪ (انظر الملحق جدول رقم 38) ، ومن هنا نرى ان هذا الاحساس والشعور يتدرج في الصعود من المتعلمين بالفرنسية الى المتعلمين بالعربية الى غير المتعلمين اى انه يميل الى التأثر الى حد ما ، بخاصية التعليم . وبصفة عامة فان البيانات الكمية المجمعة حول هذا التقييم لم تبين بصفة واضحة مدى تأثره بمتغير الهجرة الفردية وخاصية التعليم للعمال ، وجملة فان هذه النتائج لاتقيم اى دليل على عدم صحة تصورات الدراسة .

4 ـ 2 ـ مدى الاهتمام بهذه المنظمات :

وهو كذلك يعكس موقف العامل وتقييمه لهذه المنظمات وبالاخص النقابة التي اخذها كنموذج لغيرها ، ومن اجل الكشف عن هذا تم طرح سؤال مفتوح

وغير مباشركما يلي : تعتقد ما هي الاسباب التي تجعل العمال لايهتمون بمثل هذه المنظمات ؟ وقد جاء هذا السؤال بعد ان عبر العمال في كثير من المواقف عن فقدان الثقة في هذه المنظمات وعدم اهتمامهم بنشاطها . ولكون الموضوع حساس حيث يمس منظمات رسمية بالمؤسسة فان هناك نسبة تعتبر كبيرة امتنعت عن الاجابة قدرها 21,58٪ .

وبعد تصنيف الاجابات المتلقاة فان اغلب الاجابات تدور حول معنى الانفصال (لانها لاتهتم بالعمال ، لاتسهر على تطبيق القوانين ، فقدان الثقة)، وذلك كله مستمد من تجربتهم مع النقابة -كما عبر عن ذلك العمال - وتمثل هذه الاجابات نسبة 64,74٪ من جملة العينة اى اكثر من نصف افراد العينة الذين ارجعوا عدم التفاف العمال بهذه المنظمات واهتمامهم بها لانفصالها عنهم وعدم حرصها على تحقيق مطالبهم . وان هذا الاحساس بالانفصال هو نفس ما سجلته دراسة " علي الكنز، السعيد شيخي ، جمال قريد " المشار اليها سابقا حيث من بين ما سجلته من تصريحات للمستجوبين ان العامل بمجرد ما يصبح عضوا في مجلس العمال يبدأ في الانفصال عن زملائه في القاعدة ويميل للاطارات والموظفين وتبدأ تخلق الحواجز بينه وبينهم مثله في ذلك مثل الاطارات [1]. والى جانب هذا فان هناك من يرى بان عدم الاهتمام بهذه المنظمات من طرف العمال سببه قلة وعيهم وانتشار الامية في اوساطهم ويمثل الذين يرون هذا نسبة 5,03٪ .

وبعد دراسة هذه الاجابات حسب المتغيرات الاساسية للدراسة فقد اتضح ان خاصية التعليم اكثر كفاءة في تفسير الظاهرة من متغير الهجرة الغردية، حيث الذين يرون ان سبب عدم اهتمام العمال بالمنظمات هو عدم اهتمامها بهم وانفصالها عنهم يمثلون لدى المتعلمين بالفرنسية نسبة 58,18٪ ، ولدى المتعلمين بالعربية نسبة 75٪ ولدى غير المتعلمين نسبة 66,07٪ (انظر الملحق جدول رقم 39) . ومن هنا نرى ان هذا الاحساس مرتفع لدى جميع الفئات التعليمية، اى لدى جميع افراد العينة ، وبصفة خاصة لدى المتعلمين بالعربية وبذلك فهو يعكس درجة التذمر لديهم .

---

(1) Ali El-kenz, Djamel Gueride, Said Chikhi, Industrie et société, OP . cit , P 136 .

ومن خلال كل ما سبق يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية :

— ان الحرص على متابعة النشاط النقابي داخل التنظيم يميل الى التأثر بالظروف الداخلية للعامل المتعلقة بمدى التطابق بين خصائص العمال وخصائص التنظيم في الجانب التعليمي .

— ان التطلع الى قيادة المنضمات الداخلية للتنظيم يميل الى التأثر بالظروف الخارجية للعامل ، اى ان المهاجر فرديا اقل تطلعا لذلك من المقيم .

— كما ان هذا التطلع . **مرتبط بمدى التطابق** بين خصائص العمال وخصائص التنظيم في الجانب التعليمي ، حيث ان المتعلمين بالعربية اقل تطلعا لذلك من المتعلمين بالفرنسية .

— ان الاحساس بانفصال النقابة عن العمال وعدم اهتمامها بهم كبير لدى افراد العينة بصفة عامة ويميل الى التأثر اكثر بمدى التطابق بين خصائص العمال التعليمية وخصائص التنظيم في هذا الجانب .

وان مجمل هذه النتائج لا تتعارض والتصورات النظرية للدراسة ، وهي تشير بوضوح الى سبل الاندماج وما هو مداه ومدى امكانية تحقيقه .

ثالثا : معوقات الاندماج

ان دراسة هذا الفصل في جانبيه ، علاقة العامل بالتنظيم وقياسها بمختلف الابعاد والمؤشرات وعلاقته بالمنظمات الجماهيرية ، كل في ضوء خصائص التنظيم وخصائص العمال المبينة في الفصل **الثاني** ، اتاحت لنا الوصول الى بعض الاستنتاجات حول معوقات الاندماج والتي هي :

1 — الامية : وكما اتضح لنا من خلال خصائص العمال ومن خلال دراسة البعد الخاص بمحو الامية ان العامل يسعى الى محو الامية من اجل اشباع حاجاته وطموحاته في الترقية داخل التنظيم ، وهذا ما سجلته الدراسة من خلال تصريحهم فيما يخص نوع التعليم المساعد اكثر على الترقية داخل التنظيم ، ثم من جهة اخرى يبدو ان فشل عملية محو الامية داخل التنظيم يعود في بعض اسبابه الى انه لا يلبي طموحات المعنيين من الترقية وبالتالي **تبقى فائدتها قليلة ، فتنعدم المطالبة بها** . وكما رأينا ان حتى المتعلمين بالعربية يعدون في نظر التنظيم اميين وفق خصائصه ، وهكذا يصبح الاميون يمثلون الاغلبية الساحقة من عماله .

2 ـ التغيب : يعتبر التغيب من معوقات الاندماج لعدة اعتبارات ، اولها انه يمس فئة واسعة من العمال وتكراره كبير لديها ، حيث يمس كل المهاجرين فرادى ، وثانيها انه يعد احد معايير الترقية وبالتالي تنعكس آثاره سلبا على احد اهم عناصر اشباع الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية والنفسية للعامل ، وثالثها انه يؤثر سلبا على متابعة مجريات الامور داخل التنظيم بالنسبة للعامل مما لاينمي فيه روح المشاركة والمبادرة .

3 ـ عدم الاستقرار : الاستقرار أب الحضارة فأي انه أب الرقي الاجتماعي سواء بالنسبة للافراد او الجماعات او المجتمعات . فعدم الاستقرار بالنسبة للعامل ينعكس سلبا على كل من ترقياته وهي احدى حاجاته الاساسية ، وعلى مشاركاته داخل التنظيم ، فالعامل الذى يتكرر دوران العمل لديه فنادرا ان يحقق الترقيات المطلوبة ، كما ان العامل الذى يحس بعدم استقراره في تنظيم ما تقل مبادراته في ذلك التنظيم ، وهي كلها امور وثيقة الصلة بالاندماج .

وكما تبين لنا من خلال دراسة بعد الاستقرار ان عدم الاستقرار يبدو مرتفعا لدى المؤسسة وهو مرتبط الى حد كبير بالهجرة المؤقتة ، وان استقرار العامل المهاجر فرديا في المؤسسة متوقف على مدى توفر الشغل في الوطن الاصلي له .

وبصفة عامة فان التغيب وعدم الاستقرار ينعكسان سلبا وبطريقة مباشرة على فرص الترقية والتقدم بالنسبة للعامل داخل التنظيم والتي تعد من الحاجات الاساسية له لاسباب فسيولوجية واجتماعية ونفسية[1] ، وحسب ما توصل اليه " تشارلز ووكر Walker " من احدى دراساته الامبيريقية في هذا الشأن ان الضآلة في فرص الترقية والتقدم بالنسبة للعامل تؤدى به الى العزلة وتخلق لديه اتجاهات سلبية نحو الادارة[2] ، ذلك ان الترقية والتقدم الذى يحرز عليه العامل داخل التنظيم هو من بواعث الروح المعنوية المرتفعة التي تكسب الفرد وتضفي عليه مكانة اجتماعية بين زملائه داخل وخارج التنظيم .

---

(1) احمد الشنتناوى ، القيادة الادارية الحديثة ، مرجع سابق ، ص 272

(2) السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق ، ص 191 ـ 192

4 ـ الاتصال: يعد الاتصال احد المصادر الاساسية لاشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للعامل ، فالتبليغ الجيد المفهوم من طرف الافراد ينمي روح الاعتزاز لديهم ويمكنهم من متابعة مجريات الاحداث داخل التنظيم .

وعلى ضوء دراسة هذا البعد تبين لنا ان نسبة كبيرة من العمال لا يستطيعون متابعة مجريات الاحداث مادام يعتمدون في ذلك على الآخرين ، اي يعتمدون على غيرهم في قراءة وفهم ما تعلن عنه الادارة ، ونسبة اخرى لاتهتم ولا تسأل عن محتوى الاعلان وتكتفي بما تسمعه من عند الآخرين في شكل اتصال غير رسمي او ما يسمى بالهمس .

وهذا كله ينعكس على جانبين : الجانب الاول متعلق بالروح المعنوية للعامل ومدى احساسه بالتقدير الاجتماعي الناتج عن مدى اشباعه من المادة الاعلامية التي تهمه وتهم التنظيم الذى ينتمي اليه ، والجانب الثاني متعلق بالمشاركة والانضباط الذى يبديه العامل تجاه القواعد التنظيمية التي ترسمها الادارة الناتج عن مدى وصول المعلومات اليه في وقتها المناسب وغير مشوشة ودقيقة .

o

تمهيـد :

تنحصر مهمة هذا الفصل في دراسة مدى ادراك العامل لمدلول مفاهيـم التنظيم وقواعده التنظيمية التي تخضع لها علاقاته وتوجه سلوكه ونشاطه داخـل التنظيم ، ثم دراسة المشاركة التي يبديها في مختلف الانشطة على مستوى التنظيـم . ومن اجل ذلك تم تجزئة هذا الفصل الى اربعة محاور ، يتسم في الاول دراسة مدى ادراك العامل للمنظمات الموجودة بالتنظيم والمشاركة فيها ، ويتناول الثانـي مدى ادراك العامل لمستويات التنظيم وعلاقاته ، ويعالج الثالث المشاركة فـي الحياة الجماعية للتنظـيم ، ويتمثل الاخير في استخلاص عام حول بواعـث الانـدماج .

أولا : بالنسبة للمنظمات الجماهيرية

رأينا في الفصل السابق ان المؤسسة تحتوي على تنظيم نقابي وتنظيـم سياسي ، اما نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات فانه لم يدخل بعـد ، الا ان التحضيرات من اجل ادخاله جارية منذ سنوات ، وعقدت من اجله عدة اجتماعات للعمال قبيل اجراء الدراسة ، ولذلك فمن اجل قياس الادراك والمشاركة نعتمد على هذه المنظمات الثلاثـة مبتدئين بالادراك ثم المشاركـة .

1 ـ الادراك

1 ـ 1 ـ النقابـة :

يمكن دراسة مدى ادراك العمال لهذا التنظيم من خلال الكشف عـن ما هي معرفتهم بلجان النقابة التي تمثل مهامها في المؤسسة حيث تتكون مـن عدة لجان مثل ، لجنة المستخدمين والتكوين ، ولجنة الاقتصاد والمالية ، ولجنـة الخدمات الاجتماعية وغيرها ، اي انه يمكن دراسة ادراك العامل للنقابة مـن خلال ادراكه للجان العمل المختلفة المتفرعة عنها والتي لكل منها مهام وصلاحيا ت محـددة .

وبعد دراسة البيانات الكمية المجمعة في هذا الشأن تبين لنا ان معظـم العمال ليست لهم معرفة بهذه اللجان (بنسبة 82,02٪) ، ومن اجل دراسـة هذه النسبة وفق فرضية الدراسة من حيث الكشف عن علاقة نوع التعليم بهـذا

. الادراك ، تم تكوين الجدول التالــي :

توزيع افراد العينة حسب نوع التعليم ودرجة ادراك النقابة
(ج3)

الاجابة / التعليم	حـــدد	نوعـــا مـــا	لم يحـــدد	اخـــرى	المجمـــوع
فرنسيـــة	10 18ر18٪	4 28ر7٪	40 72ر72٪	1 82ر1٪	55
عربيـــة	2 14ر7٪	3 72ر10٪	23 14ر82٪	0 0٪	28
أمـــي	1 78ر1٪	3 36ر5٪	51 08ر91٪	1 78ر1٪	56
الاجمالـــي	13	10	114	2	139
٪	35ر9	19ر7	02ر82	44ر1	100

وكما هو واضح من هذا الجدول فان عدم الادراك شامل ومرتفع لدى جميــع الفئات التعليمية الا انه يختلف في الدرجة بينها ، حيث ان الذين لم يحــددوا اللجان التي تتكون منها النقابة يمثلون لدى المتعلمين بالفرنسية نسبة 72ر72٪ ، ولدى المتعلمين بالعربية نسبة 14ز82٪ ، ولدى غير المتعلمين نسبة 08ر91٪ ، مما يبين ان هذا الادراك يميل الى التأثر بخاصية التعليم ، وقد دل على هــــذا الميل في العلاقة معامل التوافق الذي كشف عن وجود ارتباط بينهما قدره 28ر0 وهو دال عند حدى 99٪ ثقة و 1٪ شك . ومحاولة للتأكد من هذه العلاقــــة تم عزل غير الريفيين ومع ذلك فان النتيجة لم تتغير بالمقدار الذي يجعلنا نشـــك في هذه العلاقة ، مما يمكن القول بان ادراك العامل لمهام ودور النقابة داخــل التنظيم يتوقف على مدى تطابق خاصية التعليم لديه مع خصائص التنظيم فـــي هذا الجانــب .

1 ــ 2 ــ خلية الحزب بالمؤسسة :

يمكن الاعتماد في قياس مدى ادراك العمال لهذا التنظيم السياســـي من خلال معرفتهم بوجود خلية الحزب بالمؤسسة على اعتبار ان هذه الخليـــة تنصبت في سنة 1981 اى مضى على تنصيبها ، يوم اجراء الدراسة ، حوالـــي سنتين ، ومن اجل ذلك تم طرح السؤال التالي : هل توجد خلية للحـــزب بمؤسستكم ؟ وبعد تصنيف البيانات المتلقية الى مدركين ، وهم الذين اجابــوا بنعم ، وغير مدركين ، وهم الذين اجابوا بلا او بلا ادرى ، تبين ان الذيـــن

لا يدركون وجود خلية للحزب بالمؤسسة يمثلون نسبة 38ر12% من جملة افـــراد العينـــة . وعند دراسة هذه النسبة حسب افتراض الدراسة المتعلق بأثر نـــوع التعليم على هذا الادراك نجد ان الذين لا يدركون وجود خلية الحزب بمؤسستهم يمثلون لدى المتعلمين بالفرنسية نسبة 25ر46% ، ولدى المتعلمين بالعربيـــة نسبة 42ر85% ، ولدى غير المتعلمين نسبة 48ر22% ، ومن هنا نرى ان خاصيـــة التعليم لها علاقة بهذا الادراك كما يبين ذلك الجدول التالـــي :

جدول يبين المعرفة بموجود خلية للحزب داخل المؤسسة حسب نوع التعليـــم لـــدى العمال .
(31)

التعليم / الاجابة	يـــــدرك	لا يـــــدرك	المجمـــــوع
فرنسيـــــة	41 74ر54%	14 25ر46%	55
عربيـــــة	16 57ر15%	12 42ر85%	28
أمـــــي	29 51ر78%	27 48ر22%	56
الاجمالـــي	86	53	139
%	61ر88	38ر12	100

ومن هذا الجدول نلاحظ ان المتعلمين بالفرنسية اكثر ادراكا لهذا التنظيم من غيرهم ، كما نلاحظ ان المتعلمين بالعربية يتساوون مع غير المتعلمين في هـــذا الادراك ، اى ان معرفة العمال بوجود خلية الحزب بالمؤسسة تميل الى التأثـــر بخاصية تعليمهم ، وقد اكد هذه العلاقة معامل الاقتران الذى كشف عن وجـــود ارتباط بينهما قدره 0ر37 بدرجة ثقة 99% وشك 1% ، ومن اجل التأكد مـــن هذه العلاقة تم عزل غير الريفيين ، الا ان النتيجة لم تتغير . ومن ثم فانـــه يمكن القول ان المتعلمين بالفرنسية اكثر من المتعلمين بالعربية ادراكا لهـــذا النظام بالمؤسسة ، وذلك لان المتعلمين بالفرنسية اكثر توافقا مع التنظيم فيمـــا يخـص الجانـب التعليمي ، وذلـك كما بينـا فـي الفصليـن السابقيـن بانهم اكثـر تمكنـا من متابعـة الاتصـال مـن غيـرهم لان هـذا الادراك مرتبـط الـى حـد بعيـد بمـدى الاطـلاع علـى امـور التنظيـم والتي هـي مـن مهـام الاتصـال الاساسيـة عن طريـق قنواتـه الرسميـة والـذى بينـا بان المتعلميـن بالعربيـة والاميـين اقل استفـادة منـه .

1 ـ 3 التسيير الاشتراكي للمؤسسات :

كما اشرنا سابقا انه قبيل اجراء الدراسة تم عقد عدة اجتماعات متوالية للعمال هدفها توضيح مهام هذا النظام في المؤسسة لهم ، فحاولت الدراسة ان تستفيد من هذه الفرصة من اجل قياس مدى ادراكهم له فتم طرح السؤال التالي :
" جرى في مؤسستكم في الايام الاخيرة شرح من اجل ادخل نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، هل تستطيع ان تخبرنا باهدافه ودوره ؟ "

ومن واقع البيانات الكمية المتحصل عليها من هذا السؤال نلاحظ ان الذين عبروا عن ادراكهم لاهدافه وادواره داخل التنظيم يمثلون نسبة 17ر68٪ ، والذين عبروا عن ذلك بنوعا ما يمثلون نسبة 12ر24٪ ، والذين عبروا عن عدم ادراكهم لذلك يمثلون نسبة 69ر78٪ من جملة افراد العينة ، اي ان اغلبية العمال عبروا عن عدم ادراكهم لاهداف وادوار نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

ومن اجل تفسير هذه النسبة المرتفعة لعدم الادراك ادخل متغير الدراسة الاساسي وهو نوع التعليم من اجل الكشف عن مدى علاقته بذلك ، وعندها وجد ان درجة الادراك لمهام هذا النظام في المؤسسة لدى المتعلمين بالفرنسية (بنسبة 34ر55٪) اكثر منها لدى المتعلمين بالعربية (بنسبة 7ر14٪) ، مما يبين ان هذا الادراك يتأثر الى حد بعيد بهذه الخاصية كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول يبين ادراك العمال لنظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات حسب نوع التعليم لديهم .
(32)

الإجابة / التعليم	يدرك	نوعا ما	لا يدرك	المجموع
فرنسية	19 34ر55٪	8 14ر55٪	28 50ر90٪	55
عربية	2 7ر14٪	4 14ر28٪	22 78ر58٪	28
أمي	4 7ر14٪	5 8ر93٪	47 83ر93٪	56
الاجمالي	25	17	97	139
٪	17ر98	12ر24	69ر79	100

فمن الجدول نلاحظ ان هناك اختلافات كبيرة في درجة الادراك لهـذا النظام بين المتعلمين بالفرنسية والمتعلمين بالعربية ، في حين نلاحظ من جهة اخرى تقاربا كبيرا في ذلك بين المتعلمين بالعربية وغير المتعلمين ، وهذا يشير بوضوح الى ان درجة الادراك هذه تميل الى التأثر بخاصية التعليم لدى العمال ، اى ان هناك علاقة بين المتغيرين ، وقد اثبتت هذه العلاقة المعالجة الاحصائية حيث اكدها معامل التوافق الذى كشف عن وجود ارتباط بينهما قدره 0,28 بدرجة ثقة 99٪ وشك 1٪ ، وللتأكد من هذه العلاقة تم عزل غير الريفيين ومع ذلك فلم تتغير النتيجة . مما يمكننا القول بان درجة الادراك لمهام وادوار المنظمات الداخلية للتنظيم تتوقف الى حد بعيد على مدى التوافق بين خاصية العمال التعليمية وخصائص التنظيم في هذا الجانب .

2 ـ المشاركة :

رأينا فيما سبق ان درجة ادراك العمال للمنظمات الداخلية للتنظيم هي انعكاس والى حد بعيد لمدى التطابق بين خصائص العمال وخصائص التنظيم المبينة في الفصل الثاني من هذا الباب ، وان مختلف المشاركات التي يبديها العامل داخل التنظيم هي وثيقة الصلة بالادراك الذى يتمتع به لقضايا التنظيم والذى يلعب فيه الاتصال وفهمه من طرف العمال دورا اساسيا .

ومن اجل دراسة المشاركة لدى العمال فيما يخص هذه المنظمات فاننا استعنا بمؤشر واحد وهو دراسة حضورهم للاجتماعات التي تعقد من اجلهم داخل التنظيم خاصة وان الدراسة ، كما اسلفنا ، اتت بعد سلسلة من الاجتماعات عقدت للعمال من اجل شرح نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، ومن اجل ذلك تم طرح السؤال التالي : " هل كنت تحضر لكل الاجتماعات الاخيرة التي عقدت ؟ " وقمنا بتصنيف الاجابات الى " نعم " و " لا " ، مع ملاحظة اننا صنفنا الذين اجابوا " ببعضها " مع المجيبين " بنعم " وعددهم قليل جدا (5 افراد) ، على اساس اننا ندرس فقط الحضور وعدم الحضور ولا ندرس المواضبة .

وقد تبين من تصنيف هذه الاجابات الى ان نسبة الحضور في هذه الاجتماعات تمثل 48,20٪ فقط من جملة افراد العينة ، اى اقل من النصف الذين كانوا يشاركون في هذه الاجتماعات التي عقدت خصيصا من اجلهم ، وهو ما يتفق وما سجلته الدراسة من شواهد كيفية ، فقد صرح احد العمال المهاجرين

فرادى اثناء اجراء المقابلة معه بمايلي : " النقابة شيء لايهمني ، وكذلك المشاكل الخارجية للتنظيم ،انا ادخل في الصباح واخرج في المساء ولا ابحث عن اى شيء" ، يعني ان العامل يؤدى الدور الذى اسند اليه ولا يبحث في اى شيء خلاف ذلك، وانه ليس العامل الوحيد من المهاجرين فرادى الذى صرح بهذ ، مما يبين بان الظروف الخارجية للعامل المتعلقة بالهجرة المؤقتة تؤثر سلبا على اهتمامه بقضايا التنظيم ، وتساهم في انفصاله عن اهداف مؤسسته .

هذا وبعد دراسة نسبة الحضور لهذه الاجتماعات حسب خاصية التعليم وفق افتراض الدراسة تبين انها تمثل لدى المتعلمين بالفرنسية نسبة 58ر18٪ ، ولدى المتعلمين بالعربية نسبة 39ر28٪ ، ولدى غير المتعلمين نسبة 42ر86٪ (انظر الملحق جدول رقم 40) ، وبعد المعالجة الاحصائية تبين ان هناك علاقة بين نوع التعليم (عربية - فرنسية) والمشاركة ، حيث اكد هذه العلاقة معامل الاقتران الذى كشف عن وجود ارتباط بينهما قدره 36ر0 بدرجة ثقة 99٪ وشك 1٪ ، بينما اختبار(كا ^{2}) لم يؤكد ذلك ، ولهذ فمن اجل التأكد من هذه العلاقة تم عزل غير الريفيين واجريت المقارنة بين المتعلمين بالفرنسية والمتعلمين بالعربية من الريفيين فقط لتجانسهم في معظم الصفات ، وبعد هذا الاجراء تم الحصول على الجدول التالي :

جدول يبين العلاقة بين نوع التعليم والمشاركة في الاجتماعات
(53)

الاجابة / التعليم	نعم		لا		المجموع
فرنسية	20	71ر42٪	8	28ر58٪	28
عربية	9	39ر14٪	14	60ر86٪	23
المجموع	29		22		51

فمن الملاحظ من هذا الجدول ان المشاركة في هذه الاجتماعات لها علاقة بنوع التعليم ، وقد دل على ذلك معامل الاقتران الذى كشف عن وجود ارتباط بينهما قدره 59ر0 بدرجة ثقة 99٪ وشك 1٪ ، واكدها اختبار(كا ^{2}) الذى كان دالا عند مستوى 05ر0 (1) . مما يمكن القول ان المتعلمين

---

(1) قيمة (كا ^{2}) = 34ر5 بدرجة حرية 1 .

بالفرنسية اكثر مشاركة من المتعلمين بالعربية في هذه الاجتماعات ، ذلك لان هـــذه المشاركة تعكس في احد جوانبها مستوى الروح المعنوية التي يتمتع بها العمـــال داخل التنظيم ، والتي اشرنا اليها في الفصول السابقة بان المتعلمين بالعربيـة اكثر تذمرا من غيرهم ، اى ان المشاركة ترتبط بالروح المعنوية للعمال التي هـــي انعكاس لمدى التوافق في الخصائص بين العمال والتنظيم .

اما عن سبب عدم الحضور لمثل هذه الاجتماعات فقد تم طرح السؤال غير المباشر التالي : "في رأيك لماذا لا يحضر الناس لمثل هذه الاجتماعات ؟" ومـــن تحليل الاجابات المتلقية تبين ان اغلبيتها تدور حول عدم الثقة وفقدان الامـــل في مفعولية ما تتمخض عنه مثل هذه الاجتماعات وذلك بنسبة 68,34٪ من جملـــة افراد العينة (انظر الملحق جدول رقم 41) ، وان هذه الاجابة تتوزع بنســب تكاد تكون متساوية بين جميع الفئات . وهي نتيجة تتفق والنتائج السابقة فيمـــا يخص موقف العمال من التنظيم النقابي وتقييمهم له .

ومن خلال دراسة هذا المحور المتعلق بالادراك والمشاركة يمكن تسجيل الاستنتاجات التاليـة :

ـ ان ادراك المنظمات الداخلية للتنظيم واهدافها وادوارها فيه يتوقف الى حد بعيد على مدى التطابق بين خاصية العمال التعليمية وخصائص التنظيم في هذا الجانب ، هذا التطابق الذى يتيح لهم فرصة متابعة مجريات اموره وفهم الاتصال الذى ينظمه عبر قنواته الرسمية .

ـ ان المشاركة في هذه المنظمات من خلال الاجتماعات التي تعقـــــد لهم تتأثر بالمثل بمدى هذا التطابق ، ذلك ان عدم التطابق بين خصائص العمال وخصائص التنظيم في الجانب التعليمي يقلل من درجة ادراكهم لهذه المنظمـات فينعكس ذلك سلبا على روحهم المعنوية التي تقرر درجة مشاركتهم بعد ذلــــك فهي كلها عوامل مترابطة تؤثر في بعضها البعض .

ـ كما ان المشاركة تعكس في بعض جوانبها موقف العمال من هـــــذه المنظمات والصورة التي كونوها حولهـــا والمستمدة من خبرتهم مع النقابة .

وان مجمل هذه النتائج لا تنفي صحة افتراض الدراسة في هذا الشـــأن ولا ســلامـة تصــورهـــا النظـــرى .

ثانيا : بالنسبة للتنظيم : مستوياته وعلاقاته

يسعى هذا المحور الى دراسة مدى ادراك العامل لبعض الجوانب التنظيمية للمصنع في ضوء خاصيته التعليمية وفق افتراضات الدراسة ، ونتوقع بعد هذا ان مشاركته واهتمامه بقضايا التنظيم ترتبط بمدى هذا الادراك ، بمعنى انه كلما كان هناك ادراك اكبر كلما كانت هناك مشاركة اكثر ، هذا وتتم دراسة هذا المحور من خلال جانبيين داخلي وخارجي ، يتمثل الجانب الداخلي في دراسة مدى ادراك العامل للمستويات الاشرافية والمصالح الادارية للتنظيم ويتمثل الجانب الخارجي في دراسة مدى ادراكه لعلاقات التنظيم الخارجية .

1 ـ المستويات الاشرافية والمصالح الادارية :

للتنظيم مستويات اشرافية واقسام ومصالح ادرية متعددة يرتبط بها العامل بطريقة مباشرة او غير مباشرة وعلى تعدد هذه المستويات والمصالح فاننا نقتصر على موشرين اثنين يكتسيان اهمية بالغة في الادراك اولهما : مدى قدرته على تحديد المستويات الاشرافية التي يخضع لها وثانيهما مدى قدرته على تحديد مصالح المديرية بصفتها تقوم بشوءونه في تحضير اوراقه واجره وعلاواته وغير ذلك ،

1 ـ 1 ـ المستويات الاشرافية :

مايمكن ان نلاحظه في هذا الجانب ان البيانات الكيفية والملاحظات اصدق ، الى حد ما ، من البيانات الكمية لان العامل يصل احيانا الى تحديد المستويات الاشرافية التي هي اعلى منه بطرق تقريبية وبالاستعانة بالاوصاف وبالاسماء الشخصية ، وبذلك فان التكميم في هذا الجانب يبقى تقريبيا ، بينما الملاحظة بينت لنا مايلي :

ـ ان العمال يدركون هذه المستويات لكن دون ترتيبها حسب مهامها ومسوءولياتها .

ـ ان التسميات التي تأخذها هذه المستويات الاشرافية غير واضحة المعنى والمدلول لدى العامل .

ـ الاعتماد في تحديد هذه المستويات على التشخيص اي بالاشارة الى الاشخاص الذين على رأسها وليس حسب الاسم الذي تأخذه داخل التنظيم وهو بيان على قلة ادراك وهضم مدلولات وقواعد التنظيم وهذه الملاحظات المسجلة تعني غير المتعلمين والمتعلمين بالعربية دون المتعلمين بالفرنسية بصفة عامة .

وبعد هذه الملاحظات يمكن ان نعالج الادراك بالنسبة لهذا الجانب كميا ، حيث بعد ما طرح سوءال يطلب من العمال تحديد المستويات الاشرافية التي هي اعلى منه ، تبين ان الذين استطاعوا تحديدها يمثلون نسبة 85,61% ، والذين لم يستطيعوا تحديدها يمثلون نسبة 6,48% ، والذين حددوها

نوعا ما يمثلون نسبة 7ر91٪ من جملة افراد العينة ، ومن اجل الكشف عن علاقة نوع التعليم بالقدرة على تحديد المستويات الاشرافية تم تكوين الجدول التالي :

جدول يبين القدرة على تحديد المستويات الاشرافية حسب نوع التعليم
(34)

التعليم / الاجابة	حدد	نوعا ما	لم يحدد	المجموع
فرنسية	53 96ر36٪	1 1ر82٪	1 1ر82٪	55
عربية	22 78ر58٪	4 14ر28٪	2 7ر14٪	28
أمي	44 78ر58٪	6 10ر71٪	6 10ر71٪	56
الاجمالي	119	11	9	139
٪	85ر61	7ر91	6ر48	100

فمن المعطيات المسجلة في هذا الجدول نلاحظ ان المتعلمين بالفرنسية اكثر قدرة على تحديد المستويات الاشرافية التي يخضعون لها داخل التنظيم (بنسبة 96ر36٪) من المتعلمين بالعربية (بنسبة 78ر58٪) الذين يتساوون في هذا مع غير المتعلمين (بنسبة 78ر58٪) ، اى ان هناك علاقة بين خاصية التعليم ودرجة الادراك للمستويات الاشرافية ، حيث ان المعالجة الاحصائية لدرجة الادراك هذه لدى المتعلمين بالعربية والمتعلمين بالفرنسية اكدت هذه العلاقة ، فقد دل على ذلك معامل التوافق الذى كشف عن وجود ارتباط بين المتغيرين قدره 27ر0 بدرجة ثقة 95٪ وشك 5٪ ، وللتأكد من هذه العلاقة تم عزل غير الريفيين والاكتفاء بالمقارنة بين المتعلمين بالفرنسية والمتعلمين بالعربية من فئة الريفيين فقط، ومع ذلك فلم تتغير النتيجة . مما يمكن القول ان المتعلمين بالفرنسية اكثر ادراكا للمستويات الرئاسية التي يخضعون لها من المتعلمين بالعربية ، اى ان هذا الادراك يتوقف على مدى التوافق بين خاصية التعليم لدى العامل وخصائص التنظيم المتعلقة بهذا الجانب .

1 ـ 2 ـ المصالح الادارية:

للتنظيم جهاز ادارى وهو ما يسمى بالمديرية التي تنقسم الى مجموعة مديريات فرعية ، وهذه الاخيرة تنقسم بدورها الى مصالح تعتني بشؤون

العمال ، ومن هذه المصالح ما هي موجهة مباشرة للعامل الذى عليه ان يدركهـا ليتوجه اليها عند الحاجة ، ولما طرح سؤال في هذا الشأن يطلب من افراد العينة تحديد هذه المصالح حسب مهامها واختصاصاتها تبين من اجاباتهم ان الذيـن استطاعوا تحديدها (وبصفة اجمالية وتقريبية) لايمثلون سوى نسبة 36ر70٪ ، والذين حددوها نوعا ما يمثلون نسبة 18ر70٪ ، والذين لم يستطيعوا تحديدها يمثلون نسبة 44ر60٪ من جملة افراد العينة ، اى تقريبا نصفهم الذين لم يستطيعوا تحديد المصالح الادارية التي يحتوى عليها الجهاز الادارى للتنظيم . ومن اجل تفسير هذه النسب حسب مفترضات الدراسة ادخلنا متغير التعليم للكشف عـــن علاقة نوع التعليم بدرجة هذا الادراك فتحصلنا على الجدول التالـــي :

جدول يبين العلاقة بين نوع التعليم ودرجة ادراك المصالح الادارية للتنظيم
(35)

الاجابة / التعليم	حـــدد	نوعـا مـا	لم يحـدد	المجموع
فرنسيـــة	38 69ر10٪	11 20٪	6 10ر90٪	55
عربيـــة	6 21ر42٪	11 39ر29٪	11 39ر29٪	28
أمـــي	7 12ر5٪	4 7ر14٪	45 80ر36٪	56
الاجمالـــي	51	26	62	139
٪	36ر70	18ر70	44ر60	100

وهذه النتائج المسجلة في هذا الجدول تشير بوضوح الى ان درجـــة ادراك المصالح الادارية للتنظيم تتدنى في الهبوط من المتعلمين بالفرنسيـــة (بنسبة 69ر10٪) الى المتعلمين بالعربية (بنسبة 21ر42٪) وبفارق كبيـر ، الى غير المتعلمين (بنسبة 12ر5٪) وبالاكتفاء بالمقارنة بين المتعلمين بالفرنسيـة والمتعلمين بالعربية ، نلاحظ ان هناك علاقة بين نوع التعليم ودرجة هذا الادراك ، وقد دلت على هذه العلاقة مختلف المعالجات الاحصائية ، حيث كشف معامـــل التوافق عن وجود ارتباط بين المتغيرين قدره 0ر41 بدرجة ثقة 99٪ وشك 1٪ ، واكدها اختبار (كا ^{2}) الذى كان دالا عند مستوى المعنوية 0ر001 [1] ، وللتأكـد

---

(1) قيمة (كا ^{2}) = 17ر82 بدرجة حرية 2 .

من هذه العلاقة تم عزل غير الريفيين ، ومع هذا فلم تتغير النتيجة . مما يمكـــن ان نستنتج بان المتعلمين بالفرنسية اكثر ادراكا للمصالح الادارية للتنظيم مـــن المتعلمين بالعربية ، اى كلما كان هناك تطابقا بين خصائص العمال وخصائـــص التنظيم في هذه الجوانب كلما كان العمال اكثر ادراكا لمستويات التنظيـــم وفروعه ومصالحه الادارية ، والمتوقع ان ينعكس هذا على مختلف جوانب حياة العامل الاجتماعية والنفسية داخل التنظيـــم .

2 ــ علاقات المؤسسة الاشرافيـــة :

المؤسسة موضوع الدراسة خضعت عبر مراحل تطورها لاشراف وزارة الدفاع عن طريق المديرية العامة لتعاونيات الجيش الوطني الشعبي ، ثم لوزارة البنـــاء والسكن عن طريق المديرية العامة لشركة التنمية الوطنية للبناء ضمن وحـــــدات المركب الصناعي "بسيدى موسى" ، ثم اخيرا وفي سنة 1982 اصبحت مؤسسة مستقلة تمام الاستقلال تحت وصاية وزارة البناء والسكن . والمقصود هنا قياس مدى ادراك العامل لهذا التطور الذى حدث للمؤسسة من حيث الاشراف ، هذا الادراك الذى يتيح له الى حد ما ادراك اهدافها واطارها داخل المجتمع ، اى يـــدرك علاقاتها كنسق اقتصادى واجتماعي فرعي بباقي الانساق الاخرى الفرعية وبالنسق الاجتماعي الاكبر . ومن اجل هذا استعنا بمؤشرين ، يقيس الاول مـــــدى ادراك العامل للتغير الجديد وهو استقلالية المؤسسة ، ويقيس الثاني مدى ادراكـــه للوزارة الوصيـــة .

2 ــ 1 ــ علاقة المؤسسة بشركة التنمية الوطنية للبناء :

للكشف عن مدى ادراك العمال لاستقلالية مؤسستهم وانفصالها عـــن شركة التنمية الوطنية للبناء تم طرح السؤال التالي : " هل لازالت مؤسستكـــم تابعة لشركة التنمية الوطنية للبناء ؟ " وبعد تصنيف الاجابات المتلقية على هـــذا السؤال تبين ان الذين يدركون ذلك يمثلون نسبة 53,96٪ ، والذين لا يدركون هذا الانفصال ، اى الذين اجابوا بانهم لازالوا تابعين لها او المجيبين بلا ادرى ، يمثلون نسبة 46,04٪ من جملة افراد العينة . ومن اجل تفسير هذه النسبـــة تم دراستها بالنسبة الى علاقتها بمتغير التعليم كما يوضح ذلـــــك الجدول التالـــي :

جدول يبين العلاقة بين ادراك العمال لاستقلالية المؤسسة حسب نوع التعليم
(56)

الاجابة / التعليم	يدرك		لا يدرك		المجموع
فرنسية	40	72ر72٪	15	28ر27٪	55
عربية	12	86ر42٪	16	14ر57٪	28
امي	23	07ر41٪	33	93ر58٪	56
الاجمالي	75		64		139
٪	96ر53		04ر46		100

ان دراسة العلاقة بين المتغيرين حسب المعطيات المسجلة في هذا الجدول نلاحظ ان المتعلمين بالفرنسية اكثر ادراكا لاستقلالية مؤسستهم عن شركة التنمية الوطنية للبناء (بنسبة 72ر72٪) من المتعلمين بالعربية (بنسبة 86ر42٪) الذين يتساوون في هذا مع غير المتعلمين (بنسبة 07ر41٪) .

ولما نقارن بين المتعلمين بالفرنسية والمتعلمين بالعربية من خلال الجدول السابق نلاحظ ان هذا الادراك له علاقة بمتغير التعليم ، وقد دل على هذه العلاقة اختبار (كا^2) الذى بين بان هناك فروقا جوهرية بين ادراك المجموعتين لهذا الانفصال ، حيث كان دالا عند مستوى المعنوية 01ر0 (1) ، وقد اكدها معامل الاقتران الذى كشف عن وجود ارتباط بين المتغيرين قدره 56ر0 بدرجة ثقة 99٪ وشك 1٪ . وللتأكد من هذه العلاقة تم عزل غير الريفيين والاكتفاء بالمقارنة بين المجموعتين داخل فئة الريفيين فقط ، الا ان النتيجة مع ذلك لم تتغير . ومن هنا يمكن ان نستنتج بان درجة ادراك استقلالية المؤسسة عن شركة التنمية الوطنية للبناء لدى العمال تختلف باختلاف تعليمهم ، وان الاكثر ادراكا لذلك هم الذين تتوافق خاصية التعليم لديهم مع خصائص التنظيم في هذا الجانب ، اى ان المتعلمين بالفرنسية اكثر ادراكا لهذا الانفصال من المتعلمين بالعربية ، وان هؤلاء الاخيرين متساوون مع الاميين في ذلك .

---

(1) قيمة (كا^2) = 06ر7 بدرجة حرية 1 .

2 ـ 2 ـ الوزارة الوصيــــة :

وبالمثل فانه من اجل الكشف عن مدى ادراك العمال للوزارة التي تشـرف على مؤسستهم ، تم طرح سؤال في هذا الشأن تبين من خلاله ان الذين لـم يستطيعوا تحديدها يمثلون نسبة 22ر30٪ من جملة افراد العينة ، وبعد دراسة هذه النسبة حسب متغير التعليم فان الذين حددوا الوزارة الوصية يمثلون لـدى المتعلمين بالفرنسية نسبة 28ر87٪ ، ولدى المتعلمين بالعربية نسبة 42ر71٪ ، ولدى غير المتعلمين نسبة 50٪ (انظر الملحق جدول رقم 42) .

ومن اجل المعالجة الاحصائية للكشف عن علاقة هذا الادراك بخاصيـة التعليم ، عزلنا غير الريفيين واكتفينا بالمقارنة بين مجموعة المتعلمين بالفرنسيـة ومجموعة المتعلمين بالعربية من الريفيين فقط لتجانسهم في اغلب الصفـــات فتحصلنا على الجدول التالي :

توزيع افراد العينة حسب ادراكهم للوزارة الوصية ونوع التعليـم
(37)

التعليم \ الاجابة	حــدد		لـم يحـدد		المجمـوع
فرنسيـــة	25	28ر89٪	3	72ر10٪	28
عربيـــة	15	22ر65٪	8	78ر34٪	23
المجمـــوع	40		11		

فمن هذا الجدول نلاحظ ان المتعلمين بالفرنسية اكثر قدرة على تحديـد الوزارة التي تشرف على مؤسستهم (بنسبة 28ر89٪) من المتعلمين بالعربيـة (بنسبة 22ر65٪) ، اى ان هذه القدرة في التحديد تميل الى التأثر بخاصية التعليم لدى العمال ، كما ان المعالجة الاحصائية بينت بان هناك علاقة بيـن المتغيرين ، حيث اكد ذلك اختبار (كا ^{2}) الذى كان دالا عند مستوى المعنويـة 05ر0 (1) ، واكدها معامل الاقتران الذى كشف عن وجود ارتباط بينهمـا قدره 63ر0 بدرجة ثقة 99٪ وشك 1٪ . مما يمكن ان نستنتج بان قـدرة العمال على تحديد الوزارة التي تشرف على مؤسستهم تتوقف على مدى توافق خاصية التعليم لديهم وخصائص التنظيم في هـذا الشـأن .

---

(1) قيمة (كا ^{2}) = 31ر4 بدرجة حرية 1 .

ومن خلال دراسة الجانب المتعلق بالتنظيم يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية :

- إن التطابق بين خاصية العمال التعليمية وخصائص التنظيم في هذا الجانب يلعب دورا كبيرا في قدرتهم على ادراك مختلف مستويات التنظيم ومصالحه الادارية ومهامها داخله، اي ان ادراكهم لهذه المستويات والمصالح لا يمكن ان يفهم الا في اطار الظروف الداخلية للعمال المتعلقة بمبدأ التطابق ، فكلما كان هناك توافقا اكبر كلما كان هناك ادراكا اكثر .

- وبالمثل فان ادراك العمال لعلاقات التنظيم الخارجية ومتابعة تطوراته متوقف على مدى توافقهم مع التنظيم في الخصائص آنفة الذكر .

- ان التسميات التي تأخذها مختلف المستويات والاقسام غير واضحة المعنى والمدلول لدى العمال (غير المتعلمين والمتعلمين بالعربية) ، مما يجعلهم يميلون الى تشخيصها ، اي كلما كان هناك [illegible] بين خصائص العمال وخصائص التنظيم كلما تمكنوا من ادراك مدلولات ومعاني التسميات التي تأخذها المستويات الاشرافية وغيرها داخله .

ثالثا : المشاركة في الحياة الجماعية للتنظيم

المشاركة في الحياة الجماعية للتنظيم تعتبر مظهرا من مظاهر الاندماج وعاملا من عوامله ، والمقصود بالحياة الجماعية هي مجموع الفرص التي يوفرها التنظيم لمجموع عماله ، سواء كانت في شكل خدمة اجتماعية او كان لها طابعا ترفيهيا ، والتي في مجملها تسعى لاشباع بعض حاجات العامل الاجتماعية والنفسية وتشعره بان التنظيم يعامله ككائن انساني لا كآلة منتجة . ومما يوفره التنظيم موضوع الدراسة لعماله في هذا الشأن هو العلاج لهم ولافراد عائلتهم ، واقامة حفلات في المناسبات ، وتنظيم رحلات لهم ولابنائهم الى جانب تنظيم المخيمات الصيفية ، كذا ان التنظيم اتاح فرصة لتوظيف ابناء [illegible] في اطار نظام التمهين كامتياز لهم ، هذه كلها مجالات مفتوحة للعامل من اجل المشاركة فيها والتي من شأنها تنمي فيه الاحساس بالانتماء الى التنظيم وتدفعه الى الاستقرار اكثر .

وفي هذا الشأن فان مجمل ما حصلت عليه الدراسة من بيانات كيفيـــة وفق الاهداف المرسومة لها ، من خلال المقابلات المعمقة ، تشير الى ان المشاركة في الحياة الجماعية للتنظيم تتأثر الى حد بعيد بظاهرة الهجرة الفردية ، حيـث اشار افراد الهجرة الموقتة وبنسبة مئة في المئة بانهم لا يستفيدون من بعـض الفرص التي يوفرها لهم التنظيم ، وبالتالي اذا كانت هذه المشاركة تعد من عوامل الاندماج فانها تبقى فاقدة المفعول بالنسبة لافراد الهجرة الموقتة ، حيث ذكروا بانه ليس بامكانهم الاستفادة من هذه الفرص ، عكس المقيمين الذين يستفيـد ابناؤهم من الرحلات التي ينظمها التنظيم ومن المخيمات الصيفية كما يستفيدون من توظيف ابنائهم في المؤسسة في اطار التمهين . وهي كلها عوامل من شأنها توطد التقارب بين التنظيم واعضائه ، كما تولد من جهة اخرى الاحساس لدى العامل بالتقدير الاجتماعي داخل وخارج التنظيم .

هذا ويمكن تدعيم هذه النتائج بما حصلت عليه الدراسة من بيانـات كميـة من خلال موشرين اثنيـن : المشاركـة في المخيمات الصيفيـة ، والمشاركـة فـي الرحـلات العماليـة .

1 ـ المخيمـات الصيفيـة :

من دراسة المشاركة في المخيمات الصيفية لدى العمال (ارسال ابنائهم) حسب ما حصلت عليه الدراسة من بيانات كمية ، يتبين بان هـذه المشـاركـة نسبتهـا منعـدمـة لـدى غيـر المقيميـن ، بينمـا هـي تكـاد تصـل الـى النصف عند الريفييـن المقيميـن ، والـى اكثـر من ذلـك (الثلثيـن) عند غيـر الريفييـن (انظر الملحق جدول رقم 43) . ممـا يمكـن القـول بـان الهجـرة المـوقتـة تحـرم افـرادهـا من الاستفـادة مـن هـذه الفرص التـي يتيحهـا التنظيـم لاعضائـه ، واذا كانـت المشاركـة فـي مثـل هـذه الامـور العامـة للتنظيـم تعـد مـن عـوامـل الانـدمـاج ، كما اسلفنـا ، بالنسبـة للعامـل بانمـائهـا الاحسـاس لديـه بالانتمـاء الـى التنظيـم ، فـان الهجـرة الفـرديـة تقضـي علـى هـذا العامـل مـن عـوامـل الانـدمـاج .

2 ـ المشاركة في الرحلات :

مشاركة العمال في الرحلات التي تنظمها المؤسسة تعتبر بصفة عامة ضعيفة ، حيث ان نسبة المشاركة لاتمثل الا نسبة 36ر9٪ من جملة افراد العينة (انظر الملحق جدول رقم 44) . وان هذه النتيجة تؤكدها الشواهد الكيفية حيث صرح عدد لابأس به من العمال بان هذه الرحلات غير موجودة بل هي من نصيب موظفي الادارة ، ولذلك فان هذه الشواهد تشير الى كبر حجم التنظيم وكبر جهازه الاداري لايمكن للعامل فيه ان يشارك الى جانب الاداريين في هذه الرحلات وذلك تماشيا مع الصورة التي تكونت لديه حول موظفي الادارة بصفة عامة وتماشيا مع ما يشعر به من مسافة اجتماعية بينهما كما بينا ذلك في الفصلين السابقين من هذا الباب .

وبدراسة اثر الهجرة المؤقتة على هذه المشاركة فاننا نلاحظ بانها تمارس تأثيرا سلبيا قويا عليها ، حيث نسبتها تنعدم عند غير المقيمين ، بينما تمثل هذه النسبة عند الريفيين المقيمين 10ر10٪ ، وترتفع نسبة المشاركة اكثر عند غير الريفيين (22ر21٪) ، وتفسير هذا ان هذه الفئة يوجد فيها عنصر الشباب اكثر من غيرها ، كما رأينا في دراسة الخصائص العامة للعينة ، والشباب كما هو معروف اكثر ميلا لمثل هذه النشاطات .

ومن هنا يمكن القول ان الهجرة المؤقتة لاتشجع افرادها على المشاركة في الحياة الجماعية للتنظيم ، بل تعتبر كعائق امام العامل الذى يعيش هذه الوضعية من اجل المشاركة .

ومن خلال دراسة هذا الجانب من المشاركة داخل التنظيم يمكن القول ان الظروف الخارجية للعامل المتمثلة في الهجرة المؤقتة تؤثر سلبا على مشاركته في الحياة الجماعية للتنظيم كما تقلل من استفادته من بعض الخدمات التي يقدمها لعماله ، مما ينعكس عليه بالشعور بالغبن عكس زملائه المقيمين ، فيضعف الاحساس لديه بالارتباط بالتنظيم ، وتقل درجة توحده به ، وبذلك فان هذه الظروف

تمارس تأثيرا سلبيا قويا على عوامل اندماج الافراد في التنظيم ، اى انهما تفقدهم لأهم باعث من بواعث الاندماج وهي المشاركة في الحياة الجماعية للتنظيم .

رابعا : استخلاص حول بواعث الاندماج

يمكن من خلال دراسة مختلف النقاط التي احتواها هذا الفصل ان نصل الى مايلي :

- ان اغلبية عمال التنظيم (غير المتعلمين ـ والمتعلمين بالعربية) يفتقدون لاهم باعث من بواعث الاندماج وهو الادراك ، حيث بعد دراسة درجة ادراك العمال للمنظمات الجماهيرية الموجودة بالتنظيم، ولمستوياته وقواعده التنظيمية وعلاقاته ، تبين بان هذا الادراك مرتبط والى حد بعيد بمدى التطابق بين خاصية العمال التعليمية وخصائص التنظيم في هذا الجانب ، مما انعكس على مشاركتهم واهتمامهم بهذه المنظمات ، كما يعد مؤشرا لدرجة المشاركات الاخرى التي يبديها العامل ـ تجاه الامور المختلفة داخل التنظيم .

- ان افراد الهجرة المؤقتة اضافة الى ما سبق يفتقدون الى باعث آخر اساسي من بواعث الاندماج وهو : المشاركة في الحياة الجماعية للتنظيم ، حيث بينت البيانات الكمية والشواهد الكيفية بأن هؤلاء الافراد تنعدم مشاركتهم في بعض الانشطة ذات الطابع الجماعي ، مثل الرحلات المنظمة للعمال ولابنائهم، والمخيمات الصيفية ، والتي من شأنها تنمي روح التقارب بين العمال انفسهم وبينهم وبين التنظيم ، كما انهم لايستفيدون من بعض الامتيازات التي يوفرها التنظيم لاعضائه ، مثل اولوية توظيف ابناء العمال في اطار التمهين ، وهي كلها عوامل تخفض من الاحساس لديه بالانتماء الى التنظيم ، وتشعره بانه ليس في وضع متساو مع زملائه المقيمين تجاه التنظيم .

- وبصفة عامة فان اندماج اليد العاملة حسب هذه الدراسة، تخضع الى تأثير الظروف الخارجية للعمال المتمثلة في الهجرة المؤقتة ، والظروف الداخلية المتمثلة في مدى التطابق بين خصائص التنظيم وخصائص اعضائه المشار اليها آنفا .

o

لايمكننا القول ان النتائج التي تضمنها هذا العمل تنسحب على كل التنظيمات الصناعية الجزائرية ، بل انها تنسحب على تلك التنظيمات المشابهة للتنظيم مجال البحث في الخصائص والظروف ، كما اشرنا في حدود البحث ، ومن جهة اخرى اننا مقتنعين بأنها ستفتح آفاقا امام رجال الصناعة والمسؤولين في التنظيمات الصناعية وهذا كبعد تطبيقي للدراسة ، كما نها ستقدم استبصارات لرجال البحث العلمي في هذا الميدان تفيد في وضع فروض مكملة التي ستساهم بعد التحقق منها في الوصول الى وضع خريطة تكشف واقع تنظيماتنا الصناعية في مختلف جوانبها الداخلية والخارجية التي لها علاقة بسيرها وفعاليتها وتحقيقها لاهدافها .

وان هذه النتائج العامة هي حصيلة الدراسة التي قمنا بها حول " انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة: الاندماج والاغتراب " ، وقد استهلت بمقدمة كمدخل عام لها ، ثم انقسمت الى ثلاثة ابواب متعاقبة ، تناول الاول البناء المنهجي والنظرى للدراسة ، حيث تم تحديد مشكلة البحث وفروضه ، كما تم تحليل مفاهيمه التي شكلت في مجملها الخلفية النظرية له ، مع التركيز نوعا ما على نظريتي التنظيم والاغتراب .

وانعقد الباب الثاني لدراسة آليات حركة اليد العاملة الريفية ، واعتقادا في ان الفهم العلمي لمواقف واستجابيات العمال داخل التنظيم والوقوف على اسبابها وخلفياتها لايمكن دون اطار مرجعي سليم من هذا الاطار الذى تم تحديد بعض جوانبه من خلال التحليل النظرى ، فانه حاولنا في الباب الثاني استكماله وذلك بتحليل مختلف الآليات التي خضعت لها اليد العاملة الريفية في حركتها هذه الآليات التي انطبعت بطابعين تاريخي وتنموى ، ولذلك فقد خصصت النقطة الاولى من هذا الباب لتحليل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعامل الريفي الجزائرى قبل الاستقلال وانعكاساتها عليه وعلى الجوانب المختلفة لحياته وهذا على اعتبار ان للعوامل التاريخية دوراساسي في تشكيل التصورات والاتجاهات لدى الافراد التي تصنع سلوكهم . والى جانب العوامل التاريخية حاولت الدراسة تحليل العوامل التنموية لحركة اليد العاملة

الريفية ودخولها الى الصناعة وذلك من اجل كشف وتشخيص ظروفها من حيث الانطلاق والوصول ، هذه الظروف التي ستنعكس حتما على سلوك العامل داخل التنظيم ، ومن اجل هذا تم دراسة الظروف التي عاشتها اليد العاملة الريفية في الفترة المباشرة للاستقلال وفترة انطلاق المخططات التنموية ، كما تم دراسة التوطين الصناعي بصفته عملية ذات تأثير قوى على حركة اليد العاملة الريفية في فترة ما بعد السبعينات .

وقد انفرد الباب الثالث لدراسة الاندماج والاغتراب لدى عينة من عمال تنظيم صناعي محدد تم اختياره وفق الاغراض التي خطتها الدراسة لنفسها ، وقد جاء في فصله الاول توضيح شامل للاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من حيث تحديد مجتمع البحث وطرق استخراج العينة وتصميم ادوات البحث وغير ذلك من الاجراءات الضرورية للتحقيق الميداني ، وتكفلت الفصول الثلاثة الاخرى بالاجابة على مختلف الفرضيات والتساؤلات المطروحة في مشكلة البحث ، وذلك من خلال ما احتوته هذه الفصول من نقاط ذات علاقة مباشرة بالفرضيات الفرعية للدراسة .

فبشأن الفرضيات فان الدراسة قد انطلقت من فرضيتين عامتين تتعلق الاولى بأثر الظروف الداخلية للتنظيم على الاندماج والاغتراب ، اى ان الاندماج مرتبط بمدى التطابق بين خصائص التنظيم الصناعي وخصائص اعضائه (المنتجين) الذى من شأنه يشبع حاجاتهم النفسية والاجتماعية تشعرهم بمكانتهم داخل التنظيم وخارجه ، حيث يتولد لديهم الرضا والارتياح في العمل ، وقد ركزت الدراسة فيما يخص هذه الخصائص على خاصية التعليم . وتتعلق الثانية بأثر الظروف الخارجية للعامل على الاندماج ، وقد تم التركيز على تلك الظروف المتولدة عن الهجرة الفردية ، والتي ترى بأن للهجرة الفردية جانبين تاريخي ، وتنموى مرتبط بالتوطين الصناعي ، هذه الظروف تقضي على كثير من الفرص المساعدة على الاندماج منها ما هي خارجية (الحياة الفردية) ومنها ما هي داخلية (الترقية

والتقدم) وبالتالي تقلل من فعالية الفرد داخل التنظيم . ومن اجل اقامة البرهان تم القيام بتحليل نظرى ودراسة ميدانية في تنظيم صناعي ممهدة بتحليل لظروف وآليات حركة اليد العاملة الريفية .

وقد اتضح من خلال معالجة نظرية التنظيم ان الاندماج مرهون بمدى كفاءة التنظيم في الكشف عن احتياجات عماله وطموحاتهم ومشاكلهم داخل التنظيم وخارجه والذى ييسر له السبيل لان يكون في مستوى هذه الاحتياجات والطموحات ، ومن هنا فان على من هم على رأس التنظيم الصناعي الكشف على احتياجات عماله وتحديدها بدقة ، هذه الاحتياجات التي تختلف باختلاف الافراد والجماعات التي يحتوى عليها التنظيم ، وحسب ماكشفت عنه الدراسة الاميريقية ان هذه الاحتياجات تتعلق بالاستقرار والاطمئنان (بسبب الهجرة الفردية) واستيعاب وهضم مدلولات القواعد التنظيمية للتنظيم وادراك اتصاله .

اما بالنسبة لتحليل نظرية الاغتراب من خلال بعض الكتابات فانه قد تبين ان الكيفية التي يتناول بها هذا الموضوع تختلف باختلاف الاتجاهات الفكرية والنظرية لدى الباحثين وباختلاف المجتمعات التي تتم فيه دراسته من حيث مراحل تطورها الاقتصادى والاجتماعي متخذين في الاعتبار المحيط الاجتماعي والثقافي لمجتمع الدراسة ، ذلك ان استجابات العمال لاساليب التنظيم الذى ينتمون اليه تتأثر بهذا المحيط .

اما فيما يخص البحث في الظروف التاريخية لحركة اليد العاملة الريفية ، فانه تبين بانها خضعت لتخطيط غير مباشر نفذت عملياته الاولى في بداية الاستعمار من اجل جني ثماره في المراحل التالية ، وقد استعملت في ذلك اساليب اقتصادية واجتماعية ونفسية ادت في مجملها الى خضوع هذه اليد الى انواع من الكبت والقهر تجاه السلطة الاستعمارية ، حيث عانت الضغط والاحباط ، عانت القلق والمخاوف ، تعرضت لسيطرة الامية والجهل ، وتعرضت لسوء التغذية وفقدان فرص العمل وصعوبة المأوى ، كل

ذلك خلق لهما تصورا ملئه الشك والريبة تجاه مختلف اشكال السلطة واذا كانت هذه الافكار والتصورات تعد نافعة بالنسبة للعهد الذى تكونت فيه ، الذى هو عهد الظلم والمخاطر ، فان الامر غير ذلك في عهد الامان وفي عهد التخطيط الهادف الى التنمية الشاملة من اجل ازدهار المجتمع ، مما يستدعي العمل على الوصول الى احلال الثقة محل الشك (الذى قد ينتقل بين الافراد عبر الثقافة الموروثة) بين القائد والمقود وفي جميع المستويات .

اما دراسة اثر حركة التنمية على حركة اليد العاملة الريفية فانه يمكن القول انه اذا كنا نلمس التخطيط غير المباشر لليد العاملة الريفية قبل الاستقلال لخدمة اقتصاد المستعمر ودفعها على الحركة والتنقل المستمر تحت ظروف صعبة مبتغاة ، فانه بعد الاستقلال لانلاحظ هذا التخطيط من اجل تحقيق اغراض التنمية ، بل ان اليد العاملة الريفية عاشت في هذه الفترة نفس آليات تنقلها ، اى ان الدافع الى الانتقال بقي هو نفسه مع الاختلاف في الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتولد عنها هذا الدافع من قبل الاستقلال الى ما بعده . وجملة فانه يمكن القول بهذا الشأن ان حركة اليد العاملة الريفية في هذه الفترة كانت في مستوى حركة التنمية ، كما تبين ان التوطين الصناعي لعب دورا اساسيا في هذه الحركة واكسبها طابعا جديدا وهذا ما كشفت عنه دراسة النماذج الثلاثة للتوطين الصناعي الجزائرى ، فمثلا بالنسبة لمصنع البناء المعدني " بسيدى موسى" تبين ان الولايات غير المحلية اكثر اسهاما في تلبية حاجاته من اليد العاملة من الولايات المحلية . وعلى العموم فان التوطين الصناعي من حيث الحجم والمستوى الفني ساهم الى حد الآن في خلق حراك عمالي كبير وباشكاله المختلفة ، كما انه من خلال دراسة المقاييس الاجتماعية للتوطين ، والتي يعتبر الشغل اهمها ، تبين ان الاماكن التي تتوفر على الشغل اضيفت لها فرصا اخرى عن طريق التوطين الصناعي فازدادت جاذبيتها فنمى الحراك ، ومن جهة اخرى كذلك تبين ان التوطين الصناعي الريفي غالبا ما لاتصاحبه وبالتزامن معه

اقامة هياكل قاعدية ضرورية لنجاحه مثل تعبيد الطرق التى تربط المصنع بالقرى التي تغذيه باليد العاملة التي هو موجه اليها اصلا في اطار التنمية الريفية ، وهذا مما يؤدى الى بروز مشكلات متعددة تنعكس عليه سلبا .

اما فيما يخص مواصلة الدراسة على مستوى التنظيم الصناعي من خلال البيانات الكمية وغير الكمية المتحصل عليها من اجل دراسة اليد العاملة الريفية المنتقلة الى الصناعة والكشف عن موقعها ووضعها داخل التنظيم حسب الافتراضات المنطلق منها فان الدراسة وبصفة عامة خلصت الى مايلي :

فمن دراسة الظروف الخارجية للعامل المتعلقة بالهجرة الفردية اتضح ان لها تأثيرا سلبيا قويا على الاستقرار والتغيب فانعكس كل ذلك سلبا على استجابات العمال وتحسين اتجاهاتهم نحو التنظيم والتوحد به والتعاون معه ، كما انعكس سلبا على تحقيقهم للترقيات والتقدم في السلم المهني داخل التنظيم ، وهذا اثر على مستوى الرضا والارتياح لديهم والتي في مجملها تعد عوامل كافية للبعث على الانعزال وعدم الاندماج . اى ان دراسة هذا الجانب كشف عن ان الهجرة الفردية تعد عاملا مشجعا على الانعزال والانطواء للذين تمسهم الظاهرة ، حيث تحدث تذمرا كبيرا لديهم ينعكس على علاقاتهم ومشاركاتهم داخل التنظيم ، كما تجعلهم غير مطمئنين دوما على ابنائهم واسرتهم من جراء هذه الوضعية التي لها انعكاسات نفسية تؤثر سلبا على روح معنوية العامل وعلى شعوره بالتقدير الاجتماعي تجاه زملائه ومؤسسته .

اما عن العلاقات غير الرسمية فقد بينت نتائج الدراسة الامبريقية الى انها تميل في تشكلها حسب التجانس في الخصائص والظروف ، فهي تميل الى التشكل اولا حسب التجانس في المنطقة الاصلية ، وثانيا حسب التجانس في الظروف الخارجية المتعلقة بالاقامة ، وثالثا حسب التجانس في الصفات الاخرى مثل التعلم ونوعه . وان مجمل هذه النتائج العامة فيما يخص هذا الجانب لاتتعارض والفرضية العامة الثانية وفروعها .

وبشأن الظروف الداخلية ـ المطابقة بين خصائص التنظيم وخصائص العمال التعليمية ـ خلصت الدراسة الى ان لعدم التطابق المشار اليه اثرا سلبيا قويا على ادراك قضايا التنظيم وفهم قواعده التنظيمية واستيعاب اتصاله وهضم مدلولات ومعاني ادواته ورموزه، فانعكس ذلك على الترقية والتقدم والمشاركة ومستوى الرضا لدى العمال والتي في مجملها تركت تأثيرا سلبيا على روحهم المعنوية ودرجة توحدهم بالتنظيم وتعاونهم معه . اى ان التطابق بين خاصية العمال التعليمية وخاصية التنظيم في هذا الجانب يلعب دورا كبيرا في تحسين اتجاهات العمال نحو الادارة ، ومن جهة اخرى فان عدم التطابق هذا يخفض من مستوى طموحهم في الترقية والتقدم . وهذا مما يحتم على التنظيم العمل على تكييف خصائصه في هذا الجانب مع خصائص عماله من اجل الوصول الى ادارة تطبق قواعد العلاقات الانسانية في التسيير ، خاصة اذا كنا نعرف ان التنظيم لايتطابق في خاصيته هذه الا مع فئة قليلة من اعضائه (56ر39٪ وهي التي تحسن الفرنسية) .

كما تبين ان اليد العاملة الريفية بخصائصها التعليمية ، سواء المقيمة منها اوغير المقيمة تجعلها غير قادرة على تمثل خصائص التنظيم والتفاعل معه بالكيفية المطلوبة ، ويمكن ان نلمس النتائج الخطيرة لعدم التطابق على مستوى متابعة الاتصال وفهمه ، حيث اتضح ان معظم العمال لايتابعون الاتصال المكتوب عبر قنواته الاساسية والرسمية ، والاستعاضة منه بالاتصال الذى توفره العلاقات غير الرسمية عن طريق ما يسمى بالهمس او الاشاعة ، حيث كشفت الدراسة عن ان الذين تتوافق لغة القراءة والفهم بالنسبة لهم مع لغة الاتصال يكونون اكثر الماما واطلاعا على مايجرى داخل التنظيم مما يحسن من اتجاهاتهم نحو الادارة ، على عكس الذين لاتتفق لغة التعليم لديهم مع لغة الاتصال الذين يكونون اكثر تذمرا منه، وهذا مما قد يؤدى الى ان يصلهم مشوشا ومغشوشا فتسود البلبلة والغموض في اوساط العمال وتقلل جملة من فعاليتهم ودرجة توحدهم بالتنظيم من اجل انجاز اهدافه .

ومن جهة اخرى تبين كذلك ان ادراك المنظمات الداخلية للتنظيم واهدافها وادوارها يتوقف الى حد بعيد على مدى التطابق بين خصائص التنظيم وخصائص اعضائه التعليمية والذى ينعكس على درجة المشاركة لديهم ، كما ان هذا التطابق يلعب دورا كبيرا في قدرتهم على ادراك مختلف مستويات التنظيم ومصالحه الادارية ومهامها داخله ، وبالمثل ادراك علاقاته ومتابعة تطوراته ، كما ان البحث الامبريقي كشف عن ان التسميات والرموز التي تأخذها مختلف المستويات والمتداولة داخل التنظيم عموما غير واضحة المعنى والمدلول لدى العمال للاسباب السابقة .

كما اتضح ان عدم التطابق ، المشار اليه سابقا ، انعكست آثاره سلبيا حتى على بعض عمليات التنظيم مثل عملية محو الامية التي لم تتم رغم توفر كل الشروط ، والسبب يعود في كثير من جوانبه لكون العملية لاتساهم في اشباع حاجات العامل المنتظرة منها وهي الترقية والتقدم ومساعدته على الفهم والادراك لادوات العمل في التنظيم مثل الاتصال المكتوب والبرامج والمخططات والرموز المستعملة في التنظيم هذا مما جعله لايطالب بها كحق من حقوقه ، اى ان نتائج الدراسة في هذا الشأن تبين بأن نجاح عملية محو الامية في التنظيم مرتبط بمدى اشباعها لحاجات العامل الاجتماعية والنفسية ، اى بتحقيقها لطموحاته في الترقية الاجتماعية المنتظرة منها ، وهذا كله على اعتبار انها تتم بلغة ليست هي لغة التنظيم الذى ينتمي اليه العامل . وان مجمل هذه النتائج العامة فيما يخص هذا الجانب لاتتعارض والفرضية العامة الثانية وفروعها .

وبصفة عامة فان الدراسة الامبريقية كشفت عن ان اليد العاملة الريفية وفق الظروف الخارجية لانتقالها الى الصناعة ووفق خاصية التعليم لديها (الاميون والمتعلمون بالعربية يمثلون نسبة 73,58٪) تجعلها غير قادرة على تمثل خصائص التنظيم ، مما يتعين على الصناعة البحث عن استراتيجية تسمح باستيعاب اليد العاملة

الريفية مادامت هي عماد ها ، وذلك سواء من حيث التوطين لتحسين ظروف الانتقال او من حيث تنظيمها من اجل التوفيق بينها وبين عمالها في الخصائص .

وأخيرا فان تطور التنظيم مرتبط الى حد بعيد بالآمال والطموحات التي تدفع اعضائه للسعي من اجل تحقيق المزيد من الرفاهية بالتغيير من الوضعية الراهنة الى وضعية احسن ، هذا الطموح والامل تتحكم فيه الظروف النفسية والاجتماعية والروح المعنوية للافراد ، ومن خلال ما اظهره البحث الامبريقي نرى بان هناك فئات اجتماعية واسعة تفقد الامل والطموح لعدة اسباب تمثلت اساسا في معوقات الاندماج ، هذه الفئات بحجمها وعددها يمكن ان تحدث تأثيرات في اتجاه معين ، في الافكار والتصورات والسلوك والاهتمامات ، على كافة اعضاء التنظيم وذلك من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين افراد التنظيم في المواقف المختلفة ذلك ، وكما تبينه البحوث التجريبية في هذا الشأن ، ان الروح المعنوية سريعة الانتقال بين الافراد ، اي أنه اذا كانت الحالة المعنوية لدى العدد الاكبر منهم سيئة فان الآخرين يميلون الى اكتساب نفس الشعور وبالمثل اذا كان العكس ، اي اذا كان العدد الاكبر منهم منشرحين فان هذه الحالة المعنوية فسوف تعم كافة المجموعة (1).

وعلى ضوء هذه الحقائق التي ابرزها البحث الامبريقي ومن اجل الرفع من كفاية اعضاء التنظيم الانتاجية وتحقيق فعاليتهم داخله ، فان التنظيم مطالب بالعمل على تحقيق اندماج افراده بمعالجة معوقاته التي اظهرها البحث ، واشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية حسب الفئات العمالية التي يحتويها ، الى جانب العمل على توفير الفرص الباعثة على الاندماج وتمكينهم من الاستفادة منها ، هذا الذي يقتضي تظافر جهود مختلف اطراف المنظومة الصناعية من اجل تحقيق ما تصبو اليه سياسة التصنيع في التنمية الشاملة والازدهار للمجتمع .

---

(1) محمد طلعت عيسى ، عدلي سليمان ، الخدمة الاجتماعية العمالية ، (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1963) ص 187

أولا : المراجع باللغة العربية

- احمد الشنتناوي ،القيادة الادارية الحديثة ،الطبعة الاولى ، القاهرة ، دار المعرفة ، 1967 .
- السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، الطبعة الثانية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، دار المعارف بمصر ، 1977 .
- السيد محمد الحسيني ، وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، الطبعة الرابعة ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار المعارف ، 1979 .
- إسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1980 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، التسيير الاشتراكي للمؤسسات : الميثاق والنصوص التطبيقية ، ديسمبر 1975 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جهود السنوات العشر (1965 — 1975) ، الطباعة الشعبية للجيش ، بدون تاريخ .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، ميثاق الجزائر ، الجزائر ، ابريل 1964 .
- امين عزالدين ، المدخل في شؤون العمل وعلاقاته ، الطبعة الاولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1964 .

- بوجمعة بولقريعات ، " القيادة الادارية ودورها في تطوير الادارة الجزائرية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، معهد الحقوق والعلوم الادارية ، جوان 1982 .

- تركي رابح ، التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931 ـ 1956) : دراسة تربوية للشخصية الجزائرية ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1975 .

- تركي رابح ، مشكلة الامية في الجزائر ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981 .

- حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الصناعي ، الطبعة الثالثة ، بيرت ، دار النهضة العربية ، 1980 .

- حسن بهلول ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر : تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1976 .

- حسن شحاتة سعفان ، اسس علم الاجتماع ، الطبعة العاشرة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1975 ـ 1976 .

- حمدي فؤاد ، التنظيم والادارة الحديثة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1981 .

- خير الله عصار ، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 .

- رستم لطفي ، الاخصائي الاجتماعي في المصنع (علاقات العمل) ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1965 .

- سناء الخولي ، مدخل الى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية 1978 .

- عادل حسن ، عاطف وصفي ، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1974 .

- عاطف وصفي ، عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع الحضري : المجموعة الافريقية ، الكتاب الاول في التحضر والهجرة ، الطبعة الاولى ، 1965 .

- عبد الرحيم بورقجسي ، التنمية الاقتصادية ، دمشق ، المطبعة الجديدة ، 1976 - 1977 .

- عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ، 1967 .

- عبد الله شريط ، المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1981 .

- عبد الغفور يونس ، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج ، بيروت ، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع ، 1970 .

- عثمان سعدي ، قضية التعريب في الجزائر ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1967 .

- علي عبد الرزاق جلبي ، دراسات في علم الاجتماع الصناعي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1980 .

- علياء شكري ، محمد علي محمد ، محمد الجوهري ، قراءات معاصرة في علم الاجتماع ، الطبعة الثانية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، 1979 .

- كمال المنوفي ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار ابن خلدون ، 1980 .

- لويس كامل مليكة (محرر) ، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965 .

- محمد طلعت عيسى ، البحث الاجتماعي مبادئه ومناهجه ، الطبعة الثالثة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1963 .

- محمد طلعت عيسى ، عدلي سليمان ، الخدمة الاجتماعية العمالية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1963 .

- محمد عارف ، المنهج في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي ، الطبعة الثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1975 .

- محمد علي قطان ، دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر ، الطبعة الاولى ، مصر ، دار الجبل للطباعة ، 1979 .

- محمد الجوهري ، وأخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، الطبعة الثالثة ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، 1979 .

- محمد الجوهري ، وأخرون ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الخامسة ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة دار المعارف ، 1980 .

- محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، 1978 .

- محمد علي محمد وآخرون ، دراسات في التغير الاجتماعي ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، 1974 .

- محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975 .

- محمد احمد عبد الله ، التخطيط الصناعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973 .

- محمد عبد المنعم نور ، المجتمع الانساني ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1970 .

- محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، 1972 .

- محمد بومخلوف ، " التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية " ، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاجتماعية بالخروبة ، 1981 .

- محمود حسن ، الاسرة ومشكلاتها ، بيروت ، دار النهضة العربية 1981 .

- مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي : سيكولوجية الانسان المقهور ، الطبعة الثانية ، الدراسات الانسانية (علم النفس) ، معهد الانماء العربي ، فرع لبنان ، بيروت ، 1980 .

- معجم علم الاجتماع ، تحرير : دينكن ميتشيل ، ترجمة : احسان محمد الحسن ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الطليعة 1981 .

- معجم العلوم الاجتماعية ، تصدير ومراجعة : ابراهيم بيومي مدكور ، اعداد نخبة من الاساتذة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975 .

- منصور فهمي ، ادارة القوى البشرية في الصناعة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1978 .

- نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية : دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 .

ثانيا : مراجع مترجمة الى اللغة العربية

- أ . براون ، علم النفس الاجتماعي في الصناعة ، ترجمة : السيد محمد خيري ، سمير نعيم ، محمد الزيادى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار المعارف ، 1968 .

- التون مايو ، التصنيع والمشاكل الانسانية ، ترجمة : محمد عماد الدين اسماعيل ، احمد بدران ، القاهرة ، مكتبة مصر ، بدون تاريخ .

- اميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة : محمود قاسم ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1974 .

- باركر ، وآخرون ، علم الاجتماع الصناعي ، ترجمة : محمد علي محمد ، السيد عبد العاطي السيد ، سامية محمد جابر ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، 1972 .

- بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة : محمد الجوهري ، وآخرون ، الطبعة الاولى ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، 1972 .

- جوان جيلسي ، ثورة الجزائر ، ترجمة : عبد الرحمن صدقي ابوطالب ، سلسلة دراسات افريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1966 .

— سمير أمين ، المغرب العربي الحديث ، ترجمة : كميل ق . داغر ، الطبعة الثالثة ، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر ، 1981 .

— عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر : محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 — 1962 ، ترجمة : نخبة من الاساتذة ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1979 .

— عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية ، المطبعة التجارية ، ساحة اول ماي ، بدون تاريخ .

— عبد القادر جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية ، ترجمة : فيصل عباس ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1981 .

— كارل ماركس ، رأس المال : نقد الاقتصاد السياسي ، ترجمة : محمد عيتاني ، الجزء الثاني ، القسم الاول ، بيروت ، مكتبة المعارف ، بدون تاريخ .

— كارل ماركس ، رأس المال : نقد الاقتصاد السياسي ، ترجمة : محمد عيتاني ، الجزأ الثالث ، القسم الاول ، بيروت ، مكتبة المعارف ، بدون تاريخ .

— كيث ديفز ، السلوك الانساني في العمل : دراسة العلاقات الانسانية والسلوك التنظيمي ، ترجمة : سيد عبد الحميد مرسي ، ومحمد اسماعيل يوسف ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، 1974 .

— مالك بن نبي ، حديث في البناء الجديد : مجموعة محاضرات ، جمعها وترجم لمؤلفها : عمر كامل مسقاوي ، بيروت ، منشورات المكتبة العصرية ، بدون تاريخ .

— هربرت ماركيوز ، الانسان ذو البعد الواحد ، ترجمة : جورج طرابيشي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار الآداب ، 1973 .

ثالثا : مقالات باللغة العربية

- المشيدون ، مجلة داخلية للشركة (التي ينتمي اليها المصنع الذى جرى فيه البحث) ، العدد : 1 ، 1977 ، والعدد : 7 (بدون تاريخ) وهو خاص بالمعرض .

- " النهضة العمرانية : التحكم في الزمان والمكان " ، مقال ترجمه : ع . حقوقة ، عن مجلة الثورة الافريقية الناطقة بالفرنسية ، عدد : 842 الصادر في 11 – 17 ابريل ، 1980 ، المقال الاصلي ، " التهيئة العمرانية : التحكم في الزمان والمكان " ، المجاهد الاسبوعي : اللسان المركزى لجبهة التحرير الوطني ، العدد : 1033 ، 23 ماي 1980 .

- جبارة عطية جبارة محمد ، " الجماعات العمالية في مجتمع المصنع " ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الثقافة الجزائر ، السنة العاشرة ، العدد : 57 ، مايو 1980 .

- جبارة عطية جبارة محمد ، " انماط الادارة والعلاقات الانسانية في الصناعة " ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الثقافة الجزائر ، السنة الثامنة ، العدد : 47 ، نوفمبر 1978 .

- جبارة عطية جبارة محمد ، " الروح المعنوية في المجتمع الصناعي " ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الثقافة الجزائر ، العدد : 49 ، 1979 .

- خير الله عصار ، " استلاب الشباب : احد مشكلات العصر " ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الثقافة الجزائر ، العدد : 50 ، مارس – ابريل 1979 .

- خير الله عصار ، " من مشكلات الحضارة : استلاب العمال " ، الثقافة مجلة تصدرها وزارة الثقافة الجزائر ، العدد : 57 ، مايو 1980 .

- رقية مرشدي بركات ، "اوضاع عمال التراحيل ومشاكلهم في مصر" ، المجلة الاجتماعية القومية ، يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، جمهورية مصر ، العدد : الاول ، يناير 1975 ، المجلد الثاني عشر .

- سامية حسن الساعاتي ، " اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر: تحليل اجتماعي لمظاهره واسبابه " ، المجلة الاجتماعية القومية ، يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، جمهورية مصر ، العدد : 1 ـ 3 ، 1977 عدد خاص عن المرأة ، المجلد الرابع عشر .

- شنتوف الطيب ، " تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر" ، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ، ابحاث الندوة العلمية الثانية ، من 3 الى 9 نوفمبر 1979 ، الجزائر ، العدد : الثالث ، المعهد العربي للثقافة العمالية ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، مارس 1982 .

- طالب بن دياب عبد الرحيم ، " دراسات عن صفقات الاملاك العقارية الريفية في الجزائر (1880 ـ 1954) " ، دراسات عن الطبقة العمالية في الوطن العربي ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، الجزائر ، منظمة العمل العربية ، العدد : 1 ، ابريل 1979 .

- عادل مختار الهوارى ، " مشكلات التوطن الصناعي في الوطن العربي " ، دراسات عربية ، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية تصدر شهريا عن دار الطليعة بيروت ، العدد : 3 ، 1981 .

- عارف دليلة ، ازمة التنمية والفكر التنموى الجديد " ، دراسات عربية ، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية تصدر شهريا عن دار الطليعة بيروت ، العدد : 5 ، مارس 1980 .

- فيصل دراج ، " مقولة الاغتراب في مخطوطات 1844 " ، المعرفة ، مجلة ثقافية شهرية ، تصدرها وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، العدد : 189 ، نوفمبر 1977 .

- محمد خيري ، " توطين الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية " ، المجلة الاجتماعية القومية ، يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، جمهورية مصر ، العدد : الثاني ، مايو 1965 ، المجلد الثاني .

- معن خليل عمر ، " ازمة النظرية المعاصرة في علم الاجتماع " ، دراسات عربية ، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية ، تصدر شهريا عن دار الطليعة بيروت ، السنة السابعة عشر ، العدد : 4 ، 1931 .

- ميشال تودارو ، " الهجرة من الريف الى المدينة النظرية والسياسة ، الهجرة في البلدان النامية بعض الحقائق العامة " ، ترجمة : ماجد النجار ، مجلة النفط والتنمية ، تعنى بشؤون النفط والتنمية في الوطن العربي والعالم ، السنة الرابعة ، العدد : 9 بغداد ، 1979 .

رابعـــا : مراجـــع بالفرنسيـــة

- A.Benachenhou , Planification et developpement en Algerie (1962 - 1980) , imprimerie commerciale , place de 1er mai Alger , 1980 .
- Albert Meister , Alphabétisation et developpement: le rôle de l'alphabétisation fonctionnelle dans le developpement economique et la modernisation , editions anthropos , Paris 1973 .
- Alain Touraine , la conscience ouvriér , editions du seuil , Paris 1966 .
- Alain Touraine , sociologie de l'action , aux editions du seuil, Paris 1965 .
- Ali El-Kenz , Djamel Guerid , Said Chikhi , industrie et société; le cas de la SNS , Algerie , (avril 1978 - juin 1982) .
- Ali Tehani , le programme Algerien des"industries locales"; Alger , s.n.e.d / o.p.u; 1979 .
- Ch. Robert Ageron , Histoire de l'Algerie contemporaine (1830 - 1976) , presses universetaires de France , Paris 1977 .
- Djilali Sari , la dépossission des fellah(1830 - 1962) , Alger s.n.e.d , 1975 .
- Emile Durkheim , de la division du travail social , huitième edition , presses universetaires de france , Paris 1967 .
- Erich Fromm , société aliénée et société saine , du capitalisme au socialisme humaniste , psychanalyse de la société contemporaine , traduction de Janine Claude , titre original : the sane socity , 2em edition , le courrier du livre; Paris 1956 .
- Farouk Benatia , Alger:agregat ou cité : l'integration citadine de 1919 à 1979 , S.N.E.D - reghaia 1980 .

- François Perroux ,aliénation et société industrielle , collection idées , editions gallimard , France 1970 .

- George Friedmane et Pierre Naville , traité de sociologie du travail , librairie Arnaud colin , Paris 1961 .

- George Mutin , la mitidja :décolonisation et espace geografique, O.P.U et cnrs , Paris 1977 .

- L'impact de l'industrie sur les surfaces et la main d'ouvre à Sidi - moussa , memoire presenté par un groupe de l'institut technologique agricole de mostaghanem, 1978 .

- Jacque curie , le devenir des travailleurs d'origine agricole, contribution à l'etude de la transformation des conduites de travail , diffision librairie honore champion , Paris 1975 .

- Jean Daniel Maurino , Besoins et alienation , cahier du centre d'etudes et de recherches marxistes , N° 101 , Paris juin 1972 .

- Joachim Israel , l'alienation de marx à la sociologie contemporaine , une etude macro-sociologique , traduit de l'anglais par:Nello Zagnoli , editions anthropos , Paris 1972 .

- Josef Gabel , sociologie de l'alienation , presses universetaires de France , Paris 1970 .

- J.G. March et H.A.Simon , les organisations , traduit par: J.C.Rouchez et G.Prunier , deuxième edition , Bordas , Paris 1979 .

- J.M Albirtini ,les mécanismes du sou-developpement , editions economie et humanisme , editions ouvriér , Paris 1980 .

- Manuel Castells , sociologie de l'espace industriel, editions anthropos , Paris 1975 .

- Mohamed El-Hocine Benissad , economie du developpement de l'algerie (1962 - 1978) ,2em edition , Alger O.P.U, 1981 .

- Ourida Ider , impact de l'industrialisaiton en Algerie ,(EX :Sidi Moussa) memoire des etudes approfondie de l'institut geographique , Alger 1979 .

- Pierre Bourdieu , le déracinement , la crise de l'agriculture traditionnelle en Algerie , editions de minuit , Paris 1964

- Pierre Bourdieu , travail et travailleurs en Algerie , mouton ; Paris 1963 .

- Pierre Bourdieu , sociologie de l'Algerie , presses universetaires de France , Paris 1974 .

- R. descloitres , le travailleur etranger : son adaptation au travail industriel et à la vie urbaine , organisation de cooperation et de developpement economique , Paris 1967.

- Tahar [illegible] , l'economie de l'Algerie ; François maspero , Paris 1980 .

- Villes et campagnes , civilisation urbaine et civilisation rurale en France , centre d'etudes sociologiques , seconde edition, librairie Armaud colin (sans date) .

خامسا : مقالات بالفرنسية

- Farouk Benatia , " l'Algerie dans les sciences sociales(1962-1982)" Sciences sociales , revue trimestrielle , éditée sous l'egide du ministere de l'inseignement superieur , N°8 novembre 1982 , speciale recherche .

- Marcel Larnaude , "déplacement des travailleurs indégenes en Algerie" revue Africaine , LXX1X - N° 368 - 309 ./ 3em - 4em trimestres , 1936 .

- M.L. Benhassine , " reflexions sur les conditions economique de la formation de la classe ouvrier en Algerie" , sciences sociales , revue trimestrielle, éditée sous l'égide du ministere de l'enseignement superieur ,N° 3 avril 1980 .
- M.L. Benhassine , " pluristructure , formation et developpement de la classe ouvrier , le cas de l'Algerie" sciences sociales , revue trimestrielle , éditée sous l'égide du ministere de l'enseignement superieur , N° 7 mai 1982 :

استمارة البحث

سأجري معك حديثا عن طريق اسئلة بسيطة متعلقة بالعمل وبحياتك في المصنع ، وانت ستتولى الاجابة عليها بوضوح ، وكما هي في الواقع ، حيث ان نجاح البحث مرهون بدرجة تعاونكم واجابتكم الواضحة، مع العلم ان كل ما تصرح به يبقى في طي الكتمان التام ، كما ان البحث يهتم بالاجابات الجماعية لا الفردية ، كما اني لا اسجل اسمك ، وكل ما في الامر ان البحث يحاول الاستفادة من تجاربكم في العمل الصناعي ، واني استسمحك ان اخذت جزءًا من وقتك .

أولا : بيانات تقيس بعض الخصوصيات :

1 ـ تاريخ الازدياد :

2 ـ مكان الازدياد : دشرة قرية مدينة الولاية

3 ـ مقيم مع العائلة ام بمفردك ؟ عائليا فرديا

4 ـ متى انتقلت الى المدينة بصفتك مقيم ؟

5 ـ اين تسكن بالعائلة حاليا ؟ ريف مدينة

في المنطقة الاصلية خارج المنطقة الاصلية

6 ـ ما هي آخر مهنة مارستها قبل دخولك هذه المؤسسة ؟

7 ـ متى بدأت العمل بهذا المصنع ؟

8 ـ الحالة العائلية : أعزب متزوج

9 ـ هل لديك اطفالا ؟ نعم لا

10 ـ حالتك التعليمية : تقرأ وتكتب بالعربية بالفرنسية

ابتدائي	"	"
متوسط	"	"
ثانوي	"	"

غير متعلم

11 ـ هل تلقيت تكوينا مهنيا ؟ نعم لا

12 ـ ما هو السلم والدرجة المهنية التي تنتمي اليها ؟ حدد لم يحدد

13 ـ هل استفدت من دروس محو الامية التي كانت تعطى في المؤسسة ؟

نعم لا

14 ـ هل ترغب فيها ؟ نعم لا

15 ـ لو نخيرك من اجل محو الامية بين الفرنسية والعربية ماذا تختار ؟

العربية الفرنسية

16 ـ في نظرك ، ما هو نوع التعليم المساعد اكثر على الترقية في مصنعكم ؟

بالعربية بالفرنسية

ثانيا : بيانات خاصة بالظروف الاجتماعية الخارجية (الاقامة الفردية) :

17 ـ اذا كنت مقيما بمفردك تعود الى عائلتك :

اسبوعيا شهريا اكثر من ذلك

18 ـ منذ متى وانت مقيم بمفردك ؟

19 ـ ما هو اول عمل قمت به عند هجرتك ؟ زراعة بناء

صناعة اخرى

20 ـ الحالة السكنية للاقامة الفردية : عند اقارب كراء فردى

جماعي كوخ اخرى

21 ـ ماهي مجمل المشاكل التي تقلقك وانت مقيم بمفردك ؟

الخاصة بالاسرة : تعليم الابناء تربيتهم امن الاسرة غيرها

الخاصة بك : متاعب الذهاب والاياب السكن غيرها

22 ـ هل انت مطمئن على نجاح ابنائك المدرسي ؟ نعم لا

23 ـ هل انت مطمئن على تربيتهم تربية ترغبها ؟ نعم لا

24 ـ هل وضعيتك هذه تراها مؤثرة على اداء عملك على احسن وجه ؟

نعم لا

25 ـ هل يشدك التفكير احيانا في مشاكلك اثناء العمل ؟

نعم لا

26 ـ اين تقضي معظم اوقات فراغك ؟ مقهى غرفة

مسجد زيارات اخرى

27 ـ هل لديك مشروعا للانتقال الى قرب العمل بالسكن العائلي ؟

نعم لا

28 ـ لو تجد عملا قرب مسكنك العائلي الحالي تعود الى منطقتك الاصلية ؟

نعم لا

29 ـ ترى بان المؤسسة تقدر وضعيتكم هذه ؟ نعم لا

30 ـ هل لديك احدا من العائلة اشتغل في متيجة سابقا وعاش مثل وضعيتك هذه ؟

جد أب أخ عم

زراعة بناء حرفة صناعة

31 ـ في نظرك ، من هو الانسان الذى يكون محترما اكثر :

المقيم لوحده المقيم بالعائلة نفس الشيء

ثالثا : بيانات خاصة بالمشاركة :

32 ـ هل انت حريص على تتبع نشاطات النقابة ؟

حريص نوعا ما غير حريص

33 ـ هل تنوى ترشيح نفسك لان تكون عضوا ممثلا في النقابة او في مجلس العمال الذى هو في طريق التنصيب ؟

نعم لا

34 ـ ما هو السبب الذى تراه يعرقل تطور العمل النقابي ، في نظرك ؟

....

35 ـ تعتقد ، ما هي الاسباب التي تجعل العمال لا يهتمون بمثل هذه المنظمات ؟

....

36 ـ هل تشعر بان عدم معرفتك للفرنسية يتسبب في جهلك بكثير من قضايا المصنع ؟

نعم لا

37 ـ هل تعتقد ان وضعيتك كمقيم بمفردك يتسبب في عدم مشاركتك في كثير من الامور ؟

نعم لا

38 ـ تشارك في الرحلات التي ينظمها المصنع للعمال ؟

نعم لا

39 ـ يشارك ابناؤك في المخيمات الصيفية ؟

نعم لا

40 ـ هل ترى بان هناك شبه انفصال بينكم وبين موظفي الادارة ؟

نعم لا

رابعـا : بيانات تقيس الارتياح والاستقرار في العمل ، وموقف العامل من الادارة:

41 ـ هل تعتقد بوجود فرص امامك للترقية ؟ نعم لا

42 ـ هل ترى بان لك مستقبلا هنا (في المصنع) ؟ نعم لا

43 ـ ما هي مختلف المستويات الرئاسية التي هي اعلى منك ؟

حدد نوعا ما لم يحدد

44 ـ هل تنوى التغيير من هذه المؤسسة ؟

نعم لا

45 ـ ماهي المسافة الفاصلة بين مقر اقامتك والمصنع ؟

46 ـ تفضل العمل في مؤسسة كبيرة الحجم أم في مؤسسة صغيرة الحجم ؟

كبيرة صغيرة لماذا؟ ....

47 ـ هل ترى بان الادارة مهتمة بالعمال ؟

مهتمة نوعا ما غير مهتمة

48 ـ هل انت راض على مهنتك ؟ نعم لا

49 ـ لو يقع المصنع في خسارة وطلب منك المساعدة ماليا او بالتطوع هل تشارك ؟

نعم لا

50 ـ هل انت راض على لغة التسيير السائدة في العمل ؟

نعم لا

خامسا : بيانات خاصة بمدى ادراك العامل لمدلول المفاهيم المتعلقة بالعمل:

51 ـ جرى في مؤسستكم في الايام الاخيرة شرح من اجل تطبيق نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات في هذه المؤسسة ، تستطيع ان تقول لنا ما هي اهداف هذا النظام ودوره داخل المؤسسة ؟

حدد نوعا ما لم يحدد

52 ـ انت كنت تحضر لكل هذه الاجتماعات ؟

نعم لا

53 ـ في رأيك لماذا لا يحضر الناس لمثل هذه الاجتماعات ؟ ....

54 ـ ممن كم لجنة تتكون النقابة ؟

حدد نوعا ما لم يحدد

55 ـ توجد خلية للحزب في مصنعكم ؟ نعم لا

56 ـ هل انت منخرط في خلية الحزب بالمؤسسة ؟ نعم لا

57 ـ هل تحس بأنك مطلع على كل الامور التي تجري بمؤسستكم ؟

نعم نوعا ما لا

58 ـ تقرأ الاعلانات : لوحدك زميل

تستفسر من عند الآخرين فقط لاتهتم

59 ـ اوراقك الخاصة بالعمل تقرأها :

لوحدك الابناء الزملاء

60 ـ كيف يكون شعورك لما تذهب الى الادارة وتسمع الحديث يجري بالفرنسية وبحضورك ؟ ....

61 ـ ما هي مختلف المديريات والمصالح الادارية الموجودة بالادارة العامة ؟

حدد نوعا ما لم يحدد

62 ـ لازالت مؤسستكم تابعة لشركة التنمية الوطنية للبناء ؟

نعم لا

63 ـ من هي الوزارة التي تشرف على مؤسستكم ؟

حدد نوعا ما لم يحدد

64 ـ ترى ان المؤسسة تخبر العمال بالاشياء التي تنوى عملها ؟

نعم لا

سادسا : <u>بيانات متعلقة بالعلاقات غير الرسمية ، مداها واتجاهها :</u>

65 ـ اغلب اصدقائك الذين تتعامل معهم اكثر هم من اى ولاية ؟ .....

66 ـ اغلبهم يسكنون بمفردهم ام بالعائلة ؟

عائليا فرادى

67 ـ اغلبهم يشتغلون في :

وحدتك وحدات اخرى

68 ـ هل لديك علاقة صداقة مع احد موظفي الادارة ؟

نعم لا

ـــــــ o ـــــــ

الجـــــداول

جدول رقم (1)

توزيع المقيمين فرادى حسب اول عمل تم القيام به عند الهجرة

المهنـــة	التكـــرار	%
زراعـــة	26	50ر98
بنـــاء	3	5ر89
صنـــاعة	17	33ر33
اخـــرى	5	9ر80
المجمـــوع	51	100

جدول رقم (2)

توزيع المقيمين فرادى حسب مدة الاقامة الفرديـــة

المدة بالسنـــوات	التكـــرار	%
اقـل مـن 5	5	9ر80
5 ــ 10	22	43ر14
10 ــ 15	15	29ر42
15 ــ 20	3	5ر88
20 فما اكثـــر	6	11ر76
المجمـــوع	51	100

جدول رقم (3)
توزيع المقيمين فرادى حسب ظروف اقامتهـــم

البيـــــان	التكـــــرار	%
اقـــــارب	8	15ر68
كـــــراء	17	33ر34
كـــوخ (براكـة)	22	43ر14
اخـــــرى	4	7ر84
المجمـــــوع	51	100

جدول رقم (4)
المشاكل الخارجية التي تشغل المهاجر فرديـــا

البيـــــان	التكــــرا	%
تعليـــم الابنـــاء	27	52ر94
تربيتهـــــم	34,	66ر66
امــــن الاســـرة	40	78ر43
الذهاب والايـــاب	40	78ر43
السكـــــن	47	92ر15
الاكل والغســـل	41	80ر39
الغربة وحياة الوحـــدة	5	9ر80
لايتقلق من اى شيء	1	1ر92

ملاحظـــة : ان العامل كان له الحق في ان يدلي باكثر من تصريح .

النسبة المئوية مسندة الى القاعدة (51) وهو مجموع المهاجرين فرادى .

جدول رقم (5)

جدول يبين المسافة الفاصلة بين اماكن الاقامة الفردية والمصنع

المسافة	التكرار	%
0 – 5 كلم	24	47ر05
5 – 10 كلم	11	21ر57
10 كلم فما فوق	16	31ر38
المجموع	51	100

جدول رقم (6)

توزيع المقيمين فرادى حسب الزيارات التي يؤدونها الى عائلاتهم

البيان	التكرار	%
اسبوعيا	42	82ر36
شهريا	7	13ر72
اكثر من ذلك	2	3ر92
المجموع	51	100

جدول رقم (7)

مدى اطمئنان المقيمون فرادى على نجاح ابنائهم المدرسي

البيان		التكرار	%
مصرح	مطمئن	8	25
	غير مطمئن	24	75
	المجموع	32	100
غير مصرح		11	
مجموع الذين لهم ابناء		43	

جدول رقم (8)
مدى اطمئنان المقيمون فرادى على تربية ابنائهم تربية مرغوبة

البيان	التكرار	%
مطمئن	1.5	35ر88
غير مطمئن	28	65ر12
المجموع	43	100

المجموع = مجموع الذين لهم ابناء

جدول رقم (9)
تصور المهاجر فرديا لمستقبله عامة في المؤسسة التي يشتغل بها

البيان	التكرار	%
يرى بان له مستقبلا	29	56ر86
لا يرى ذلك	19	37ر 6
اخرى	3	5ر88
المجموع	51	100

جدول رقم (10)
تصور العامل المهاجر فرديا لمستقبله المهني داخل المؤسسة

البيان	التكرار	%
يرى بان له مستقبلا مهنيا	24	47ر06
لا يرى ذلك	23	45ر10
اخرى	4	7ر84
المجموع	51	100

جدول رقم (11)
جدول يبين كيفية قضاء وقت الفراغ بالنسبة للمهاجر فرديا

البيـــــــان	التكــــــرار	%
مقهـــى ـ تجـــول	28	54٫90
غرفـــة	30	58٫82
مسجـــد	4	7٫54
عدد افراد الهجرة الفردية	51	—

ملاحظة : النسبة المئوية مستندة الى القاعدة (51) وتمثل مجمـــوع المهاجرين فرادى ، لان العامل كان له الحق في ان يدلي باكثر مـــن تصريـــح .

جدول رقم (12)
مدى تقدير المؤسسة لظروف المهاجرين فرادى في نظرهـــم

البيـــــــان	التكــــــرار	%
يرون بأنها تقدر ظروفهم	2	3٫92
لا يرون ذلـــــك	42	82٫36
اخـــرى	7	13٫72
المجمـــوع	51	100

جدول رقم (13)
الافراد الذين يحظون بتقدير اجتماعي اكبر(المقيمين ـ غير المقيمين) في نظـــر غير المقيميـــن

البيـــــــان	التكــــــرار	%
المقيـــم فرديـــا	2	3٫92
المقيـــم عائليـــا	42	82٫36
اخـــرى	7	13٫72
المجمـــوع	51	100

جدول رقم (14)

تأثير وضعية الهجرة الفردية على اداء العامل لعمله على احسن وجه

البيان	التكرار	٪
تؤثر	41	80ر40
لا تؤثر	9	17ر64
بدون اجابة	1	1ر96
المجموع	51	100

جدول رقم (15)

مدى تأثير وضعية الهجرة الفردية على مشاركة العامل في امور التنظيم

البيان	التكرار	٪
تؤثر	45	88ر24
لا تؤثر	5	9ر80
بدون اجابة	1	1ر96
المجموع	51	100

جدول رقم (16)

جدول يبين مدى انشغال العامل المهاجر فرديا بالمشاكل الخارجية اثناء العمل

البيان	التكرار	٪
ينشغل	46	90ر20
لا ينشغل	5	9ر80
المجموع	51	100

جدول رقم (17)

توزيع افراد العينة حسب التكوين

فئة العمال / التكوين	مكون		غير مكون		المجموع
غير ريفي	4	%12ر12	29	%87ر88	33
ريفي مقيم	4	%7ر27	51	%92ر73	55
غير مقيم	0	%0	51	%100	51
الاجمالي	8		131		139
%	5ر75		94ر25		

جدول رقم (18)

توزيع افراد العينة حسب قراءة الاعلان ونوع التعليم

الاجابة / التعليم	امي		عربية		فرنسية		الاجمالي	%
لوحده	0	%0	1	%3ر57	55	%100	56	40ر29
الزملاء	48	%85ر71	24	%85ر71	0	%0	72	51ر80
الرئيس	1	%1ر79	1	%3ر57	0	%0	2	1ر44
يسمع من عند الناس	1	1ر79	1	%3ر57	0	%0	2	1ر44
لا يهتم	5	%8ر92	1	%3ر57	0	%0	6	4ر32
بدون اجابة	1	%1ر79	0	%0	0	%0	1	0ر71
المجموع	56		28		55		139	100

جدول رقم (19)
جدول يبين مدى قدرة العمال على قراءة اوراقهم الخاصة بالعمل

الاجابة / التعليم	أمـــي		عربيـــة		فرنسيـــة		الاجمالي	%
لوحـــده	8	14ر28%	14	50%	55	100%	77	55ر40
الزمـــلاء	41	73ر22%	13	46ر42%	0	0%	54	38ر85
اخـــرى	7	12ر5%	1	3ر58	0	0%	8	5ر75
المجمـــوع	56		28		55		139	100

جدول رقم (20)
جدول يبين الرضا على لغة التسيير لدى غير المتعلمين والمتعلمين بالعربية

البيـــان	أمـــي		عربيـــة		الاجمالي	%
راض	11	19ر64 %	4	14ر28%	15	17ر86
غير راض	30	53ر58%	23	82ر14%	53	63ر09
اخـــرى	15	26ر78%	1	3ر58%	16	19ر05
المجمـــوع	56		28		84	100

ملاحظة : اخـــرى : اغلبهم اجابوا ب : " نفس الشيء "

جدول رقم (21)
جدول يبين مدى تأثير عدم معرفة الفرنسية (لغة التنظيم) على المشاركة

البيـــان	امـــي		عربيـــة		الاجمالي	%
يـــؤثـــر	51	91ر08%	28	100%	79	94ر04
لا يؤثـــر	4	7ر14%	0	0%	4	4ر77
اخـــرى	1	1ر78%	0	0%	1	1ر19
المجمـــوع	56		28		84	100

جدول رقم (22)

جدول يبين مدى رضا العامل عند ذهابه الى المديرية ويسمع الحديث يجرى بالفرنسية وبحضوره

البيـــــان	امـــي	عربيـــة	الاجمالي	٪
عدم الرضا ، الشعور بالأحتقـــار ، و ...	٪46ر42 26	٪64ر28 18	44	52ر38
اجابـات اخـرى	٪53ر58 30	٪35ر72 10	40	47ر62
المجمـــوع	56	28	84	100

جدول رقم (23)

توزيع افراد العينة حسب تفضيلهم لحجم المؤسسة (الكبيرة ام الصغيرة)

البيـــان	غير ريفـــي	ريفي مقيـــم	غير مقيـــم	الاجمالي	٪
الكبيـــرة	٪30ر30 10	٪21ر81 12	٪27ر45 14	36	25ر90
الصغيـــرة	٪51ر51 17	٪58ر18 32	٪49ر01 25	74	53ر24
نفس الشـــيء	٪12ر12 4	٪14ر55 8	٪17ر65 9	21	15ر10
بدون اجابة	٪6ر07 2	٪5ر46 3	٪5ر89 3	8	5ر76
المجمـــوع	33	55	51	139	100

جدول رقم (24)
جدول يبين شعور العمال تجاه الادارة فيما يخص عنايتها واهتمامها بهم

البيان	غير ريفي	ريفي مقيم	غير مقيم	الاجمالي	%
مهتمة	9 %27ر27	14 %25ر46	11 %21ر56	34	24ر47
نوعا ما	12 %36ر37	20 %36ر36	14 %27ر46	46	33ر09
غير مهتمة	9 %27ر27	18 %32ر72	19 %37ر25	46	33ر09
اخرى	3 %9ر09	3 %5ر46	7 %13ر73	13	9ر35
المجموع	33	55	51	139	100

جدول رقم (25)
جدول يبين مدى احساس العامل بالمسافة الاجتماعية تجاه موظفي الادارة

الاجابة / التعليم	يشعر	لايشعر	اخرى	المجموع
فرنسية	18 %32ر72	35 %63ر64	2 %3ر64	55
عربية	11 %39ر28	16 %57ر14	1 %3ر58	28
أمي	17 %30ر36	27 %4[illegible]ر2[illegible]	12 %21ر43	56
الاجمالي	46	78	15	139
%	33ر10	56ر11	10ر79	100

جدول رقم (26)
جدول يبين تجاه العلاقات غير الرسمية لدى العمال

الاجابة / الاقامة	نفس الجهة	جهة اخرى	كل جهة	اخرى	المجموع
غير ريفي	%48ر48 16	%24ر24 8	%18ر18 6	%9ر10 3	33
ريفي مقيم	%47ر28 26	%23ر64 13	%18ر18 10	%10ر90 6	55
غير مقيم	%43ر14 22	%27ر46 14	%15ر68 8	%13ر72 7	51
الاجمالي	64	35	24	16	139
%	46ر04	25ر18	17ر26	11ر52	100

جدول رقم (27)
جدول يبين امتداد علاقات العامل الى الوحدات الاخرى حسب نوع الاقامة

الاجابة / الاقامة	نفس الوحدة	وحدات اخرى	بنفس القدر	المجموع
غير ريفي	%81ر82 27	%12ر12 4	%6ر06 2	33
ريفي مقيم	%80 44	%12ر72 7	%7ر28 4	55
غير مقيم	%62ر74 32	%31ر38 16	%5ر88 3	51

جدول رقم (28)

جدول يبين الميل الى تكوين علاقة صداقة مع موظفي الادارة حسب خاصية الاقامـــة

الاجابة / الاقامة	لـه صديـق	ليس لـه	اخرى	المجموع
غير ريفي	57ر58% 19	42ر42% 14	0% 0	33
ريفي مقيم	27ر28% 15	72ر72% 40	0% 0	55
غير مقيم	21ر57% 11	74ر50% 38	3ر9 3% 2	51
الاجمالي	45	92	2	139
%	32ر38	66ر18	1ر44	100

جدول رقم (29)

جدول يبين رغبة الاميين في محو الامية

البيان	يرغب	لا يرغب	المجموع
مقيم	85ر72% 24	14ر28% 4	28
غير مقيم	75% 21	25% 7	28
الاجمالي	45	11	56
%	80ر36	19ر64	100

مقيم : كلهم ريفيون ما عدا واحد فقط غير ريفي

جدول رقم (30)
جدول يبين لغة الاختيـــار من اجـــل محـو الامية

البيـــــان	التكـــــرار	%
عربيـــــة	34	75,56
فرنسيـــــة	9	20
اخـــــرى	2	4,44
المجمـــوع	45	100

هذا الجدول مكون من جملة الراغبين في محو الاميه لان غير الراغبيـــن لم يســألـــوا .

جدول رقم (31)
جدول يبين اللغة المساعدة اكثرعلى الترقية في المصنع في نظـــــر غير المتعلميـــــن

البيـــــان	التكـــــرار	%
العربيـــــة	3	5,36
الفرنسيـــــة	45	80,36
اخـــــرى	8	14,28
المجمـــوع	56	100

جدول رقم (32 ـ أ)

جدول يبين حالة الغيـــاب لشهــــر فيفري (2) 1982

التاريـــخ	عدد العمال الاجمالـــي	غيـــاب مرخـــص		غياب غير مرخص	
الاثنين 1	1930	25	%1ر29%	38	%1ر96%
الثلاثاء 2	=	14	%0ر72%	37	%1ر61%
الاربعاء 3	=	15	%0ر77%	31	%1ر60%
السبت 6	=	9	%0ر46%	60	%3ر10%
الاحد 7	=	21	%1ر08%	38	%1ر96%
الاثنين 8	=	12	%0ر62%	39	%2ر02%
الثلاثاء 9	=	7	%0ر36%	44	%2ر27%
الاربعاء 10	=	9	%0ر46%	54	%2ر79%
السبت 13	=	9	%0ر46%	64	%3ر31%
الاحد 14	=	8	%0ر41%	45	%2ر33%
الاثنين 15	=	12	%0ر62%	40	%2ر07%
الثلاثاء 16	=	9	%0ر46%	45	%2ر33%
الاربعاء 17	=	6	%0ر31%	24	%1ر24%
السبت 20	=	9	%0ر46%	43	%2ر22%
الاحد 21	=	13	%0ر67%	39	%2ر02%
الاثنين 22	=	11	%0ر56%	42	%2ر17%
الثلاثاء 23	=	4	%0ر20%	38	%1ر96%
الاربعاء 2[illegible]	=	7	%0ر36%	31	1ر60
السبت 27	=	5	%0ر25%	67	%3ر47%
الاحد 28	=	3	%0ر15%	37	%1ر91%
المجمــوع	1930	208		856	

جدول رقم (32 ـ ب)
جدول يبين حالة الغياب لشهر افريل (4) 1982

التاريخ		عدد العمال الاجمالي	غياب مرخص		غياب غير مرخص	
السبت	3	1954	10	%0ر51	52	%2ر66
الاحد	4	=	15	%0ر76	45	%2ر30
الاثنين	5	=	19	%0ر97	43	%2ر20
الثلاثاء	6	=	11	%0ر56	40	%2ر04
الاربعاء	7	=	15	%0ر76	35	%1ر79
السبت	10	=	23	%1ر17	58	%2ر96
الاحد	11	=	33	%1ر68	69	%3ر53
الاثنين	12	=	23	%1ر7	45	%2ر30
الثلاثاء	13	=	18	%0ر92	47	%2ر40
الاربعاء	14	=	16	%0ر81	31	%1ر58
السبت	17	=	20	%1ر02	63	%3ر22
الاحد	18	=	14	%0ر71	40	%2ر04
الاثنين	19	=	15	%0ر76	38	%1ر94
الثلاثاء	20	=	12	%0ر61	37	%1ر89
الاربعاء	21	=	13	%0ر66	33	%1ر68
السبت	24	=	10	%0ر51	43	%2ر20
الاحد	25	=	8	%0ر40	42	%2ر12
الاثنين	26	=	12	%0ر61	45	%2ر30
الثلاثاء	27	=	15	%0ر76	40	%2ر04
المجموع		1954	302		846	

جدول رقم (32 ـ ج)
جدول يبين حالة الغياب لشهر جوان (6) 1982

التاريخ		عدد العمال الاجمالي	غياب مرخص		غياب غير مرخص	
الثلاثاء	1	1950	15	%0٫76	31	%1٫58
الاربعاء	2	=	7	%0٫35	37	%1٫89
السبت	5	=	6	%0٫30	50	%2٫56
الاحد	6	=	11	%0٫56	41	%2٫10
الاثنين	7	=	11	%0٫56	31	%1٫58
الثلاثاء	8	=	9	%0٫46	30	%1٫53
الاربعاء	9	=	13	%0٫66	38	%1٫94
السبت	12	=	9	%0٫46	41	%2٫10
الاحد	13	=	11	%0٫56	44	%2٫25
الاثنين	14	=	16	%0٫82	38	%1٫94
الثلاثاء	15	=	6	%0٫30	28	%1٫43
الاربعاء	16	=	13	%0٫66	25	%1٫28
السبت	19	=	5	%0٫25	52	%2٫66
الاحد	20	=	11	%0٫56	47	%2٫41
الاثنين	21	=	13	%0٫66	44	%2٫25
الثلاثاء	22	=	8	%0٫41	37	%1٫89
الاربعاء	23	=	7	%0٫35	31	%1٫58
السبت	26	=	3	%0٫15	40	%2٫05
الاحد	27	=	10	%0٫51	32	%1٫64
الاثنين	28	=	12	%0٫61	32	%1٫64
الثلاثاء	29	=	11	%0٫56	30	%1٫53
الاربعاء	30	=	8	%0٫41	23	%1٫17
المجموع		1950	215		707	

جدول رقم (33)
جدول يبين نية المهاجرين فرادى في الانتقال بالسكن العائلي الى قرب العمل .

البيان	التكرار	%
ينوى الانتقال	19	٪37ر25٪
لاينوى ذلك	32	٪62ر75
المجموع	51	100

جدول رقم (34)
جدول يبين رغبة المهاجر فرديا في العودة الى منطقته الاصلية في حالة توفر الشغل بها .

البيان	التكرار	%
يرغب	49	96ر07
لايرغب	2	3ر93
المجموع	51	100

جدول رقم (35 ـ أ)
جدول يبين حركة العمال في الفصل الاول من سنة 1982

فئة العمال / نوع الحركة	متخصصون ومهنيون الفئة: 3 ـ 9	مشرفون واطارات الفئة: 10 ـ 17	المجموع
استقالة	9 40ر90%	4 33ر34%	13 38ر24%
طرد	10 45ر46%	2 16ر66%	12 35ر29%
تحويل	3 13ر64%	6 50%	9 26ر47%
المجموع	22 100%	12 100	34 100%
ع.ع في بداية الفصل	1172	740	1912
نسبة الحركة	1ر87%	1ر62%	1ر77%

ع . ع = عدد العمال

جدول رقم (35 ـ ب)
جدول يبين حركة العمال في الفصل الثاني من سنة 1982

فئة العمال / نوع الحركة	متخصصون ومهنيون الفئة: 3 ـ 9	مشرفون واطارات الفئة: 10 ـ 17	المجموع
استقالة	8 57ر14%	6 54ر54%	14 56%
طرد	6 42ر86%	1 9ر10%	7 28%
تحويل	0 0%	4 36ر36%	4 16%
المجموع	14 100%	11 100%	25 100%
عدد العمال في بداية الفصل	1169	740	1909
نسبة الحركة	1ر19%	1ر48%	1ر30%

جدول رقم (35 ـ ج)
جدول يبين حركة العمال في الفصل الثالث من سنة 1982

نوع الحركة / فئة العمال	متخصصون ومهنيون الفئة : 3 ـ 9		مشرفون واطارات الفئة : 10 ـ 7		المجموع	
استقالة	17	77ر27%	5	62ر5%	22	73ر34%
طرد	5	22ر73%	2	25%	7	23ر33%
تحويل	0	0%	1	12ر5%	1	3ر33%
المجموع	22	100%	8	100%	30	100%
عدد العمال في بداية الفصل	1191		733		1924	
نسبة الحركة	1ر84%		1ر09%		1ر55%	

جدول رقم (35 ـ د)
جدول يبين حركة العمال في الفصل الرابع من سنة 1982

نوع الحركة / فئة العمال	متخصصون ومهنيون الفئة : 3 ـ 9		مشرفون واطارات الفئة: 10 ـ 17		المجموع	
استقالة	29	63ر04%	7	50%	36	60%
طرد	17	36ر96%	0	0%	17	28ر34%
تحويل	0	0%	7	50%	7	11ر66%
المجموع	46	100%	14	100%	60	100%
عدد العمال في بداية الفصل	1204		730		1934	
نسبة الحركة	3ر82%		1ر91%		3ر10%	

جدول رقم (35 ـ هـ)

جدول يبين حركة العمال في الفصل الاول من سنة 1983

نوع الحركة / فئة العمال	متخصصون ومهنيون الفئة : 3 ـ 9		مشرفون واطارات الفئة : 10 ـ 17		المجموع	
استقالة	20	45ر45٪	6	16ر46٪	26	62ر45٪
طرد	21	73ر47٪	3	08ر23٪	24	10ر42٪
تحويل	3	82ر6٪	4	76ر30٪	7	28ر12٪
المجموع	44	100	13	100٪	57	100
عدد العمال في بداية الفصل	1184		748		1932	
نسبة الحركة	71ر3٪		73ر1٪		95ر2٪	

جدول رقم (36)

جدول يبين بنية التمثيل النقابي بالمصنع يوم اجراء الدراسة

البيان		التكرار	%	المجموع
الاقامة	مقيم	12	%100	12
	غير مقيم	0	%0	
المستوى التعليمي	غير متعلم	3	%25	12
	ابتدائي	2	%16ر66	
	متوسط	7	%58ر34	
لغة التعليم	عربية	0	%0	12
	فرنسية	7	%58ر34	
	مزدوج اللغة	2	%16ر66	
	غير متعلم	3	%2.5	
المهنة	عامل بسيط	4	%33ر34	12
	له مسؤولية	8	%66ر66	
السن	25 ـ 30	3	%25	12
	30 ـ 35	3	%25	
	35 فما فوق	6	%50	

ملاحظة : الذين لهم مسؤولية في معظمهم من اقسام الانتاج .

العدد (12) يعني الاعضاء الذين كانوا موجودين يوم اجراء الدراسة .

جدول رقم (37)
جدول يبين مدى الاحساس بنجاح العمل النقابي حسب متغير الاقامة

الاجابة / الاقامة	الانفصال عن العمال والاهتمام بانفسهم وعدم القيام بدورها		اجابات اخرى		المجموع
غير ريفي	17	52ر51٪	16	48ر48٪	33
ريفي مقيم	28	90ر50٪	27	10ر49٪	55
غير مقيم	28	90ر54٪	23	10ر45٪	51
الاجمالي	73		66		139
٪	52ر52٪		48ر47٪		100

جدول رقم (38)
جدول يبين مدى الاحساس بنجاح العمل النقابي حسب متغير التعليم

الاجابة / التعليم	لانفصال عن العمال والاهتمام بنفسها وعدم القيام بدورها		اجابات اخرى		المجموع
فرنسية	25	46ر45٪	30	54ر54٪	55
عربية	14	50٪	14	50٪	28
غير متعلم	33	92ر58٪	23	08ر41٪	56

جدول رقم (39)
جدول يبين الاسباب التي تجعل العمال لا يهتمون بالمنظمات الداخلية للتنظيم حسب نوع التعليم .

الاجابة / التعليم	فقدان الثقة وقلة اهتمامها بالعمال	قلة الوعي وانتشار الامية	اخرى	بدون اجابة	المجموع
فرنسية	58ر18% 32	7ر28% 4	14ر54% 8	20% 11	55
عربية	75% 21	3ر58% 1	0% 0	21ر42% 6	28
غير متعلم	66ر07% 37	3ر57% 2	7ر14% 4	23ر21% 13	56
الاجمالي	90	7	12	30	139
%	64ر74%	5ر04%	8ر64%	21ر58%	100%

جدول رقم (40)
جدول يبين العلاقة بين نوع التعليم والمشاركة في الاجتماعات

الاجابة / التعليم	نعم		لا		المجموع
فرنسية	32	58ر18%	23	41ر82%	55
عربية	11	39ر28%	17	60ر72%	28
غير متعلم	24	42ر86%	32	57ر14%	56
الاجمالي	67		72		139
%	48ر20%		51ر80%		100

جدول رقم (41)

جدول يبين سبب عدم حضور العمال الاجتماعات التي تعقد في اطـــار العمـل النقابـــي فـــي نظـر المبحوث .

البيـــــان	التكـــــرار	%
فقدان الثقـــة	95	68ر34
اجابات اخـــرى	44	31ر66
المجمـــــوع	139	100

جدول رقم (42)

توزيع افراد العينة حسب ادراكهم للوزارة الوصية ونـوع التعليـــــم

الاجابة / التعليم	حـــدد		نوعا ما		لم يحـــدد		المجموع
فرنسيـــــة	48	%87ر23	0	%0	7	%12ر72	55
عربيـــــة	20	%71ر42	0	%0	8	%28ر58	28
غير متعلــــم	28	%50	1	%1ر78	27	%48ر22	56
الاجمالـــــي	96		1		42		139
%	%69ر06		%0ر72		%30ر22		%100

جدول رقم (43)
جدول يبين المشاركة في المخيمات الصيفية

البيان	نعم		لا		المجموع
غير ريفي	2	%66ر66	1	%33ر34	3
ريفي مقيم	13	%46ر42	15	%53ر57	28
غير مقيم	0	%0	31	%100	31
الاجمالي	15		47		62
%	%24ر20		%75ر80		%100

الاجمالي = 62 ويمثل مجموع المجيبين ب: نعم و لا وهم الذين لهم ابناء بامكانهم المشاركة في المخيمات الصيفية (اى في سن المشاركة) وهذا حسب اجابات المبحوثين .

جدول رقم (44)
جدول يبين المشاركة في الرحلات

البيان	نعم		لا		اخرى		المجموع
غير ريفي	7	%21ر12	20	%60ر60	6	%18ر18	33
ريفي مقيم	6	%10ر90	41	%74ر55	8	%14ر55	55
غير مقيم	0	%0	41	%80ر40	10	%19ر60	51
الاجمالي	13		102		24		139
%	%9ر36		%73ر38		%17ر26		100